

مستحق شرحی فی بحث الحج الاخره
من مستحق درجہ

رسالة حکیم بابی السید موسی قطیف
افندیك وقفید رسالہ ۵۹ کلہ ۵۹



۱۶

۱۳۱۷
۷۰۸

SOLEYMANI'E C. KOTOPHAN	
Kismi	Seyyid Chagf ef.
Yeni	
Eski	۱۲
Tasni No.	۲۹۲۰۴

کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران
تاسیس ۱۳۵۷
کتابخانه

ولا تقرب الحجر الا حائيا ولو حاضرت عند الاحرام اغتسلت وعند الاغتسال الاحرام لا للصلوة
 فيكون متيدا للظنقة وانت بغير الطواف لا طائف في المسجد ولا يجوز للحاضر دخوله لان الطواف
 يجوز ان يكون من وراء المسجد لا من بطواف معوضه قال في البراجع ولو طاف حول المسجد وبينه
 وبين البيت حيطان المسجد لم يجوز ان حيطان المسجد حاجق فلم يطف بالبيت بل طاف بالمسجد
 بل ان المنعوم منه ان يكون الحرمه لكون الطواف في المسجد حتى لو لم يكن حول البيت مسجد
 لم يكن الحرمه وليس كذلك قال في الغاية لو لم يكن في مسجد يحرم عليها الطواف ولهذا وجب
 عليها الجوار بل لانه صلوة قال على السلام الطواف بالبيت صلوة فيعتبر فيه الطهارة عن الجف
 كما يعتبر فيها الا ان اعتبارها فيها فرضا وفيه وجوب فلا ينفوت الجواز بدو لها وذلك لم يقل
 ان حصرها يمنع الطواف كما قال في الترتيب وهو بعد ركنه الوقوف بعرفة وطواف الزيارة
 بسقط طواف الصدر فلا يجب عليها شيئا تركه ولا يجب عليها شيئا آخر طواف النحر
 عن ايام النحر بسببه اي بسبب الجف والناس ذكر في غاية البيان قلد التقليد ان يتعلق في
 عتق البدنة قلادة من شرك فضل او عروة مزادة او ما يشبه ذلك من الجلود من شرح الشارح
 بدنة نفل او نذرا وجزاء حصيد او نحو كرم المتعة والقران والرماد الواجبة بسبب
 الجنابة في السنة الماضية وتوجه معها بريد الحج فقد اهرم فاذ كما يكون بالتول يكون بالنفل
 ولو اشعر صلبا بانه او جلها الى التي الجل على ظهرها او قد شاة او كذا لو بعث بدنة
 ثم توجه الى لم يسق البدنة بل بعثها لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا لحقتها يصير محرما هذا على ما
 اختاره فخر الاسلام من عدم اعتبار السوق في كونه محرما الا انه بدنة المتعة فان فيها يصير
 محرما من حين توجه بنية الاحرام والبدنة من الابل والبقر وعند الشافعي من الابل خاصة
 وقال مالك ان عجز عن الابل في البقر والهدى منها ومن النعم ولا يجب تعريضه او
 الذهاب به للعرفات وقيل الراد الاعلام والتقليد ولم يجوز فيه الاجازة التخييف والكل
 من هدي نفل ومتعة وقران فقط انما قال هذا لان يجوز الاكل من بقية الهدايا ويستحب

فمن اراد ان يحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف

فمن اراد ان يحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف

فمن اراد ان يحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف

الاكل ما ذكره ولا ذلك قال واكل ولم ينزل ولا لاكل وتبين يوم النحر لذي الاخيرين وغيرهما
 شاء خلافا لما في هدي الاحصار بالحج وللشافعي في الكل كما تبيين الحرم لكل لا فقيره لصدقة
 خلافا للشافعي وتصدق بحمله وخطمه ولم يبط اجر جزاء منه ولا يركب الا ضرره ولا
 لبنه ويقطع ينفع خروجه بالسباح ان بالمار البارد وهذا اذا كان قريبا من وقت الذبح وان
 كان بعيدا يحلها ويتصدق بلبنها كيلا يضر ذلك بها وما عطف وتعييب يباحش هو ما يكون
 مانعا في الاضحية فح واجبه ابدله وهو له وفي فله لا شيء عليه وخبر بدنة المنفل ان عطيت في
 الطريق ان قربت من العلك بدليل قوله نحو وصنع نعلها المراد به قلادتها بدنه وضرب
 به صفحة بنامها اعلاما للناس بانه هدي لياكل منها الفقير لا الذي باب القران والتمتع
 القران افضل منه وهو من الافراد وعلى رواية ابن شجاع عنه الافراد افضل من التمتع
 وقال الشافعي الافراد افضل منه وهو من القران حكاه النوراني عنه وهو قول مالك ذكر في
 المجموعة على ما اختاره اشهب وقال احمد التمتع افضل ثم الافراد كذلك في التبيين والقران هو
 في اللغة للجمع بين الشيئين مطلقا وفي عرفهم للجمع بين الحج والعمرة بان يحرم بهما او به بعد احرامهما
 قبل اداء الاعمال من الحقايق ان يبل الاهل في دفع الصوت بالتلبية بحج وعمرة وكذا بهما
 معا وكذا من سقاها ليس بشرط قال في التبيين شرط الاهل من ايتات وقع اتفاقا
 حتى لو احرم بهما من دويرة اهله او بعد ما خرج من بلد قبل ان يصل الى المقادير جاز وصار
 قارنا وهو افضل وكذا الواحرم بهما داخل البيقات احرم بعمرة ثم احرم بحجة قبل ان يطوف له اذ
 اشوا صار قارنا وكذا الواحرم بالحج ثم احرم بالعمرة قبل ان يطوف له صار قارنا وقد اساء لتقديم
 احرام الحج على احرام العمرة لانها مقدمة فعلا فكذا احراما ولهذا تقدم في الذكر ان احرم بهما معا
 وفي التلبية ويقول بعد الصلوة ان بعد الشفع الذي يصل مريدا الاحرام اللهم اني اريد العمرة
 والحج قدم وجه تقديمها على ذكر انفسها في وقيل ما في وطاف للعمرة سبعة برسم الله
 الا ان يسى بلاصل في حج كما قال النوراني يطوف طوافين ويسعى سعين عند سنا

فمن اراد ان يحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف

فمن اراد ان يحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف

فمن اراد ان يحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف

فمن اراد ان يحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف

فمن اراد ان يحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف

فمن اراد ان يحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف

فمن اراد ان يحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف

فمن اراد ان يحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف

فمن اراد ان يحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف

فمن اراد ان يحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف
 فليحرم من غير الطواف

الى الحرم بحب عليه الدم **او قبل عطف على قوله** او خلق في حلقه على قوله **او قصر او من شهوة**
انزل اوله او اخر الخلق او طواف الغرض عن ايام الحج **بالغدير** لاجل من هذا القيد اذا شئى
 في التأخير عنها بعد الخبز على ما تقدم بيانه وقال لا شئى عليه في هذين التأخيرين وكذا في
 التقديم الا في ذكر **او قدم** شك على آخر كالحلق قبل الرمي ونحو التاوان قبل الرمي والخلق
 قبل الذبح **فعليه دم** جواب قوله ان لم يجرم عضوا **ويجوز ما كان حلق قبل**
ذبحه دم الحلق قبل الذبح ودم للقران وقال ليس عليه الا دم القران هذا على ما في
 الجاهل الصغير واما ما قبل دم لتأخير الذبح وعند ما دم واحد وهو الاول فيرد عليه انه يح
 يكون تخصيص القران بالذكر لغوا **وان طيب قل من عضوا وسر راسه** وليس بخيط اقل
 من يوم وقال لا يوسف بحيا لدم اذا لبس اكثر اليوم **او حلق اقل من ربع راسه** وعند
 لا عبرة للملة والمقدار فيجب الدم بطلق اللبس والخلق **او قل من حصة الثمان** وعند
 للثلاثة حكم الكل **او حصة متفرقة** من يديه ورجليه وعند محمد يجب فيه الدم **او طاف**
للقدم او للصدر هذا على رواية القدوري واما على رواية الكرخي فيجب الدم
 عند **او تركا** قل سيع الصدر **او احدي حجاب ثلث** هي ما يلي مسجد الحيف وما يليه وما يلي
 العتبة في يوم بعد الحج **او حلق راس غير** تصدق بنصف صاع من براوان طيب **او**
حلق او لبس اي فعل من هذين شيئا ما يجب به الدم **بعد ذبح** اي في الحرم لا سوا الذبح
 كله فيه **او تصدق بثلاثة اصوع طعام** على ستة مساكين في اي كان شاة وعند ان في
 لا يجوز الا في الحرم **او صام ثلاثة ايام** وولته ولوناسيا **قبل وقوف** فرض يندحجه
ويضي ويذبح وقال لا شاة في حبه بدنة ان كان عامدا **ويضي** ولم يترك اي ليس عليه ان يضا
 في قضاء ما اخذاه وعند ما لكي يشارها اذا خرجا من بيتهما هكذا في عامة الكتب في المنظومة
 كما تعديا مرميا الى ان يذبحا وعند ذفر اذا امرما وعند الشاة في اذ بلغا المكان الذي واقعا
 فيه **وبعد وقوفه لم يفسد** وجب بدنة كما اذا طاف للعرض واكثر جبا ثم اذا كان يسقط

مسألة ٢

مسألة ٣

مسألة ٤

مسألة ٥

مسألة ٦

بالبدنة

البدنة الا ان اعاده بعد ايام التحريم الدم للتأخير عن خلافا لها **واجب الدم** ينادى
 بالغم الا في هذين وبعد للخلق شاة وفي عمرته قبل طواف اربعة يفسدها **ففي وذبح**
ففي وبعد اربعة ذبح ولم يفسد وقال لا شاة في يفسد في الوجهين وعليه بدنة **وان قتل حرم**
صيدا ولو مضطرا لا اكله او كان سببا له ان يقتله **بالدلالة عليه** لم يقتل او دأ عليه قاتله
 لعدم صحته على الخلقة قال في النهاية والدلالة الموجبة للجزاء ان لا يكون الاول عالما بكان
 الصيد وان يصدق في الدلالة وفي مسئلة الدلالة خلافا لثاني **بدا او عودا** اي سواء كان
 اول مرة او لا **سرها او عمدا** فعليه جزاء **ولو متافقا او حاما** مسروبا هو ما في جمل
 ريش كالسر او يد وفيه خلافا لكذا **وسبعا** خلافا للشافعي **الا اذا صالح** في شاة في قتله
 خلافا للزفر **وجزائ ما قومه عدلان** في مقتله **او قريب كان منه** اي ان لم يكن في مقتله
 قيمة يعوم في اقرب كان منه يكون له قيمة فيه **لكن في السبع** لا يزيد على شاة ثم له ان يشترى
 به هديا او طعاما **او تصدق على كل مسكين نصف صاع** من براوصاع **تمرا او شعرا** اقل
 منه اي ليس له ان يطعم مسكينا واحدا اقل مما قدر له ان يطعم اكثر فربما حجة لا تحب
 الزيادة من القيمة كيلا ينقص عدد المساكين **او صام من طعام كل مسكين يوما وان**
فضل عن طعام مسكين وكذا ان كان الواجب ابتداء دون طعام مسكين بان كان قيمة
 اقل من نصف صاع **تصدق او صام يوما** هذا اي كون خيار التعيين للمقاتل عندها وعند
 محمد للحكيم وليس له ان يخرج عن حكمها ثم ان وقع الاختيار على الهدى على التعويل اي بتعيين
 القتال عندها او بتعيينها عندها فتعديها بمعتبر الشريعة بالتفصيل وعند ان كان
 المختار نظير من النعم فعليه ان يهدى ثلثه ثلثة كالبدنة في النعمة والبقرة في حماد الاغش وال
 يعتبر المثل قيمة كما في الحمام والعصفور من الخنازير وان كان يوافق محمد في التفصيل المذكور الا
 اذا وجبت القيمة كان جواب محمد جوابها وجواب **في ان يصوم او تصدق ولا ذبح** لان الذبح عن
 لا يكون الا من النظم من التبيين **ويجوز حرمه** وتلف شعره **وتلف عضو** بالنقص هذا اذا بوي وبقي ان

مسألة ٧

مسألة ٨

استدلوا في ارجاع الدم ودرجته كذا كما مر من بيان

لم يبق له الا ان يرضى بالوجوب وقال لا يوسف يلزمه صدقة الام **وبتلف يشبه وقطع**
قوايه وكبيره وان خرج فرج ميت ذبح للحلال صيد الحرم قيمته اي قيمة الصيد وطلبه
 وقطع حشيشه ولو بالرجل خلا فلا لا يوجب في الرعي الا اذا خرج شجر غيبث ولا ما ينبت
 ما ينبت الناس عادة غير مستحق للامس سوا رقت بفتة او امنت وما لا ينبت عادة اذا انبت الناس
 الحق ما ينبت عادة **قيمة** اي قيمته التلث **السا جف** فانه طبع كل الانتفاع به **وان كان مملوكا**
فله صاحبه قيمة اخرى ولا يترط فيها عدم الجناف بخلاف الاول منفردة كانت او مجتمعة
 معها **والاصوم في الاربعه** هي ذبح صيد الحرم وقطع حشيشه وشجر لانها عزيمة مالية و
 ليست بكفاية فلا يكون للصوم فيها مدخل من المستصحب **وبقتل** هذا اذا لم يكن ساقطاً
 عنه ذك في غاية البيان او مرادة صدقة وان قلت ولا يشترط ان يقتل غراب المراد به الا يتبع الذئب
 باكل الجيف او يخلط واما العقق في قتل الغزاة وحداه وعزبه حية وفارة وسحفاة
وقراد وبرغوث ونمل وبعوض ذب في كلب عتور وله ذبح الشاة والبقرة والبقر والارباب
والبط الا اهل المراد به ما يكون في الساكن والجياض ولا يطير واما الذي يطير فهو صيد يجب
 للجواذ بقتله **واكل ما حاده حلال وذبحه بلا دالة حرم وامره به** وما لا يملكه فان في ان
 اصطناع لاجل الحرم لا يجل تناوله **ولو ذبح حرم حرم اكله** يعني على الذابح وغيره وقال الشافعي
 يحل لغيره وله اذا كل ذك في التبيين **ولو اكلت غرم قيمة ما اكل خلافا لما لا يحرم لم يتركه**
اي اكل حرم اخر لم يغرم وبطل بيع الحرم صيدا وشراؤه لان بيعه حيا تعرض للصيد و
 بيعه بعد قتله بيع ميتة من التبيين **ومن دخل الحرم بصيد اى في يد** واما تركه اعتمدا على
 انهما من قول الا في ذك وفي قفسه **وهو حلال** لا بد من اعتبار هذا القيد ليطهر
 فائدة قيد الدخول في الحرم فان وجب الارسال على الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه
 يحرم الاحرام بحبله **ارسله** خلافا لما ذكره الشافعي **ورديعه** اي الحلال يبيع صيدا وظل
 الحرم ثم باعه سوا باعه في الحرم او بعد ما اخرجته لادخاله بالاول من صيد الحرم فلا يحل

من قال لا يباح في الحرم ما يباح في غيره من الحرم
 من قال لا يباح في الحرم ما يباح في غيره من الحرم
 من قال لا يباح في الحرم ما يباح في غيره من الحرم
 من قال لا يباح في الحرم ما يباح في غيره من الحرم

قوله

اخراجه بعد ذلك ذكر في التبيين ان بقي الصيد في يد الشاري **ولا يغرم بيع المحرم**
صيده من حرام او حلال ولا صيده في بيته او في قفصه من الحرم لان الاحرام لا يباع
محافظة الصيد خلافا للشافعي من ارسل صيده في يد غريم ان اخذ حلالا ضمن خلافا لما
والا فلا فان قتل حرم صيدا في يد مثله فكل يغرم اما القاتل فلا يجر على احرام يقتل الصيد
 واما الاخر فلا يترك من الصيدية حكما باثبات يده ومن هنا تبين وجه الحاجة الى زيادة
 عبارة يد في قوله في يد مثله **ورجع اخذ على قاتله** خلافا لغيره **ويشترط جزاء صيد قتل حرم**
 خلافا للشافعي **واخذ في قتل حلالين صيدا للحرم** لان ذلك جزاء الغل وهو مستحدث وهذا
 جزاء المحل وهو واحد **ولدت طيبة اخرجت من الحرم وما نأخرها الى الطيبة والولد**
وان ادى جزاءها فولدت بغيره وما به دم على المفرد فعلى القارن به دما دم الحجة ودم
لعمرة وفيه خلافا للشافعي **اي يجوز الميتات غير حرم** فانه يلزمه دم واحد خلافا لغيره
اذا في اريد الحج او العمرة وجاز الميتات لزمه دم لادخل في ذلك لوجود الاحرام بعد المجاوزة
 فلا حاجة الى ذكره بل لا وجه له اذ يغرم منه الدخول في الحكم المذكور والمفهوم حجة في الذفا
 انما قالوا انما قال اريد الحج او العمرة لانه لو لم يرد واحد منهما لا يجزئ عليه دم بمجاوزة الميتات
 وان وجب الحج او العمرة ان اراد دخوله مكة او الحرم على ما مر بيانه **فان عاد** اي ان جاوز غير حرم
 من الميتات فمر عاد اليه **فاحرم منه او عاد اليه محرم الويل** **في شك ولبي سقط دمه والافاء**
 اعلم انه ان جاوز الميتات بغير احرام ثم احرم ومضى عليه حتى انه فعله دم بالاجماع وان
 عاد الى الميتات ولا فرق بين عود الى هذه الميتات وميتات اخرى الصحة وان كان الاول
 اولي واعاد التلبية قبل ان يشتغل بافعال الحج سقط ذلك الدم عنه خلافا لغيره وان عاد
 الى الميتات محرم ولم يلب لم يسقط عنه الدم عند الحنية ولا يسقط ولو لم يعد الى
 الميتات حتى شرع في الشكر ناكذ عليه الدم بحيث لا يسقط وان عاد وليق فقله ولو لم يلب
 لا يلزمه في صحة الجواب على قول ابي حنيفة وانما قال ولي دون مليا لان الشوط عند تجديده

من قال لا يباح في الحرم ما يباح في غيره من الحرم
 من قال لا يباح في الحرم ما يباح في غيره من الحرم
 من قال لا يباح في الحرم ما يباح في غيره من الحرم
 من قال لا يباح في الحرم ما يباح في غيره من الحرم

راجع الشرح

تأخر الشرح

تأخر الشرح

تأخر الشرح

تأخر الشرح

تأخر الشرح

التلبية عند البيئات بعد العود اليه نصر على ذلك في شروح الطحاوي **مكلى بر يد الحج ومتنع**
رفع من عمرته وخرجه من الحرم واحراما انما وجب الدم فيها لان احرام المكي من الحرم والمتنع
 بالعمرة لا دخل له واتي بالعمرة صار مكيًا فاحرامه من الحرم فيجب عليها الدم لمجاورة البيئات
 بلا احرام ولو جاوزه فاحرم بعمرة **وانفسد ما في وقفه ولا دم لتركه** اي حق البيئات
 لا يذيقها كالملا باحرام من البيئات فيجب به ما تنص من حق البيئات بالمجاورة عند بيئر
 احرام **غير الا في طواف العمرة الاقل** شوطا كان او شوطين او ثلثة فاحرم بالحج **رفضه وعليه دم**
 اما الدم فلا حل للرفض اما الحج والعمرة فلكان الحج الغاية هذا عنده وقالوا اجب البيئات برفض
 العمرة ويتنصها ويضع في الحج لانه لا بد من رفض احداهما وان قال طواف الاقل لانه ان طاف لها
 الاكثر ثم احرم بالحج ورفضه بلا خلاف على ما ذكره الهداية وفي البسوط لا يرفض واحد منهما لان
 لا اكثر حكم الكل فصار كالموضع منها وعليه دم لكان النقص بالحج بينهما **ولو اتهاجح** لانه اذا
 افعلهما كما التزمها غير انه منى عنه والتمس لا ينع تحقيق الفعل على ما عرفت في موضع **ودع**
 لتكن التعمان في عمل لا تركه المنه عن **ومن احرم بالحج ثم يوم النحر باخرى احرم بالحج ثم**
 احرم يوم النحر في اخره العام **التقابل فان حلق الاو** اي قبل الاحرام الثاني **لزمه الاخر بلا**
دم والافح دم قصرا ولا هذا عنده وقالوا ان قصص عليه دم والا فلا شيء عليه **ومن اتى بعمرة**
الا لحلق فاحرم باخرى ذبح لانه جمع بين احرام العمرة وهو مكره فلو لم يدم الدم افاق احرم به
 ثم بالزماء لان الجمع بينهما مشروع في حقه لكنه اسأجت اخطا السنة فافها في حق التارن
 ان يحرم بهما معا او يقدم احرامها **ويطلى على الوقوف قبل افعالها** **بالتوجه** اي الى
 الوقف **فان طاف ثم احرم بها ففخ عليه ما ففخ** لانه انما يضاف العمرة على افعال الحج **وندا**
رفضها فان رفض وقفه واران لرفضها حج فاحل بعمرة يوم النحر او في ثلثة نلبس لزمته
 لان الجمع بين احرام الحج والعمرة صحيح ورفضه وقضيت مع دم وان مضى مع وجب دم
 فابيت الحج اصلها او بها **رفضه** اي رفض احرام به وتحلل بافعال العمرة لان نابت الحج بحل عليه

٢٢

٢٢

منه ما لا ينفك عن الحج والعمرة
 ولا ينفك عن احرامهما
 ولا ينفك عن دمهما

٢٢

هذا وانما يرفض ما احرم به لان الجمع بين احرام الحج واحرام العمرة غير مشروع ولما قاله الحج في
 في احرامه ولهذا يتحلل عن احرام الحج بافعال العمرة **ونقص** ما احرم به لعملة الشرع **ودع التحلل**
 قبل اوانه بالرفض **باب الاحصاء** هو ان يعرض الرجل ما يحول بينه وبين الحج
 مرضا واسرا وعدا وبالا احصاء الرجل احصاءه فهو محصر فان حصر في سجن او دار قبل حصر
 فهو محصور ذك التبي في غيره **ان احصر المحرم بعد ما ومرض** وعندما لاك الشافعي
 حكم الاحصاء الا بالعدو **وبن المرد وما اوقعت** حتى يشتري بها هديا للحرم ويذبح عنه
 ذكره في الهداية **والقارن دين** اراد البحث المحرم لان دم الاحصاء يختص به خلافا
 للشافعي فان عنه يذبح في موضع احصر فيه **وعين يوم يذبح فيه ولو قبل يوم النحر** هذا عنده
 وقالوا ان كان محصر بالعمرة فكذا وان كان محصر بالحج لا يجوز الذبح الا في يوم النحر على ما مر
وبذبحه يحل من هنا ظهر فاية تعيين يوم الذبح **بلا حلق وتقصير** خلافا لابن يوسف **وعليه ان حل**
من حج وعمرة وعند الشافعي عليه لا غيره **ومن عمره عمرة** الاحصاء عنها تحقق عندنا
 لا كذا الشافعي **ومن قران حج وعمرة** وان اذا الاحصاء وامكنه ادراك الهدى **والج توجه**
 اي وجب التوجه عليه لا اذ الحج وليس له ان يتحلل بالهدى **والا فلا** ان كان لا يبد ان يدركها
 لا يجب عليه التوجه وذلك على اوجه اما ان لا يدرك واحد منهما فيتحلل لنوات المقصود او يدرك
 الهدى دون الحج فيتحلل ايضا لانه يحجز عن الاصل او يدرك الحج دون الهدى فيجوز له التحلل
 استحسانا وهو قول في حنيفة والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر وهذا القسم لا يتصور
 على قولها في الحج لما مر ان دم الاحصاء بالحج عندها يتوقف يوم النحر فاذا ادرك الحج يدرك
 الهدى ضرورة وفي المحصر بالعمرة يتصور فينبغي ان يكون جوابها فيه كجوابه كذا في
 التبيين **ومن عن ركني الحج بمكة احصاء** وعن احمد **لا لانه** ان قدر على الوقوف فيتم
 حجه به فلا يثبت الاحصاء وان قدر على الطواف لانه يتحلل به فلا حاجة الى التحلل بالهدى كفايت
 الحج **وهم الاحصاء على الامر** **في ماله ان كان** عن ابن عباس **ميت** خلافا لابن يوسف في الموضعين

٢٢

منه ما لا ينفك عن الحج والعمرة
 ولا ينفك عن احرامهما
 ولا ينفك عن دمهما

منه ما لا ينفك عن الحج والعمرة
 ولا ينفك عن احرامهما
 ولا ينفك عن دمهما

٢٢

٢٢

لخوف الزيادة **كتاب النكاح** هو حقيقة في الوطى ومجاز في العقد
لغة ذكر المهرزي والازهرني وشرعا ذكر قاض خان وقال السرخسي في اصول اللفظ النكاح

This image shows a blank, aged, light brown paper cover or endpaper of a book. The paper has a textured, slightly mottled appearance with subtle variations in color and some small dark spots, characteristic of old paper. There is no text or other markings on the surface.

فصلنامه

ما في الورد
 في تنبيه علوم استناده قوله في الورد
 ويصح بل فقط تزوج
 ما في الورد
 فافهم اني في حضوره الذي يلزم
 ما هذا الفناء والقاء وان تزوج مما يوجب
 في الورد وقصص ما في الورد
 بالذكر لا خفا من الورد

لا ينبغي ان يفتقد به عظمنا واليه ذفر الراس
 طعن الكفر اذ يفتقد الكناج به والهي
 واعارة طعن الكفر اذ يفتقد الكناج به والهي

ما ح التزمه
 انا قال هذا الان عدم العتق بدو
 اذ انما ينفذ واحد ثم قال هو وضع
 آخر ما ينفذ انما هو انما ينفذ
 وضع وهذا وضع وانما ينفذ
 هذا الشريعه
 ما ح التزمه
 ما ح التزمه
 ما ح التزمه
 ما ح التزمه
 ما ح التزمه

فلا

وحده الشهوة المعتدلة في الموضوعين ان ينشأ اللذة او يزداد انتشارها الصحيح قاله الخليل
 وبه يقع وفي الشيخ والعين ان يتحرك قلبه بالاشياء ان لم يكن متحركا قبل ذلك وان كان متحركا
 ان يزداد حركته وفي النساء لا يكون الا هذا وانما مجرد اشتها القلب فلا يعتبر هذا ما ذكر
 القم عن اصحابنا وهكذا ذكر شمس الاية الشريفة ايضا **واصله من اصل زوجة** موثقة
 كانت او غير موثقة **وزوجة اصله** **وفرع وكل هن رضا** بعضها وهو فرع الاخت
 فرع الاخ وفرع الولد يشمل عدة اقسام وما عداها لا يشملها وعند الشافعي لا يحرم لبن النحل
وما دون نع سني لبس عشته **وبه يقع** اما بنت تسع سنين فقد تكون مغتربة وقد لا
 تكون وهذا يختلف بعظم الجنة وصغرها والبيع **نكاحا او نكاحا وعدة ولوس باين او طيا**
بملك يمين او نكاحا وطيا بملك يمين او عدة ودنيا بملك يمين سواء كانت العدة المنكوحة
 او عدة ام الولد بين امرأتين ايتهما فرضت **ذكر الالحاد الاخرى** يعني بالنكاح نصرة عليه
 الهداية قوله ايتهما فرضت يشير الى ان الشرط ان لا يتعدد جواز تزوج احداهما بالاخر على كلا
 التقديرين حتى لو جاز بينهما على احد التقديرين دون الآخر كإزالة المرأة وبنت وجهان للجمع
 بينهما ظاهرا فالزواج الاول من هذا القيد وقد اعله القوم للاحتراز عن الجمع بين امة وسيدتها
 فانه لو فرضت الامة ذكر الميجر له نكاح سيدتها وكذا العكس مع ذلك يجوز ان يتزوج امة ثم
 سيدتها نص عليه في الجامع والزيادات وعمله بان المراد من حرمة الجمع ان تكون موعة وهذا للحرمة
 موقفة تزول بزوال ملك البعيل **فان تزوج اخت امة وطيا واحدة** **فحرم** بالتحريف
عليه احدهما بزوال ملكه ولو من بعضهما اذا باع نصفيها او بزوال الملك لتمامها كما اذا كانتا او
 زوجها هذا في الامة او بوقوع الفرية بينهما بائنا سبكان هذا في اختها ثم ان دعا على الوطى فيه بمنزلة
 حتى لو قبلها بشهوة لا يجوز ان يجامح واحدة منهما وان يسما حتى يحرم احدهما عليه ذكر في التبيين
وان تزوجها بعدتين متعاقبتين انما قال بعدتين متعاقبتين اذا تزوجها بعدد واحد
 او بعدتين متعاقبتين كما هما فلا يجب شي من المهر **ولم يدرك الاول** هذا اول من قوله

في نكاحها
 في نكاحها
 في نكاحها

في نكاحها
 في نكاحها
 في نكاحها

في نكاحها

في نكاحها
 في نكاحها

ونفى الاول فتأمل **فبينهما وبينه** لان نكاح احدهما باطلا يفسد ولا طريق الى التعيين
ولما نصت المهر لانه وجب للاولى منها فقط ولم يرد من في نصيبينها وانما وجب النصف لوقوع
 الفرية قبل الوطى لمن قبلها وهذا اذا كان مراهقا متساويين ويوسم في العقد وكانت الفرية قبل
 الدخول وان كانا مختلفين يقضي لكل واحد منهما مائة مائة وان لم يكن سمي في العقد يجب متعة
 واحدة لهما بدل نصف المهر وان كانت الفرية بعد الدخول يجب لكل واحد منهما المهر كله لا بد من
 بالدخول فلا يسقط منه شيء وكل ما ذكرنا من الاحكام بين الاختين فهو الحكم بين من لا يجوز جمع
 من المحارم **لا بين امرأة وبنت وجهها** لان المرأة وان كانت تحرم على بنت الزوج على تقدير كونها
 ذكرا لكن البنت لا تحرم على المرأة على تقدير كونها ذكرا **ومع نكاح الكتابية ومنهم الصابية**
 عدل عما وقع في كتب القوم من التفصيل لما فيه من مظنة الاستدراك كما لا يخفى **خلافا لما في التزويج**
 الصابيات كتزويج المجوسيات وبأخذ الطحاوي وقال الكرخي لا خلاص بينهما في النكاح وانما اجاب
 ابو حنيفة عن قوم ينتحلون الى دين المسيح وم يقدرون الانجيل وهو لا حكمكم حكم النصارى
 وان اختلفوا في بعض الاشياء ولا خلاف في ان سناحهم جائز وهو اجاب عن قوم يكرهون بناحية
 حران يعبدون الاوثان والكرابكة ينتمون الى دين المسيح ولا خلاف في ان سناحهم
 هؤلاء لا يجوز فاذا اختلفوا في شرح النكاح **ونكاح المحرم والمحرمة** خلافا للشافعي **والامة**
المسلمة والكتابية ولزوجه المحرم اي القدرة على مهرها ونفقتهما وللشافعي خلاف في الامة
 الكتابية بناء على مفهوم الوصف وفي الامة المسلمة عند طول المحرم بناء على مفهوم الشرط
 وكلا المفهومين ليس بمتحقق عندنا على ان اللازم على تقدير حجية المفهوم عدم اباحة نكاحها ويجوز
 ان يكون ذلك لكرهية لعدم صحتها ونحن لا نأمن فيها صرح به في شرح النكاح **والحرمة على الامة**
واربع من الحرائر واماء **فان لا ينفق** لا يتزوج الامة واحدة **وللعبد نصفا خلافا**
 لما لا فاذ زعم النكاح بمنزلة الحر عند **وهبلى من زنى** خلافا لابي يوسف **ولا تزواج نفع**
 خلافا للشافعي **وموطنة سيدها او زان** ولا يجب على الزوج الاستبراء واما على المولى فالظاهر

في نكاحها

في نكاحها

في نكاحها

من الهداية حيث قال الان عليه ان يستر لها ان يجب عليه الاستبراء الا الله يخرج في التناوي
 الولي الجاني بان ذلك استحبابا لا وجوبا ومن ضمن المحرم **نكاحها** لم يقل المحرم لعدم انتظامها
 امة نفسه بخلاف ذلك **والنبي** **عليه السلام** وقال لا ينسب على من ثلها فاما ما بال لزم وما
 الاخرى سقط **لانكاح امة** **وسيرة** اي حرم على الولي نكاح امة وحرم على العبد نكاح
 لاجماع على بطلان لا يقال فعل هذا الاحتياط في عدم تزويج مشربة لظهور الملك فيشكل قولهم
 لو اشترى امة وتزوجها احتياط لا نافذ لوضع الملك في صورة التزوج لكان المحرم الذي
 ارتكبه فعل التزوج وله عذر وهو التحريم من الزنا ولو لم يصح الملك في صورة عدم التزوج
 لكان المحرم الذي ارتكبه فعل الزنا ولا عذر له اذ ليس ترك التزوج لانحرام وعلى تقدير ان
 يكون تركه اياه طهرته فحرمة الزنا لا تمنعها فالا احتياط في التزوج لا في تركه كما لا يخفى **والجوسية**
والوفية يفهم منها حكم عابدة كوكب يطرق الدلالة **وخامسة في عدة رابعة للحرة وثانية**
في عدة ثالثة للعبد وفيه خلافات في **وامه على حرة** ويجوز ذلك عند مالك برضا المرأة
 وعند الشافعي اذا كان الزوج عبدا **ادع** **عدتها** خلافا لما فيها اذا كان العدة من طلاق
 بان **وحمل ثبت نسب حملها ولو كانت مسبية او مستولون** انما قال ولو كانت مسبية
 لان كونها مسبية مظنة لان لا يثبت نسب ولها وانما قال او مستولون لان ما من منحة
 نكاح موطوءة السيد مثلك ان يتوهم صحة نكاحها حال حملها منه ايضا ومن وهم ان
 كونها موطوءة سيدها يوجب صحة نكاحها في ذلك بطل نكاحها باعتبار ثبوت نسب حملها
 فقد وهم **ونكاح النعمة** خلافا لما لك وصورة ان يقول اتبع بك كزلفة بكر من المال قبلت
 ولا حاجة الى ان يقال حذري هذا **والوقت** خلافا لغيره وصورة ان يقول تزوجتك
 بكر لا لشهر وهو ممتعة مع **باب** **الولي** **والكنون** **نكاح حرة مكلفة**
بلا ولي علم ان الحرة العاقلة البالغة ثيب كانت او بكر اذا زوجت نفسها بلا ولي فعدت حرة
 ومنعت نكاحها وينفذ خلافا للشافعي وما كلف الانتفاء فان النكاح لا ينعقد بعبارة

من الهداية حيث قال الان عليه ان يستر لها ان يجب عليه الاستبراء الا الله يخرج في التناوي
 الولي الجاني بان ذلك استحبابا لا وجوبا ومن ضمن المحرم نكاحها لم يقل المحرم لعدم انتظامها
 امة نفسه بخلاف ذلك والنبي عليه السلام وقال لا ينسب على من ثلها فاما ما بال لزم وما
 الاخرى سقط لانكاح امة وسيرة اي حرم على الولي نكاح امة وحرم على العبد نكاح
 لاجماع على بطلان لا يقال فعل هذا الاحتياط في عدم تزويج مشربة لظهور الملك فيشكل قولهم
 لو اشترى امة وتزوجها احتياط لا نافذ لوضع الملك في صورة التزوج لكان المحرم الذي
 ارتكبه فعل التزوج وله عذر وهو التحريم من الزنا ولو لم يصح الملك في صورة عدم التزوج
 لكان المحرم الذي ارتكبه فعل الزنا ولا عذر له اذ ليس ترك التزوج لانحرام وعلى تقدير ان
 يكون تركه اياه طهرته فحرمة الزنا لا تمنعها فالا احتياط في التزوج لا في تركه كما لا يخفى
 والوفية يفهم منها حكم عابدة كوكب يطرق الدلالة وخامسة في عدة رابعة للحرة وثانية
 في عدة ثالثة للعبد وفيه خلافات في وامه على حرة ويجوز ذلك عند مالك برضا المرأة
 وعند الشافعي اذا كان الزوج عبدا ادع عدتها خلافا لما فيها اذا كان العدة من طلاق
 بان وحمل ثبت نسب حملها ولو كانت مسبية او مستولون انما قال ولو كانت مسبية
 لان كونها مسبية مظنة لان لا يثبت نسب ولها وانما قال او مستولون لان ما من منحة
 نكاح موطوءة السيد مثلك ان يتوهم صحة نكاحها حال حملها منه ايضا ومن وهم ان
 كونها موطوءة سيدها يوجب صحة نكاحها في ذلك بطل نكاحها باعتبار ثبوت نسب حملها
 فقد وهم ونكاح النعمة خلافا لما لك وصورة ان يقول اتبع بك كزلفة بكر من المال قبلت
 ولا حاجة الى ان يقال حذري هذا والوقت خلافا لغيره وصورة ان يقول تزوجتك
 بكر لا لشهر وهو ممتعة مع باب الولي والكنون نكاح حرة مكلفة بلا ولي علم ان الحرة
 العاقلة البالغة ثيب كانت او بكر اذا زوجت نفسها بلا ولي فعدت حرة ومنعت نكاحها
 وينفذ خلافا للشافعي وما كلف الانتفاء فان النكاح لا ينعقد بعبارة

النساء عند ما وكبر في النفاذ فانه يعتقد عند موقوفها على اجازة الولي سواء كان الزوج كفو
 لها او لم يكن ومنه كونه موقوفاً لله لا يجوز له وطهرها قبل الاجازة ولا يقع الطلاق ولا يتوارث
 لهما من الآخر ويروى رجوعه الى قول أبي حنيفة وآب يوسف كان يقول انه لا ينعقد
 الا بولي اذا كان لها ولي ثم رجوعه وقال ان كان الزوج كفوا لها جاز والام لا ثم رجوعه وقال جاز
 سواء كان الزوج كفوا لها او لم يكن هذا على ما ذكر السرخسي في شرح الكافي وقال ابو جعفر الطحا
 في شرح الآثار لا يجوز النكاح الا بولي على مذهبه يوسف محمد وجعل هذا القول على يوسف
 قوله المرجوع اليه على خلاف ما ذكر السرخسي وهو اقدم من السرخسي واعلم بمذاهبا صحابنا و
 وبوافقه ما ذكر الكرخي في مختصره **ولو من غير كفو** ينعقد وينفذ عند أبي
 حنيفة في ظاهر الرواية الا انه لا يلزم وعنه غير بقوله **ولنا** **الولي حرة الاعتراض** **على**
 تعد برعدم الكفاة في التزوج دفعا لغير العار والتفريق الى القاض كما في خيار البلوغ ومالم
 يعترف فاحكام النكاح ثابتة ضرورة انه ثابت والطلاق ينعقد في النكاح والقاض يضع اصل النكاح
 فلا يكون لطلاقا ذكر في مختارات النوازل **وروي الحسن عن ابن** **الفتوى** **وعنه** **عليه**
 عن أبي يوسف انه يروى رجوع محمد الى قولها **عدم جواز** **ان** **كم** **من** **واقع** **لا** **يرفع** **وعنه** **عليه**
 ذكر صاحب الهداية في مختارات النوازل وصاحب الخلاصة وقاض خان لا اقرب الى الاحتياط
ولا يجبر ولي بالخ **ولو بكر** خلافا للشافعي اعلم ان ولاية الاجار عند اصحابنا تدور مع الصغر
 وجودا وعلما في الصغير والصغيرة وعند الشافعي في الصغير كذلك اما في الصغيرة فانها
 تدور مع البكارة وجودا وعلما في الكبير والكبيرة تدور مع الجنون سواء كانت احليبات
 بلغ مجنوننا او عارضا بان طرأ بعد البلوغ عند اصحابنا الثلاثة وقال زفر اذا طرأ المجنون
 لم يجز للولي التزوج ثمران لكل ولي ولاية الاجار عند أبي حنيفة خلافا لما في غير المعتد
 ولنا في غير الاب والجد والدة في غير الاب **وسكوته** **بعبارة** **السكوت** خير من الصمت
 لدلائلها على القدرة على التكلم دون الصمت وهي معتبرة **ومنها** **ومنها** **غير مستبرئة**

من الهداية حيث قال الان عليه ان يستر لها ان يجب عليه الاستبراء الا الله يخرج في التناوي
 الولي الجاني بان ذلك استحبابا لا وجوبا ومن ضمن المحرم نكاحها لم يقل المحرم لعدم انتظامها
 امة نفسه بخلاف ذلك والنبي عليه السلام وقال لا ينسب على من ثلها فاما ما بال لزم وما
 الاخرى سقط لانكاح امة وسيرة اي حرم على الولي نكاح امة وحرم على العبد نكاح
 لاجماع على بطلان لا يقال فعل هذا الاحتياط في عدم تزويج مشربة لظهور الملك فيشكل قولهم
 لو اشترى امة وتزوجها احتياط لا نافذ لوضع الملك في صورة التزوج لكان المحرم الذي
 ارتكبه فعل التزوج وله عذر وهو التحريم من الزنا ولو لم يصح الملك في صورة عدم التزوج
 لكان المحرم الذي ارتكبه فعل الزنا ولا عذر له اذ ليس ترك التزوج لانحرام وعلى تقدير ان
 يكون تركه اياه طهرته فحرمة الزنا لا تمنعها فالا احتياط في التزوج لا في تركه كما لا يخفى
 والوفية يفهم منها حكم عابدة كوكب يطرق الدلالة وخامسة في عدة رابعة للحرة وثانية
 في عدة ثالثة للعبد وفيه خلافات في وامه على حرة ويجوز ذلك عند مالك برضا المرأة
 وعند الشافعي اذا كان الزوج عبدا ادع عدتها خلافا لما فيها اذا كان العدة من طلاق
 بان وحمل ثبت نسب حملها ولو كانت مسبية او مستولون انما قال ولو كانت مسبية
 لان كونها مسبية مظنة لان لا يثبت نسب ولها وانما قال او مستولون لان ما من منحة
 نكاح موطوءة السيد مثلك ان يتوهم صحة نكاحها حال حملها منه ايضا ومن وهم ان
 كونها موطوءة سيدها يوجب صحة نكاحها في ذلك بطل نكاحها باعتبار ثبوت نسب حملها
 فقد وهم ونكاح النعمة خلافا لما لك وصورة ان يقول اتبع بك كزلفة بكر من المال قبلت
 ولا حاجة الى ان يقال حذري هذا والوقت خلافا لغيره وصورة ان يقول تزوجتك
 بكر لا لشهر وهو ممتعة مع باب الولي والكنون نكاح حرة مكلفة بلا ولي علم ان الحرة
 العاقلة البالغة ثيب كانت او بكر اذا زوجت نفسها بلا ولي فعدت حرة ومنعت نكاحها
 وينفذ خلافا للشافعي وما كلف الانتفاء فان النكاح لا ينعقد بعبارة

لان العقد ادرك على الرضا من السكوت لانه اذا كان على وجه الاستبراء لا يكون رضا وبكائها
 بلا صوت اذن ومعدود وعليه الفتوى ذكر في الذخيرة عند استئذان او بلوغ الخبر
 بشرط تسمية الزوج على وجه يقع لها به المعرفة لا المهر هو الصحيح فالواو بشرط ان يكون الزوج
 كفوا والمهر وطفا فان عدما وعدم احداهما يمكن سكونها عند استبراء رضا المني حق الاب
 ولجدة في قول ابي حنيفة لان عند الاب ولجدة في هذا العقد وعندها هما بمنزلة الاجاب
 فيه كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان والصدر الشهيد **والخبر ان كان فضوليا**
يشترط فيه العدة او العدة خلافا لما لو كان رسولا لا يشترط اجماعا ولو استاذن غير
 ولي اجنبا كان او قريبا لاولا له لكونه كافرا او عبدا او مكنتا او من غير اولى من بعد
 كان ذلك الولي او بعد فلا يكون **سكوتها رضا كالنكاح** لم يقل فرضاها بالقول كالنكاح رضا
 ورضا التيبك كايك بالقول بكون الفعل نحو التكوين من نفسها واخذ المهر والسفقة ذكر في البايغ
والزنا بكارنها بوقفة او حيز او جراحة او تعبير او زنا بكارها فلها الحكم المذكور والبكر
 وقالا اذا زالت بكارتها الزنا لا يكون لها حكم البكر وهو قول الشافعي ايضا **وقولها ردت**
 اي النكاح عند الاستئذان او بلوغ الخبر **اولي من قوله** سكوت ان الزوج يدعى عليها
 لزوم العقد وهي تنكر والقول بالنكر وفيه خلاف لفرق بين **سكوتها على كونها** ان تفر
 دعاء بالحجة كذا قالوا لا خفاء فيه انما الخفاء وجه قبول البينة على السكوت وهو لو عدى
 على امر عليه قاضي خان في شرح الجامع الصغير وعليه في ترجيح ببيتها على الرد على بيته على السكوت
 عند قيامها معا **ولا تختلف** ان لم يتم خلافا لما فانه يكذب عند ما في النكاح ولا يخلو عند
 على ما ساق في كتاب الدعوى **ولو ولي نكاح الصغير والصغيرة ولو تيبا** خلافا للشافعي
 وقد مر التفصيل فيه ثم ان كان هو الاب **ولجدة عند عدم الاب** وعدم واية لام العقد
ولو يغبين فاحش او من غير كفو انما الى لزوم العقد يغبين فاحش او من غير كفو اذا
 كان العاقد ابا او جدا صاحب الهداية بقوله جاز ذلك عليها وصرح به صاحب البايغ حيث قال

انما يثبت النكاح بالرضا
 والرضا بالقبول
 والقبول بالعلم
 والعلم بالاختيار
 والاختيار بالبلوغ
 والبلوغ بالسن
 والسن بالتمام
 والتمام بالاختيار
 والاختيار بالرضا
 والرضا بالقبول

والنكاح يثبت بالرضا
 والرضا بالقبول
 والقبول بالعلم
 والعلم بالاختيار
 والاختيار بالبلوغ
 والبلوغ بالسن
 والسن بالتمام
 والتمام بالاختيار
 والاختيار بالرضا
 والرضا بالقبول

واما النكاح الاب ولجدة الصغير والصغيرة فالكفاة فيه ليست بشروط للزوم عند ابي حنيفة
 كما انها ليست بشروط للجواز عند اشترى وفيما ذكر خلاف لها **لو كان الزوج غيرا** اي غير الاب
 ولجدة لا يصح النكاح ان كان من غير كفو او يغبين فاحش وصرح بهم الشافعي ولكن يفتى حق الفسخ
 فتدوهم **ولا** اي ان كان من كفو بل يغبين فاحش **فلم يحرر** اي يصح النكاح ولكن لا يلزم هذا عند
 ما خلا لا لابي يوسف واما لم يقل فلها فسخت لان الفسخ بحكم القاض على ما ساق **حين بلغا**
 حالما بالنكاح او حين **علما به** بعد اي بعد البلوغ ان لم يبلغا علمابه فان العلم بالنكاح شرط
وسكوت البكر رضا اي لان سكوت البكر جعل رضا في ثبوت اصل النكاح فلان يجعل رضا
 في ثبوت وصف اللزوم اولى **ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس** لان ثبوت النكاح بالرضا بل انتم
 للثبوت فيلزم بالرضا وسكوتها دليل للرضا **وان جهلت به** اي بالخيار شرط العلم باصل النكاح لانها لا
 تتكمن من التصرف لابه والولي يتصرف به فحذرت لم يشترط العلم بالخيار لانها تستفزع لمعرفة
 الاحكام والدار دار العلم فلم تعدر بالمجلس **بخلاف العتقة** فان خيارها ثابت بآثار المولى وهو
 الاعتاق فيعتبر فيه المجلس فيمتد الى آخره كما في خيار الخيرة ثم انها تعدر بالمجلس بثبوت الخيار لا الا
 لاستفزع لمعرفة الاحكام **وخيار الغلام والنيب لا يبطل بالشكوت** لعدم كونه دليل لارضا في حقها
 انما لم يقل لا يبطل بالارضى صريح او دلالة لان شتركة بينهما وبين البكر لا عرفت ان بطلان خيار
 البكر بالشكوت كدلالة على الرضا **ولا بالقيام عن المجلس** لان سبب خيار البلوغ عدم الرضا
 ما لم يوجد الرضا لخيار العيب وخيار الاجارة في عقد النضولي ولا دلالة في القيام على الرضا وبطلان
 عند قيام البكر لان القيام دليل الرضا لان السكوت مقارن له دليل الرضا **وشروط القضاء**
لنسخ من بلغ فلا يبطل العقد ما لم يتغير به القاض حتى لو مات احدهما قبل القضاء ورضه الاخر على
 ما ساق في خلاف لو كان النكاح بعد البلوغ فرد حيث يبطل برده لان ثمة اصل العقد موقوف
 فيبطل برده من توقف على اجازته وهنا العقد كان نافذا فلا يبطل بمجرد الرد ما لم يتأكد بالتقضا
 لان خيار البلوغ مختلف فيه وسببه باطن وخفي وهو تصور شفقة الولي فكان الرد اطلاقا

لانما يثبت النكاح بالرضا
 والرضا بالقبول
 والقبول بالعلم
 والعلم بالاختيار
 والاختيار بالبلوغ
 والبلوغ بالسن
 والسن بالتمام
 والتمام بالاختيار
 والاختيار بالرضا
 والرضا بالقبول

انما يثبت النكاح بالرضا
 والرضا بالقبول
 والقبول بالعلم
 والعلم بالاختيار
 والاختيار بالبلوغ
 والبلوغ بالسن
 والسن بالتمام
 والتمام بالاختيار
 والاختيار بالرضا
 والرضا بالقبول

والنكاح يثبت بالرضا
 والرضا بالقبول
 والقبول بالعلم
 والعلم بالاختيار
 والاختيار بالبلوغ
 والبلوغ بالسن
 والسن بالتمام
 والتمام بالاختيار
 والاختيار بالرضا
 والرضا بالقبول

الحق الآخر فلا يتعذر به ثم انه لما كان خيار البلوغ شاملا للذكور والانثى ذكر النفل تغليباً لغيرها
بخلاف خيار العتق فانه مخصوص بالانثى وذلك لان النفل فيه حيث قال **الان عتقت** اي لغيرها
فانما العتقة اذا كانت لغيره فاختار العتق بطل النكاح ولا يتوقف على قضاء النكاح ووجه الفرقه
ان خيار العتق اذا كان الزوج عبد استحق منه ومن عليه وسبب هذا الخيار ظاهر وهو زيادة الكفر
عليها فكما يتفرّد بدفع لصل الملك بعد الحرية حتى لا يجوز النكاح بدون رضاها كما لا يتفرّد بدفع الزيادة
للا انها لا تملك دفع الزيادة الا برفعها كان ثابتاً لان النكاح لو بقي بعد عتقها لا يزول لا بملكه تطبيقاً
فلكل رفعها كان ثابتاً ضمن الادفع الزيادة لا بعداً فان قيل ان الرأه ان كانت دافعه
للزيادة فهي ملققة حتى الزوج فاذا ابرح جلب المرأة قلنا ان الزوج رضيه بهذا العتق حيث
تزوج الامة باختياره كما لو تزوج صغيراً زوجها غيباً لم يجدوا اما المرأة فلم ترض بهذا
العتق لانها لا اختيار لها في النكاح **فان مات احداهما قبل التفرق بلغ من له خيار البلوغ**
اولاً ورثة الاخر لتوقف والى النكاح الذي هو سبب الادفع على قضاء النكاح **والولي**
مطلقاً انا قالوا مطلقاً كيلا يتوهم ان المراد ولي الصغير الصغير خاصة بقية سبق ذكره
المعجبة نسبة كانت ادسية فان مولي العتاقة وعصبته من جهة العتقات المتقدمة
على الام ودوى الارحام ذكر في الذخيرة وعند القاضي ولاية لغير الاب والمجد ذكر في
شرح الطحاوي **على ترتيب الحب** يعني اولاهم الابن وابن الابن وان سئل ولكن
لا يتصور هذا الالة العتوة والعتوة ثم الاب واب الاب وان علا هذا عند ظهالها
العتوة والمجد خاصة في العتوة والتفصيل يطلب من الحقايق ثم الاخوة الا اخ من الام
ثم بنيه وان سئلوا ثم الاعمام ثم الام ثم بنيه وان سئلوا ثم اعمام المجد كذلك الزواج
فالزواج والرحمان بقوة القرابة فيقدم الاعيان على العالاني ثم مولي العتاقة يستوي
فيه الذكور والانثى ثم عصبه المولى وانما زاد قوله والحجب انه يتربط بالارث حيث لا يقدم
الاب على الابن لوجبه ان يقدم الاب بغيره انهما اذا اجتمعا باختيار الاب فرضه او لا ثم يأخذ

انما الاختلاف في المدة لم يتل واسلامه في ولد مسلم دون كافر اذا لادلالة فيه عليه
ان الاسلام مانع من ولاية الكافر ثم الام في الذخيرة ثم الام ثم ذو والارحام الاقرب
قالا قرب هذا قوله في حصة خلافاً للمجد وقوله في يوسف مضطرب ذكر الطحاوي قوله
مع الحصة وذكر الكرخي والقدوري قوله مع المجد والامع انه مع ابى حصة ثم مولي
الوالات ثم السلطان ثم النكاح **ثم ذو الرحم الاقرب فالاقرب** قال في الخلاصة نقلاً عن شرح
الشافعي الاقرب من دوى الارحام الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن
الابن ثم الاخت لاب وام ثم لاب ثم لام ثم اولادهم ثم العات ثم الاخوات ثم الغلات ثم
بنات الاعمام والمجد الناسد اولي من الاخت عند الحنفية ثم قال في حصة بما ذكر في الشافعي
ان الام مقدمة على الاخت انتهى من هنا بين ان الراد من دوى الرحم ههنا غير الراد من
الغدايض وان من قال ثم الام ثم الاخت بام لم يصح **مولى المولاة** لان وارث مؤخر
عن دوى الارحام فكذلك الولاية وليس من شرطه ان لا يكون له وارث ثم هو شرط لكون
مولاه وارثاً له ولها **واذا عدم** اي الولي **الولاية** اي الامام لم يقل ثم الامام لان ليس من
الاولياء وينوب عنه القاضي **فنايب** فلا ولاية للقاضي في تزويج الصغار الذين لا ولي لهم
بغير اذن من السلطان **والبعيد** الزوج **بقية القريب** لم ينتظر ان يمتدح لم ينتظر الكفر
الحايط الخبر منه اعلم ان البعيد ولاية الزوج عند غيبة القريب غيبة منقطعة وحدها
عند زفران يقتضي كماله في مكانه لا لانتفاع خبي ولعلنا فيه اقاويل اصحها ان لا ينتظر الكفر
الحايط الخبر عند **وعليه الفتوى** كذا في الحقايق وفي التجنيس واختار اكثر المشايخ اشتهر
لانه اعدل الاقاويل والصحيح ثلثة ايام وهو سبب سفره بيفته وفي الواقعات واختار

الاختلاف في المدة لم يتل واسلامه في ولد مسلم دون كافر اذا لادلالة فيه عليه

انما الاختلاف في المدة لم يتل واسلامه في ولد مسلم دون كافر اذا لادلالة فيه عليه

الاختلاف في المدة لم يتل واسلامه في ولد مسلم دون كافر اذا لادلالة فيه عليه

الاختلاف في المدة لم يتل واسلامه في ولد مسلم دون كافر اذا لادلالة فيه عليه

الابن مانع منه واما اذا اعتبر مع ترتيب الحب يقدم الابن على الاب لان بحجب الاب حجب
فقصان ضرورية انه يأخذ معه اقل ما يأخذ من جماعته ولذا قد خفي وجه
ذلك الزيادة على كثير من دوى الاختيار فاسقطوا **باب التكليف في اهلية الارث فلا**
ولا يتبع الاختلاف في المدة لم يتل واسلامه في ولد مسلم دون كافر اذا لادلالة فيه عليه
ان الاسلام مانع من ولاية الكافر ثم الام في الذخيرة ثم الام ثم ذو والارحام الاقرب
قالا قرب هذا قوله في حصة خلافاً للمجد وقوله في يوسف مضطرب ذكر الطحاوي قوله
مع الحصة وذكر الكرخي والقدوري قوله مع المجد والامع انه مع ابى حصة ثم مولي
الوالات ثم السلطان ثم النكاح **ثم ذو الرحم الاقرب فالاقرب** قال في الخلاصة نقلاً عن شرح
الشافعي الاقرب من دوى الارحام الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن
الابن ثم الاخت لاب وام ثم لاب ثم لام ثم اولادهم ثم العات ثم الاخوات ثم الغلات ثم
بنات الاعمام والمجد الناسد اولي من الاخت عند الحنفية ثم قال في حصة بما ذكر في الشافعي
ان الام مقدمة على الاخت انتهى من هنا بين ان الراد من دوى الرحم ههنا غير الراد من
الغدايض وان من قال ثم الام ثم الاخت بام لم يصح **مولى المولاة** لان وارث مؤخر
عن دوى الارحام فكذلك الولاية وليس من شرطه ان لا يكون له وارث ثم هو شرط لكون
مولاه وارثاً له ولها **واذا عدم** اي الولي **الولاية** اي الامام لم يقل ثم الامام لان ليس من
الاولياء وينوب عنه القاضي **فنايب** فلا ولاية للقاضي في تزويج الصغار الذين لا ولي لهم
بغير اذن من السلطان **والبعيد** الزوج **بقية القريب** لم ينتظر ان يمتدح لم ينتظر الكفر
الحايط الخبر منه اعلم ان البعيد ولاية الزوج عند غيبة القريب غيبة منقطعة وحدها
عند زفران يقتضي كماله في مكانه لا لانتفاع خبي ولعلنا فيه اقاويل اصحها ان لا ينتظر الكفر
الحايط الخبر عند **وعليه الفتوى** كذا في الحقايق وفي التجنيس واختار اكثر المشايخ اشتهر
لانه اعدل الاقاويل والصحيح ثلثة ايام وهو سبب سفره بيفته وفي الواقعات واختار

الاختلاف في المدة لم يتل واسلامه في ولد مسلم دون كافر اذا لادلالة فيه عليه

الاختلاف في المدة لم يتل واسلامه في ولد مسلم دون كافر اذا لادلالة فيه عليه

الاختلاف في المدة لم يتل واسلامه في ولد مسلم دون كافر اذا لادلالة فيه عليه

الاختلاف في المدة لم يتل واسلامه في ولد مسلم دون كافر اذا لادلالة فيه عليه

الاختلاف في المدة لم يتل واسلامه في ولد مسلم دون كافر اذا لادلالة فيه عليه

اكثر الشايح الشرر وهو مروي عن ابي يوسف **ويعتبر الكفاة في النكاح** نسا قد مر بيان
 ثمة هذا الاختلاف **فقريش** اسم قبيلة وهم اولاد نصر بن كنانة بعضهم كفول بعض ولا تاني لفصل
 بن هاشم ههنا **وكذا سائر العرب** ما عدا قريش بقرينة المقابلة بعضهم كفول بعض **تلا بني هاشم**
 فانهم لم يستعملوا كفول كفول العامة العربية ذكر في الهداية والاعتقاد المذكور مخصوص
 بالعرب لان العجم منيعوا سائرهم ولذلك قال **وفي العجم اسلاما فلم ينسبه غير كفول بني هاشم**
ولا ذواب فيه لدى ابوين فيه ولما ذوابون فيه فكفر لدى ابا فيه لان في الاسلام
 معها فان اصل النسب في التعريف الى الاب وقامه الجد فلا يشترط اكثر من ذلك **وحرية** هذا ايضا
 في حق العجم فانهم كانوا يفتخرون بهادون النسب **فليس عبدا ومعتق كفول الحر اصلية ولا**
معتق ابوه كفول الاثابوين حرين وديانة هذا يعنى العريقين عند الشيخين هو الصحيح
فليس فاسق كفول بنت صالح وان لم يعلم هذا الاختيار الامام الشيخ به بكومين الى الفصل
 ومالا قال عاجز عن المهر العجل والنفقة ليس كفول واحد ولو كانت فدية وانقاد رعيها كفول
اموال عظيمة هو الصحيح لان ما ذاب راجح فلا يعنى كثرة **وحرفة** عن كل من احبنا فيه ذوا
 الطهر وابتى به حيفة الله لا يعتبر الكفاة في الحرف والطهر روايتي الى يوسف ومحمد
 انه يعتبر من الحقائق فحايك او حجام او كناس او دناغ ليس كفول العطار او بزاز او عراف
به ينسب ان تكلمت باقل من مهر اي مهر مثلها فلولي الاعتراض حتى يتم او يفرق ولا الاعتراض
 عليها لان المهر حرمها ولهذا كان لها ان تجبه فلان تنقعه اولى وله ان المهر الى عشرة دراهم حق
 الشئ فلا يجوز التمسك منه شرعا والمهر مثلها حق الاولياء لانهم يعتبرون بذلك فاهم
 خاصتها الى تمامه والاحتفاء حرمها فان شئت قبضته وان شاء وهبته **وقد نكاح فضولي**
 من اهل الجانبين او فضولين من الجانبين **على الاجازة** اي اجازة من له الحق ويتولى طرفي النكاح
 اي الاجازة في القول **واحد** فيقوم عبارة الواحد مقام العبارتين على ما عرفت فمما سبق ليس
بفضولي من جانب علم ان الواحد اذا كان وكيله منها قلاد وجهها لايه كان كافيا وهو على اقل

١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠

اما ان يكون اميلا ووليا او اميلا ووكيلا او وليا من الجانبين او وكيلا من الجانبين او وليا
 من جانب **وكيله** من آخر ولا يجوز ان يكون فضوليا كما اذا كان اميلا وفضوليا او وليا من جانب
 وفضوليا من آخر او وكيلا من جانب وفضوليا من آخر او فضوليا من الجانبين **والامور بنكاح**
امراة غالية بنكاحا حراما فلا يلزم له نكاح واحدة منهما ان عتدها بعقد واحد ويلزم نكاح الاو
 دون الثانية ان عتدها بعقدين وانما قلنا لا يلزم له دون لا يصح لانه صحيح انعقد موقفا حتى
 له ان يجيز نكاحها او نكاح احدهما ايتمها شأنا **وانما** لم نعقد عليه لعدم رضاه فقولا صاحب
 فتعين التعريف ليس بذلك **لا نكاح امه** خلافا لها والرد بها امه الخيانة اذا زوج امه
 نفسه لا ينعقد عليه اتفاقا لان متهم فيه ولا فرق بين ان يكون امرا اميرا او غيره **باب المهر**
اقله عشرة دراهم مضروبة كانت او غير مضروبة بخلاف نكاح امه **وقال** الثاني كلما
 يجوز اخذ المهر من عنه يصلح مهر فتعليم القرآن وطلاق امراة اخرى والعنف من النكاح
 يصلح مهر عندنا **فان سمي ولها** وقال في التسمية فاسدة ولها مهر مثلها **المهر**
وان سمي فزوجها بعد طلق او طلقه في سمي تنبها او موت احدها **وتصفه بطلاق قبل ذلك**
 او قبل طلقه **محمية** هذا الحكم غير مخصوص بالطلاق بل يعنى الفقرة من قبل الزوج
 بسبب محظور كالردة والاباء من الاسلام وتبيلها بنتها بشهوة ذكر في شرح الطحاوي
 والمثال الثاني على قول ابي يوسف مع النكاح بلا ذكر مهر ورجع فيه ونحوه **وهذا**
 الدين من النكاح فهو خير وهذا العبد فهو حرم وبشوبه بداية لم يبين جنبها ولم يبالغ في وصفه
 اي وصف الشوب بتعليم القرآن وبهذا الزوج الحرام سنة احتراز بقيد الحر عن العبد
 لاسيما انه اذا كان عبدا يصح وتجب الخدمة وفي تزويج بنته منه على تزويج بنته
 او اخته منه **معها** وحنة بالعقدين اي حال كونه الزوج بقويضا لهذا العقد بذكر العقد
 ولذلك انعقد بهذا ولزم مهر مثلها في طلق او طلقه او موت احدها **ومتعة**
 لا تزويج على نصفه اي نصف مهر النكاح ولا ينقص من خمسة اي خمسة دراهم **ويشترط في النكاح**

١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

خلافا للكرخي فانه قال بغيرها وهي ربيع وخمار ولحمة بطلاق قبل وطئ وظل فيهما اي
 الصور المذكورة بعد قوله ومع النكاح وفي خدمة الزوج العبد لها اي تجب الخدمة في النكاح
 بخدمة الزوج العبد لها **والنفقة** بكر الواهي التي اذنت وليها بالتزوج بالامس وبغيرها
 التي فوضها وليها ان يتزوجها بالامس **ما تراضيا عليه او فرض لها بان رافعت** المتأخر
 فنرضى لها من امان لها ان توافقه الى المتأخر ذكر المتراضين **ان وطئت وظل في اومات**
والمتعة ان طلقت قبل وطئ وظل ولا خلاف فيه للمتأخر ذكر في المتأخر وما زيد على المترج
 خلافا للزفر وهو قول الشافعي **وبسقط بالطلاق قبله** اي قبل الوطئ حقيقة او كما لو زاد مهر
 بعد المسمى في حال التاكيد لا كونه في حال التخييف لا ينصف بالانصف الاصل **ومع خطبا عتداي**
 خط المراهة عن الزوج المهر كلاً او بعضاً وانما حذف الله الالة على هذا التعميم **وظل بلا مانع وطئ**
بلا ويشعرا او طبعاً كما فرض سواء كان في الزوج او في الزوجة فانما يتلغى الوطئ بالانتهاء كما كان
 وهذا نظير المانع المحض وصوم رمضان واحرام الفرض او نسل وحضره تناس هذا نظير المانع
 الشرعي **وثالث ما قل هذا نظير المانع** الطبعي ذكر في البدائع ومن اورد المفيض والناشر من المانع الطبعي
 فلم يورد ان المناسبت للمفصل بين المانع باو الظاهر الكفاية كل منهما منفردا عن الاخرين في المنع ايراد
 مثالا لا يوجد في الامانة طبعي **وكذا** اي توكد المهر واعلم ان المراد بالخلوة اجتماعها بحيث لا يكون
 معها ما قبل وشرط صحتها ان لا يكون مانع من الوطئ مما اوشع او طبعاً وعدم علم الزوج بانها امرأة
 من الموانع الشرعية اذ لا يمنع عنه حكم الشرع والاحتقان عن المانع الغير عليها غير معتبر في
 مفهوم الخلوة وانما هو شرط صحتها وامانيتها عليه فيما تقدم **كخلوة محبوب او غيب او خفي**
او حياء قضا في الامع ونذر في رواية قاله القتيبي والصحيح انه لا يمنع صحة الخلوة لعدم وجوب
 الكفان بالامساد ومع احدي المنسب المتقدمة والصلوة كالصوم فرضاً ونظراً والعدو تجب
 في الكل ان في جميع ما ذكر وان لم تقع الخلوة في بعضها احتيالاً الا اذا فسدت الخلوة بالجمع عن الجماع
 حقيقة ذكر قاضي خان في الجاه الصغير **وتجب المتعة المطلقة** لم توطأ ولم يسم لها مهر ورسخ

من سواها الا لمن توطأ وطلقت قبل وطئ هذا على اختيار القدر في ذكره في شرح مختصر الكرخي
 ويوافقه ما في النخبة الا انه مخالف لما في البوط والمصر فانه صح فيها بالاستحباب في حق
 المستثناة ايضاً وذكر في بعض شكلات القدر في المارة ووجهه كما تقدم ايراد المتعة
 المطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهر وتسحب وهي الى طلقها بعد الاخول ولم يسم لها مهر او است وجي
 التي طلقها بعد الاخول وقد سمي مهرها والرابعة ليست بواجبة ولا سنة ولا مستحبة وهي الى طلقها
 قبل الاخول وقد سمي لها مهر لان نصف المهر قام في حق من مقام المتعة **وان قبضت النكاح**
وهبت له وطلقت قبل وطئ خمسة كان او مكراً **رجع بنصفه** لا نهيج عليها ان توده نصف المهر
 بالطلاق قبل الاخول ولم يسل كية بالربة عين ما يستحقه لان المالك قد كان او ديناً او شيئاً
 في العقد فكذا في الفسخ لان الفسخ يرد على عين ما ورد عليه العقد وكذا اذا كان المهر مكيلاً
 او موزوناً اخر في اللزعة اخدم تعينها وان لم يتقبضه او قبضت نصفه ثم ذهبت الكل او ما بقي
 او ذهبت عرض المهر قبل قبضه او بعد لان لا يرجع عليها بشئ وانما يرجع عليها بشئ في الصورة الاولى
 لان حكم الطلاق قبل الاخول ان يسل له نصف المهر وقد حصل للمرأة لم توطأ شيئا توده اليه بخلاف
 المتلا ساقية واما ان لا يرجع عليها بشئ في الصورة الثانية والثالثة والرابعة فلما ذكرنا
 واما انه لا يجب في الصورة الخامسة فلانها وهبت العرض له فانتهى قبض المهر لان العرف
 متعينة وان نكح بالف على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها او بالثان اقام بها وبالنسب ان
 اخرها فان وفي في الاول واثام في الثاني فلم يلا لثام عند ايتمت الثلاثة خلافا للزفر والافضل
 هذا قوله فان الشرط الاول صحيح عند دون ثلثه وقاله الشرحان صحيحاً وقاله في كلاهما فاسد لكن
 في الثاني لا يزداد على الثانيين ولا ينتقص عن الثالث لا تقاها على ان لا يرد المهر على الغيب ولا ينتقص عن
 الف وان نكح بهذا او بهذا ان نكح باحد النبيين واحداً اكثر فية من الآخر فلها مهر المثل ان كان بينهما
 والاخر لودونه والاخر لو فو فية فعلم منه حكم المساواة بطريق الدلالة **ولو طلقت قبل وطئ فنصف**
 الاصل اجماع الا ان يكون نصفه اقل من المتعة فيكون لها المتعة ذكر قاضي خان في متاواه وان نكح بهذا

من

من سواها الا لمن توطأ وطلقت قبل وطئ هذا على اختيار القدر في ذكره في شرح مختصر الكرخي
 ويوافقه ما في النخبة الا انه مخالف لما في البوط والمصر فانه صح فيها بالاستحباب في حق
 المستثناة ايضاً وذكر في بعض شكلات القدر في المارة ووجهه كما تقدم ايراد المتعة
 المطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهر وتسحب وهي الى طلقها بعد الاخول ولم يسم لها مهر او است وجي
 التي طلقها بعد الاخول وقد سمي مهرها والرابعة ليست بواجبة ولا سنة ولا مستحبة وهي الى طلقها
 قبل الاخول وقد سمي لها مهر لان نصف المهر قام في حق من مقام المتعة **وان قبضت النكاح**
وهبت له وطلقت قبل وطئ خمسة كان او مكراً **رجع بنصفه** لا نهيج عليها ان توده نصف المهر
 بالطلاق قبل الاخول ولم يسل كية بالربة عين ما يستحقه لان المالك قد كان او ديناً او شيئاً
 في العقد فكذا في الفسخ لان الفسخ يرد على عين ما ورد عليه العقد وكذا اذا كان المهر مكيلاً
 او موزوناً اخر في اللزعة اخدم تعينها وان لم يتقبضه او قبضت نصفه ثم ذهبت الكل او ما بقي
 او ذهبت عرض المهر قبل قبضه او بعد لان لا يرجع عليها بشئ وانما يرجع عليها بشئ في الصورة الاولى
 لان حكم الطلاق قبل الاخول ان يسل له نصف المهر وقد حصل للمرأة لم توطأ شيئا توده اليه بخلاف
 المتلا ساقية واما ان لا يرجع عليها بشئ في الصورة الثانية والثالثة والرابعة فلما ذكرنا
 واما انه لا يجب في الصورة الخامسة فلانها وهبت العرض له فانتهى قبض المهر لان العرف
 متعينة وان نكح بالف على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها او بالثان اقام بها وبالنسب ان
 اخرها فان وفي في الاول واثام في الثاني فلم يلا لثام عند ايتمت الثلاثة خلافا للزفر والافضل
 هذا قوله فان الشرط الاول صحيح عند دون ثلثه وقاله الشرحان صحيحاً وقاله في كلاهما فاسد لكن
 في الثاني لا يزداد على الثانيين ولا ينتقص عن الثالث لا تقاها على ان لا يرد المهر على الغيب ولا ينتقص عن
 الف وان نكح بهذا او بهذا ان نكح باحد النبيين واحداً اكثر فية من الآخر فلها مهر المثل ان كان بينهما
 والاخر لودونه والاخر لو فو فية فعلم منه حكم المساواة بطريق الدلالة **ولو طلقت قبل وطئ فنصف**
 الاصل اجماع الا ان يكون نصفه اقل من المتعة فيكون لها المتعة ذكر قاضي خان في متاواه وان نكح بهذا

من سواها الا لمن توطأ وطلقت قبل وطئ هذا على اختيار القدر في ذكره في شرح مختصر الكرخي
 ويوافقه ما في النخبة الا انه مخالف لما في البوط والمصر فانه صح فيها بالاستحباب في حق
 المستثناة ايضاً وذكر في بعض شكلات القدر في المارة ووجهه كما تقدم ايراد المتعة
 المطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهر وتسحب وهي الى طلقها بعد الاخول ولم يسم لها مهر او است وجي
 التي طلقها بعد الاخول وقد سمي مهرها والرابعة ليست بواجبة ولا سنة ولا مستحبة وهي الى طلقها
 قبل الاخول وقد سمي لها مهر لان نصف المهر قام في حق من مقام المتعة **وان قبضت النكاح**
وهبت له وطلقت قبل وطئ خمسة كان او مكراً **رجع بنصفه** لا نهيج عليها ان توده نصف المهر
 بالطلاق قبل الاخول ولم يسل كية بالربة عين ما يستحقه لان المالك قد كان او ديناً او شيئاً
 في العقد فكذا في الفسخ لان الفسخ يرد على عين ما ورد عليه العقد وكذا اذا كان المهر مكيلاً
 او موزوناً اخر في اللزعة اخدم تعينها وان لم يتقبضه او قبضت نصفه ثم ذهبت الكل او ما بقي
 او ذهبت عرض المهر قبل قبضه او بعد لان لا يرجع عليها بشئ وانما يرجع عليها بشئ في الصورة الاولى
 لان حكم الطلاق قبل الاخول ان يسل له نصف المهر وقد حصل للمرأة لم توطأ شيئا توده اليه بخلاف
 المتلا ساقية واما ان لا يرجع عليها بشئ في الصورة الثانية والثالثة والرابعة فلما ذكرنا
 واما انه لا يجب في الصورة الخامسة فلانها وهبت العرض له فانتهى قبض المهر لان العرف
 متعينة وان نكح بالف على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها او بالثان اقام بها وبالنسب ان
 اخرها فان وفي في الاول واثام في الثاني فلم يلا لثام عند ايتمت الثلاثة خلافا للزفر والافضل
 هذا قوله فان الشرط الاول صحيح عند دون ثلثه وقاله الشرحان صحيحاً وقاله في كلاهما فاسد لكن
 في الثاني لا يزداد على الثانيين ولا ينتقص عن الثالث لا تقاها على ان لا يرد المهر على الغيب ولا ينتقص عن
 الف وان نكح بهذا او بهذا ان نكح باحد النبيين واحداً اكثر فية من الآخر فلها مهر المثل ان كان بينهما
 والاخر لودونه والاخر لو فو فية فعلم منه حكم المساواة بطريق الدلالة **ولو طلقت قبل وطئ فنصف**
 الاصل اجماع الا ان يكون نصفه اقل من المتعة فيكون لها المتعة ذكر قاضي خان في متاواه وان نكح بهذا

مأخذه وان فلما يجتمع المثل ببعضه ويؤدق ما اقرب الزوج على انه سمي لانتقامها عليه
وبعضه وهو الزنا يحكم من المثل في **الكلالة** قبل الوطى حكم متعة المثل فان كانت ساوية لفضل
ما يدعيه الرجل او قلته فالقول له وان كانت ساوية لفضل ما تدعيه المرأة او اكثر منها
فالقول لها واما في بينة قبلت شهيدته او لها وان اقاما بينتهما ان شهدته بينة ان شهد
لها وان كانت بينهما فاعلم ما راى في تحكيم من المثل ويجوز متعة المثل ههنا فيما يحكم من المثل
وموت احدهما كذا في الحكم وبعد موتها في **القدر** والقول اي مع البين **بوزنة** ولا
القليل المستكر خلافا لابي يوسف وعند محمد حكم من المثل في الحامية وفي اصله **يقصر**
يشي لان موتها يدل على فقرها فقرأتها فبهر من بعد القاضي من المثل ولا يذهب عليك ان كلا
من مقام كلامه محل نظر فتدبر **وقال في مهر المثل دية بية وان بنتا لها خياشما كانت مهر**
هدية وقال من قال قول له اي مع البين فان قلت بالمبعوث قائم فلها ان تردده وترجع بما
من المهر ذكر في التحسين **الا فيما تبيع لاكل** كالخبر والحمل المشوي قال الغني ابو الليث
اختار انه بظن ان كان من متاع البيت سوى ما يجب على الزوج فالقول قوله وان كان من متاع
كان واجبا عليه كالحمار والدرع وسائر اللبس ان يجتبه من المهر لان الظاهر بكونه ان
نكح ذي ذمية وحري حربية ثماني في دار الحرب بمئة او بلامهر يحتل في المهر والسكوت
وذا جاز في دينهم اي الحالك النكاح على مئة وبلامهر جاز عندهم بحيث لا يجب شي وانما
اعتبر هذا القيد لانه ان لم يجز في دينهم النكاح على مئة او بلامهر على الوجه المذكور فيكون
الحكم ما ذكره فوطيتا وطلقت قبله او مات فلا مهر لها وان نكحها بخمر او خمر برعين ثم اسلمها
او اسلم احدها فلها ذلك في غير عين فقيمة الخمر فيها ومهر المثل في الخمر برلان الحنبل
عندهم مثل كالحمل عندنا ولا يحمل اخذها فاجاب القيمة فيها يكون اعراضا عنها واما الخمر برفن
دوات البينة عندهم كالنساء عندنا فاجاب القيمة فيها لا يكون اعراضا عنها فيجب مهر المثل
تحقيقا للمعنى لا اعراض **باب نكاح الرقيق والكافر** نكاح التزويك **والكاتب** والمهر لم يذكر
الامة

هذا هو المثل في النكاح
فان كان المثل في النكاح
فان كان المثل في النكاح
فان كان المثل في النكاح

هذا هو المثل في النكاح
فان كان المثل في النكاح
فان كان المثل في النكاح
فان كان المثل في النكاح

هذا هو المثل في النكاح
فان كان المثل في النكاح
فان كان المثل في النكاح
فان كان المثل في النكاح

لا تدرجها

لا تدرجها تحت الفتن وام الولد بلا اذن السيد موقوف ان اجاز نقد وان رد بطنه وان كفوته اذن
فالمر عليها وبيع العبد فيه كراهة دين التجارة لا لاجز ان اي الكاتب في الدبر **يسحان** فيؤدي
من كسبها وقوله اي قول الولي لولد منهم تزوجها بغير لان نكاحها رجعية اجازة لان الطلاق
الرجعي يقتضي سبق النكاح لا طلقها او فارقها لان هذا العقد ومشاركته يسمى طلقا وهو اليق
بحال العبد المسترد واذنه لعبد بالنكاح يعجز عنه وفاسد خلافا للائمة في بيع مهر من نكحها
فاسدا بعد اذنه فوطرها ولو نكحها فانما اي لو نكحها كالحائض او اخرى بعد ما نكحها كالحائض
وقفت على الاجازة لانتهاء الاجازة بذلك اي بالنكاح التاسع ولو زوج عبد الماذون المديون
صح وسأوت غريمه في مهر ما غير نكحها وزعم من مهر مملوكا وفي القدر التجاوز عنه لان احدهم بل
ياخذ بمقتضى ما فيهم حقوقهم ان في المالا وانما لا يقبل في مهر مملوكا اذ يحتمل ان يكون المهر اقل منه ومن
زوج امته لا يجب عليه تزويجها وهي ان غلبت عليها وبينه ولا يتخذها كذا في نكاحها الخفاف
في شرح كتاب النفقات ولم يعتبر فيه كون المخلقة في منزله وتخدمه والزواج بطاها ان لم يفر
لها لكن لا نفقة ولا سكن الا بها اي لا يجب لخدمتها على الزوج الا بالنسبة وان بوثها ثم رجع
مع اي الرجوع وسقطت اي النفقة بالرجوع ولو خدمته بلا استخدا مه لا اي خدمته المولي
بلا استخدا مه بعد التوبة لا يستحق النفقة عن الزوج واعلم ان التوبة المستقلة الى الولي ما هو
المعطل المار بنفسه لا اللغوية فلا وجه لاقبل ان اسأوا اليه باعتبار انه يمكن الزوج من ذلك
ولما نكح عينا وامته جبرا اريد بالاجازة ان الله لو باشر النكاح بغير رضاها ينفذ **والحر**
قتل نفسها قبل الوطى المهر لانها لا تأخذ شيئا فكل المهر لانه تعليل بالعدم وهو غير
مقبول بل لان جنابة المهر على نفسه غير معتبرة في احكام الدنيا فاشابه موتها احتفان نفسها لا الوطى
امة قتلها قبله اي قبل الوطى لانه منع البذل قبل التسليم فيجوز منع البذل وما قيل لانه
يجوز بالتقتل اخذ المهر فجوزى بالحرمان لا يصح وجها لانه مشروط بقتلها قبل الوطى وقتلها
بعد فلا يقع التسمية في مقام الفرق بينهما وانما قال قبله لان بعد الوطى المهر واجب **زوج الا**

اج التزويج

صدر التزويج

اج التزويج

هذا هو المثل في النكاح
فان كان المثل في النكاح
فان كان المثل في النكاح
فان كان المثل في النكاح

اج التزويج

صدر التزويج

ما التزويج

صدر التزويج

صدر التزويج

صدر التزويج

من هنا ينبغي عدم
مقتضى قولنا في الذمة قبل
وان

الاقصا جملهم الطوق منطوقا المقصود
الطوق ومنه اذا لم يصرح بالتمتع اما اذا
صرح بالامور الالغى العتيق عن الامر اتفاقا
ولهذا قال في التقدريد قال الامر اتفاقا
بالف درهم ثم اخذت له يهر يجب انكلا
كانت متداوه وفي العتيق عن فقه

قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له

وقياسه على القول المحمدي بالحل لا يحل له سقوط كما في غيره النكاح في التبني المحمدي
لا يحل له السقوط بحال فان اسلم المتزوج بان لا يثبت وادع عدا كما في معتقدين بذلك اقر عليه
وان اسلم الزوجان الحران فرق بينهما والفتن لم يسم ان كان احد البنية لما اول علم احدهما
هذا اذا لم يختلف الدان وكان الطفل في دار الاسلام واسم الوالد في دار الحرب في الحكم لا يتبع
ذلك وكتاني ان كان بين مجوسين وكتاني لان المجوسين من الكفار فيكون كتابيا انظر في
اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر مجوسيا كان او كتابيا بفرض الاسلام على الآخر فانه
اسلم فليس له والافرق لا فرق بين ان يكون المهر صيا من اموال العالم او من ردة كانت
فكذلك اباي وهو ان التعريق طلاق ولو كان الزوج صغيرا لم يبيح له ان يطلق
لا يكون من النساء ولا من المجوسية اياها **الابوة** لم يذكر حكم المهر في اباها كقضاء بينا
كود طلاقا فانه قد علم حكم المهر المطلقة **ولان ذلك** ان اسلام جود المجوسية او امرأة الكافر في دارهم
لم يبين حتى يحضر ثلثا او ثلثي تلك اشهر في لم تحض قبل **الان** والآخر ولو اسلم زوج **الابوة**
فليس له وتبين بتبين الدارين لا بالبي خلا فالشافعي فان سبب الفرقة عند النبي دونه
تباين الدارين فلو خرج احدهما الياسما او اخرج سببا بان وان سببا معا او من **ما**
الياسمة او ذمية وكذا اذا اسلم في دار الاسلام او ما ردت ذمية **بانت** بلا اذن الجارية
الياسما هجرة بان من زوجها بالاجماع ولا اذن عليها عنده خلا فالها وهذا الخلاف يحمي في
الحال والحال في وجوب العدة وعدم وجوبها اما ان يجوز نكاح الحامل من مع عدم العدة
في ظاهر الرواية لا يجوز ذكر في الختان فتلا من بسوط شيخ الاسلام **وارتداد كل منهما**
عاجل وبعض شايع بل وسر قد كافا بنتون بعدم وقوع الفرقة حلالا بالعصية وعائتم
يقولون يقع السخ وتكن تجوز على النكاح لزومها الا بعد الاسلام لان التصحر يحصل بذكر وشايع
بخارا كانا على هذا ثم للوطوءة كل من راسا وكانت الروية منها او منه ولغيره فانفسه او
ارتد ولا شيء لو ارتدت في بني النكاح ان ارتدا معا ثم ائتما او وينسب ان اسم احدهما

قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له

قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له

قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له

قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له

قوله **الاحد** **باب** **القسم** **بفتح** **القاف** **في** **سكون** **السين** **مصدقة** **عنه** **الشيخ** **فانقسم** **وبالكر**
ولقد **لما** **قام** **بجاء** **العدل** **فيه** **فانقسم** **والثبوت** **بالبينة** **والعقيدة** **والسنة** **والكتابية** **سواء**
والامة **والكتابية** **وام** **الولد** **واللدن** **نصف** **الحق** **ولا** **قسم** **في** **النسب** **اقر** **عن** **شاء** **والقر**
اول **عنه** **او** **عنه** **الشافعي** **في** **بني** **ان** **بذلك** **قسمها** **الضر** **مباح** **وان** **رجعت** **جاز**
كتاب **الرضاع** **بكر** **الراء** **وفتحها** **هو** **اذا** **من** **الابن** **من** **الذي** **وشرا** **مقر** **الرضع** **من** **نذي**
الابنية **في** **وقت** **حضور** **وبني** **ان** **يزاد** **في** **معناه** **ليشمل** **صحة** **الاستعلاء** **وغير** **ذلك**
ثبت **مقصودا** **في** **معناها** **في** **جولين** **وتصف** **عنده** **وعنده** **عامة** **حوالان** **وعنده** **فذلك**
احوال **الابن** **امومة** **الرضع** **والرضع** **والابوة** **من** **له** **الابن** **لما** **للرضع** **فيجوز** **منها** **يجرم** **من** **النسب**
الابن **شقيقة** **اذا** **كان** **او** **اختا** **لان** **من** **النسب** **تكون** **امه** **او** **موطوءة** **ابيه** **وكل** **منها** **حرام** **وكذلك**
من **الرضاع** **وهي** **شاملة** **للكسوة** **لا** **يخفى** **على** **الشافعي** **ان** **ما** **قال** **الواحد** **عند** **الحاجة** **الى** **الاستثناء** **بل**
لا **وجه** **له** **ان** **لا** **يجرم** **من** **الرضاع** **في** **الصورة** **المتقاة** **لا** **يجرم** **من** **النسب** **والمرءة** **الوجود** **ة**
فيها **لما** **في** **من** **جهة** **المصاهرة** **لان** **جهة** **النسب** **لذلك** **ودون** **ذلك** **الكلية** **في** **الحديث** **بلا** **استشاد**
واحد **ان** **اخت** **الولد** **من** **النسب** **اما** **البنت** **واما** **بنت** **الموطوءة** **ولا** **ذلك** **من** **الرضاع** **لما** **قال**
ان **يقول** **في** **المصاهرة** **نظر** **ان** **اخت** **الولد** **من** **النسب** **يجوز** **ان** **لا** **يكون** **واحدة** **منها** **اذا** **كانت** **ثابتة**
النسب **من** **اثنين** **صورة** **ان** **يدعى** **الشريكان** **لدا** **الامة** **المشتركة** **فانه** **يح** **يكون** **بنت** **على** **واحد** **منها**
اخت **فلا** **الاخر** **وليس** **بنت** **ولا** **بنت** **موطوءة** **فجاء** **ولان** **هم** **ام** **نفسه** **او** **ام** **موطوءة**
ولا **ذلك** **من** **الرضاع** **وام** **شقيق** **اصله** **اذا** **كان** **ذلك** **للصلوة** **واما** **ويشمل** **هذا** **ام** **عمه** **وام** **عمته**
وام **خاله** **وام** **خالته** **وام** **هؤلاء** **جدته** **او** **موطوءة** **جن** **العصيح** **او** **جن** **الفاصل** **ولا** **ذلك** **من** **الرضاع**
ويتمشى **الصورة** **الثالث** **في** **جميع** **ما** **ذكر** **للرجل** **اي** **من** **النساء** **المذكورة** **لا** **يجرم** **للرجل** **اذا** **كانت** **من** **الرضاع**
وتحلال **اخت** **شقيقه** **واما** **كما** **تحت** **نسب** **كاخ** **من** **الاب** **اخت** **من** **امه** **تحت** **الاخيه** **من** **ابيه** **ور** **ضمنا**
نذي **كاخ** **واخت** **الاخت** **الشبهة** **في** **المرة** **ولذلك** **لم** **يقل** **كاخوين** **وهذا** **قد** **علم** **ما** **سبق** **من** **قوله**

قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له

قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له

قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له

قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له
قوله في قوله لا يحل له

من قوله فيحرم منه ما يحرم من النكاح الا انه ذكر توطئة للاحكام لا شار بالبين شاة وحكم خطبائها
 بماء او دواء او لبن اخري او لبن شاة بالغلبة قال في الغاية ولم يذكر والحكم فيها اذا كانت مساويين
 وينبغي ان يثبت الحرمة لاحتياطها ولا بد من غلبه فلو لم يكن مستهلكا ومشاو القعدة عن غلبة الغلبة
 قال في المنتقى فسر الغلبة في رواية ابن سناء عن ابى يوسف فقالنا فاجعل في لبن المرأة دواء فغير
 لونه ولم يغير طعمه او على العكس فاجزى حرم وان غير اللون والطعم ولم يوجد فيه طعم اللبن
 وذهب لونه لم يحرم وقصر الغلبة في رواية الوليد عن محمد فقال اذا لم يغيره الدواء من ان يكون
 لبنا يثبت الحرمة **وبطعام الحلي** حكم خطبائها بالطعام الحلي كما في **لبن رجل** اذا مقر حبس
 لبن رجل لا يثبت به الرضاع واحتقان حبه بلبنها وحرم بلبن البكر والميت **والارضعة** اي
 امرأة رجل امرتها ارضعة حرمنا عليها اي على ذلك الرجل ولا مهر للكيسة ان لم تولد **والارضعة**
 ان كان لها اسم او نصف لمتحة ان لم يكن لها اسم ورجع الزوج به على المرضعة ان قصدت
 الفساد والافلاحت **باب الطلاق** هو رخص القيد الثابت شرعا بالنكاح الا ان
 عندنا الخطر والاباحة للحاجة وعندنا في الاصل فيه الاباحة فان قبله ما يورثه فاني يكون
 مخطورا قلنا الامر به لا يضر الخطر فان المخطور قد يرضع بصيغة الامر حتى يمتنع في مخطور فوقع
 كالحق في اليقين **سنة من حيث العدد** **لحسن** وفي طائفة فقط في طهر لاوطى لب لم يقد احد
 بكراته بخلاف طه فان فيه خلاف كد وحسن وهو طائفة لغير الموطوءة ولو جبر
 والموطوءة تنسب في الثلثة في المهاراة ووطى فيها فيمن تحيض بجوزة فترتبه في طهر واحد اذا
 تحلل بينهما رجعة او نكاح واسمهر في غير الشهر في حق من لا تحيض منسلة الطهر وقال مالك هو بدة
 لا يباح الا واحدة وحل خلافتين عقيب **الوطى** خلافا لافرا سنة في الطلاق من حيث العدد
 يستوي فيها المخلوك بها وغير المخلوك بها قال في الهداية والحسن هو طلاق السنة لم يرد به انه
 مستون والا لما كان الضرب الاول احسن من الثاني وانه ثابت بالسنة ثم انه فرق بين طلاق
 السنة والطلاق السني فان الثاني اعم من الاول لثنا ولا ضرب الاول بخلاف طلاق السنة

قال وهذا هو الوجه
 من قولنا في طهر واحد
 ولو لم يكن

هذا في طهر واحد

ومن حيث الوقت طلاق فقط في طهر واحد وفيه مخصوص بالوطى لا يمتنع في غيرها
 وبعدة من حيث العدد المتعدد ثلثا كان او اثنين في طهر واحد سواء ارسل جلا او متفرقة
 وعند الثاني هو مباح ومن حيث الوقت طلاق في طهر ووطى فيه او جبر الموطوءة وجب
 رجعتها في الجمع احتراز عن قول من قال انه يستحب فاداه طهرت طهرها ان شاء وان قال
 لموطوءة انت طالق ثلثا السنة بلائيه يقع عند كل طهر طرفة واحدة او لها تقع في طهر واحد وفيه
 ذكر فافهم فان في الجاهل الصغير هذا اذا كانت من ذوات الحيض وان كان من ذوات
 الاشهر يقع طهر الطلقة وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخر فيجب وذلك ان الطلاق الثالث السني
 هذا وانما قيدناه بالثالث لان الطلاق السني مطلقا اعم منه على ما بيناه اننا وان نوى الكل
 الساعة **حيث** في النية يقع الثلث في الحال خلافا لافرا لانه يدعى وهو ضد السني
 ونحن نقول الثلث دفعة سنن الوقوع ان ثبت وقوعه بالسنة ويقع طلاق الزوج مكلف
 ولو عبد او سكران او مكرها وفيها خلافا لثنا في طلاق نائم وسيد على زوجة عبد
 والطلاق للمرة ثلث **والامه** اثنان ولو زوجها خلافا لثنا في طلاق نائم وسيد على زوجة عبد
 الطلاق عند الرجل وعندنا بالنساء **باب اتياع الطلاق** **ما استعمل**
 فيه دون غير مثلات طالق ومطلقة وثلث الطلاق لغة عبارة عن رخص القيد مطلقا
 ولكن استعمل في النكاح بالتفصيل وفي غير النكاح لانه لا يحتاج في قولنا انت مطلقة بالتشديد
 الى النية بتحقيقها يحتاج اليها ويقع بها واحدة رجعية وان نوى حدها اي الاكثر من
 الواحدة او الواحدة البينة وقال الشافعي ان نوى اكثر من الواحدة يقع ما نوى او لم ينو
 شيئا وفي انتال طلاق او طالق الطلاق او طالق طلاقا يقع واحدة رجعية **ان لم ينو**
او نوى يقع بالصدر وانما قلنا هذا لانه لو قال في الثاني اردت بقولي طالق واحدة وبقولي
 الطلاق اخرى يصدق ويقع رجعا اذا كان مدخولا بها واحدة او اثنتين وفيه خلافا لافرا
 وان نوى ثلثا ثلث هذا لان اللفظ مفرد فلا بد من مراعاة غير ان المفرد نوعان حقيقي

اسم هذا القيد في كل من كان في طهر واحد او في طهرين او في اشهر

صدر الحديث

باب الطلاق

والوطى هو دخول الذكر في المرأة ولو لم يكن

ملا حظا بالاحتمال كما اذا اشك في الرضوخ او في المخرج بالاصل بان كان الاحوط ايجاب
 الرضوخ ومع **نية الوقت والشرط فكنية** اي يقع في المال في الاول وقيل بوجوب احدهما في الثاني
والنعم للنهار مع فعل ممتد وللوقت مطلق مع فعل لا يمتد المتد عنهم باضح فيه ضربا للمدة
 وغير المتد مالهم بضح فيه ذلك والتعويض من الاول لانه لا يمتد ان يقال جعلت امرك يسدك يوما
 او شهرا لا يصير الامر يمدحها في ذلك الزمان دون غيرم والطلاق من الثاني حتى لو قال طلقك
 شهرا كان ذلك المدة لغدا وكات المرأة مطلقه **فقد الشرط لا لا يخرج في امرك يسدك يوم**
يقدم زيد وتطلق في يوم اتدجك فانت طالق اعلم ان اليوم يذكر ويراد به النهار خاصة
 ويذكر ويراد مطلق الوقت فيقال اول الليل والنهار والاضابط فيه انه اذا قرت بفعل ممتد
 يراد به النهار واذا قرت بفعل غير ممتد يراد به مطلق الوقت والتسوية ان قلنا الزمان
 اذا اتعلق بالفعل بلا نقطة في يكون معيارا له كقولنا صمت السنة بخلاف ما اذا اتعلق به بنقطة
 في يكون صمت في السنة فاذا كان الفعل ممتدا كان المعيار ممتدا فيراد باليوم النهار وان كان
 غير ممتد فيراد به مطلق الوقت ثم اختلف معيارهم فيما اذا اعتبر الاستداد وعدمه فالمنهزم
 من الهداية في هذا الفصل ان المعبر بالفعل الذي يتعلق به اليوم وهو الطلاق في المثال
 الثاني والمذكور في ايمان الهداية ان المعبر بالفعل الذي يتعلق به اليوم وهو الزوج في المثال
 المذكور وقل في التزوج هو من مناسمهم حيث يختلف الجواب لتوافي المتعلق به والمضاف اليه
 في الاستداد وعدمه فاما اذا اختلف في امر يسدك يوم يقدم زيد قد انتقوا على ان المعبر
 هو ما يتعلق به الطرف لانا اضيف اليه في تقدمه لئلا يكون الامر يسدكها لان كون
 الامر باليد مما يتدويع في **انت طالق فنتين مع عنق سيدك كك** انا قال كك دون اياك ككلا
 يتعين المعبر المجازي للعنق وهو الاعتان فان المراد تصوير السليبي على وجه يتنظم العنق
 للعنق لعدم الفرق في الجواب على التوضيح عند صاحب الهداية او اعنق اذا قال سيدك
 الامة انت طالق فنتين مع عنق سيدك كك واعتمها سيدكها طلق فنتين ويملك الزوج

من نفي عينا قوله فالعق يكون متعلقا بالزوج
 الطلاق لم يصح لم يتم تمام الترخيص المذكور كانه

صدر الشرح

الرجعة

الرجعة لا تعلق التطلعتين بالاعتان والمعلق يوجد بعقد الشرط فيوجد التطليق
 بعد الاعتان كانه ارسله في ذلك الوقت فادنا للمعنى الذي هو حكم الاعتراف
 فيصير حرم به ثم يقع عليها الطلاق الذي هو حكم التعليق بعد المدة فلا تحرم به حتى تهبط فله
 لا يتك ان كلمة مع القرآن فكيف يصور ما ذكرتم لا نتول قد يذكر للتخبر ايضا قال الله تعالى
 فان مع العسر يسرا فاعلم عليه دليل ما ذكرنا من معنى الشرط وفي شرح الطحاوي ان كلمة
 مع اذا اقم بين جنسين متلين جعل مع الشرط **وعند محي غدا بعد تغلق غنتها وتطلقها**
بمحيتها لا يعني اذا قال الولي لاشه اذا اجار غدا فانت حرة وقال في وجهها اذا اجار غدا فانت
 طالق فنتين فجاء الغد وقع العنق والطلاق ولا يملك الزوج الرجعة لان الطلاق والاعتان
 تعلقتا بشرط واحد وهو محي الغد فيقعان معا عند محي فكل من العنق صاد فنتها ويخرج
 والامة تحرم حرة غليظة بتطلعتين بخلاف المسألة الاولى لان وقوع الطلاق متوقف على
 وقوع العنق كما قرعهم لعدم تحته بل ما ذكرناه اننا خلافا لما جردوا به اي خصص الكيس فنتا فالبك
 الرجعة لان العنق اسرع وقوعا لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهو امر مستحسن بخلاف الطلاق
 فانه بعض المباحات فيكون قد وقع جلا وناخر لان في الطلاق ايضا رجوعا الى الحالة الاصلية
 وسرعة الوقوع في الامر المستحسن وبطل في غير المستحسن امر محلي لان قوله انت حرة او حرة في
 قوله انت طالق فنتين المعلق كالمسألة عند الشرط فيكون كان الولي والزوج ارسل في ذلك الوقت
 فيقع او جرح القولين او لا وهو العنق **وتعد كالحرة** بالاعتان اخذ بالاحياط **وقيع بانانك**
باني او عليك حرام ان نوي لابانانك طالق وان نوي خلافا للشافعي **وانت طالق واحدا ولا**
 خلافا لمحمد اوع موني او موني ولا طلاق بعد ما تملك احدهما صاحبه او تحضه لوقوع الخطأ
 بلك الرجعة والطلاق يستدعي قيام النكاح ولا يلزم على المالك ان يكتب اذا اشترى فوجده حيث
 لا يقع الفرق بينهما لانه لا نسلم ان لا يملك المالك وهو لا يمنع بفساد النكاح **وبانت**
طالق هكذا اثير بالاصح يقع بعده اي بعد الاصح والاصح يذكر في وثب وبغير المشورة

ما ذكرنا من ان الطلاق

صدر الشرح

من نفي عينا قوله فالعق يكون متعلقا بالزوج
 الطلاق لم يصح لم يتم تمام الترخيص المذكور كانه

وانما قال بر واية للفقير كبره واية
 اي لبيان قوله كونهما ذكر في لاني
 منه

لان الاشياء تقع بالضرورة منها دون المصنوعة للعرف والسنه فلو انوي الاشياء بالضرورة
يصح ان ديانته لا تقتضي **ولو اشار بظهورها فالمصنوعة** بقي منها احتمال آخر وهو ان
يكون رؤس الاصابع نحو الخاطب فالرجة الشامل اقل ان كان نشأ من ضم للمعبر للشرافا كان
مناع من نشر فالعبر للصم فانهم **وبانت طالق باين او البتة** وقال الشافعي يقع بصحيتان اذا كان
بعد الدخول **او انت طالق اشك الطلاق او انفسه او اجنبه او اسلمه او طلاق الشيطان**
او البدعة او كليل وقال ابو يوسف يكون رجعي الاصل من لا ينفك عنه شيء شبه الطلاق بشيء
اي شيء كان يقع بآية ذكر العظم ولم يذكر وعندنا في يوسف ان ذكر العظم يكون باين والافلا اي
شيء كان المشبه به وعندنا في ان كان المشبه به ما يوصف بالعظم عند الناس يقع بآية والا
فهو رجعي وقيل يحد مع الاول وقيل مع الثاني **او كلفا ولا آية او تليفه غديده او**
طويلة او عريضة بلاينة **ثلاث** سواء لم ينو عدل او نوي واحدة او اثنتين ثم ان هذا في الحق
اما في الامة فثان بمزلة **الثالث واحدة باينة** الا اذا نوي اثنتين احدهما بآية طالق والاخر
بقوله باين او بقوله البتة فانه يقع ثنتان باينته ان ذكر في الردية ومعها **ثلاث** ويقع بعده
قرن الطلاق انما زاد قوله قرن كيلا يراى التقضي بما اذا اقتصر على ذكر الطلاق ولم يذكر
معها العدة فانه يقع بالواحدة وليس وقوعها بعده لانه **فليخبر انت طالق لو مات قبل**
ذكر العدة وقعن اذا طلقها **ثلاث** قبل الوطء وان قرأ اي فرق الطلاق بان يقال انت طالق
واحدة واحدة واحدة او يقال انت طالق انت طالق انت طالق **بانت** بالاولي ولم يقع الثانية
ففي قوله انت طالق واحدة واحدة يقع واحدة باينة اما ينوت به فلو وقع الطلاق قبل
الوطء واما عدم وقوع الثانية فلهذا عدم العدة وعدم تقصص صدر الكلام على آخر حيث
عدم الغير فصار كل واحد بايناعا على عده **وبانت طالق واحدة قبل واحدة** او بعدها واحدة
واحدة لان الواحدة الاولى وصفت بالقبلية فلا وقعت لم يبق الثانية محل **وبانت طالق**
واحدة قبلها واحدة بعدها **او يقع واحدة او معها واحدة ثنتان** اما في قبلها وبعدها

ما جازيعة

ما جازيعة

ما جازيعة

فلان

فلان الواحد او بالواحد التي يوقعها في الحال وصفت بالبعدية فاقتضت وقوع واحدة
متقدمة عليها لكن لا قدرة له على الانتفاع في الزمان الماضي فوقع في الحال فيكون الثانية الاولى
والثانية متعديتين واما في مع ومعها فظاهر **وفي الموطوءة ثنتان في كل التيمم الحلية بعد وقوع**
الاولي وبانت طالق واحدة واحدة او فواحدة اي قال انت طالق واحدة فواحدة **ان دخلت الدار**
ثنتان لو دخلت واحدة ان قدم شرطه اي قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة
واحدة فعند تقدم الشرط يقع واحدة وهذا في غير الموطوء فان الواحدة الثانية تعلقت بالشرط
بواسطة الاولى فلا يوجد الشرط يقع بهذا الترتيب وهذا عند ما منع من يقع ثنتان بلا فرق
بين صورتي العطف بالواو والعطف بالالفه فبا ذكر الكريخي ذكر العدة ابو الليث انه يقع
واحدة بالاتفاف في الثاني وبكايته **ما لم يوضع له واحتماله غير فلا يطلق للابنة او لالة**
الحال فان دلالة الحال اقرى من البتة لانها ظاهرة والبتة باطنة ثم ان المراجع الى الحال ما يقع دلالة
الدار على الاستقواء عليه باذن الملك التعال فان قلت بكل هذا بعض الصور فان دلالة الحال
لا يكفي فيها بصلح رد اطلاق الطلاق لان يقع في حال المذاكرة الطلاق نحو اخرجي واذهبي وقومي
بل يتوقف على النية قلت صلاحية للرق كانت معارضة حال المذاكرة الطلاق فلم يصب دليل
فكانت الصور المذكورة خالية عن دلالة الحال وكذا توقف فيها على النية وانما اعلم بحقيقة ذلك
ومنها اعتدي واستبري بكل واات واحدة وبها واحدة رجعية يعني **لا يقع**
بعده **الثالث** لا واحدة رجعية ولو نوي **ثلاث** او ثنتين كما في القرح اذ المراد من المص
وبما فيها كانت بآية وبثنته حرام جلد على غار بك خليفة بنية للحج باهلك وهبلك لا هلكك **رضك**
فازت كل ات حرة تنفي مخزي استبري اغزي اغزي قومي بتني لا ذواج يقع واحدة باينة ان
نواها **وقل الشافعي** باسوي **الثلاثة** الاول رجعي او الثنتين وقال في يقع ثنتان او نواها
و**ثلاث** ان نواه في اعتدي **ثلاث** مرقع في قوله لارائه اعتدي اعتدي **لوني** **الاول**
طلاقا بغير حجة صادقة وان لم ينو لغير شيء **ثلاث** هذه المسئلة على ان شيء من اجابها

يطلب المطولات فاعلم ان الظاهر مذكور وقرع الطلاق بالكسيلة كلها عند التلا
وليس كذلك فانه قعود ببعضها دون بعض ويان ذلك انما هو كماله مطلقا
وهي حالة الرضا وحالة الطلاق وحالة الغضب والكسيلة ثلث اقسام قسم منها
يصل جوابا ولا يصل رد او لا يتم في ثلثة النواظر كيدك اختاري اعتدي ومرادها وقسم
يصل جوابا مشتملا ولا يصل رد او يفي حصة الناطخية بية بنية ما بين حوام ومراودها
وقسم يصل جوابا وردا ولا يصل شيئا من حصة الناطخية اخرى ذهبي غربي قوي تنفي
مرادها ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق شيئا الا بالنية للاحتمال انما لا يكفي في امرك
بيدك في اختاري بل لابد من اختيار المرأة نفسها القول قوله مع يمينه في عدم النية في حالة
مذكورة الطلاق وهي ان تسال المرأة طلاقا او يسالها بغيره فيقول لا يصلح
للمرء وهي القسم الاول والثاني ولا يصح في عدم النية لان الظاهر ارادة الجواب
لانها لا يصلح ان الرد وفي حصة الغضب لا يقع بكل لفظ يصلح للرب وهو القسم الثاني
والثالث لا يحمل الرد والشم ولا ينافيه حالة الغضب بغيره بكل لفظ لا يصلح لها بل يصلح
للجواب فقط وهو القسم الاول لظاهر حاله **باب التخييل ان قيل لها اطلق نفسك**
او امرك بيدك واختاري بنية الطلاق تطليقها في مجلس **قلت** به فلو خبرها ولم تسمع
وكانت عاينة فلها الخيار في مجلس عليها الا اذا كان التوقيض وقتا ويمضي الوقت قبل ان تعمل
وان طلق الحاكم الشهيد في الكافي وان تناول برئا او اكثر **ما لم يرقم** فان المجلس والمجئدك
يخرج الغياض الا ان الخيار يطل به لانه يدل على الاعراض وهو ظاهر من كلام صاحب الهداية
اولم تعمل ما ينقطع انما ذكره هذا ولم يكتف بقوله **لا بعده** لان المجلس لا يبدل به حقيقة بل كما
فان ما ذكره اخفى ما قبل او يعمل الا يكون من جنس ما مضى فلا يرد عليه ما ورد على هذا من
انها اذا شربت ماء او لبست ثوبا لم يوجد عمل من جنس ما مضى مع انه لا يطل به خيارها
وجلس القائمة وانكار القاعدة وقصها من كسيلة ودعا الابل للشوري وشهوه يشهد عليهم

في المحيط فان لم تجد اجدا يدعوا بالشهود فقات لتدعوهم ولم يتحولن كانها المرسلات فيها
لانها مضطرة للاستيناء وان تحول قبل من قبل من هاتين ان قوله لم يرقم ليس على
الطلاق **ووقف دابة** ركبته لا يقع وفلكا كسيتها **وليس** ركبته **كسيتها** اي لا ينسد المجلس
بحري الفلك ويتبدل بسيد الدابة والى المحيط الا ان جميع سكوتها لا يمكن للجواب باس
من هذا فلم يوجد تبدل المجلس كما لان اتحاد المجلس لنا عبرة للجواب بقصد بل لخطا بقصد
وجد لا اتصال **وفي اختاري لا يصح بنية الثلث بل يتيقن ان قلت** **اختار نفسي** او اختار نفسي
وشرط ذكر النفس كما في المثال المذكور **او ما يقوم مقامها في المثال** لا ياتي ذكر من **احدهما** لان
قرع الطلاق بلفظ الاختيار عرف باجماع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين فاجموا معهم في القصة
المستقر من احد الجانبين **وفي اختاري اختياره** لو قال **اختار نفسي** لان ذكر الاختيار
تذكر النفس لانها فيها تتيقن من اتحاد واختيارها نفسها هو الذي يتحد تارة ويتعدى
اخرى وكذا ذكر الطلقة ونكر اختاري يقوم مقام ذكر النفس **ولو كرر اختاري**
فلك لا فرق بين ان يذكر الاختيار بعطف من واو او فاء او ثم او لم يذكر في التبيين
فكان **اختار اختياره** او **اختار الاولى** او **الوسطى** او **الاخرى** **قلت** منه وعند ما تطلق
واحدة الا ان تقول **اختار اختياره** فانه يقع الثلث انتكافا **بلا نية** انما لم يخرج
الى التبع كونها من الكليات لدلالة النكران عليه اذ الاختيار في حق الطلاق هو الذي
ينكره فكان يتبع انما انما شرط النية على ذكر الصدة الشهيد والعلاني في شرح الجامع الصغير
ولم ينعرض له في الجامع الصغير ولا في المبسوط واشترط في رواية الزيادات والجامع الكبير
وابو العين النسفي غير ذلك فخرجوا باشتراط في شرح الجامع الكبير **ولفان** **طلقت نفسي**
او اختار نفسي بتطبيقه **بانت** **واحدة** هكذا ذكر في المبسوط والجامع والزيادات وشرح
الجامع الصغير بسوي شرح صدره السلام والكافي الحاكم الشهيد في شرحه للامام السرخسي وشرح
الطحاوي وقاوي الولد في وجوع الفتنة وغيرها ذكر في الهداية لا يقع واحد بكل الرجوع على

ما في الشريعة

ما في الشريعة

ما في الشريعة

وقد ما وقع في بعض نسخ الجاه الصغير قال صدر الشهدى واحدة باينة وما وقع
في بعض النسخ غلط من الكاتب ولو قال امرئ بك في طليقة واختاري تطليقة فلتقاتل
نفسها وقع رجعية فان قيل لم يرد امرئ بك واختاري في يمينه فيكون صريحاً في رجوعها اليه
غيرها قلت الماقرنه بالصرح علم انه اراد رجوعاً كما لو قرن الصريح بياين في قوله انت طالق
باين ذكره في التين وبجاءه ما في مسألة الشافعي من ان لا ينفك عن البسوط وهو انه لو قال
لها انت طالق تلك باينة عندنا وعند رجوع ولو قال امرئ بك ونويك **الثالث** فقال
اخرت نفسي بواحدة او بمرء واحدة يعني جعل الامر يدها كما تحير في السائل كما لا يمتنع في ذلك
فان لا يخرج منه في التحير فان قلت طلقت نفسي واحدة او اخرت نفسي بتطليقة فواحدة
باينة ولو قال امرئ بك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل فيه فبطل امر اليوم ان ارادته في
الامر بعد غد خلاف الزمهم وفي امرئ بك اليوم او غداً دخله الليل فلا يقع في الامر في غداً ردت
في يومها لانه امر واحد فلا يمتنع لها الثاني بعد الزم ولو قال طلق نفسك ولم ينو او نوي واحدة
فطلعت نفسها ببيع رجعية ولو طلقت **ثلاثاً** ونويها وقع وانما قل ونوا لانها لو طلقت
نفسها **ثلاثاً** وقد نوي الزوج واحدة لم يقع عليها شيء عند وعند ما يقع واحدة **ولو نوي**
ثنتين يقع واحدة لانه عدله واللفظ لا يدل عليه الا ان تكون امته لان الثنتين جميع
للنفس في جهاد يقع باتت نفسي رجعية اما وقع الطلاق فلان الواحدة من الناطق فصحت
جواباً لقوله طلق نفسك واما كونه رجعيّاً فلان النقص اليها هو الرجعي وقد اتت بزيادة
وصف وهي السؤنة فليغوا ذلك والمخالفة في الوصف لا تقدم الاصل فلا تعد خلافاً لكونه نكاحاً
بخلاف قولها طلعت نفسي **ثلاثاً** في جواب طلق نفسك واحدة لانها تعد خلافاً في الاصل ان الطلاق
اذا قرن بالعدله يكون الواقع **واخرت نفسي لا يقع** لانه ليس من الناطق الطلاق ولا يصح الرجوع
من طلق **نفسك** لان فيه معنى اليقين اذ هو تعليق الطلاق بتطليقها او اليقين بتصرفه لانهم
لا يصلح الرجوع عنها وليس بنوكيد **ويقتيد بالمجلس** لانه نكاح في طلقك ضربك وطلق امرأتني

ما جاز فيه
ما جاز فيه
ما جاز فيه

خلافتها

خلافتها اي يرجع الرجوع عنه ولا يقتيد بالمجلس لانه قول وفي طلقك نفسك في شئت لا يقتيد اي
بالمجلس وفي طلقها ان شئت يقتيد لانه علقه بشية فصارت كالماتوكيلاً **ولا يرجع** اي ليس
للزواج ان يرجع عنه لكونه لانما المعنى التعليق وقوله في قوله ولو قال **طلق**
نفسك ثلاثاً اطلقت واحدة فواحدة لانها ملكتا ايتاع الثلثة فملك ايتاع الواحدة
ضرون **ولا يقع شيء في عكسه** هذا عند وعند ما يقع واحدة ايضا لانها انت بملكته وزيادته
فبيع بملكته ويلغوا الزيادة وله انها انت بغيرها فوض اليها لان الثلث غير الواحدة
والمفوض اليها واحدة لانه فم يقع شيء اصلاً لانها مخالفة لا يمتنع والواحدة في الصون
لما وقع ان كان في غير الثلث كذا فليكن الثلث يقتضي بملك الواحدة فكانت الواحدة
مفوضة اليها صرون واما قيل لانه فوض اليها ايتاع الواحدة قصد لما في ضمن الثلث
فرد عليه انه لا غير بهذا ولا لما وقع واحدة في الصون الاولي لان ما فوض اليها فيها
ايتاع الواحدة في ضمن الثلث لا ايتاعها قصد او **لو امرت بالباين** لم يقبل والرجعي لانها
ما سبق من قوله ويقع باتت نفسي رجعية **فكسفت** وقع ما ارى به **ولا يقع في طلقك نفسك**
ثلاثاً ان شئت لو طلقت واحدة لان معناه ان شئت الثلث وهي بايتاع الواحدة
ما شئت الثلث فلم يوجد الشرط **وعكسه** لان شية الثلث ليست شية للواحدة كما يشاء
هذا عند وقال يقع واحدة لان شية الثلث يتضمن شية الواحدة كما ان ايتاعها
يتضمن ايتاع الواحدة فوجد الشرط **ولا يفت طالق ان شئت ان شئت قالت شئت**
لانها على طلاقها بالمشية المرسله وهي انت بالمعلقة فلم يوجد الشرط فلم يقع شيء وبطل
امرها لانها اشغلت بالابتنها **وان نوي الطلاق** اذ ليس كلامه ولا في كلامه اذ ذكر الطلاق فبقي
قوله شئت بغيرها والنية لا تفعل في غير المذكور ولا يمكن البناء على تقدم لانه انما ينبغي عن
التأني اذ اعتبر التأني ومما قد بطل لانها لا يمتنعها فبقي قوله شئت عن ذكر
الطلاق فلم يقع بشيء قال في البسوط فلن قيل كان ينبغي ان يقع الطلاق بقول الزوج

صدر الشريعة
صدر الشريعة
ما جاز فيه

وهذا التحريمين ما في تقرير
صدر الشريعة في طلاق منه

ثبت لانه بملك ابتاع الطلاق بهذا اللفظ قل انما يملك الابتاع بشيئة الطلاق وهو هذا
اللفظ شابه شبيهها لانه قصد جوابها وكذا كل تعليق بعد ومن يتبع لو عاقت بموجبه
في اتساق اذ اشئت واذا ما اشئت وشيئتي شئت وشيئتي ما شئت لا يرد الامر بينهما
ويطلق متى شئت واحدة لا غير وفي كل اشئت لها ابتاع واحدة ثم وثق ذلك جميعا
لا التعلق بعد زوج آخر قوله ولا التعلق بالرفع عطف على الابتاع المضاف الى الثالث
تدبر ليس لها ابتاع الثالث جميعا ولا التعلق وفي حيث شئت واين شئت يتقيد
بالمجلس وفي كيف شئت يقع بجعية ان له شئا وان لم يشأ لان الغامض شرط دون الوصول
على الفهم عنه صاحب الهداية وان شئت كالزوج بانه او تلك يقع ان تزي ثلث اوجه واحدة
بانه او بالقلب فجميعه لان التنية وشبهها متعارفات فاقطاع في ابتاع الماصل هذا عنه
لا يندفع ما يقع شيء بالمرثاة بجعية او بانه او تلك بشرط ان لا يخالف ارادته وان لم يرد
شيئا فان هذا على ما قاله الشارحون جريا على موجب التخيير ولم يرد فيه نص اصحاب التنية
وفي كرم شئت او ما شئت طلقت ما شئت في مجلسها وان لم يرد في طلقه تنسك من ثلث ما
شئت لهما ان تطلق ما دونها لثلاث هذا عنه وقالوا تطلق ثلث لان كل واحد في التعميم وكله
من قد تستعمل التين في كل ما غير المجلس كما اذا قل كل من طعمني ما شئت وطلق من نسائي
من شئت وله ان كل من حقيقة في البعض وما للتعميم في كل ما فيها استهزاء بترك البعض
لدلالة القرينة على اظهار السقاية او العموم الصفة وهي الشبهة حتى لو قيل من شئت كان
على الخلاف **باب الخلف بالطلاق شرط صحة الملك والاضافة اليه او الى سببه** اراد بالاضافة
الى احدهما تعليق الطلاق به وفي صحة بالاضافة الى الملك خلاف الشافعي فلا تطلق اجنبية
قوله ان كل من كان كذا فانت كذا فكم اكلما خلافا لابن ابي ليلى ويطلى بعد الشرط ان قلله له وجبته
ثم كلما اوجه الملك وف التعليق او قال اجنبية ان نكحك قلت كذا فكم اوجه الوجه بالاضافة الى
سبب الملك قل في الهداية وفي بئر لانه المضافة الى الملك والاضافة الى الشرط ان واذا اذما وكل

وطا

وكل وشيئتي وشيئتي فيها اي في اللفظ المذكور يخل اليمين اذا وجد الشرط مرة الا في كل ما فانه
يخل بعد الثالث يعني في الموضع وفي الامة يخل بعد التثنية المراد بالخلال اليمين بطلانها بطلان التعليق
فلا يقع بطلانها بعد زوج آخر خلافا للفرقة الا اذا دخلت يعني كل ما على التزوج نحو كل امرئ يخل
قلت كذا وبزوال الملك يخل بالثالث لا يخل باليمين انما قال يخل بالثالث لانه اذا زال
بها يخل الا اذا كانت مضافة الى سبب الملك لا يخل بالثالث ايضا لان صحته باعتبار الملك بحيث
ويجوز بعد وقوع الشرط مطلقا اي سواء وقع في الملك في يخل الى جزاء في يخل في الملك في يخل الى جزاء
قالوا انه ان فعلت الدار فانت طالق تلك الارادة ان يدخلها بغير ان يقع ثالث فليست ان يطلها ولعله ثم يدخلها
بعد انتضاء العدة ثم يترتب زوجها فان دخلها بعد ذلك لا يقع شيء لانخلال اليمين وشرط الطلاق
الملك وانته وان اختلفا في وقوع الشرط سواء كان وجودا او عدمه فالقول لانه لانه منكر
وقوع الطلاق ولا يقع للملك الاصل منها والالاخذ بطواب في صورتين الشرطان الموجه والعديم
فان التمسك باصل في الثاني المرأة **فصل في حجبها** الا ان لم اجعل في حجبك قلت طالق الستة ثم قال
جاءك فان كانت حياضا فالقول لانه بلك لانها فلا ينفهم وان كانت طاهرة لا يصح ولا لانه
يريد ابطال حكم واقع في الظاهر لوجه وقت الستة وقد اعترض بالسبب لان المضاف سيفي الحال
كذا في التبيين فالسئلة السابقة والية بعدها ليس على الطلاق ما وفي غير ما لا يعلم لانها صفت
في حجبها خاصة فلو ان حصة فانت طالق وفلان وان كنت حبيبتين عذاب الله فانت كذا او عبده
خبر فانت حصة واجب وقع ملازمهما فقط واعلم ان التعليق بالحجة كالتعليق بلخيض
في شيئين احدهما ان التعليق بالحجة يقتصر على المجلس كونه تخيرا حتى لو فات وقالت احب لا تطلق
والتعليق بلخيض لا يطل بالقياس كابر التعليق فانه الثاني انها اذا كانت كاذبة في الاخبار
تطلق في التعليق بالحجة لما قلنا وفي التعليق بلخيض لا يطل فيما بين وبين الله تعالى كذا في التبيين
وفي ان حصة فانت كذا يحكم بلخيض بعد استمرار الدم من اوله لانه بين بلسن الدم ثلثة ايام انه
حيض فيكم بعد الثلثة بوقوع الحرا في اولها وفي ان حصة حصة لا يقع حتى تظهر لان الحيض

الكاملة وفي ان صحت يدك فان طلقى تطلق حين غرت بين يوم صلت بختلان ان صحت
لاذ لم يقدره بمعار وقد وجد القوم بركته وشرطه ولو على طلقه بولا ذكره شتين بائنه
فولدتها ولم يدر الا قول طلق واحدة قضاء وشتين تنهالني ناعداً في طان الحرقه وقال
ديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى فقد اخطأ **وقد انقضت العدة بوضع الحمل** اي بوضع الثاني
وانما لا يمنع به طلاق لان العدة تنقضي بالوضع ثم الوضع شرط وقوع الطلاق فيتاخر عن
الوضع وقد انقضت العدة بالوضع فلا يمنع بعده طلاق **ولو على الطلاق بشتين**
ينع ان وجد الثاني في الملك مرة وجد الاول اي صافيه او اخلاقاً كفر ولا اي ان لم يوجد
فيه مرة وجد الاول فيه او لا **وتجيز الثالث بطل تعليقه** خلافاً لرقم والثاني في قولنا
لم يقل وتجيز بطل التعليق لان تجيز ما دون الثالث لا يطل التعليق **فان علق الثالث**
بشرط ثم تجز الثالث ثم عاكف اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يمنع شتي ومن على الثالث
بوطي زوجته فاولج اي ادخل ولا يمنع في جواب السائل كون الداخل بقدر الحقة فقط وان
اوعد قول صاحب الهداية فلا التماثل لان الوجه الذم في تعليقه مرجع فيما قلنا ثبت
فلا عقر عليه قال في ديوان الادب العقر للمرأة اذا طقت عن شبهة والمراد منه المثل وبه
فسر الامام العناني في شرح الجامع الصغير **كذا لو علق عتي الله بوطيها** ولم يصح به مراجعاً
في الرجعي هذا عند محمد وعند ابي يوسف يصح به مراجعاً ولو وقع ثم ارجع بكي العقر وكان رجعة
ولو قال انت طالق انشاء الله تعالى نصلاً لم ينع خلافاً لما كان وان مات قبل الاستبراء ولو
ينع اي فلان طالق فاخذ في الحكم بانشاء الله تعالى فان قبل ناسه وفي انت طالق ثلثا
الاشتين ينع واحدة وفي الواحد شتان **باب** طلاق الفروع عذبة بالنار دون
المرض لعدم اختصاص حكم الباب به ومن غنونه بر نظر اليها صالته فيه وفسرته بغيد طلاق
في حكمه قال في الذخيرة ولو جازت الفرقة من المرأة في مرضها بركة وراث الزوج منها الذي يصير فانك
بالطلاق ويحضر بترت عده بالثالث من غالب حال الملاك **مرصتك كاه او صحياً**

27

مصدر المرحه
وكونا ان كان الجلب ودايع عنف لا يمانه ذلك
لان الصريح قبل الروي كذا بين في تارة الخلق
مرسا يوت اثنا فستوا غشاء
موسم

مصدق الرساله
في المراسله الى انحاء انحاء
على المراسله الى انحاء انحاء
منذ وبعدها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
بغير ہدایہ

ما السر
كلما دعه سعد الهم
فما لا قل من صنفهم

منه الواو والجمع الطلق لا الجمع
ووجد الى الفزيرة الم

خلافا لغيره ولو علق التعلق بشرط وجد في مرضه ان علقه بحجى وقت وفعل اجنبى المسرا
 من الفعل ما يعيى الترك ترتب الا اذا علق في صحته وجد الشرط في مرضه في لا ترتب وان علق
 بفعل نفسه ترتب سواء كان التعلق في مرضه او لا والفعل له منه بذكر ككلا اجنبى او لا بد له
 منه كاكل الطعام وصلو الظهر وكلام الابوين وان علق بفعلها فان كاناى التعلق
 والشرط في مرضه والفعل لها منه بد لا ترتب وان لم يكن منه بد ترتب وان كان اى التعلق
 في صحته لا ترتب الا فيما لا يد لها منه عند الشيخين خلافا للشيخين ذكر في غير الاسلام في
 بسوطه ان الصحيح في هذه المسئلة ما قاله محمد له انه لم يوجد من الزوج صنع بعد تعلق حقا
 بما له ولها ان الزوج لها الى الباشرة فينتقل الفعل اليه كانهما الله له كما في الاكراه وفي
 الرجعى ترتب في الاحوال كلها وخصا بها بونه في عدتها فان اتفقت ثم ساءت لا ترتب اعلم
 ان العتبر ههنا عن تحجب الخول بها خاصة لانك تعرفها الواجبة بالخلو الصحيح ذكر
 في فصل المهر من الذخيرة **باب الرجعة هي استبقاء النكاح واستدامة الملك وعلى**
هذا يثبت المهر عندنا وعند الشافعي انشاء النكاح من وجه واستبقاء من وجه فيقول
بالحرمة احتياطا ذكر في التحفة في احوال بعد الدخول لا بد من هذا القيد لان العدة قد تحجب
 بالخلو الصحيح بلا دخول ولا يصح فيها الرجعة ذكر في الذخيرة **لا غير** لم يتل احوالها لينتظم
 حكم النفي من اعداءها المطلقة غير مبانة لم يتل من طلق دون ثلث الله مع اختصاصه بالحرمة
 شامل لن لا رجعة لها كالمختلعة وان ابنت بخور رجعتك وبوطيها وسرها بشهوة ونظره
 الى فرجها بها الى بشهوة وعند الشافعي لا يصح الرجعة الا بالتوليح القادرة عليه **وندم**
اشهاد على الرجعة وعند مالك وهو اشد قولي بالشافعي بحجج الاشهاد واعلامها بها اى اعلام الزوج
 اياها بالرجعة كيك يرفع العصية بفعل المهرام بان تنزع بعد انقضاء مدة العدة رجلا آخر
 بناء على زعمهم ان زوجها لم يرجعها وكون ذلك الفعل حراما ومعصية غير مشروطة بالعلم
 نعم استحقاق الفاعل بالعذاب بشرط طه وهو امر آخر وراء ذلك من لم يزق من القبايل

فيمنع من الرجعة
 ١٣٧

١٢٢

١٢٣

١٢٤

١٢٥

١٢٦

١٢٧

فيمنع من الرجعة
 ١٣٧

اعرف

اعترض واجاب فاطما في السؤال وما اصاب في الجواب والله اعلم بالصواب فان لا يدخل
 عليها حتى يوزنها ان لا يتصدق حنفيا ولو ادعى بعد العدة الرجعة فيها وصدقته فهو رجعة
وان كذبته فلا ترك المسئلة القابلة ولا يبين عليها لانها من سائل الادعى تاتي في موضعها
وان قال لا رجعتك يريد به الانشاء فقالت مجيبة معصية عدتي فلا رجعة والقول قولها مع
 اليقين عند الجاهل حنفية ذكر الكرخي في مختصره فان قلت فلهذا اذا نكحت صحة الرجعة والرجعة
 لا تصح بذاتها قلت الرجعة لا تثبت بنكولها بل يثبت به العدة وبذلك الزوج الرجعة من طريق
 الحكم لا يبدلها كما ان النسيئة بالفرار عند شهادة امرأة واحدة بالولادة وان لم يثبت
 النسيئة راجعها ولا يصح الرجعة لانها صادقت وقت العدة اذ هي باقية ظاهرا الى ان تحب
 وقد سبق الرجعة ومحل التراجع ما الواجبة متعللا بقوله حتى لو سكت ساعة ثم اجابت
 لا تصدق وتصح الرجعة اجماعا من المبنوط واليه الاشارة في قوله فقالت اذ لنا للتفتيش
 من غير فصل ثم انه لا حاجة الى ان يقال انما تصدق المرأة في نقضاء العدة اذا كانت التي
 تحقل ذلك لان اعتبار المرأة عند ادعائها الانقضاء بالحيف واما اذا ادعت الانقضاء باستق
 السقط فلا حاجة الى المنة والمذكور في صورة المسئلة مضي العدة مطلقا كما في زوج امه
 اخبر بعد العدة بالرجعة فيها وصدقته سيدا وكذبته فان التوليح قولها عند وكلا القول
 قول المولى او عكس اى اخبر بالرجعة في العدة بعد انقضاءها فصدقته كذب المولى وفي
 هذه الصورة لا يثبت الرجعة بالاتفاق في الصحيح واختلقت في بعضها فقالت معصية انكرا
 اى الزوج والسيد مع العدة وان انقطع دم آخر العدة عشرة تمت ولا قل منها لا حتى تفصل
 او يصح قدر ما يصح الفصل والتحرية من آخر وقت فرض او تبين فصل ولو نسيبت عند
 عضو راجع ونها دونه لا الا انه لا اعتبار لما دون الغصن فكانها اغتسلت ومعصية عدتها
 والا لا تختلف الحكم بالعهد والنسيان ولما علق عنه حكم طلاق الزوج بلا احتمال ان يصل الماء الى ذلك
 الموضع ويحب سريما حتى لو تبينت بعدم وصول الماء اليه بان تركته عند انقطع من الرجعة

ما في الرد

فيمنع من الرجعة
 ١٣٧

١٢٨

١٢٩

فيمنع من الرجعة
 ١٣٧

١٣٠

١٣١

١٣٢

فيمنع من الرجعة
 ١٣٧

فانكار النبوة رجوع منه وبسقط الخلع والمباراة على كل واحد منهما على الآخر ما يتعلق
بالنكاح يعني الخواص في ذلك فلا ينظم نفقة الحرة لانها تجب بخل الخلع شيئا فلا تنقطع الا
بالذكر ولما التمس فلا تنقطع به ايضا ثم ان ما ذكر عند ذلك لا يستلزم ان الخلع والمباراة الا
وابو يوسف حقه في الخلع ومع الشيخ في المبراة وآما النفقة للمعينة فتسقط بالفرقة باي وجه كانت
ولما تفرق في الخلع والمباراة وانما قال ما يتعلق بالنكاح اذ لا يسلط بهما لا يتعلق به من الخوف
كمن ما اشترت من الزوج وان خلع حبيته بالهلم يحلها شيء وتبقى مهرها وتطلق في الاصح
وان خلعها على الله حرام وعليها المالة وان شرط المالة عليها تطلق بلا شيء ان قبلت
باب الطهارة هو في اللغة متباعدة الطهر بالظهور ذكر في التبيين وفي الشرح تشبيه
او ما عتبه به عنها او جزئيا بغيرها بغيره من نظره اليه من اعضائه محرمة نيبا او رضاءا
او مصاهرة والحمة باحد من الوجهة تكون الامور فلا حجة الى ان يقال على ما لا يدرك على
كظفر في راسه او نضجك ونحو كظفر في كظفرها او كظفرها او كظفرها او كظفرها او كظفرها
حكمة حرمة وطهارة واعية وفي حرمة الدواعي خلاف الشافعي حتى يكفر فان وطهارة قبله اي قبل
استغفر للوطي الحرام فقط او ليس عليه شيء آخر من الكفارة وفيه ما سبب الوطى قبل التكفير فيه
رد لسعيد بن جبير فانه قال يجب عليه كنفارتان للنهي فانه قال يجب عليه ثلث كنفارات **ولا يطأ**
ثانيا حتى يكفر والعود اي المذكور في نفس الكتاب **الوجوب للكنارة** هو عزمه على وطئها العود
شرط لوجوب الكنفارة في الطهارة لاجل اعاقب ان العود عند عزمه على وطئها الطاهر منها
وعند الشافعي سكوته عن خلافها في زمان يمكنه ان يطأها وعند مالك الوطى لنفسه
ذكر في التنزيل **ليس هذا** اي ما ذكر في الاظهار سواء ذكره او نوى خلافا لاولئك اوله
شيئا ولا يكون طلاقا ولا بلاء **وكذا انك على حرام كظفر** اي يكون هذا اليم الاظهار اعل كذا التنزيل
وقال هو ما نوى غير ان عند محمد اذا نوى الطلاق لا يكون طهارة وعند مالك يوسف يكونان جميعا
وفي انت على خلافه او كما في ان نوى الكرامة او الطهارة صحت ان ثبت وان نوى الطلاق بانه

هذا هو الوجه في كنفارة
الكنارة في الطهارة

هذا هو الوجه في كنفارة
الكنارة في الطهارة

هذا هو الوجه في كنفارة
الكنارة في الطهارة

وان

وان لم ينو شيئا فإلّا بانه على حرام كما في جمع ما نوى من طلاق او طهارة وان لم ينو شيئا فإلّا بانه عند
ابو يوسف طهارة عند محمد ذكر في الهداية وحسن الطهارة بعوضه فلم يجمع من امته ولا من نكحها
بل اذا نكحها طاهرها ثم اجازت وباتن على كظفر في كنفارة وقال مالك كنفية
كنارة واحدة وهي عتيق بجهة وجاز فيها المسلم والكافر خلافا للشافعي والذكر والانت والصفير
والكبير في الاصح يجوز الاصح في جميع الكنفارات استحقاقا والقياس ان لا يجوز وهو رواية ابو
لان منفعة السم مقصودة وقد فاق ذلك بالصوم وجه الاحتياط ان بالنعم لم ينسب منفعة
السم لصلا ولا هذا يصح اذا صلح انسان في اذنه حتى لو كان بحال لا يصح اخلا لا يجوز لنوع جنس
المنفعة كذا في الكافة والاعود ومقطوع يده ورجله من خلاف هذا القيد بمهرومه
على ان من قطع يده ورجله من جانب يسلع الكنفارة ومكاتب لم يؤد شيئا القيام الرق من كل وجه خلا
لشافعي والقيد المذكور دل على مهرومه على ان مكاتبه يبيع يده لا يسلع الكنفارة وشري قريبه
بنية كنفارته ولعاقب نصفين ثم باقية لا عاقب نصفين مشتركة ثم باقية بعد خفائه
ولا يجوز به لان الاعتاق لا يجزى عندها فحق جز منه عتق كله فصار عتقا كل العبد وهو
ملكه لان العتق اذا كان مورا من نصيب شريكه فيكون عتقا بغيره ومن فيجزيه قلن كانت
مورسا للعبد فيكون عتقا بغيره من فلا يجوز به عن الكنفارة وله ان التتقان تمكن في النصف
الاخر لتعدد استدامة الرق فيه وهذا التتقان حصل في ملكه شريكه ثم انتقل اليه بالعتق ناقضا
فلا يجوز به عن الكنفارة خلافا اذا عتق نصفين ثم باقية على ما تقدم لان ذلك النصفان
لرأب البعير بسبب العتق فعمل من الادا لا يمكن ذلك منها لانه لا اداء قبل الملك فوضع الفرق
لا يقال انه ملكه بالعتق مستندا الى ان الاعتاق حصل بالتتقان من ملكه بهذا الاعتبار لانا
نقول الاستناد في المضمون ثابت في حق الضامن والمضمون له لا في حق غيره فلا يثبت في حق
الاجزاء عن الكنفارة ونصفين عن تكفير ثم باقية بعد وطئ من طاهرها لان الامر به
الاعتاق قبل السير فلم يوجد لان عتاق النصف وقع بعد السير هذا عند بناء على مجزى

هذا هو الوجه في كنفارة
الكنارة في الطهارة

هذا هو الوجه في كنفارة
الكنارة في الطهارة

هذا هو الوجه في كنفارة
الكنارة في الطهارة

الاعناق ملاصقه وعند ما يجزئه لان اعتاق البعض يعتاق الكل عند ما يرد بروام ولولا فابت
جنس المنفعة اريد به المنفعة المقصودة من الممايكلا المنفعة مطلقا فلا يرد التنصير بالخص
 والجواب لا يعمح بحجونه لا يعتدل احقون به عن كمن ونفيق والمقطوع يداه او ابهاماه او
 رجلاه وان عجز عن العتق صام شهرين ولاه ليس فيها شهر رمضان ولا خمسة نهر صومها وان
 اظهر بعد راد وبغزة او طيها ان التي لا يجر منها انما يقيد بها لانها ان كانت غيرا لا يلزم الاكتمال
 في الشهرين ليلا او نهارا او ادا النهار الشرعي فيدخل فيه ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو سهر
 استأنف الصوم لا الاطعام وان دخلها في حلاله هذا عندها وقاله يوسف في تائف
 فيما عدا المفطر وهو الواجب منها واعدا لانه لا يمنع التتابع اذ لا يفيد بالصوم وهو الشرط وان
 كان تقديم على اليسر شرطا فمما ذهبنا اليه تقديم البعض وبما قلتم تاخير الكل عنه ولنا ان
 الشوط في الصوم ان يكون قبل اليسر وان يكون خاليا عنه ضرورة بالنص وهذا الشرط
 يتقدم به فيتألف وان عجز عن الصوم الحرام هو او غيره بامر لم يمتل او نايه اذ لا يفهم منه
 اطعام الغير من ماله والكلام فيه ستين مكيتا خلا قدر الفطرة او قيمته خلا لما شافى
 فانه لا يجوز دفع القيمة وان عدام وعشام واشبعهم في كل منها فلو كانوا شبعان قبل الاكل
 لم يجزئه ذلك في التبيين وان قولا اكلوا وان اعطى من يروى تمر او شعير او واحد شهرين
 جاز وقال الشافعي لا بد من التملك كاذ الكسوة وفي يوم واحد لشخص واحد قدر الشهرين لا
 الا عن يومه وان الحام ستين مكيتا كذا صاعا عن شهرين لم ينع وعن افطار وظهر ارجع
 هذا عندهما وقال محمد بن حوز عن الظهارين له ان بالودي وفاديهما والمصروف اليه كل
 لهما فيقع عنهما كما لو اختلف السبب اذ فرق في الدفع ولها ان البينة في الجنس الواحد لغو وفي
 الجنسين مقبلة واذا اختلف البينة في الجنس والودي يصح كتمارة واحدة لان نصف الصاع
 ادنى القادير يمنع العصان دون الزيادة فلا تنفع عنهما كما اذا نوى اصل الكتمارة بخلاف ما اذا
 فرق في الدفع لانه في الوفعة الثانية في حكم مكين اخر كصوم اربعة اشهر او اطعام ما قدر

عزیز

جامع المدينة
 جامع التعليل للعلوم المذكورة
 في التفتيش على أحوالها في سنة ١٢٤٠
 صاحبها السيد
 وعبد الرحمن

صندوق السيرة
صدايق
لا بد من هذا البقيع ان تدونه
التي هي من بيتنا والذكور
التي هي من بيتنا

[illegible]

بالمطلق فيها السنة فكل حكم حمل المطلق على التعريف على لغة القرية ذكر في الاخير
 ومختارات في النوازل ورمضان واما حيضها من السنة مرضه ومرضها فان لم يصح
 القاض بالتفريق بينهما ان طلبته ان طلبت المرأة التفريق فان لم يزل في الزوج فزاد فرق
 القاض وتبين بطلته ولها كل المهران خلاها وتجب العدة وان اختلفنا اراد الاختلاف
 ابتداء لا بعد التاجيل وكانت ثيبا او بكرا فنظر في ثيب هل طهرت فان طهرت فحرمها
 وان نكح او نكح بكرا طهر ولو لم يطمح احلنا بالتفريق هناك مرفوعة مساهلة ان التاجيل
 لا يكون الا بعد ما ثبت بشهادة النساء انها بكرا او ثبت بها انها ثيب الا انه نكح من الحنف
 فيعد ذلك لاجال لا يراد التفسير المار ذكره بتمامه نعم يرد ببعض اقسامه وبطل
 حتمها بكنهه حيث بطلته كالواختان ثم خيرت من حيث اجلته والخصى كالغبير
 فيه اى التاجيل في المحبوب فزاد اى في الحال بطلبها اذا فائدة في تاجيله
 خلاف الحنف فان لم يمتد توقع ولا يتخير احداهما بسبب الاخر فلا للشافعي في الحيض
 اذا كانت المرأة وهي الحيض والحزام والبوص والقرن والوقت وعند محمد ان وجدت ذواتها
 مجنونا او مجنونا او ابوص فلها حق الفزقة اذا كان حاله لا يطبق التام منه ذكر في الحنف
 وان وجد ذواتها كذلك لانه لا يمكن له دفع الفهر عن نفسه بالطلاق **باب العدة**
 هي في الشرح اسم لاجل ضرب لا تنقضاء ما يتبين ان اثار النكاح عندنا وعند الشافعي اسم
 لفعل التبرص وهو فعل الكف كذا في البدائع او الفرائض لا بد منه لتنظيم عن ام الولد
لمرة تحيض للفرقة سواء كان بالطلاق او بالنكاح او بالزواج اعلم ان النكاح بعد تمامه لا يحل
 الفسخ عندنا فكل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بخيار البلوغ والفرقة بخيار العتق
 والفرقة لعدم الكفاة فسخ وكل فرقة بغير طلاق بعد تمام النكاح كالفرقة بمكراه الزوجين
 والاخر والفرقة بتقيل الزوج ونحوه وفي هذا واقع عندنا في خبره في هذا الفن
ثلاث حجب كمال فلا عبرة للشافعي لا ابتداء ولا انتهاء كما هو لومات عن ابوالاها او عتقها

هذا هو الصحيح في الفرائض
 في النكاح والطلاق
 في العدة

هذا هو الصحيح في الفرائض
 في النكاح والطلاق
 في العدة

هذا هو الصحيح في الفرائض
 في النكاح والطلاق
 في العدة

هذا هو الصحيح في الفرائض
 في النكاح والطلاق
 في العدة

لنحقق

لنحقق البب والشوط وحمل الفرائض ذواله وموطوءة بشبهة كالتحريف في غير ذواتها
 او نكاح فاسد كالنكاح بغير شهوة في الموت والفرقة يتعلق بالحيضين معا لا على وجه التوزيع
 ولن لا تحيض حرة كانت وام ولد لصغير او كبير لم يقل لم تحض لكان او كبير او بلغت **بالسن**
 ولم تحض لثبته اشهر ان العدة لمن لا تحيض المذكور من الايام ثلثة اشهر **والثيب** عطف على
 قوله للفرقة اربعة اشهر وعشر وللمدة تحيض حضانة وللمن لا تحيض او ما تحض عنها
 نكحها نصف المهر وللحمل الفرة او الامة وان مات عنها صبى وضع حملها وان
 كان الوضع سقطا استبان بعض فله ان كان زوجها البت صبيا فعدتها بوضع الحمل عند
 ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف والشافعي عدتها عدة الوفاة لان العدة بالوضع لحياتها
 المار وذلك في ثابت النيب وهذا لا يخفى النسب عن العدة ولما ان قوله تعالى واولات الاعمال
 اجلن الآية نزل بعد قوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية ناسخا له في مقدار ما تناوله الامة
 وهو طلاق في غيرها ذواتها ومن جلت بعد من قبل **الحيض** عدة الموت لعدم الحمل وقت الموت
ولا في وجريه وطهارة النار للباين ابد الاطمين من علة الوفاة في عدة الشرف
 وبالنابونين تعتد عن الفرقة وهو القياس **والرجعي** الموت **والمرحمة** عدة
 رجعي للمرة وفي عدة باين او موت ملامة **وايسة** ذات الدم بعد عدة الاشهر **ثلاث**
للحيض كذا ذكر الشيخ ابو الحسن الكرخي وذكر الشيخ ابو الحسن القندوري ان ما ذكر ابو الحسن
 طاهر الدوايق لم يقدروا الا ياس فيها تقديرا بل هو غالب الظن لانها لذات الدم ولعلها
 لم تكن آيسة فلا تعتد بالاشهر لانها بدل فلا يعتد به وجه الحمل واما على الرواية التي وقتوا
 الا ياس وقتا اذ بلغت ذلك الوقت ثم رأت الدم بعد لم يكن ذلك الدم حيضا كالداء التي نكحها
 الصغيرة التي لا تحيض لها وكذا قال الجصاص ان ذلك التي ظنت انها آيسة فاما الآية فانها من
 الدم لا يكون حيضا فله بعد عن الاشهر او بعد انقضاءها فينعى عن ذلك تعليلهم القابل
 لانه بين انما من ذوات الاقراء كانت **ثلاث** **الشهر** من عانت حيضة ثم آيسة

في السيرة

هذا هو الصحيح في الفرائض
 في النكاح والطلاق
 في العدة

هذا هو الصحيح في الفرائض
 في النكاح والطلاق
 في العدة

هذا هو الصحيح في الفرائض
 في النكاح والطلاق
 في العدة

هذا هو الصحيح في الفرائض
 في النكاح والطلاق
 في العدة

هذا هو الصحيح في الفرائض
 في النكاح والطلاق
 في العدة

يعني تلتفت بما بعد الحيض التي اذا حضر عليه في البسوط حيث قال لو حاضت حيضة ثم
 آتت اغتسلت بالشهور ثلثة اشهر بعد الحيضة لان كمال الحمل بالبدن غير ممكن فلا بد من
 الاستيناف اليه ولا مجال لاحتساب وقت الحيض من العدة من حيث انه وقت لان الاعتداد
 بلا شهر لا يسهل وعلى استياسة وقت **وعلى حدة ولطيت بشبهة عن اخرى وتلاظنا**
وجبض نراه اي بعد الوطى بالشبهة **منها** اي من العديتين وقال الشافعي لا تدخل الاكلان
 وحمل الخلاف العدتان من رجلين اذ لو كانتا من واحد تنقضان بمن ولحدة في احد قوليه
 وفي قوله الاخر لا يجب العدة بالسبب الثاني اصلا فلا يتصور الخلاف من البسوط والحامية
فاذا تاملنا في دون الثانية نجعلها ما هو منه اي بانها الزوج فحاضت حيضة فوطئها
 هو او غيره بشبهة فعليه اعدتان والحيض الاول من العدة الاول وحيضتان بعد ما تكونا
 من العديتين وتمت الاول في ابد من حيضة رابعة ليم الثانية وتنقض عن الفرقة والموت
وان جهلت بهما اي بالفرقة والموت **في مبداهما** اعتبارهما في نكاح فاسد عقيب نفريته
او الطهر وعمره ترك الوطى وذلك بان يتوكل تمكلا او خلت سبيلك ادخول ذلك لا مجرد الغرم
 ذكر في التبيين وقال زفر من اخر الوطئات **ولو قالت انقضت عدتي وكذبت هلفت**
 اي القول قولها مع اليمين **ولو تكلمت** من بين وطلق قبل ووطئ فعليه مهر نام وعدة
 هذا عندها **قال** زفر لها نصف المهر او النعمة ولا عدة عليها وقال محمد لها نصف المهر وعليها
 تمام العدة الاولى لزوجها وهو القياس ان العدة الاولى بطلت بالتزوج ولا يجب العدة بعد
 الطلاق الثاني ولا كمال المهر لانه قبل الاكلان وقد يقول كذلك غير ان كمال العدة الاولى وجب
 بالطلاق الاول لكنه لم يظهر حكمه حال التزوج الثاني فاذا ارفع بالطلاق الثاني ظهر حكمه ولما
 ان الوطى قبض فمقبوضة في يد الوطى الاول لبقاء النكاح وهو العدة فلا عدة عليها
 ثانيا بالقبض الاول عن القبض الصحيح بالثالث **ولا عدة على ذمية طلقها اذ في ان لم تجب في**
مقتدم هذا عنده وعند ما يجب مطلقا ولا عدية خرجت الياسعة وتحل حدة البائن

بما

بما

بما

بما

بما

بما

بما

بما

بما

بما

خلانا

خلافا للشافعي والذات كبيرة سبعة مرة او لا قوله او لا عطف على قوله او حرة بترك الزينة وليس
 الزعفر والعصفر والخناز الطيب **والكحل الابيض معتدة عتيق** ام ولد **عقها**
 مولاها ونكاح فاسد لانه لاظهار التاسف على فوات نعمة النكاح ولم يقترها نعمة النكاح **ولا**
معتدة الاغتريقا قال ابن عباس رضي الله عنهما ان يقول ان يريد ان تزوج ولا يخرج
 معتدة الرجعي والباين من بينها اصلا ويخرج معتدة الموتى في الملوكين وتبيت في منزلهما اذ
 نفقة لها فتحتاج الى الخروج بخلاف المطلقة لان النفقة دارة عليها وتعتد في منزلها وقت الفرقة
 والموت لان يخرج او خافت تلفت لها او الانهزام ولم تجد كواء البيت ولا بد من ستر
 بينهما البين وان ضاق المنزل عليهما فالاولى خروجه وكذا مع فتنه وحسن ان يجعل
 بينهما قاذورة على الحيلولة اي ان جعل القاذورة امرأة ثقة تقدر على الحيلولة فهو حسن ولو ابا
 او ما عجزا في سفر ولا من بينهما وبين امرئ من ستر رجعت ان كان بينهما وبين مقصد هاتلك
 والاخير من قال في النفقة وان كان من كل جانب قل من من السفر كان لها المهر اذ ليس فيه انشاء
 السفر في مكنى الاول لانها اذا كان بينهما وبين امرئ من ستر رجعت ان كان بينهما وبين مقصد هاتلك مضت
 ذكره في المعنى والافق في هذه العصور بين كونها في موضع يصح للاقامة وكونها في غير
 عليها انقص عنه صاحب النفقة **وكذا ان كانت تلك من كل جانب ان لم يكن في مصر معها حرم**
اولا والموءاحد قال محمد في النفقة وان كانت في موضع لا يصح للاقامة وتخاف على نفسها او مالها
 فان شاءت مضت ان شاءت رجعت لاستواء الامرين لكن اذا بلغت الى ادى الوضع الذي يصح
 للاقامة فهو على الخلاف الا في ذلك **وان كانت فيه فتدفعه معها حرم** او لا هذا عند خلافا لها
 في الاول قال في النفقة اقامت في ذلك الوضع واعتدت ولا عطف عند وعي قولها ان لم يكن بها حرم كذلك
 وان كان بها حرم مضت على غير ما **باب النسب** **والخصافة من الاذن نكحها فهو طالق**
فكها فولدت لخصفة من نكحها الزينة نسبة وهو ما لا النكاح فلانها فراشه وهو منصوب
 لانها لا ولادة لثلاثة اشهر من وقت النكاح فقد ولدت له لا من زمان وقت الطلاق كان العلوق

مدرسة

مدرسة

مدرسة

مدرسة

مدرسة

مدرسة

قبله في حال النكاح فان قيل لا يقع للوطئ في هذا العقد لوقوع الطلاق قبله من غير مهلة فوجب ان لا
يثبت نسب منه قلنا هذا التيام وهو قول من خرج قولنا في الاول وفي الاخير ان يثبت وهو قول محمد
الاخير لان النسيج لا يثبت فيه وقد امكن ذلك بان يجعل كانه تزوجها وهو في الطلها فوافي الاخير
النكاح ثم وجد الطل بعد ذلك كانه حكه فصار كزوج الغنم الشرقية وبينهما سنة سنة
فجاءت بولد ستة اشهر من يوم تزوجها لا مكان العقل وهو ان يصل اليها بخطوة كرامة واما
المهر فلانه لما ثبت النسب منه تحقق الوطئ منه حكما وهو اقوى من الخلق فتأكد به المهر لا يقال كان
ينبغي ان يجب عليه مهر بالوطئ ومهر بالنكاح كما اذا تزوج امرأة في حال ما يطأها لا ينفق ويؤجر
ما ذكره في صحيح ثبوت النسب بالوطئ ووجوب العتق به على تقدير حرمته **ويثبت نسب**
ولا معتدة الرجعي وان جاءت أكثر من ستين مالم تقربا لنقض العقد لاحتمال العلوق في
العدة لجواز ان تكون عدة الطهر اما لو اقوت بانتضاها ثم ولدت في وقت الاقراء
والولاد قلنا أكثر من ستين لا يثبت النسب على ما ياتي انه انما يثبت اذا كان بين تنكح الايتين اقل
من نصف سنة **وبانت في الاقل** لانقضاء العدة ويثبت نسبه لوجه العلوق في النكاح
او في العدة ولا يصير مرجعا لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعد فلا يصير مرجعا بالكل
وراجع في الاكثر لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه منه لا ينتفاء الزمان منها فيصير بالوطئ
مرجعا **ومستوتة** بالجو عطف على عدة الرجعي وهي المطلقة طهلا قابلا او ثلثا ولادة **لاقل** منها
المن ستين من وقت البينونة الى وقت الولادة الى لاحقا لقيام الولد وقت الطلاق فلا يتيقن
بذوال الفرائض فيثبت النسب احتياطا وان ولدت لتمامها لا الايدعون ويحمل على ذلك **ابشيرة**
في العدة ومراجعة ان سبب ولاد المطلقة مراجعة وهي حبيبة حجاج شلها منها حمل
البلوغ ولم يظهر بلوغها بعد **القتل** **لاقل من تسعة اشهر** من وقت الطلاق **ولستحقة** لان لم
تدع الحبل لا بد من هذا القيد وقد اهرق في الهداية وغيره من الكتب ثم ان المسئلة يحتمل
البسط وتفصيل وقد اوفى حقه صاحب الحقايق حيث قال لئن جعل امراته الصغيرة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

37 .
بعد الدخول بها فهذا لا يخلو اما ان اقرت بانتقضاء العدة عنده في ثلثة اشهر او لم تقرو والطلاق
رجعي وابين فان اقرت بانتقضاء العدة عنده في ثلثة اشهر ثم ولدت لا قبل من ستة اشهر
اقرت بثبوت نسب ولها حمانته للخطأ في اقرارها وابن ولدت لاكثر منها اثبت وهو من علوق
حادث والرجعي والباين في هذا سواء وان اقرت بالجلد فان كانت باينا اثبت بالنسب الى
سنتين من وقت الطلاق وان كان رجعيا اثبت الى سبع وعشرين شهرا ويصير رجعا
اذا ولدت في الثلثة الزاينة على السنين اما اذا لم تقر بشي فخذ الى يوسف سكونها كاقرا
بالجلد حيث لم تقر بانتقضاء العدة بمضي ثلثة اشهر والبلوغ قد يكون بالجلد فيعتق فيثبت
في البابين المستبين وفي الرجعي الى سبعة وعشرين شهرا وعند ابى حمزة ومحمد سكونها
كالاقرار بانتقضاء العدة ثلثة اشهر ليعينها عدل للصغير فان جاءت لا قبل من تسعة اشهر
من وقت الطلاق يثبت ولاكثر منها اثبت رجعيا كان او باينا قال في رواية الدعوى والبيئتين
لما حيط المحيط الخلاف الذي ذكرناه صغيرة يتوهم منها للجلد اما في صغيرة لا يتوهم منها
للجلد فقولها كقولها قائله شيخ الاسلام **ومعتمدة** لطلقها ليعتق والجملة الوفاة
معتمدة الطلاق رجعيا كان او باينا او ثلثة اقرت **بمعنى المدة ولدت لا قبل من نصف سنة** اي
من وقت الاقرار على ما ذكر في الهداية لا من وقت الطلاق كما توهم لان مدار ظهور الكذب
يبين على ما ذكرنا على ما ذكر كيف فانه لو مضى اقل من اقل من الطلاق والوضع ولم يضرين
الاقرار والوضع يكون ظهور الكذب يتبين على حاله وهما شرط اخر ذكر في غير الاسلام وغير وهو
ان يكون الولادة لا قبل من سنتين من ذنبت وفي الرجعي كيف كان **ولنصفها** الا ان لا يعلم
بطلان الاقرار لعدم ظهور الكذب يتبين لاحتمال الخدوش بخلاف الاول **ومعتمدة** لظهور جملها او
اقرار الزوج به ان كانت من الحرة رجعي وابين او صدقها الولد **وقد ولدت لا قبل من سنتين** لا بد
من قصد يقهر في ثبوت الولادة ومن كون الولادة لا قبل من سببي في ثبوت النسب لانه يتبين
الفرار وقيل به بعدم انتقضاء العدة ان كانت من وفاة او ثبت لا ذنبها بحجة تامة اي بشهادة رجلين

لا ينجيها احد منكم كما ترون صمد الزنود
 فانما انما كان في العبد كل شيء الا انما كان
 و هذا من صمد الزنود
 قال صاحب الحديث ان الله
 عز وجل لا يخلق الا بالحق
 فليس من الاثر ان الله
 لا يخلق الا بالحق
 من هذا اذ كان في العبد كل شيء الا انما كان

وعليه القوي ولا تاف من الحرف مطلقا ولا خاليا وفيها الذي تكلمنا فيه انما قال من العسر
 لان لها ان تنقل من قرية مصر الى مصر لانه نظرا له ذكر في الهداية وهذا الحكم المذكور
اللام فقط اريد بغيره ان تنقله الابا من البرية الى ماس **النفقة تجب في الكسوة**
والسكن على الزوج ولو صغيرا بقدر على الوطى لعرضه لم ينقل منزله كما قال في
 الهداية لانه ليس بشرط على ما استقف عليه **مسألة** او كافتة كبيرة او صغيرة تستمتع لم ينقل
 من طه لان العبرة في هذا الباب بالام فقط وهو يوجد مع تعدد الوطى كما في الرقعة بقدر طهرها
 في **الموسرين نفقة البسار وفي العسر نفقة العسار وفي الموسر والموسرين**
الحالين هذا اختيار الحنفية وعليه فتوى شمس الامة في شرح كتاب النفقات وقاهر الرواية
 من اصحابنا اعتبار حال الزوج في البسار والاعسار دون حال المرأة وبه صرح محمد في الاصل و
 الحاكم في الكافي وهو قول الشافعي كذلك في غاية البيان وهو في بيت ايها الا اذا طال بها
 بالنقل وانتعت عن الانتفا بغيره من **امر مت في بيت الزوج لا الناشئة وهي الماشئة**
عنه بغير حق لا عبرة بالخروج من بيته دل على ذلك في البسوط من انها اذا ابت ان تنقل
 معه الى منزله او الى حيف يريد من البلدان وقد اوافها من اقل النفقة لها لانها ناشئة
 وانما قال بغيره لانها اذا منعت نفسها بغير محاذم يعطى مهر العجل لم تكن ناشئة و
 بمجوسه بدلين او بحق ذكر الحنفية في ادب القاض **ومريضه لم تزف ونقصونه كرها**
 انما قال كرها لان المصوبة طوعا داخل تحت هذا النشرة **وحاجة لاسمه ولو كانت معه**
فله نفقة الخضر لا السفر لا الكراء وعليه **موسر نفقة خادم واحد** لها انما قال لها
 اذ لم يكن لها خادم لا تستحق نفقة الخادم في ظاهر الرواية فقط هذا عندنا وقال
 عليه نفقة خادمين احدى المصالح الداخل والآخر المصالح الخارج وهو يقول ان الواي قوم
 بها وقالوا انما يرضى نفقة الخادم اذا كانت من بنات الاشرف ولم ياتها بطعام مهيا **مسألة**
 هذا على رواية الحسن عن احمد وقوله **في الاصح** ترجع له على ما قال محمد في النفقة
 الخادم

والموسرين نفقة البسار وفي العسر نفقة العسار وفي الموسر والموسرين
 الحالين هذا اختيار الحنفية وعليه فتوى شمس الامة في شرح كتاب النفقات وقاهر الرواية
 من اصحابنا اعتبار حال الزوج في البسار والاعسار دون حال المرأة وبه صرح محمد في الاصل و
 الحاكم في الكافي وهو قول الشافعي كذلك في غاية البيان وهو في بيت ايها الا اذا طال بها
 بالنقل وانتعت عن الانتفا بغيره من امر مت في بيت الزوج لا الناشئة وهي الماشئة

ولا يفرق بينهما **النفقة عنها** المجز عن الانتفاق لا يوجب حق الفراق فلا تاف في فانه قال القاضي
 يفرق بينهما بالمجز عن النفقة ان طلبت النفقة وهذا ايضا اذا كان حاضرا او يثبت عاوه عند القاضي
 واما اذا كان غائبا فالفرق عند عدم ايضائه صحتها من النفقة ولو كان موسرا بالمجز عن النفقة
 صحيح بهذا غايها لقصوى فلا يرد عليه ما في الذخيرة من ان المجز لا يعرف طالة الغيبة لجواز ان
 يكون قادرا فيكون هذا ترك الانتفاق لا المجز عن الانتفاق **ويؤمر الاستدانة على فقير**
الاستدانة على ما ذكر الحنفية ان يتقرب لعلها بالنسبة لبعض الثمن من الما الزوج **ومن فرضت لها**
فابكرتم نفقة يسار في النفقة الى حال كونه موسرا وان كان قد يربها بغير طاهها اليه فلا
 بناء لما تزان **النفقة** سقطت نفقة منعت الا اذا سبق فرض فاضل ورضي شيء فجب لما
منه ما دام حيين زوجين فانما تاحدما او طلقها قبل فبعض بقية المفروض وقال
 الشافعي لا يسقط الموت بغير بيعا عليه **الا اذا استدان بعد فرض فاضل لم ينقلها من فاضل**
 لان الشرط كونها بعد فرضه لا كونها بامر ومن هنا طهر ان فائذ الاستدانة غير منقصة في إمكان
 لحالة الغريم على التزوج كما يوجهه عبارة الهداية **ولا تسترد مجلة قايمة** خضرها بالذكر لكان
 للخلاف فيها وليظهر الحكم فيها بطريق الاولي **بموت احداهما** هذا الزوجين وقد جعل لها
 نفقة شهر او سنة ولم يفرق بين بعد والنفقة قايمة او ستملكه يسترد بقدر ما يقع من الما عند
 وعندنا لا يسترد شي ولو كانت النفقة حادثة من غير استهلاك لا يسترد شي عندهم من الخفاف
 ونفقة عرس **النفق عليه** بلع **بها** ان لم يند المولى ان حقها في النفقة لا يعين الوقبة مرة
 بعد اخرى اي لو اجمع عليه نفقة اخرى بعد ما بيع مرة في السنة بيع ثانيا وكذا ثالثا ورابعا **وفي**
غيرها بيع مرة والفرق ان النفقة تجدد في كل زمان فيكون فيها اخر ما بعد البيع ولا كذلك سائر
 الديون ويجب كتمانها في بيت ليس فيه احد من اهله وهو من غير الابوضاها **ويست**
منه من دار له على كتمانها وله منع والديها واولادها من غير من الدخول عليها بناء على
 ان البيت في يده فله منع من الدخول فيه **لأن النظر اليها** وكلها مع شاء والا ان يكون في

ولا يفرق بينهما النفقة عنها المجز عن الانتفاق لا يوجب حق الفراق فلا تاف في فانه قال القاضي
 يفرق بينهما بالمجز عن النفقة ان طلبت النفقة وهذا ايضا اذا كان حاضرا او يثبت عاوه عند القاضي
 واما اذا كان غائبا فالفرق عند عدم ايضائه صحتها من النفقة ولو كان موسرا بالمجز عن النفقة
 صحيح بهذا غايها لقصوى فلا يرد عليه ما في الذخيرة من ان المجز لا يعرف طالة الغيبة لجواز ان
 يكون قادرا فيكون هذا ترك الانتفاق لا المجز عن الانتفاق ويؤمر الاستدانة على فقير الاستدانة على ما ذكر الحنفية
 ان يتقرب لعلها بالنسبة لبعض الثمن من الما الزوج ومن فرضت لها فابكرتم نفقة يسار في النفقة الى حال كونه موسرا
 وان كان قد يربها بغير طاهها اليه فلا بناء لما تزان النفقة سقطت نفقة منعت الا اذا سبق فرض فاضل ورضي شيء فجب لما
 منه ما دام حيين زوجين فانما تاحدما او طلقها قبل فبعض بقية المفروض وقال الشافعي لا يسقط الموت بغير بيعا عليه
 الا اذا استدان بعد فرض فاضل لم ينقلها من فاضل لان الشرط كونها بعد فرضه لا كونها بامر ومن هنا طهر ان فائذ
 الاستدانة غير منقصة في إمكان لحالة الغريم على التزوج كما يوجهه عبارة الهداية ولا تسترد مجلة قايمة خضرها بالذكر
 لكان للخلاف فيها وليظهر الحكم فيها بطريق الاولي بموت احداهما هذا الزوجين وقد جعل لها نفقة شهر او سنة
 ولم يفرق بين بعد والنفقة قايمة او ستملكه يسترد بقدر ما يقع من الما عند وعندنا لا يسترد شي ولو كانت النفقة
 حادثة من غير استهلاك لا يسترد شي عندهم من الخفاف ونفقة عرس النفق عليه بلع بها ان لم يند المولى ان حقها
 في النفقة لا يعين الوقبة مرة بعد اخرى اي لو اجمع عليه نفقة اخرى بعد ما بيع مرة في السنة بيع ثانيا وكذا ثالثا
 ورابعا وفي غيرها بيع مرة والفرق ان النفقة تجدد في كل زمان فيكون فيها اخر ما بعد البيع ولا كذلك سائر الديون
 ويجب كتمانها في بيت ليس فيه احد من اهله وهو من غير الابوضاها ويست منه من دار له على كتمانها وله منع
 والديها واولادها من غير من الدخول عليها بناء على ان البيت في يده فله منع من الدخول فيه لأن النظر اليها وكلها مع شاء
 والا ان يكون في

اذ لا ولاية له اصل في النصف في حالة الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر ومن قال ان ملك مال الابن
مخصوص بالبيع قوله مانت وماك لا يكره فخر الخطا في التعليل ولم يصب في الاول
فتاخر وضمن مخرج الابن وانتمنا على ابويه بلا امر فاضل الاجوان لو انتمنا له عندنا
ول هذا لان الام ايضا ملك مال الابن عند الحاجة اذا لم يحق الى البيع بان يكون من جنس
حتما واذا قضي بنفقة غير الغرس **موت سقطت** لان نفقة غير باعبار الحاجة
وقد وقعت الغيبة عن المأخوذ قال في الاخرة ان نفقة ما دون الشهر لم تسقط لانه لو سقطت
بشيء الة البسيرة لما سكرها شيئا وها قد ورد الفاضل بالشهر **اذا استدان باذن الثاني**
في يصير باطل الغايب وانما لم يقل الا ان ياذن الثاني بالاستدانة اذ لا بد بعد ذلك من الاستدانة
ونفقة المملوك على سيدته فان لم يملكه كسب انفق وان عجز امر بيعه لانه من اهل الاستحقاق
وفي البيع ايناؤه حقه وليس فيه ابطال الولي ان المثل يتم مقامه والابطال الى طرفة البطل
كتاب العتاق عنون الكتاب في العتاق دون العتاق لينظم مسائل الفصل
الآتي ذكر في باب الاستيلاء فان العتاق لا ينظمها كما لا يخفى على ذي الرشاد **هو في الشرع**
قوة حكمة تثبت للرقبي يدع بها الاستيلاء والملك عن نفسه ويصير اهلا للولاية
والشهادة والالكية ويبيع من ماله الا لالكية تستلزم الحرية بدون العكس فلهذا قالوا
دون حر سلفه يصير لفظه بلا نية كانه او عتق او اعتقك او عجز او حررتك
او هذا ولا يذولاي اذا كان اي العبد معرف **قال في** لفظ الولي مشترك احد معانيه
العتق وفي العبد المعروف ونسبه بتعين هذا المعنى فالحق بالمرج في عدم الحاجة الى النية
والسكره ونحوه مما عر به عن الجسد وكنايته ان يولي كمال ملكي عليك انما كان هذا
كناية لانه يحتمل عدم الملك بالبيع ونحوه وبالعاق **ولا يسيل اي** وكذا لا يسيل عليك ان
معناه لملكك عليك فان الملك هو الطريق المؤدي الى التفرغ والانتفاع ولا يسيل الى الملك اي
الى التصرف فيك او الى الانتفاع بك **ولا رفق** الرق ضعف شرعي يتبعه العجز المحل في عجز عن

موت سقطت

موت سقطت

موت سقطت

موت سقطت

موت سقطت

موت سقطت

موت سقطت

موت سقطت

القرينات

التصرفات الشرعية ويبذل عنه اهلية الولاية **وخرجت من ملكي** الملك انما شرعي بين الانسان
وبين شئ يكون مطلقا تصرفه فيه لولا المانع وحاجرا عن تصرف الغير فيه وكما يحق الملك دون
الرق في غير الرقيق كذلك يحق الرق بدون الملك في الرقيق اذا كان وقفا والرق في الابتداء
الملك في قوله لا رفق عليك الملق الرق واراد به الملك **وليت سبيك دامت** قد اختلفت
وبهذا النبي زاد حرف الباء ليعلم انه عطف على قوله بكنايته وانما عطفه عليه لانه ليس بكناية فلهذا
القول ان كان يولد مثله لثله وهو محمول التثنية ثبت على دعواه يثبت فيه منه ويكون
حرا وان لم يولد وان لم يكن كذلك يكون هذا اللفظ مجازا عن الحرية فيعتق وان لم يولد وكان كناية
لا حاجة الى النية او باقترام مقامها من قرينة الحال **الا صغر والا كبر** فيما لا يولد مثله لثله سواء كان
اكبر سانه او اخلا فالابي يوسف في عهد ثم ان صاحب الهداية اعتبر بها اللغو وروى في صفة التلا
شروطا وهو الثبوت على ذلك واستطاع المصنف ان لا شرط لثبوت النسب لثبوت العتق لان
الرجوع عن العتق لا يبيع وعن النسب يبيع نص على ذلك في حاشية السلام **لا يابني وباني** في المقتضوه
بالنداء لا تحضر النادى بصيغة الاسم من غير قصد الى المعنى واذا لم يكن المعنى مقصودا لا يثبت
مجازا وهو الحرية لانه من القصور فان ثبت العتق لا يلزم ان يكون بطريق المجاز كما ان الناد
من يولد مثله لثله وهو محمول النسب لان العتق لا يثبت بطريق المجاز على ما بين اننا بل لان
النداء المعلن المنادي لكنه متى كان بوصف يمكن اثباته من جهة حال النداء كان التحقيق ذلك الوصف
في المنادي المستحضر بالوصف المخصوص كقوله يا بني عتقك او عتقك او عتقك او عتقك او عتقك او عتقك
جهته حال النداء كان مجرد الاعلام دون تحقيق الوصف والنبوة لا يمكن اثباتها حال النداء من
جمته **ولا سلطان على عتقك** اي لا بد وزوال اليد غير لازم للعتق لانه قد يثبت في اليد كما اذا
كان العتق صغيرا فانه لا يخرج عن يد مولاه بالعتق ومدار الكتابة على لزوم الكيفية لانه لا
على العكس كما تدعيه من قال فيمكن ان يكون عتقا ولا يكون عليه يد الكاتب **ولفظ الطلاق وكنايته**
اراد بها ساعدا الفاظ يقع بها العتق صريحا كانت حرة ونحوه بقرينة قوله **مع نية العتق** فان ملك

صحة حديث
باب ما اذا كان الرقبي على الامانة
للقنف
فان روى ان النسبة بينهما صدم
وغيره ملكي قد روى

صدره

صدره

صدره

اللائحة بولاد من مائة الحاجة الى النية يقع هنا شيء وهو ان المتكلمين كتابات الطلاق وقد
مرانه يقع به العتق ثم ان القيد المذكور متعلق بالثقة الاخيرة لا بالجميع لوقوع العتق بالنيابة
اخر من يثبته فلهذا يخرج به في غاية البيان وفي السنة فلا خلاف فان عند اذ قال لا مئة اتمت
ما في نية العتق يمتنع من الاعتراف ازالة ملك الرقبة والطلاق ازالة ملك المصلحة فيجوز للمالك
كل منهما على الاخر جازا او اجيب عنه بان الجواز لفظ يذكر ويراد به لازمه وازالة ملك المتعة لا يتم
لازالة ملك الرقبة بدون العكس فجزى المجاز من احد الطرفين وهو ان يذكر الحرية ويراد به الطلاق
دون الآخر وهذا الجواب لا يمتنع اذ الحكم ان يقول ان المجاز من الطرفين لا يخرج جزي الكفاية
فان مبناها على لزوم المكس به لا كنهه وهو متحقق هنا على ما عرفت وبالكفاية ايضا طريق
مسكون في هذا الباب **وانت من المهر الا اذا نوى** ذكره المبسوط انه يقع به العتق اذا قارن النية
تختلف انت الاخر ومن كذا محرم قوله ذا محرم كفاية عن القرابة النسبية ولا يلزم ان يكون
سبب المحرم وقوله محرم صفة المحرم وهو حقيقة سبب المحرمية الا انه جعل في لسان
الشرع نفس المحرم مبالغة في السببية **او اعنى لوجه الله او للشيطان او للصنم او مكرها او**
سكرا او انا فعتقه **الى ملك** نحو ان ملكك عبد فهو حر او شرط نحو ان قدم فلان فعبدي حر
ووجد اي الشرط عتق عليه بشرط ان يكون العبد في ملكه وقت المتعلق لا عرفت انه شرط
كعبط خرج ابنا لما قال الزاهد في شرح القدر في هذا اذا خرج مراغا **والجمل**
يعتق يعتق امه لا هي بعقته **والولد يتبع امه في الملك والرق والعق وفروعه** كالكتابة
والتدبير اعلم ان عتق الولد بطن امه يتحقق على ثلاثة اوجه **لانه لا يخلو من ان يعتق امه** لا يعتق
مستل او لا يعتق يعتق امه بل يعتق مستل الاول وهو المذكور او لا يعتق الثاني لا يخلو من ان
يكون في عتقه تابع لامتة غير معتق احواله او لا يكون تابعها بل يكون معتقا احواله والاول
هو المذكور اخيرا والثاني هو المذكور بقوله لا هي بعقته ومن خواص العتق على الوجه الثاني انه
لا يعتق للمالك بولاد لانه شرط بان يكون بين الاعتراف والولادة اقل من سنة اشره وتحقق

هذا هو الوجه في قوله لا يعتق للمالك بولاد لانه شرط بان يكون بين الاعتراف والولادة اقل من سنة اشره وتحقق

هذا هو الوجه في قوله لا يعتق للمالك بولاد لانه شرط بان يكون بين الاعتراف والولادة اقل من سنة اشره وتحقق

هذا هو الوجه في قوله لا يعتق للمالك بولاد لانه شرط بان يكون بين الاعتراف والولادة اقل من سنة اشره وتحقق

هذا الشرط لا يعلم بولاد ولذلك ذكر فيه الولاد دون الحمل ثم ان عتق الحمل على الوجه الاول لا
كان في ضمن عتق امه لا اعتقا مستقلا لكن اعتبار التبعية فيه من هذا الوجه وذلك لاني في اعتبار
عدم التبعية فيه من الوجه الذي قد رتبناه فادفع في الهداية وغيره من انه يعتق بماله لا يح
عن وجه الصحة ولما كان الاعتراف المتعلق بالام متعلقا بالحمل ايضا في العتق على الوجه المذكور
ان يقال انه يعتق قصدا فلا يمكن ان يحرر ولادة الى حالي الاجر اما القول بأنه يعتق احواله فلا
له وجه وانما ذهب اليه قايله لانه ان عدم انحرار لانه يعتق عليه وقد عرفت ان ابتنايه على
اعتاقه قصدا على عتقه احواله والفرق بينهما دقيق فافهم **ولاد الامه من زوجها ملك ليد**
هذا اذا لم يكن الزوج مفرودا فان ولاد المهر وحره القيمة على ما في موضع **ولادها من ولادها**
حر لانه مخلوق من ماله فيعتق عليه **باب عتق البعض ان يعتق بعض من صح**
وسمي خيا باني احوالا بل ان شاء الولي فانه غير يمين تكليف السعاية عليه وتخليصه باعتراف اليه
صرح بذلك في المبسوط **وهو اي يعتق البعض بعد ما بقي في حقه السعاية باختيارها والولي كالملك**
بلاذ الى الرق اي المحرور وهو كونه محلا للتقليد والتكليف بالبيع وغيره فانه لا يرد بلا خلاف فكلما
الرق نفسه فانه غير يمينه عند لا ضيقة **لو عجز ولا عتق كله** اعلم ان العتق حصولا في
الحمل لا يتجزى عندنا وعند الشافعي ان كان العتق موصلا لا يتجزى وان كان موصلا لا يتجزى فيعتق
ما عتق ويستحق الباقى رقيقا يباع ويشتري اما الاعتراف فلهذا لا يتجزى في حالتي البطار
والعسار وقالا لا يتجزى في المالكين والمعتق به ان الحمل في قولهم لا يعتق تجزى عندنا فيعتق بوجه
في البعض من البعض وعندنا الحمل في قولهم لا يعتق لا يتجزى قال المصنف ان حكم الاعتراف
ما وافقوا لانه ازالة الملك عن المحل عند ولا شك ان الحمل في قولهم ازالة الملك يتجزى فيعتق
للاعتاق في قدر ما ضاف اليه وانثبته فيه ويبقى كل الحمل رقيقا كما كان فان الاعتراف لا يؤثر في
الرق عندنا وعندنا حكم الاعتراف اثبات العتق بازالة الرق الذي هو صفة والحمل في قولهم العتق
وزوال الرق لا يتجزى فافضله الى البعض اضافة الى الكل في قولهم العتق من الخلق **واعتق**

هذا هو الوجه في قوله لا يعتق للمالك بولاد لانه شرط بان يكون بين الاعتراف والولادة اقل من سنة اشره وتحقق

هذا هو الوجه في قوله لا يعتق للمالك بولاد لانه شرط بان يكون بين الاعتراف والولادة اقل من سنة اشره وتحقق

هذا هو الوجه في قوله لا يعتق للمالك بولاد لانه شرط بان يكون بين الاعتراف والولادة اقل من سنة اشره وتحقق

ولودبر احد الشركاء فاعتقه اخرهما مورا من الساكنة مخرج لا محققه اراد بيان من عليه
 التصيين فكانه يقول ان التصيين على تقدير تعيينه باختيار الساكن اياه يكون على الدبر
 لاحل العتق والدبر محققه ثلثه مدبر الاحاضنة هذا عند وذلك لان التدبير مستقر عند
 فيقتصر على نصيبه لكنه افسد نصيبه بانه فاعدا اعتاق حصة فغير حقه فيعلم
 بوقله اختيار امر اخر كالتصيين وغيره ثم الساكن توجه سياضمان التدبير والاعتاق كالتصيين
 التدبير ضمان معاوضة لانه قابل للانتقال من ملك لملك ضمان المعاوضة هو الاصل
 فيضمن الدبر ثم الدبر ان يضمن العتق ثلث قيمة العبد مدبر اذ قيمة الدبر نصف قيمته فتاوه
 الاصح وعليه الفتوى ذكر في البسوط والتمعة وقيل ثلثا قيمته فتاوان النافع انواع ثلثة وهي على
 ما ذكر في كتابه العبد المترك من الهداية البيع والشاهة والاستخدام وانشاء له والاعتاق وتواجه
 في التدبير فاقبيل ولا يضمن الدبر العتق الثلث الذي ضمنه الساكن مع ان ذلك لا يملك صار ملكا
 للدبر بسبب الضمان لانه ملكه باداء الضمان ملكا يستند وهو ثابت من وجهه دون وجه
 فلا يظهر في حق التصيين واما الولاء فثالثه للدبر وملكه للعتق **وقال ايضا مدبر لشريكه**
 لان التدبير كالاعتاق لا يتجزئ عند ما يخرج من احدى اقسامه صار الكل مدبرا له فيضمن ثلث قيمته
 شريكه **مورس او مورس** لانه ضمان فكل فلا يختلف العتق والبيات بخلاف ضمان الاعتاق
 لانه ضمان جناية **ولو قال هي ام ولد شريكه انكر تخدومه يوم او توقف يوما** ولا رعاية عليها
 المنكر ولا يسيل عليها للمهر هذا عند وقال ان شاد المنكر استسمى للجارية في نصف قيمتها ثم تكون
 حرة لا يسيل عليها لانه لم يصدق صاحب القلب اقرارا عليه كانه استولدها فاستنع الخداسة
 ونصيب المنكر على ملكه في الحكم فيخرج الى الاعتاق بالسيادة وله ان المهر يصدق كانت الخداسة
 كلها المنكر ولو ادعى ان له نصف الخداسة فيثبت ما هو المتيقن به وهو النصف لا خداسة للشريك
 الشاهد والاستسعاء لانه تم اعراف جميع ذلك يدعى الاستسعاء والضمان والحق اقرارا باسمية
 الولد يتضمن الاقرار بالنسب هذا امر لازم لا يرتد بالردة فلا يمكن ان يجعل المهر كالمستولد وذكر في

هذا هو المدبر
 المدبر هو الذي يضمن العتق
 والمدبر هو الذي يضمن العتق
 والمدبر هو الذي يضمن العتق
 والمدبر هو الذي يضمن العتق

الامر

هذا
 الاصل يرجع الى يوسف في قول ابن حنيفة ولا ينفية لام ولد فلا يضمن نفعه اعتقا شريكه
 ايضا عند وقال ايضا يضمن نصف قيمتها ان مالها ام الولد غير متقومة عند ومتقومة عند ما
 قال لعبد من عند من ثلثة احدى كذا خرج واحد ودخل اخر فاعاد اكله المذكور وما ببيان
 عتق من ثلثة ارباعه ومن كل من غير نصفه هذا عند ابن حنيفة وبن يوسف وعند محمد
 ربع من دخل ومن غير كذا قال ان يعتق من الخارج نصفه بالاجماع لان الاجاب الاول داريه بين
 الثابت فنصيب الخارج منه نصفه واعتق من الثابت ثلثة ارباعه بالاجماع نصفه بالاجاب الاول
 لانه ونصفه بالاجاب الثاني لانه في حقه مع بقدر النصف لانه قد استحق نصف الحرية بالاجاب الاول
 فتاع النصف السحق بالثالث نصفه فالصاحب السحق الاول لغاوما اصاب الخارج بقى فيكون له
 الربع اما الداخل فيعتق ربعه عند محمد لان الاجاب الثاني لاداريه وبين الثابت وقد اصابه منه
 الربع فكل نصفه الداخل الربع وقال يعتق نصفه لان نصيبه هذا الاجاب المتصيف لكونه داريه فيها
 ولكن نزل الى الربع في حق الثابت لانصافه النصف بالاجاب الاول ولا استحقاق للاخر من قبل ثبت فيه
 النصف وان قاله مريضا ولم يجز وارث ولما له سوام وقسمهم سواء جعل كل عبد سبعة
 كسرام عتق عند ما عتق من ثلثة ومن كل من غير سرامان وعند محمد كل ستة سرام
 عتق عند وعتق من خرج سرامان ومن ثلثة ومن دخل منهم وسوا كل في باقية على القولين
 ويصح الثلث والثلثان اي اذا كان القول المذكور منه في مرض الموت ولم يجز وارث ولم يخرجوا
 من الثلث يجمع بين سرام العتق وهي سبعة على قولنا اننا نجعل كل رقبة على اربعة حاجتا الى ثلثة
 الارباع فنقول يعتق من الثابت ثلثة ومن الاخرين من كل واحد منها سرامان فيبلغ سرام العتق
 سبعة والعتق في مرض الموت وصية وحل فتادها الثلث فلا بد ان يجعل سرام الورقة ضعف ذلك
 فيجعل كل رقبة على سبعة وجميع المال احد وعشرون فيعتق من الثابت ثلثة ويسعى في اربعة ومن
 الباقيين من كل منها سرامان ويسعى في خمسة وعند محمد يجعل كل رقبة على ستة لانه يعتق من الداخل
 عند سرام فنقص سرام العتق بسهم وصار جميع المال ثمانية عشر وباقي التخرج مامر **وانطلق**

هذا هو المدبر
 المدبر هو الذي يضمن العتق

كذلك قبل الوطى ان كانت له ثلثة زوجات مومن على السواء فطلعت من قبل الوطى على الصفة
 المذكورة ومات قبل البيان وانما فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطى ليكون الاجاب الاول
 موجبا للبينونة فاحصا به الاجاب الاول لا يبق محالا للاجباب الثاني فيصير في هذا المعنى كالعق
سقطت من مومن خرجت وثلاثة اثمان من بنت وثمن من دخلت لان بالاجاب الاول سقط
 من الواحد منصفان الخارجة والثابتة فسقط ربع من كل واحدة ثم بالاجاب الثاني سقط
 الربع منصفان الثابت والداخل فاصاب كل واحدة النصف فسقط ثلثة اثمان من مومن الثابتة
 بالاجابين وسقط ثمن من الدخلة ثم قال بعض الشافعيين هذا قول محمد واما عندها فيسقط من
 من الدخلة اربعة وقيل هو قولها ايض وعلى هذا الرواية الفرق على ان الكلام الاول انما
 يعتبر تعليقا في حق الدخلة في حكم قبيل التعليق واما في حكم لا يقبله يكون تقييدا في حق
 فالبراة من المومن لا يقبل التعليق فيكون تقييدا بالنسبة اليه فيثبت التردد في الكلام الثاني
 مترد في حقته فيثبت كله **والموت والوطى بيان في طلاق مومن** اولها في الزوجية لحد يملك
 فوطى احديهما او ماتت احديهما فكل منهما بيان ان المراءى الاخرى اما الوطى فانه لا يحمل الا في الملك
 ولحد يملكه والاعضا الملك بالطلاق فكان بالوطى مستتب الملك في الوطى فتعينت الاخرى
 لتزول الطلاق واما الموت فلما عرفت ان البيان انشاء من وجه فلا بد من محل **كموت**
وبيع وهبة وصدقة وتدمير واستيلاء في عتق مومن ان قال احدكم ما حرقت احدهما او باع
 احدهما واستولاه احدهما فكل من التصرفات المذكورة بيان ان المراد هو الاخر لان الاعا
 انالة الملك فالبيع ونحوه يدل على ان الملك باق في المبيع فلا يكون مراد بالاعتاق واما الموت
 فتدريانه قال في الكافي كالتسليم في الهبة والصدقة في الهداية وقع انفا فانه لا يحتاج اليه
 لان الاقدام عليه دليل على اتيانه لان هذا تصرف لا يرفع الا في الملك فلا يتوقف لانه على
 القبض **دون وطى فيه** هذا عند وقالوا هذا ايضا بيان لانه لا يحمل الا في الملك فدل على ان
 الوطى ملكه فلم تكن مرادة بالاعتاق وآه ان الملك ثابت فيهما وهذا كان له ان يستخدمهما

بين العفة وعمره في حقته ينقسم لثلاثة
 العتق فانه يقبل التعليق فلا يكون الكلام الثاني
 في قوله المراءى الاخرى اما الوطى فانه لا يحمل الا في الملك

ملكه وهذا لان العتق المبرم معلق بالبيان والعق بالشروط لا ينزل قبله **وباو له**
ابنا فالتحرر ان ولدت ابنا وبنتا ولم يدرك الاول عتق نصف الام والبنت والابن عبد
 لان الاول ان كان هو الابن فلام يقتضى بالشروط والمجانبة يكونها يتعالمها اذ الام حرة
 حين ولادتها وان كانت البنت لم يعتق احد فيعتق نصف الام والبنت واما الغلام
 فهو في الحالين فلهذا يكون عبدا **ولو شحدا بعثت احد عبده بطلت** هذا عند
 خلافا لما اوردوا من ان الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد عند والدعوى من
 المجهول لا تتحقق فلا يقبل الشهادة وعندهما قبل قبل الشهادة في الصورة المذكورة وان تقدم
 الدعوى **لاخ وصية** ان شهد الله عتق احد عبده في مرض موته او شهدا على تدينه في صحته
 او مرضه واديا الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة يقبل استحسانا لان التدبير حيث ما
 وقع وقع وصية وكذا العتق في مرض الموت وصية والخم في الوصية انما هو الوصية لان نفعه يعود
 اليه وهو معلوم وعنه ظن في هو الوصي او الوارث لان العتق يشيع بالموت فيهما فصار كل
 منهما خصما متعينا في الدليل الاول من حيث ان الولي يكره تدبير احد عبده او الوارث يكره ذلك
 بعد موت المورث والعبدان يريدان اتيانه فكيف يقبلان الدعوى هو الوصي او ظنه لان كونه مدعيا
 حكى باعتبار ان النفع يعود اليه احق في ادعاءه انكاره هذا في نفسه والاحق ظنه اسهل فتأمل
 نعم يرد على الدليل الثاني انه مخصوص اذا ادعى الشهادة بعد الوفاة ثم انه لا يخالف القياس في
 فلا وجه لاطلاق الاحتجاج عليه قال في مختصر المحيط وان شهدوا بعد موته الله فانه حياته
 احدكم ما حرقت احدهما او باع احدهما فكل من التصرفات المذكورة بيان ان المراد هو الاخر لان الاعا
 يقبل وعلى الحق الشيعي يقبل والعصم انه يقبل لحوار ان يكون معلولا بالعائدين فتعدي احدهما
 في حق امتناع القبول **وقيل في طلاق احدي نساء الله** انما قال الزوج بقول الشهادة ههنا
 لان في الطلاق في الوطى المبرم تحريم النزع وهو حق الله تعالى فلا يشرط الدعوى محالا للعتق في
 المبرم فانه لا يحرم النزع عند ذلك لا يقول بقوله الشهادة في عتق احدي امته بغير ما مر

واما في مومن ان كان مومن على السواء فطلعت من قبل الوطى على الصفة المذكورة ومات قبل البيان

لان شرط ان يكتب في كتاب الملك المبرم

سقط قولنا ان السرد لم يشرط الدعوى

في قوله المراءى الاخرى اما الوطى فانه لا يحمل الا في الملك

في قوله المراءى الاخرى اما الوطى فانه لا يحمل الا في الملك

في عتق احد عبديه وعتق الامه ان حرم الفرج فلفت في عتق احدى امته تقريحا على ما دلت عليه
 قوله ان حرم الفرج بطريق المفهوم فافهم **باب** المعتق يعتق بعقوبان
 دخلت فكل عبد لي يومئذ من له حين دخل ملكه بعد ملكه او قبله وبلا يومئذ من له وقت
 حلفه فقط من كل عبد لي او ملكه حر بعد عتق من له وقت حلفه فقط في قوله كل عبد
 لي او ملكه حر بعد عتق من له وقت حلفه فقط لا يلزم ملكه بل ملكه في ذلك الوقت وان ولاته
 لا قبل من نصف سنة اي وان تعين وجوده وقت الحلف انما قيد بالذكر لانه عند الاطلاق
 عنه يعتق الام ويتبع المملوك ويبرئ كل عبد لي او ملكه حر بعد عتق من له يوم قال
 لان ملك بعد الله لما اضاف العتق الى الموت في حيث انه لا يجازي العتق ببقاء المملوك في الحال
 ويصير مديرا من حيث تعلقه بالموت ولا يجوز بيعه ولا يتنازل من ملكه بعد ولا يصير هو
 مديرا حتى يستحق العتق فيجوز بيعه فان مات عتقا من له وقت العتق ومن ملكه بعد
 من الثالث ما عتق الاول فلا نه مدبر واما عتق الثاني فلان اضافة العتق الى الموت من حيث
 انه ايجاب بعد الموت يصير وصية فيتنازل ما ملكه بعد هذا القول لان العتق في الوصايا الملك
 حاله العتق من اعتق على ما مقدور فستفت على فائدة هذا القيد اوجه بان يقال ان حر على الا
 او بالعتق عتق والمناط عليه دين صحيح حتى يعم الكفالة به بخلاف ذلك الكتابة على ما ساق في
 موضعه والعتق عتقه بالاداء بان يقال ان ادبنا الى كذا فانت حر ما دون ذلك يمكن من اداء
 الا ان ادبنا عتقنا كانه قيد ادبنا بالمجلس ان عتق بان وباء الاورج المولى عليه ان
 ادبنا ما كسبه قبل التعليق اما بعد وعتق في حاله اي في حال ادائه ما كسبه قبل التعليق وحال
 ادائه ما كسبه بعد وان عتق بينه وبينه اي بين المولى وبين المالك بان وضعه في موضع يتكر
 المولى من اخذ متعلبا يتولى وعتق اي يعتق وان كان الاداء بطريق التخليه فانه يعمل بها
 لان ادبنا بعينه اي لا يعتق ان ادبنا بعينه وان نزل قابضا في فصله الذي بهما ذكر من
 العتق باداء الكل وهذا العتق يادى البعض وانا قال هذا لان عند بعض الشايع ان ادبنا

في عتق احد عبديه
 وعتق الامه ان حرم
 الفرج فلفت في عتق
 احدى امته تقريحا
 على ما دلت عليه

من الثالث ما عتق
 الاول فلا نه مدبر
 واما عتق الثاني
 فلان اضافة العتق
 الى الموت من حيث

في عتق احد عبديه
 وعتق الامه ان حرم
 الفرج فلفت في عتق
 احدى امته تقريحا
 على ما دلت عليه

في عتق احد عبديه
 وعتق الامه ان حرم
 الفرج فلفت في عتق
 احدى امته تقريحا
 على ما دلت عليه

لا يجبر على القبول فعمل هذا الرواية ان ادبنا البعض بطريق التخليه لا يزل المولى منزلة القابض
 المختار انه لا يكون قابضا لكنه يعتق لان شرط العتق اداء الكل ولم يوجد فلا يعتق لهذا لانه لم
 يصرف قابضا في حق البعض فالتسليم هذا اذا كان المالك معلوما وان كان مجهولا بان قال
 ان ادبنا المولى فانت حر لا يجبر على قبول المال لان شرطه الجهالة لا يكون في المعاوضة
 فيكون بيننا محضا ولا جبر فيها وانما حر بعد عتق بالثان قبل بعد حجة انما اعتبر القول
 بعد الموت لان ايجاب العتق اضيف ما بعد الموت وانما يعتبر القول بعد نزول الايجاب واعتقه
 الوارث او القاض او الوكيل لان العتق ما خرج من الموت في العتق مع تاخر عن الموت لا يثبت الا باع
 واحد من هؤلاء كذا في غاية البيان **عتق** اي بالالف والاي ان لم يوجد مجموع العتق فلا
 اي لا يعتق اما عدم عتقه على تقدير عدم الامران الثاني فلان ان العتق مع تاخر عن الموت لا يثبت
 الا باعناق الوارث ومن يقوم مقامه وانما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الاول فلان الكلام
 في العتق بالالف في العتق مطلقا وذلك لا يوجد بدون قبول العبد بعد عتق المولى ولو حرره
 على خدمته سنة قبل عتق وخدمة سنة اي وجب عليه الخدمة سنة وان مات بعد ذلك قبلها
 اي قبل الخدمة تجب قيمته ان قيمته العبد وعند حره قيمة خدمته كبيع عبده بدين فذلك
 ج قيمته وعند قيمتها الخلاقية الاولى مبنية على الخلاف الثانية ووجه البناء انما يتعدى
 تسليم العين بالملك استعدا الوصية للخدمة بعت العبد فصار نظير الحال ان معاوضة ما
 بغير ما كان يشر العبد ليس بالمال في حقه اذ لا يملك نفسه ولما الله معاوضة مال بالمال لان العبد ما
 في حق المولى وانما اعتقها بالمال على ان تزوجها ان فعلت عتقت ولا يشر على امره لان
 اشترى المولى على المولى لا يجوز في العتق خلاف الطلاق ولو قال عتقني اي بدلي في باقي المسئلة
 كما لها تسر على قيمتها او امرها اي امر مثلها ونحو صفة القيمة لانه لما قال عتقني تسر الشراء اقتضاء
 واذا كان كذلك فقد قابل الاثر بالرقبة شراء والبيع تكا فاقسم عليها ووجبه ما
 سلم له وهو الرقبة وبطل عنه ما لم يسلم وهو البيع ولو كان فحصة موهبة ان حصة موهبة مثلها

في عتق احد عبديه
 وعتق الامه ان حرم
 الفرج فلفت في عتق
 احدى امته تقريحا
 على ما دلت عليه

من الثالث ما عتق
 الاول فلا نه مدبر
 واما عتق الثاني
 فلان اضافة العتق
 الى الموت من حيث

في عتق احد عبديه
 وعتق الامه ان حرم
 الفرج فلفت في عتق
 احدى امته تقريحا
 على ما دلت عليه

في عتق احد عبديه
 وعتق الامه ان حرم
 الفرج فلفت في عتق
 احدى امته تقريحا
 على ما دلت عليه

1871
 1872
 1873
 1874
 1875
 1876
 1877
 1878
 1879
 1880
 1881
 1882
 1883
 1884
 1885
 1886
 1887
 1888
 1889
 1890
 1891
 1892
 1893
 1894
 1895
 1896
 1897
 1898
 1899
 1900

[illegible]

۱۱۳

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مؤید و محرر
الطاهر

33

۱۰۰

تاج الملوک
محمود

100


الماتيل بحث اذ كان في
الانوار اذ كان في
الذكر هو الذي

三

عن الخنف هو الشروع في تخصيص الشرط فيها لا حصوله قالوا في بحث لوجود الشرط وان قلنا قلنا
اليمن فخرجت للبر فزمان تحصيل البر مستثنى **اولا لا يدخل فقد فيها** انما لا يبحث في هذه الصورة لان
الدخول من الانتقال من الخارج الى الداخل فالكس فيه ليس بدخول بخلاف التكني واللبس والركوب
فان للدوام فيها حكم الابتداء **الا ان يخرج** تقديره الابان يخرج فحذف حرف الجر وهذا ما ينع شايخ
فريد علم وفيه لا يسكن هذه الدار والبيت او المحلة لا بد من خروجه **بكل اهله** هذا بالاتفاق **وبتاعه**
الاما لا يتاقي به التكني الروي من ابي حنيفة انه بحث اذا ترك بعض امتعه فيما الا ان شايخنا
قالوا هذا اذا كان الباقى يتاقي به السكنى ما يبقا مكنته او قطعة حصيرا وتد فيها لا يبق ساكنا
فيها فلا يبحث كذا في البسوط وفي التبسين قالوا محمد يعتبر بقل ما يتوهم به السكنى لان ما وراء ذلك
ليس من التكني قالوا هذا الصنف وارق بالناس وقال ابو يوسف يعتبر بقل الاكثر لان بقل الكل قد
يتعد فلا يبحث اذا قل الاكثر ولا يبحث وفيه الفتوى وهذا الاطلاق في الامتعة وانما الاهل
فلا بد من بقل الكل بالاجماع بخلاف المصرو والعربية فان لا يشترط فيها بقل الاهل والتاع **وحث في لا يخرج**
لوجه واخرج بامره لان اخرج بلا امر كرها او راضيا ومثله لا يدخل اقساما واحكاما ولا في لا يخرج الا
الاجازة ان خرج اليها ثم اتى حاجة انما لم يتل ثم الى امر اخر ان المنعوم منه تكرر الخروج ولا يخفى
فساده **وحث في لا يخرج الى مكة** فخرج حده المعتبر ان يجاوز مهران مصره ذكره في التبسين
يريد ما وان رجع لتحقيق الزوج الى مكة **لا في لا ياتيهما حتى يدخلها** لان الايتان عبارة عن الوصول
وذهاب به كخروجه وهو الاصح اختلف فيه الشايخ قالوا نصرتي بحسب حوزة الايتان وقالوا محمد بن
سلمه حوزة الخروج قالوا في الهداية وهو الاصح لان عبارة عن الزوال وما قوله تعالى في ذاب
الى ربي اى متوجه فعارض بقوله تعالى اذعبا الى فرعون فانه للمؤدبه الايتان وفي الكافي هذا الاختلاف
فيما اذا لم يكن له نية فان نوى للزوج الايتان فعلى ما نوى لانه يحتمل كل واحد منهما وفي لايتان مكة
ولم ياتها لا يبحث الا في اخر حياته لان البر قبل ذلك مبرور **وحث في لا ياتيه غذا ان استطاع** ان لم يات
بلا مانع يعني قوله ان استطاع محوط على استطاعة الصحة دون القدرة ان لم يوجد منه النية

سید احمد علی

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰



امداد امانت

185

二
八
九
三
四
五
六
七
八
九
十
十一
十二
十三
十四
十五
十六
十七
十八
十九
二十
二十一
二十二
二十三
二十四
二十五
二十六
二十七
二十八
二十九
三十
三十一
三十二
三十三
三十四
三十五
三十六
三十七
三十八
三十九
四十
四十一
四十二
四十三
四十四
四十五
四十六
四十七
四十八
四十九
五十
五十一
五十二
五十三
五十四
五十五
五十六
五十七
五十八
五十九
六十
六十一
六十二
六十三
六十四
六十五
六十六
六十七
六十八
六十九
七十
七十一
七十二
七十三
七十四
七十五
七十六
七十七
七十八
七十九
八十
八十一
八十二
八十三
八十四
八十五
八十六
八十七
八十八
八十九
九十
九十一
九十二
九十三
九十四
九十五
九十六
九十七
九十八
九十九
一百

1857

זכר צדיק

...

57

مكتبة
مكتبة

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا
مخرجاً من عبادة الفناء فلا يكون مثلاً إلا أن

20

من قال محبوبه فكان له رفيق بين القعد
والجود والقدرة لما من عند الله الف

قال صاحب الكاشف العفد بالايوصل اليه
الامر بفتح طاء على التخله والهجري ما يفسر
المراد الوصول ولكن الناس تركوا كوضع القدم

وان وجدت فعلى ما ذكره بقوله **ودين نية الحقيقة** يعني ان نوى استقامة القضاء دين فيها
بينه وبين الله تعالى لانه نوى حقيقة كلامه هذا متفق عليه ثم قيل يصح قضاء ايضا وقيل لا يصح
والصواب تركه لمكان الاختلاف والنفوس مرانا يعتبر اذا الرضا والخصيص **وشرط للبر في لا يخرج الا بالاذن**
لكل خروج اذن لانه المستثنى خروج مقرون بالاذن وما رواه فلكه داخل في خطو العام ولو نوى
الاذن مرة يصدق ديانته لانه يحتمل كلامه لا قضاء لانه خلاف الظاهر **لان** اي لا يشترط لكل خروج
اذن ان قال لا يخرج الا ان اذن لان الا ان للغاية فينتهي اليقين به **وحق ان** **واللحن** اي شرط له **فان**
خرجت وان خرجت لمزيد خروج او ضرب فلهما فورا وفي لفظ تغديت بعد قتاله تغديت معي تغديه
معك ذلك الطعام الذموا اليه ذكره في الهداية **وكفى اي اللحن** مطلق للتغدي ان ضم اليوم باه يقول
ان تغديت اليوم لانه زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدا ناكلا لا يغاليوم ومركب لما دون ليس **لولا** في
حق اللحن الا اذا لم يكن عليه دين متفرق فيحذف ان نوى اي انه حلف لا يركب دابة زيد فركب
دابة عبده المادون فان كان عليه دين متفرق لركبته وكسبه لا يحذف وان نوى لانه لا ملوك للولي
فيه وان كان الدين غير متفرق اوله يكن عليه دين لم يحذف ما لم ينو لانه المكافيه وان كان للولي كسبه
يضاف الى العبد مرغا وشرعا قال عليه السلام من باع عبدا ولم ياله الحديث فيحذف الاضافة الى الولي
فلا بد من النية هذا عند ارحمهم وقال ابو يوسف في البيع كلها يحذف اذا فواء لاختلاف الاضافة
وقال محمد يحذف ان لم ينو لاعتبار حقيقة الملك اذ الدين لا يمنع وقوعه للسيد عنده **فتغدي الاكل**
من هذه النحلة بمرها لانه المعنى الحقيقي متعذر والرواية في الشر بالثناء والثلاثة لانه يحذف باكله
البسر والربط والتمر منها وان تناوله الكحل بخلاف التمر بالثناء الثناء فانه لا يتناول البسر
وهذا البر باكل عينه لان عينه ما كواه عادة فانما تغلى وتوكل ويتخذ منها الكسك والهميسة
وقد يوظف نيا ايضا جاجا كذا في البسوط من منابئين ما في قوله صاحب الهداية ومن حلف
لا ياكل من هذه النحلة لم يحذف حتى يقضمها فانه القضم الاكل باطراف الاسنان وقد مرقت
انه ليس بشرط في الحث ثم ان ما ذكره ارحمهم وقال ان اكل من خبرنا حث وحل يحذف

זכר צדיק

...

هذا هو الأصل ما يدل على أنه لا يحتج وذكر في المراجع الصغير ما يدل على أنه يحتج كذا في البدائع قال في الهداية ولو تضمنها تحت عندها وهو الصحيح لعدم المجاز وله أن له حقيقة مستعلة وهي قاضية على المجاز التعارض وقال شيخ الإسلام في البسوط وبما كل عينه لا يحتج عندهما في الصحيح والخلاف فيما إذا لم يكن منه نية ذكره في البسطين وهذا

بدر

سهم

هذا هو الأصل ما يدل على أنه لا يحتج وذكر في المراجع الصغير ما يدل على أنه يحتج كذا في البدائع قال في الهداية ولو تضمنها تحت عندها وهو الصحيح لعدم المجاز وله أن له حقيقة مستعلة وهي قاضية على المجاز التعارض وقال شيخ الإسلام في البسوط وبما كل عينه لا يحتج عندهما في الصحيح والخلاف فيما إذا لم يكن منه نية ذكره في البسطين وهذا

هذا هو الأصل ما يدل على أنه لا يحتج وذكر في المراجع الصغير ما يدل على أنه يحتج كذا في البدائع قال في الهداية ولو تضمنها تحت عندها وهو الصحيح لعدم المجاز وله أن له حقيقة مستعلة وهي قاضية على المجاز التعارض وقال شيخ الإسلام في البسوط وبما كل عينه لا يحتج عندهما في الصحيح والخلاف فيما إذا لم يكن منه نية ذكره في البسطين وهذا

عندهما إذا اكل منها ذكر محمد في الأصل ما يدل على أنه لا يحتج وذكر في المراجع الصغير ما يدل على أنه يحتج كذا في البدائع قال في الهداية ولو تضمنها تحت عندها وهو الصحيح لعدم المجاز وله أن له حقيقة مستعلة وهي قاضية على المجاز التعارض وقال شيخ الإسلام في البسوط وبما كل عينه لا يحتج عندهما في الصحيح والخلاف فيما إذا لم يكن منه نية ذكره في البسطين وهذا
الدقيق باكل ما يتخذ منه خبز كان أو غير ما كان من غير ما كوله فانصرف إلى ما يتخذ منه فلا يحتج
لو استغنى كما هو وإنما قلنا أن عينه غير ما كوله لأن الأكل على ما ذكر في البسوط أيضا لا الذي
الوجود بغيره مشغوما أو غير مشغوم معنوعا أو غير معنوع مما يتأتى فيه التضمين والمضغ فأكلمين
الدقيق متعدد لا محذور كما توهمه للاشتاف اكل الشيء اليابس بالكاف **والشواء باللحم والطبخ بما**
طبخ من اللحم والراس براس يكس في التناير ويبيع في مصره عملا بالعرف فإنه مبنى لايات
عليه **والشحم شحم البطن** وما لا يتناول شحم الظهر أيضا **والخبز بخبز البراء الشمر** قال في البسوط
وان حلف لا يأكل خبزا فأكمل خبز حنطة أو شمر تحت لأن خبز حقيقة وعرفا وإن اكل من خبز
غيرها لم يحتج إلا أن ينويه لأنه لا يسمى خبزا مطلقا ولا يؤكل ذلك عادة في عامة الأمصار وهذا يخرج
في أنه لا عبرة لمادة مخصوصة ببعض البلاد ولذلك لم يقيده الموقول **لا خبز الأرض** بما قيل بعضهم بقوله
ببلا لا يعتاد وما حبل الهداية مدعى الجري الكلام على وفق ما في البسوط حيث قاله ذلك خبز الحنطة
والشمر لأنه هو المعتاد في غالب البلادان قال ولو اكل خبز الأرض بالراق لم يحتج لأنه غير معتاد عندهم
حتى لو كان بطبرستان أو في بلاد طعنهم ذلك يحتج فتأقن آخر كلامه أنه ثم إن موجه اعتبار القيد
الذكور عدم اللذان الجواب في خبر الشمر أيضا لأنه في بعض البلاد لا يعتاد **والفأكمة بالفتح**
والشعرش والبطيخ لا العنب والزمان **والرطب والفتاء والخيارد** وقال العنب والزمان والركبة فأكلم
أيضا **والشرب من دجلة** الشرب أيضا لا الذي الجوفه بينه مما لا يتأتى فيه المشعر والفتح في حال
أيضا له ذكر في البسوط **بالكرع** منها تفسير الكرع عذاه خيفة أن يخوض في الماء ويتناوله بغيره
من موضعه ولا يكون الكرع إلا بعد الخوض في الماء لأنه من الكراع وهو من الأضغان ما دون الركبة

ومن الدواب للبع كذا في الفتاوى الطهريه **فلا يحتج لو شرب منه ماء** هذا عند وقال إذا
شرب منه ماء يحتج لأنه للتعريف المفهوم فلهذا كله من التبعض حقيقة في الكرع وهي
مستحيلة ولهذا يحتج بالكرع اجبا عما فتعت الصير إلى المجاز وإن كان متعارفا هذا إذا كان الحلف
على الشرب من دجلة وأما إذا كان على الشرب من نهر يكون من عذاه لا ابتداء الغاية وعندهما
التبعض والمعنى لا يشرب من ماء وذلك أن النهر ليس من جنس الشرب فلا بد من الصير إلى
المجاز أما في كلمة من أوف النهر ورجع أبو حنيفة الله نظر إلى ابتداء الغاية أصل التبعض
على ما نقل الرضى من البرد وبعد التاهر والتجوى فكان من لم يتقبل من مناه الأصل وجها الثاني
نظر إلى المتعارف بخلاف الخلف من مائه وتحليف لوالى ليحمله بكل داعية تحالف لا يثبت أي
تقيد تحليف لوالى رجلا يعلمه بكل منسدة البلد بحاله ولايته والضرب والكرعة والكلام
ولادخوله عليه بالحياة لا الغسل لأن معناه التطهير ويحقق ذلك في البيت **والقريب أي تقيد**
القريب بما دون الشهر في تقضين دينه القريب والشهر بعيد وما اضطلع به فادام
قال ابن النباري الأدام ما يطيّب الخبز ويصلحه ويلتذ به الأكل وهو بيع المايح وغير المايح وأما
الصبي فمختص بالمايح وهو ما يغرس فيه الخبز ويلون به كذا في المغرب والتفسيه على عموم الأدام
قال **وكذا الملح لا الشواء** خلافا لمحمد فإنه قال كل ما يؤكل مع الخبز غالبا فهو أدام كاللحم والبيض ونحوه
ولا يحتج في لا يأكل من هذا البسر فأكمل رطبه أو من هذا الرطب واللبن ليس بما كوله بل مشروبه
الآن ما اتخذ منه ساكنا **فأكلم قمر الوشيرا** هو الذي استخرج ماؤه أو بسرا فأكلم رطبا قال في
البسوط لأن الرطب وإن كان من جنس البسر إلا أن الإنسان قد يتبع من تناوله أحد جانبا ولا يتبع من تناوله
الأخر فإن كلا من الصنعتين يصلح داعية إلى البين والاعتماد متى عقد بينه على عين بوصف
يدعوز ذلك الوصف إلى البين يتقيد ببقاء ذلك الوصف ويترك منزلة الاسم أو محما فأكلم بعمكا
طريا كاه أو ملحا وفيه خلاف مالك أو محلا أو شحنا فأكلم البية ولا في لا يشتري رطبا فاشترى
كباسة بسرفها رطب الكباسة هي عقود التخلد وحت لو حلف لا يأكل رطبا أو بسرا أو لا

هذا هو الأصل ما يدل على أنه لا يحتج وذكر في المراجع الصغير ما يدل على أنه يحتج كذا في البدائع قال في الهداية ولو تضمنها تحت عندها وهو الصحيح لعدم المجاز وله أن له حقيقة مستعلة وهي قاضية على المجاز التعارض وقال شيخ الإسلام في البسوط وبما كل عينه لا يحتج عندهما في الصحيح والخلاف فيما إذا لم يكن منه نية ذكره في البسطين وهذا

هذا هو الأصل ما يدل على أنه لا يحتج وذكر في المراجع الصغير ما يدل على أنه يحتج كذا في البدائع قال في الهداية ولو تضمنها تحت عندها وهو الصحيح لعدم المجاز وله أن له حقيقة مستعلة وهي قاضية على المجاز التعارض وقال شيخ الإسلام في البسوط وبما كل عينه لا يحتج عندهما في الصحيح والخلاف فيما إذا لم يكن منه نية ذكره في البسطين وهذا

بشرنا فاكل مذبذب اي اكل رطباً مذبذباً او بسر مذبذباً والرطب المذبذب بكسر الخو الذي اكثر
 رطب وشي قليل منه بسر والبسر المذبذب عنك هذا عنده وقلة ابو يوسف لا يحت في الرطب
 بالبسر المذبذب ولا بالبسر المذبذب ولا بالبسر المذبذب ومحمد بن ابي يوسف فيما ذكر
 في الهداية مع اي حقيقته فيما ذكر في المبسوط والاصحاح والاسرار وغيرها **اولا ياكل حماً**
فاكل كبد او كبد لانها محرقة حقيقة فان نوحها من الدم ويسمى لان استعماله وقال
 صاحب المحيط هذا في عادة الكوفة واما في عرنا فلا يحت باكلها لانها لا يبعدان لحمها
او لحم خنزير او انسان لانها محرقة حقيقة الا انه حرام وذكر العتاي انه لا يحت باكل لحم الخنزير
 والادى قال في الكافي وعليه الفتوى **والغداء الاكل اي المأكول من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء**
منه الى نصف الليل والسجود الى الفجر وفي ان لبست او شربت ونوي حين اي نوي
 ثوباً مغيثاً او طعاماً مغيثاً او شرباً مغيثاً لم يصدق اصلاً اي لا قضاء ولا ديانة لان النية
 انما تصح بالمعقود والثوب وما يباحيه فيوم كود تنصيصاً والتعريض لا عموم له فلفت نية
 التخصيص فيه ولو ضم ثوباً او طعاماً او شرباً وقال نويت شيئاً دون شيء دين اي صدقاً وديانة
 لا قضاء لان اللفظ عام فنية التخصيص صحيح الا انه خلاف الظاهر وامكان البر حقيقة انما قال
 حقيقة لان احكامه عادة ليس شرط عند ايماننا الثلاثة خلافاً لفرق غير شرط انعقاد لللفظ سواء
 كان بالله او بالطلاق وبالعتاق وبقاؤه ممكن شرط بقائه خلافاً لابي يوسف فيهما فن حلف
لا يشربون ماء هذا الكوز اليوم والاماء فيه تفريع على الخلافية الاولى ولا ياتى بقوله اليوم في هذه
 الخلافية انما تاتي في الخلافية الثانية فانه اذا لم يذكر فيها التقيد المذكور يحت في قوله جميعاً
 على ما ينص عنه قوله وان المطلق فكذلك في الاول دون الثاني ووجه الفرق عندهما ان في المطلق دون
 التقيد يجب البر كما فرغ لكن موصفاً بشرط ان لا يفوت من ممره فاذا فات البر بقوات ما عتد عليه اليقين
 يحت في يمينه اما في الوقت يجب البر في الجزء الاخير من الوقت وعند ذلك لم يبق محلياً البر لعدم
 الاسماء فلا يجب البر فيه وتبطل اليقين او كان **نصب يومه** تفريع على الخلافية الثانية لا يحت

في قوله لا يشربون ماء هذا الكوز اليوم
 في قوله لا يشربون ماء هذا الكوز اليوم
 في قوله لا يشربون ماء هذا الكوز اليوم

خلافاً فانه يحت عنه فيهما وكذا في صوبتي المطلق الا ان الخث في المطلق في المال وفي الوقت
 بعد ما مضى الوقت تفصيل التعليل من الطرفين يطلب من الهداية والفرق بين التفرعين على الوجه
 الذي ذكرناه ظاهر منه وان خفي على بعض الناظرين فيه **وان المطلق فكذلك في الاول دون الثاني** قد مر
 بيانه وفي **ليصعدن النساء اول يقبلن المحرمات** او يقبلن فلا ياتى عالمياً بموته انعقاد لاسكان
 البر **وحت** للمجرعة وفيه خلاف لفرق ما مر وان لم يعلم فلا ادح يراد القتل المتعارف وهو
 ممتنع بخلاف ما اذا علم فادح يراد قتله بعد احياؤه الله وهو ممكن **ومدبشعها وخنقها وعضها**
كضربها وقلن ملك بعد ان لبست من غزلك فهدى قوله قلن مبتداه فهدى خبره ومعنى
 الهدى التصديق به بمكة لانه اسم لما يهدي اليها هذا عنده وقال ابو يوسف ان يهدي حتى تغزله قلن
 ملكه يد حلف وخاتم ذهب حتى لا تاتم فضة وعندهما عقد ولو لم ير صرع حلي خلافاً له وبه ينق
 لا لاد يسمى به في القرآن لان بني الايمان على العرف لا على ما في القرآن بل لان التحلي به على الانفراد معتاد
 ومن حلف لا ينام على هذا الفراش فنام على فراشه فوقه حثت لانه جعل فوقه فراشاً اخر لان القوام
 تبع للفراش لا الفراش الاخر او حلف لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير فوقه لانه يجلس
 على الارض ولو حال بينه وبينها لباسه حثت لانه جلس على الارض ولباسه تبع له كن حلف لا يجلس
 على هذا التبر فجلس على بساط فوقه لانه للجلوس على بساط فوق السرى جلوس على التبر بخلاف
 جلوسه على سريره اخر فوقه لانه مثل الاول لا قطع النسبة عنه ولا يفعل يقع على الابد وينفعل على مرة
 يعني ان كان على التبر تركه ابدان كان على التبر لم يفعل مرة وبعل المشى الى بيت الله او الى الكعبة
 يجب حج او عمره شيئاً ودم ان ركب ولا شيء بعل المزدوج او الذهاب الى بيت الله لان الزمام للحج
 او العمرة بهذا اللفظ غير متعارف ولا يمكن ايجابها بامتناع حقيقة اللفظ لانها ليست بتربية
 مقصودة او المشى الى الكرم او السجود للمحرم هذا عنده وعندهما يجب حج او عمره فيهما او الصفا او المروة
 ولا يفتق عبد قال لا مولاه ان لم اجد العام فانت حر فشهدا بخبر الكوفة هذا عندهما قال محمد
 يفتق لان هذه الشهادة قات على امر معلوم وهو التخصية بكوفة ومن ضرورته استثناء الحج فيفتحق

مدبشعها

الأكبر

تاج السيرة

مدنية

مدبشعها

تاج السيرة

بالشرط قال في كتاب الحدود من المبسوط لا يقال لان ذلك لا تنكر كرامة الاولياء فيجوز ان يكون
 في يوم واحد بمكة وكوفة لا يقال ان الامر لا يبنى الاحكام على ما هو الطاهر المعروف وفيه نظر
 لما مر باب النيب من انه ثبت لن ولولسته اشهر من زوج مشرق وزوجه في المغرب
 ولما انتهت اقامت على النفي لان المقصود منها نفي الحج لا اثبات الضحية لانه لمطالب لها نصار
 كما اذا شهدوا ان لم يحج غاية الامر ان هذا النفي مما يحيط علم الشاهد به ولكنه لا يميز بين
 ونفي تيسر اذا في الهداية فاندفع بقوله غاية الامر ان ما قيل ان النفي الذي يحيط به علم
 الشاهد هو مثل الاثبات **وحث بصوم ساعة بنية في لا يصوم لوجود الشرط اذا الصوم**
 هو الاساك من المفطرات على قصد التقرب والشارع في الفعل يسمى فاعلا عرفا لا بد من هذه
 الضحية التي ذكرت في التبيين اذ في يدفع ما يقال الصوم الشرعي موصوم اليوم واللفظ اذا
 كان له معنى لغوي ومعنى شرعي يحمل على المعنى الشرعي لا بما قيل في الشرح الملقه على ما دون اليوم في قوله
 شرعوا الصيام الى الليل اذا دلالة في الآية المذكورة على المطلق الصوم على الاساك ساعة ولو لم
 فليس كما يطلق عليه اللفظ في القرآن مع شريته له وذلك ظاهر **لا الوضوء يوما او صوما**
حتى يتم يوما لانه يراد بالصوم التام المعتبر شرعا وذلك بانها الى آخر اليوم واليوم صريح
 في تقدير المنة به **وبركة في لا يصلح لاجاد ومنها ولو وضعت صلاة في شفع لا اقل اذا بالشفع**
 الركعتين ولا عبرة باتيان القعدة وبولاد ميتة في ان ولدت فانت كذا وعق الحى في ان ولدت
فهو حران ولدت ميتا ثم حيا هذا عنده وقال لا يعتق لان الشرط قد تحقق بولادة الميت
 لانه ولا حقيقة وعرفا شرعا فتخلل اليقين الى جزء لان الميت ليس بحمل للحرة وهي الجزاء
 ولا ان مطلق اسم الولادة قيد بوصف الحياة لانه قصد اثبات الحرية جزاء وهي لا تثبت في الميت
 وفي ليقضين دينه اليوم وقبضاه نيونا او نبهوجه او مستحقة او باعه به شيئا وقبضه
 برؤوسات مستوقة او رصاصا او وجهه له لا ياتي في اخر كتاب القضاء بالزيف والتهمة
 والتوبة وفي لا يقبض دينه درهما دون درهم حث بقبض كل متفرقا لا يعصمه دون

في قوله لا ياتي في اخر كتاب القضاء بالزيف والتهمة

بقائه او كله بوزنين لم يتخللها الا عمل الوزن وفيه خلاف لفرق ولا في ان كان الى الاماين
فكذا ولا يملكه الاخسين لان التصود منه عرفا نفي ما زاد على المائة وفي الجاع الكبير لوملة زجاجة
 ان كان من جنس ما الزكاة حث والا فلا **ولا في لا يشم ويحاشا ان ثم ورد او يمين لانه اسم**
للاساك ولما ساق **في البنفسج والورد** يستعرف **بلد** اي بلاد الفل في القنداي
 على وفق ما في اصل الجاع الصغير ومن حلف لا يشري بنفجا ولا نية له فهو على ذلك
 اعتبار اللعنف ينع عرف احمل الكوفة ولهذا يسمى بايع البنفسج والشراء يبتع عليه وان
 حلف على الورد فاليقين على الورد لانه حقيقة فيه والعرف مقرب له وفي البنفسج قاض عليه
 وذكر الكرخي في مختصره انه لو اشترى الورد ينع فيما اذا حلف لا يشري بنفجا ينع ايضا قال
 في التبيين وهذا شيء مبني على العرف في عرف احمل الكوفة بايع الورد لا يسمى بايع البنفسج وانما يسمى
 به بايع الورد فنبى الجواب في الكتاب على ذلك ثم شامد الكرخي عرفا بعد انهم يسمون
 بايع الورد بايع البنفسج ايضا فقال بحث به **ما** **اللفظ على القول وحث**
في لا يكله ان كلة نايما بشرط ايقاظه هذا من بعض روايات المبسوط قال صاحب الهداية
 وعليه مشايخنا وفي التحفة وهو الصحيح **وفي الاياذنه ان اذن ولم يعلم به فكله خلافا لاي ينع**
 فان عنده لا يثبت لان الاذن المطلق وكما ان الاذن مشتق من الاذان الذي هو الاعلام فاذا اذن
 ولم يعلم لا يكون اذنا وما في الهداية او من الوقوع في الاذن وذلك لا يتحقق الا بالسمع لا بالناس
 لان الكلام فيما اذا لم يعلم لا فيما اذا لم يسمع **وفي لا يكله صاحب هذا الثوب فباعه فكله ولا**
في لا يكله هذا الشاب فكله شيخنا لان الوصف المذكور لا يصلح مانعا من التكلم فيراد به الدائم
 لان وصف الشاب كوصف الصبا صالح للنكاح لان التكلم لم يعتبر داعيا للشرع بل هو على ان حركات
 المسلم يمنع الكلام منى عنه **لا في لا يكله فقرأ القرآن او نبح الهللا او كبر في الصلوة وفي خارجها**
يبحث قال في العدة ان حلف لا يكله فقرأ القرآن في صلوة لم يبحث وان قرأه غير صلوة حث
 وعلى هذا التبع والتهيل والتكبير وفي التماس بحث فيها وهو قوله الشافعي لا كلام حقيقة

في قوله لا ياتي في اخر كتاب القضاء بالزيف والتهمة

في قوله لا ياتي في اخر كتاب القضاء بالزيف والتهمة

هذا هو الحق لا يخفى على احد
من علمه لم يزل في ربه
ومن لم يعلمه لم يزل في الضلال

ولما انه في الصلوة ليس بكلام عرفنا ولا عرفنا لا يحتج في غير الصلوة ايضا لانه لا يحكم
متكلم بل قاريا وسجدا يعني ان عقدي يمينه بالفارسية قاله الفقيه ابو الليث ان عقدي يمينه
بالفارسية لا يحتج بالقراءة والتسبيح خارج الصلوة ايضا للعرف فانه يسمى قاريا وسجدا
لانما حكمه لما عليه الفتوى **ويوم اكله على الملوك** لما مر في باب ايتاع الطلاق ان اليوم اذا قرئ
بفعل لا يعتد برأيه مطلق الوقت والكلام لا يعتد **ومعنية انها راي خاصة** لانما يستعمل
فقد ايضا ومن يري يوسف انه لا يصدق قضاءه لانه خلاف التعارف **وليله اكله على الليل**
وفي لا يكلم عبده او امراته او صديقته او وليد دخل داره ان زالت اضافته وكلم لا يحتج في
العبد والذافر ذكر في النكاح وسائر الكتب اشار اليه بحد الاولاد في غيره ان اشار بهذا
حت ولا فلا هذا عندهما وقال محمد ونحوه يحتج في العبد والذافر ايضا لانه ان الاضافة للغير
والاشارة اليه كونهما فاطعة للشركة فاعتبرت ولغت الاضافة وصاروا
كالمرأة والصديق وللتخمين ان الداعي الى اليمين معنى في المضار اليه لان هذه الاعيان لا تتجر
ولا تعادى لذواتها فكذا العبد لسقوط منزلته بل معنى في مالها فيقتيد اليمين بحاله قيام الملك
بجملتها فان كانت الاضافة اضافة نسبة كما في الصديق والمرأة لانه يعادى لذاته فكانت الاضافة
للتعريف والداعي معنى في المضار اليه غير ظاهر لعدم التعيين بخلاف ما تقدم **وحين وزمان**
بلائية نصف سنة تكرار عرف لان الحين قد يراد به الزمان القليل قاله الله تعالى فيسبحانه
حين تمسون وقد يراد به اربعين سنة قاله الله تعالى مائة من الانساء حين من الدهر وقد
يراد به ستة اشهر قاله الله تعالى ثوبه اكلها كل حين وهذا هو الوسط فيصرف اليه وهذا لان
السير لا يقصد بالتمتع لعدم الحاجة اليه والمديد لا يقصد غالبا لانما يتركه الابد ولو سكت عنه يتأبد
فيتمتعين ما ذكرنا وكذا الزمان يستعمل استعمال الحين يقال ما رايتكم منذ حين ومنذ زمان بمعنى واحد
والله لم يدور ومعها ما نرى في ما ذكرنا قاله الله تعالى ما رايتكم منذ حين ومنذ زمان بمعنى واحد
حقيقة كلامه **والله لم يدور** منكوا ولا يبد معرفا قال ابو حنيفة لا ادري ما هو وعندنا نصف

هذا هو الحق لا يخفى على احد
من علمه لم يزل في ربه
ومن لم يعلمه لم يزل في الضلال

هذا هو الحق لا يخفى على احد
من علمه لم يزل في ربه
ومن لم يعلمه لم يزل في الضلال

هذا هو الحق لا يخفى على احد
من علمه لم يزل في ربه
ومن لم يعلمه لم يزل في الضلال

هذا هو الحق لا يخفى على احد
من علمه لم يزل في ربه
ومن لم يعلمه لم يزل في الضلال

سنة مثل الذين قوله منكوا الخرافة عن العرف فانه لا خلاف فيه انه لا يبد لتوله عليه السلام لاحيا
من صار الدهر واراد جمع العرف هذا على الرواية الصحيحة وفي رواية بشر من ابو يوسف عن ابي حنيفة
لا فرق بينهما **وايام منكوة** هذه على رواية الجاهل وفي رواية كتاب لا يمان يقع على عشرة عند وعندها
على سبعة ايام كذا في التحفة وقال الامام الترمذي في المبسوط وان قال اياما ولا يمانه على قوله ابو يوسف
ومحمد هو على ايام وكذلك قوله ابو حنيفة في الجاهل الكبير وهو الصحيح وذكرنا على قوله يكون
على عشرة ايام سواء قال اياما او قاله الايام واكثر ما يخفى على ان هذا على الصحيح ما ذكر في الجاهل
وايام كثيرة والايام والشهور عشرة هذا عنده وعندنا في الايام سبعة وستة في الشهور وفي هذا
حران بعته او شريته ان عقد بالخيار المراد خيار البائع في الاول وخيار المشتري في الثاني بشرط فيه
ان لا يكون للبائع ايضا خيار اذ لو كان له خيار لا يخرج المبيع من ملكه فلا يمكن للمشتري من التصرف في جواب
المسئلة على اصلها فاما ان خيار المشتري لا يمنع دخوله المبيع في ملكه عندها واما على اصله فلا لما
علق العلق بالشراء فكان قاله بعد الشراء بالخيار فهو حر لان المعلق بالشروط كالمنجز عند وقوعه فيعتق
وفي ان لم ابعه فكذا فاعتق او دبر لان الشرط وهو عدم البيع قد تحقق لغوات الحلية لا يقال يجوز ان
يتكرر الرق اذا كانت امة بالارتداد والحرق بدو الحرب لم التبي وكذا يجوز بيع المذبر بقضاء القاضي
لان الحالف عقد يمينه باعتبار هذا الملك وقضاء القاضي يبيع المذبر موهوم والاحكام لا تبني على الموهوم
فتحقق الياس من البيع نظر الى الاصل **وبنعم وكيله او ما يور** لا بد من هذا لعدم صحة التوكيل في بعض
ما ذكرنا ما اشير اليه في العداة **وخطف النكاح والطلاق** بما لا يغير ماله **والخلع والعنف والكتابة** و
الصلح عن دم عمد والهبه والصدقة والاقران والاستقراض والايداع والاستيداع والاعانة
والاستعانة والذبح وضرب العبد والقضاء والاقضاء اي قضاء الدين واقضاءه **والبناء**
والخيانة والكسب والحمل لان التوكيل في هذه الامور سفيرو وغيره ولهذا لا يضيفها الى نفسه بل
الى الامر وصوت الحق تدبر الى الامر لا اليه ولو قاله نوبت ان لا اضطر بنفسه يصدق في الذبح والضرب
وبائة وقضاء وفي البائة بائة لا قضاء **والا في حلف البيع والشراء والاجارة والامانة** **والصلح**

هذا هو الحق لا يخفى على احد
من علمه لم يزل في ربه
ومن لم يعلمه لم يزل في الضلال

هذا هو الحق لا يخفى على احد
من علمه لم يزل في ربه
ومن لم يعلمه لم يزل في الضلال

هذا هو الحق لا يخفى على احد
من علمه لم يزل في ربه
ومن لم يعلمه لم يزل في الضلال

هذا هو الحق لا يخفى على احد
من علمه لم يزل في ربه
ومن لم يعلمه لم يزل في الضلال

هذا هو الحق لا يخفى على احد
من علمه لم يزل في ربه
ومن لم يعلمه لم يزل في الضلال

عن ناله يفتي الصلح عن اقرار لما ساء ان الوكيل في الصلح عن انكار سفير محض **والخصومة والتسوية**
وضرب الولد لان العقد او ما يقوم مقامه وجد من الباشرة كانت للعوق عليه ولهذا لو كانت
الباشرة هو المالك بحث في عينه فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد او ما يقوم مقامه من الامور انما
الثابت له حكم العقد الا ان ينوي ذلك لانه تشديدا او يكون الخالف ممن لا يباشر هذه العقود بنفسه
لان يمنع نفسه عما يعتاده والفرق بين ضرب العبد وضرب الولد ان الضرب فعليه ان ينتقل
من احد الى اخر الا اذا صح التوكيل وصحة التوكيل تكون في الاموال فيصح في العبد دون الولد **وقد اورد**
عبد اشترى حران اشترى عبد اعقب اى الاحتياج في اوليته الى شراء عبد اخر وان شري عبيدين
ثم اخر فلا اصلا لان الاول فرد لا يكون غيره من جنس سابقا له ولا متفاداه ولم يوجد **فان ضم حله**
اي ان قال اوله عبد اشترى وحده حر فاشترى عبيدين ثم **اخر عتق الثالث** لانه اوله عبد شره وحده
وذا اخر عبد ان اشترى عبدا ومات لم يعقب اى قاله اخر عبد اشترى حر فاشترى عبدا ومات
المشترى لا يعقب هذا لان الاول لم يوجد والاخر لا بد له من اوله وان كان الاول بدنه وهذا كما قبل
والبعد فان للعبد لابد من قبله بخلاف التملك **وان شري عبدا في الصحة** لابد من هذا التمسك ولو كانت
الشراء في مرض الموت يكون العتق من الثالث بلا خلاف **ثم اخر ثم مات عتق الاخير يوم**
شري من كل مال عنده وعندهما يوم مات من ثلثه لان الاخيرة لا تثبت الا بعد شراء غيره بصدقه
وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه وله ان الموت معروف
فاما انتصافه بالاخرية فن وقت الشراء فيثبت بطريق التبيين لا بطريق الاستناد كما ينهم
من الهداية اعلم ان ثبوت الاحكام اربعة طرق الاول الاقتصار كثبوت الاحكام بالتصديق
الاشائية بلا تخلف مانع والثاني التبيين وهو ان يبين في ثبوت الحكم ان الحكم كان ثابتا من قبل
كثبوت حكم لم يصير بعد تمام ثلثة ايام والثالث الاستناد وهو ان يثبت بالحكم بعد ذلك المانع
مضافا الى السبب السابق كثبوت الملك للفاصل بعد القمان مستند الى النصيب السابق
والرابع الانقلاب هو تبدل الحكم الى آخر كتبدل حكم البر في اليقين بعد الفتح الى الكفارة **ولا يصير**

هذا ما ذكره صاحب الهداية في النكاح
ان الخلاف يحضر بالشافعية

هذا ما ذكره صاحب الهداية في النكاح
ان الخلاف يحضر بالشافعية

ثبوت النكاح اربعة طرق

الزوج فاما الوعلق الثالث به اي بالآخر صورتهما رجل فاما اخر امرأة اتزوجا طالق ثلثا فزوج امرأة
ثم اخري ثم مات طلقت عند التزوج فلا يصير فاما ان تزوج هذا عنده **خلافا لهما فانها تطلق**
عند الموت عندهما فيصير فاما ان تزوج **وبكل عبد بشرى بكذا فهو حر عتق اوله ثلثة بشروه**
متعاقبين لان البشاة اسم تجري بغير بشرة الوجه ويشترط كونه سارا في العرف وانما يتحقق
هذا من الاول **والحكم ان بشروه معا لان البشارة تحقت من الكل وتبطل الكفارة بشراء ابيه**
لها اي الكفارة وقالا زفر والشافعي لا تسقط لان الشراء شرط العتق فاما العتق في القربة
وهذا لان الشراء اثبات الملك والاتفاق ازالة بينهما منافاة ولهم ان شراء القريب اتفاق
لقوله عليه السلام ان يجري ولد والى الا ان يجد مملوكا فيشترى به فيعتقه جعل نفس الشراء
اتفاقا لانه لا يشترط غيره وصار نظيره قوله سقاء فارواه كذا في الهداية وفي البسوط في تحقيق
تعليق ان عتق القريب يثبت بالقربة والملك جميعا ومتى تعلق الحكم بعتل ذات وصفين يحال
بطل اخرها وجوده لان تمام العلة به واخر الوصفين هنا الملك فيكون له معتقا وبهذا تبين فساد
ما قيل فيها جعل القربة علة للعتق والملك شرطا ونحو جعلنا طالع العتق **لا يشترط عبد حلف**
بعتقه اى قاله ان اشترى هذا العبد فهو حر فاشترى بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان
الشرط قران النية بعتل العتق وهي الميم واما الشراء فشرطه لا يقال قد ذكر في اصول الفقه
ان التعليق عندنا يمنع العلية فاذا وجد الشرط يصير المعلق علة ح تكون النية مقارنة لعللة العتق
لانا نقول قد ذكر في الاصول ايضا ان المعتبر مقارنة النية لذات العلة لا الوصف العلية ولذلك شرطوا
الاهلية حال التعليق لانه لا وجود الشرط المتعقوب زمان حدوث العلية واللازم من منع التعليق الغلبة
قبل وجود الشرط مقارنة النية للعلية لا مقارنتها لذات العلة **ومستولن عطف على عبد اى ولا**
بشراء مستولن بنكاح عتقها عن كفارة بشرايعا صورتهما ان يقول لامة استولدها بالنكاح
ان اشترى تركه فانه حر عن كفارة يعني فاشترى ما تعلق لوجوه الشرط ولا يجزئيه عن الكفارة لان
حريةها مستحقة بالاستيلاء **وتعق بان تشرى امة فهي حرة من تشرى اياها وهي ملكه يوم حلف**

هذا ما ذكره صاحب الهداية في النكاح

ان الخلاف يحضر بالشافعية

هذا ما ذكره صاحب الهداية في النكاح
ان الخلاف يحضر بالشافعية

هذا ما ذكره صاحب الهداية في النكاح

هذا ما ذكره صاحب الهداية في النكاح

لئلا يفرها **فتشراها** خلافا للزفر له التبري لا يصح الا في الملك فانه ذكره ذكره وفيه نظر
 وعوان هذا قوله بالانقضاء وذر لا يتولد به ولم ان الله يصير مذكورا ضرورة صحة التبري
 وهو شرط فيقدر يتدرء ولا يظهر في حق صحة الجزاء وهو الجزية التبري هو ان يوثقها بيتا
 ويخصها اي يمنعها من الفروج والانتشار وشروط في الجاه الكبير شرط الثالث وعوان يجامعها
 هذا عندها وعندك مع هذه الثلث يشترط طلب الولد حتى لو وطئها وعزله عنها لا يكون تبريا
 عنه خلافا لهما كذا في الفتاوى **وبطل عموما في حرمانها اولادها ومذجروا وعبيده لا مكاتبه**
 لان احسان العتق الى عموما مطلق والمالك في الاولين مطلقا طرقة ويذا وانما التخصيص في الرق
 ومالك في المكاتب ناقص وان كان رقبة كمالا لشبوته وقبة لا يدا **الابنيتهم** لان فيه تغليظا على
 نفسه وتثديدا **وهذا اجزاء وهذا وهذا العبيد** ثالثهم وخيرة الاولين **كالطلاق**
 لان اولادها اثبات احد المذكورين وقد اختلفا بين الاولين ثم عطف الثالث على المقتضى لانه العبد
 المشرك في ملكه فخص بطلانها اذا قال احد كاحر ومنه **ولام دخل على فعل يتبع عن غيره ببيع**
وشراء والجدارة وخياطة وصباغة وثبته اقتضى امره ليخصه بغيره بحيث **ان يمت**
كثوبا ان باعه بلامر ملكه اوله اذا وجد خوله على فعل قربة منه لا تعلقه به لانه امر معقود
 لا يوقف عليه الا ان جهة التكلم وعبارة الهداية صريحة فيه حيث قال بخلاف ما اذا قال ان يمت
 كثوبا لك لان حرمان الام دخل على العين لان اقرب اليه الى قوله ان يمت كثوبا فبطل حر الام
 يتعلق بالبيع فيقتضي اختصاص البيع بالخالب والفعل لا يختص بغير الناعه الا بالامر فلم هذا
 اقتضى الامر وان **دخل على حين او فملا لا يتبع من غيره كالحل وشرب ودخول وضرب الغلام**
 ذكره في الدين ان الواد بالخلام الولد دون العبد لان ضرب العبد يحتمل النيابة والوكالة
 فصار نظير الاجارة لا نظير الاكل والشرب والخلام يطلق على الولد قال الله تعالى فيشره بغلام
 وذكره قاضي خان المراد به العبد للعرف ولان الضرب مما لا يملك بالعقد واليمن به فانصرف الى
 المحل المملوك بالتقديم والتاخير كذا في التبيين **اقتضى ملكه فميت فان يمت كثوبا لك**

من يمت كثوبا
 من يمت كثوبا
 من يمت كثوبا

مسألة

هذا نظير الاول على العين وهو الثوب **فان اكلت لك طعاما** هذا نظير دخول على فعل لا يتبع عن
 غيره ان باع ثوبه او اكل طعامه **بلامر علم بذلك** ولم يعلم ذلك كل عرس الى فكذا بعد قوله عرسه
نكت على طلقت هي وصح نية غيرها ديانة لاقتضاء لانه تخصيص العام هذا هو الوجه لما ذكر
واما ما قيل فانه قاله هذا الكلام ايضا لها فيكون المراد غيرها لا هي وبجه ما روى عن ابي يوسف
 انها لا تطلق **واجب عنه** في الهداية بانه قد يكون غرضه ايجاشها حين اغترضت عليه
 فيما احله الشرع ومع التردد لا يصلح مقيدا **كتاب الحدود** **الحودة الحرة عقوبة مقدرة**
تجب زاد هذا القيد على ما في الهداية كيلا يؤول هو ارتصاف حقا بمقدرة **حق الله تعالى** لا يشك
 هذا بعد القذف لان الغالب فيه حق الله تعالى وما فيه من حق العبد فهو في حكم النج فلم هذا اذا غنى
 عنه المذنب بعد ما غنى القاضيه به لا يستط الحدة ذكره في البسوط فلا يسمى تعزير ولا قصاص **حدا**
 اما التعزير فلعدم التقدير واما القصاص فلانه حق العبد عذا ينتظر اصلها ايضا بخلاف
 ما قيل فلانه حق ولي القصاص فانه لا ينظم لانه عذما من حق القولة وينتقل الى الورثة بطريق
 الخلاف على ان القولة قد لا يكون له ولي ويستوفيه السلطان وليس حقه ولذلك لا يملك العفو
والزنا وطى وحرام قاله في الخفة وانما شرط كون حراما لان وطى المجنون والعبي لا يكون زنا
 لان فعلهما لا يوصف بالجحمة **في قبل** اثر القبل على الفرج لاختصاصه بالانسان بخلاف الفرج **بخاله**
من الملك قيد المحرم لا يعني عن هذا لانها قد تجامع الملك كالأمة المجوسية **وشبهته**
 المراد ملكا الوطى وشبهته ولذلك عرف الملك وشبهه الملك الشبهة في العمل لا الشبهة في العمل
 السماء بشبهة الاشتباه فان وجودها لا ينافي تحقق الزنا فعتد الثالث لا تصلح مالا ههنا
 لان الوجود فيها الشبهة في العمل دون الشبهة في العمل على ما استقف عليه **ويثبت بشهادة اربعة**
في مجلس واحد اتحاد المجلس شرط الصحة الشهادة بالزنا عندنا خلافا للشافعي حتى لو جاءوا بمقتريتين
 لا يقبل عندنا ويحدون حد القذف خلافا له ذكره في البسوط **بالزنا لا بوطى او جماع** فثبت **فثبت** **للام**
عنه ما هو هذا لان بعض الناس يطلقونه على كل وطى حرام والشرع ايضا اطلقه على غير العمل

اوضح بكثرة التعذيب بغير القذف
 فيثبت نية الزنا الا عند الزنا

مسألة

تأجيل

وماذا كان قوله بالثبوت الب
 والشبهة في العمل لا ينفك زنا

مسألة

حيث قال العيان تزيان فكيف هو هذا الاحتراز عن الاكراه ذكره في شرح شكايات القنودى لانه
يقع الوطن من غير التقاء الختامين لانه يدفع بتفسير ممية الزنا على ما استتف على وان في هذا
لان الزنا فيما لا يدخل تحت ولاية الامام لا يوجب الحد ومضى في هذا ليس لان التقادم لا يوجب
لخلافه يوجب اذا كان ثبوته بالاقرار صرح به في البسوط بل لان التقادم يمنع قبول الشهادة
على الزنا اذا كان التاخير لعذر ومن في هذا السؤال عن المزية اذا كان الشهادة على الزاني
وفائدة الاستكشاف عن الشبهة وعن الزاني اذا كان الشهادة على المزية وفائدة الاستكشاف
عن شرط التكليف وهذه الفاية توجد في الاول ايضا فان بينوه وقالوا اذ انما وطئها
في القبل كالميل في المحلة فبيان انما لا يكتفى في بيان ممية الزنا بالاجمال وعدلوا سرا وعلنا
حكم به وبقاراه عطف على قوله بشهادة اربعة مكلفا ذكره في الهداية اربعا اي اربع مرات
خلاف الشافعي فانه يثبت عنه باقراره مرة في اربعة محالس خلافا لابن ابي ليلى فانه عند
قيام الاقرار اربعا وان كان في مجلس واحد ذكره في البسوط بده كل مرة الا اربعة قاله في
البسوط يعني للامام ان يرد المعترف بالزنا في المرة الاولى والثانية محدث عز رضاه عنه قال
الطرد والمعترفين بالزنا فاما الرابعة واقر عنه ساه عن الزنا ثم ساه فائدة السؤال
عن متى غير مخصصة فيما يترتب فائدة اخرى تعصية الاقرار وهي انه يحتمل ان يكون الزنا
في زمان الصبي والسؤال المذكور يكشف ذلك فلا بد منه ايضا ولذلك قال كما مر على الوجه
المذكور وكذا ان تقوله لا حاجة ههنا الى السؤال عن المزية لما ساق ان جعلها لا يمنع وجوب الحد
بالاقرار فان بين خيب تلقيب رجوعه بلعله است وقيل او طالت بشبهة فان رجع قبل
حد او في وسطه خلى خلافا للشافعي وابن ابي ليلى والاحد وهو المحقق اي الحر مطلق مسلم
والشافعي يفتي بالنسب في شرط الاسلام كذا ابو يوسف في رواية وطى بنطاح صحيح وهما بصفة الاحكام
قيد للتراجع عن الوطن لا للشرع فيه فلا حاجة الى التكلف الذي ارتكب في ترجيعه وهما شرط اخر
ومع ان لا يسلط احصائهما بالارتداد قال في شرح الطحاوي لو ارتد ابطل احصائهما ثم اذا اسلم

في قوله لا يسلط احصائهما
بأنه لو ارتد ابطل احصائهما

في قوله
بأنه لو ارتد ابطل احصائهما

في قوله
بأنه لو ارتد ابطل احصائهما

في قوله
بأنه لو ارتد ابطل احصائهما

لا يعود احصائهما الا بالادخول بها بعد الاسلام رجحه لم يقل بالحجارة لانه معتبر في مفهوم
الرجح في فضله حتى يموت بيد ابيه شهوده وعند الشافعي لا يعتبر في الرمي بداية
الشهود ولكن الامام هو الذي يبدأ به فان ابي اي من الابتداء اخذهم لم يقل فان ابي
اذ يكتفي في سقوطه ابا واحد منهم صرح به في البسوط او غاب او مات ولو بعد القضاء
سقط ثم الامام هذا ليس حتما كيف وحضوره ليس بلازم ثم الناس وفي المقرب الامام
ثم الناس وعلم وكفى وصلى عليه وغير المحسن هذا بالطلاق يشمل المستامن والحد عليه
وانما المطلق اعتمادا على قوله والرفيق نصفها الى البيان الا في كماله في قوله جلد ما يثبت
لم يذكر قيد الحرا فاعتمادا على قوله والرفيق نصفها وسطا بسوط لا ثمرة لان عليا رضاه عنه
لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرة وفي عبارة الكسر لانه على ان المراد من الثمرة العذبة وهي فيه
لا العقد ينزع ثيابه الا الاذار ويفرق على بدنه الاراسه وفي قوله الاخير لابي يوسف يضرب
الراس ايضا ضربة واحدة ووجهه وفرجه قائما في كل حد بلا مد اي من غير ان يلقى على الارض
ويعد رجلاه وقيل من غير ان يد الصارب يد فوق راسه وقيل من غير ان يد السوط على العضو
بعد الضرب ذلك كله لا يفعل لانه زيادة على المستحق فان قلت هل يمكن اعادة هذه العلل في
معان قوله بلا مد قلت نعم فان المشترك يتطهر المعاني المتعددة اذا كان في موضع النزع ذكره
صاحب الهداية في باب الوصية لا قارب وللرفيق نصفها ولا يحد سيده الا باذن الامام
خلافا للشافعي ولا ينزع من ثيابه الا الفرو والحشو وتجد جالسة وجاء للمفراي في الرحم
لها لاله ولا جمع بين جلد ورجم ولا جلد ونفى لاسياسة خلافا للشافعي فان غير المحسن
لو في جلد ونفرب سنة عند حد وعندنا التفريب غير مشروع حد الا ان يرى الامام المصلحة
في ذلك فيفربه على قدر ما يرى تفريضا وياسة كذا في الحقائق ويرجم مريض في ولا يجلد حتى
يموت وحامل زنت ترجم حين وضعت ويجلد بعد الناس لان الناس نوع من جنس وتخيير
كيلا تهرب الا اذا ثبت اي الزنا باقرارها فانها لا تحبس لان الرجوع عنه عامل فلا ينفذ الجبر

فانه ليس سلطان الرمي بالحجارة
في الجادة ذكره المحقق

تاج الزوائد

في قوله لا يسلط احصائهما
بأنه لو ارتد ابطل احصائهما

في قوله لا يسلط احصائهما
بأنه لو ارتد ابطل احصائهما

في قوله لا يسلط احصائهما
بأنه لو ارتد ابطل احصائهما

للتأخير لم تقبل خلافا لما في **الاف قدف** اذ فيه حق العبد وما فيه حقه فالاعوي فيه شرط فيجمل التأخير
 على انعدامه **وضمن السرقه** ان شهدوا بالسرقة المتقدمة ثبت الضمان لانه حق العبد فلا يسقط
 بالتقادم وهو لم يقدر في الاصول تقدير اصريحا وظاهر ما يقوله في الجامع الصغير يشير الى ان
 ستة اشهر فافوقها متقدمة وقد روي في غير رواية الاصول ان الشهر فافوقه متقدم ومن يثبت
 جهدا بانه حقة حتى يبين لنا ذلك مدة فاق يقال قد روي الامام فيه من الاخيرة ومن
 محمد وهو رواية عن الشيخ انه قد روى بالشهر قال في النهاية وهو الاصح **وان اقرب** اي بالحد
 التقادم **حد** خلافا لغيره يعتبر بالبينه ولهم ان المانع قبول الشهادة على الحد التقادم نظر التهمة
 عليها من حيث ان الشاهد على سببه غير في الابتداء بين ان يستر عليه ولا يستر عليه فبنا خيره
 كان ميل الى الاستظهار انما تقدم على اداء الشهادة كان محولا على ان العداوة حلت على ذلك هذا
 الفسخ لا يوجد في الاقرار **الا في الشرب** على ما ياتي فان قلت اليس ما ذكرنا ثانيا لا لاقرار بالشرب قلتم
 ولذلك قال محمد بالتقادم لا يبطل الاقرار بالشرب كما في الزنا لان الشك في اخذ فيه بالاثبات رجاء
 على القياس **وتقادم الشرب بزوال الزج** وعند محمد بمضيه شهر **ولغيره** بمضيه شهر قال في المبسوط
 والاصح ما نقله من ابي يوسف ومحمد انها قد راد ذلك بشهر **وان شهدوا برز** وهي غايبة **حد وبسرقة**
من غايبة الشبهة الدعوي في السرقة دون الزنا **ولو اختلفت اربعة في زاوية بيت** هذا
 استحسان والقياس ان لا يجد لاختلاف الكاه حقيقة وجه الاستحسان باه التوفيق ممكن بان
 يكون ابتداء الفعل في زاوية اخرى بالاضطراب **واقرب** **وجملها حد** لانه لا يخفى عليه
 امراته او امته لانها تحتل ان تكون امته انه وهي يجوز ان يخفى عليه بل لما ذكر في التقسيم والتشجير
 من شروح الجامع الصغير انه اقرب الزنا وهو غير متهم في حق نفسه **وان شهدوا** **والا** اي شهدوا
 وجهلوا الملوحة لاحد على الشهود عليه لاحتمال انها امراته او امته بل الظاهر هو ولا على الشهود
 لوجود النصاب **واختلفوا في طوعها** هذا عند وهو قوله زفر وقال لا يجد الرجل لاتفاق اربعة
 على زناه لا المرأة لاختلاف طوعها وله انه اختلف الشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقوم

نحوه

مما لا يشك

بها ولا يجد الشهود لما مر **او بلا زناه** لاحد عليهما ولا على الشهود لما مر وفي الثاني خلافا
 او اتفق **حجاء** في وقته **واختلفنا في يله** لاحد عليهما للتيقن بكذب حد الغريتين والرجاء
 لاحد ما فيرد الجميع ولا عليهم لاحتمال صدق كل فريق يعني مع وجود النصاب ذنبونه لا يحل ذلك
 الاحتمال وبدون احتمال الصدق والحدوي وجود النصاب فاعلم بالصواب **وشهدوا برز**
وهي بكم اي ثبت بكارتها بشهادة النساء فيندري به خط الزنا ولا يثبت حد القذف بشرطية الرجال
 فيه **او هم فسقة** لاحد عليه لان شهادة الفساق غير مقبولة ولا عليهم لانهم اصل للشهادة وهم
 اربعة او شهود على شهود لم يجد احد لان في شهادة تهم زيادة شبهة وهم ما نسبوا للشهود
 عليه الزنا بل حكموا بشهادة الاصول بذلك والحال في القذف لا يكون قافا **وان شهدوا الاصول ايضا**
بعدهم لان شهادتهم قد دلت من وجه برود فروعهم في عين حد المادسة اذ هم قايئون
 مقامهم بالامر والتحمل وكفى هذا القدر في ذرء الحد واما ما قيل انما يرد شهادة الاصول لانهم يحلوا
 الى اثبات الزنا امر غير مشروع فلا يكون شهادتهم حجة بل سعي في اشاعة الفاحشة لعداوة
 او خوفها فيرد شهادتهم لهذا التهمة فلا يخلوا من المصادرة لان سعيهم الى اثبات الزنا بامر
 غير مشروع على تقدير عدم قبول شهادتهم والكلام في اثباته فبنا بانه على ذلك يفضي الى ما
 قلنا **وان شهدوا عيا او ثلثة او اربعة** **عبد او محمودة بقذف** ترك المسئلة القاميلة
 او محمودة في قذف لانها ما ماذكر بطريق الدلالة او وجد كذا **بعد الحد** **حد عدم النصاب**
 واحلية الشهادة تحملا افاداء فيجب الحد لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا
 بأربعة شهداء الاية **فارش جرح جلد** **هدر** اي جلد بشهادة المشهود فجرحه للجلد
 ثم ظهر احد الشهود عبد او محمودة في القذف فارش للجلد حد رعد وقال في بيت المال
 لانه يقتل فعلا للجلاد الى القاضيه وهو عالم للمسلمين فيجب الغرامة في ماله وله ان الفعل
 الجاح لا ينتقل الى القاضيه لانه لم يامر به فيقتصر على الجلاد الا انه لا يجب عليه الضمان في الصحيح
 كيلا يمتنع الناس عن الاقامة بخلاف الغرامة **ودية** **رجمة** في بيت المال اي رجم بشهادة الشهود

قال في جامع النصارى

مسألة الشبهة
 نذهب الى ان القذف في حد الدعوى
 من ضعف النظم كما لا يخفى

تابع الشرح

ثم ظهر واحد من عبدا او نحوه فدية الرجم في بيت المال واي رجع من الاربعة بعد رجم حد
 اي حد الراجع فقط حد القذف وقاله زفر لا يجد لاد ان كان قاذف حتى قد بطل بالموت وانه كاذب
 قاذف ميت فهو رجم بحكم القاض فيؤثر ذلك شبهة ولهم ان الشهادة انما تنقلب قذفا
 بالرجوع او به تنسخ شهادة فيجعل الحلفا للميت وقد انسخ الحجة فينسخ ما يبنى عليه
 وهو القضاء في حقه فلا يورث الشبهة بخلاف ما اذا قذفه غيره لانه غير محصن في حق غيره
 لقيام القضاء في حقه **ونحو ربيع الدية** وقاله الشافعي يجب القتل ودية المال بناء على اصله
 في شهود القصاص **وقبله** اي قبل الرجم **حد واقتطع** اي حد جميع الشهود حد القذف
 ولا يجد الشهود عليه وقاله زفر ان كان الرجوع قبل الحكم بحد الراجع خاصة لانه لا يصدق قاطع
 غيره ولم ان كلامهم قذف في الاصل وانما يصير شهادة باتصال القضاء فاذا لم يتصل بقي
 قذفا فيحدونه وقال محمد ان كان الرجوع بعد الحكم حد الراجع ولا يجد الباقي لان الشهادة تآكلت
 بالقضاء فلا تنسخ الا في حق الراجع كما اذا رجع بعد الامضاء ولهما ان الامضاء من القضاء
 فصا ركما اذا رجع واحد قبل القضاء ولحد اي سقط الحد من الشهود عليه **ولاشئ على خامس**
رجع يعني بعد الرجم **وان رجع اخر حد او غير ما رجع دية** لان المعتبر بقاء من بقي لا رجوع
 من رجع وقد بقي النصاب في الاول وثلاثة ارباع في الثانية **ومن الدية من قتل المأمور**
برجمه بان ضرب عنقه مثلا او ذكى شهود ذني عطف على قتل فرجم فظهر واعبدا
او كفارا اي في مسلق القتل والتركبة والضمان على الزكي في قوله ايه خيفه وهذا
 لضمان عليه في بيت المال وبيت المال ان لم يترك فرجم اي ضمن بيت المال اذا شهدوا
 بالرجوع فرجم قبل التركبة فظهر واعبدا او نحوه ذلك **وان شهدوا بوزني واقروا بنظرهم**
عند اقبلت اي شهدا وهم لانياح لهم النظر لتحمل الشهادة **وان انكروا وادلى عرسه**
وقد دلت مثله شهد باحصانه رجل وامرأتان **رجع** خلافا لفرق الشافعي قال شافعي
 موعلي اصله ان شهدا من غير مقبوله في غير الاموال وقرين قوله انه شرط في معنى العلة لان

(مكرر)
 (مكرر)

صدر الشريعة

للنية تتخلط عنده فيضاف الحكم اليه فاشبه حقيقته العلة فلا يتقبل شهادة النساء فيه
 احتياطا لللداء ولهم ان الاحصان عبارة عن الغضاء الحميدة وانها مانعة عن الزنا فلا يكون في
 معنى العلة **باب** **حد الشرب هو ثمانية سوطة الخمر ونصفها للعبد لشرب الخمر**
ولو قطرة فمن اخذ برمجها وان زالت بعد المسافة قاله في الاخير واذ اخذ الشهود هو
 سكران او اخذوه وقد شرب خمر او رجمها يوجد منه فذهبوا الى صرفه الامام فاقطع ذلك
 منه يعني الراجحة قبل ان ينتهبوا به الى الامام يجد وهذا لان الاحتراز عن مثل هذا غير ممكن فلا يعتبر
 مانعا من اقامة الحد كما لو ذهبت الراجحة بالمعاجة **والسكر** انما قاله هذا لان الشرط وجود
 احدهما قاله قاضي خان في شرح الجامع الصغير وكذا الوشود واعليه بشرب الخمر ويحتمل وجود
 منه او جازا به سكران ويوافقه اشارة صاحب الهداية في قوله فان اخذ الشهود ورجعها
 يوجد منه او جازا به سكران فمراشرا الى حد السكر بقوله **زاي العقل** هو من لا يعرف الاخر
 من النساء والرجال من النساء وهذا عند وقدما من بهذي ويخلط كلامه جمل بهزله
 وعلى قولهما اكثر المشايخ وعند الشافعي المعتبر ظهور اثر السكر في مشيه وحركاته ولطرافه
 وهذا مما يختلف بالاشخاص فان الصالح ربما يتأمله في مشيه والسكران قد لا يتأمله ويمشي
 مستقيما **ولو نبذ** يعني النبذ المحرم ذكره في التبيين **واقرب** اي بشرب الخمر والسكر
 من سائر الاشربة المحرمة نبذ كان او غيره **مرة** حلافا لا ييوسف فانه يشترط الاقرار
 مرتين او **شهادة رجلان** انما قاله رجلا لعدم قبوله شهادة النساء **وعلم شربه طوعا** اي لاكرها
 ولا مضطر الشير الى هذا في الهداية **يحد صاحبها** قاله قاضي خان في شرح الجامع الصغير لا يجد
 قبل ذهاب السكر لانه ربما يصح فيدعي شبهة تمنع الحد لانه الزجر لا يحصل باقامه الحد قبل ذهاب
 السكر **وان اقرب** او شهدا عليه بعد ذوالالرجح لم يقبل ههنا لالبعد ما عاين ما فهم
 مما سبق من قوله وان زالت بعد المسافة او تقياها او وجد رجمها منه اي علم شربه الخمر
 باحد هذين بالاقرار وشهادة او رجع من انوار شرب الخمر او السكر او سكران لا اي يجد

صدر الشريعة

(مكرر)

(مكرر)

والمعتبر في القذف السكر في مشيه
 ما قاله الامام للاحتياط في الديات

(مكرر)

لم يتلقوا بالسكر اذ قد يلزم تخفيف الزجر
 الذي ذكره بقوله طوعا باحدهما هذين
 ولا يبعد كمالا في حق من

في هذه الصورة علم انه لا يجد عندهما ان اقرب ذهاب واجتئها وعند محمد تحديد له اذ غير
 منهم في الاقرار فيؤخذ باقراره كما في سائر الحدود ولهما ان حد الشرب بالاقرار ثبت باجماع الصحابة
 رضي الله عنهم والاجماع الا برأى عمرو بن شعوب وقد شرط اقيام الرايحة في لقائه حد الشرب بالاقرار
 ذكره في الاخير وكذا اذا شهدوا عليه بعد ما ذهب واجتئها لم يحد عندهما وقال محمد بن خالد
 قاضي خاف في شرح الجامع الصغير اجمع اصحابنا على ان التقادم يمنع قبول هذه الشهادة لكن اختلفوا
 في حد التقادم فيها فنقدما حد فيها انقطاع الرايحة وعند محمد الشرب كما في سائر الحدود والنهي
 من الهداية ان محمد اخذ فيه بالقياس وما اخذ بالاثار وهو قول ابن شعوب فان وجدتم واجتئتم للشر
 فاجلوه وفيه انهم صرحوا في موضعه بان القياس لا يدخل في التقديم خصوصا فيما يتعلق
 بالحدود التي حتمها التقويم بالشبهة ولو اردت ان تقم عرسه اي لا يعتبر ارتداده لعدم التقيد
 والاعتقاد وهو شرط فيه وعن ابي يوسف وتداه كفر ذكره في الاخير ونزع ثوبه وفوق جلده
 كما في الزنا فيتوقى الموضع التي استثنيت في حد الزنا **باب سبب حد القذف هو**
 في اللغة عبارة عن الرمي مطلقا وفي الشرع الرمي بالزنا **حرمها من قذف محمدا اي حراما**
مكلفا سلبا عفيفا عن الزنا وما في معناه اشار اليه في المبسوط حيث قال واذا تزوج امرأة
 بغير شهود او في عدة من زوج اخر او تزوجا وهي بموجعية سقط به احصائه لان العقد
 الفاسد غير موجب للملك والوطى في غير الملك في معنى الزنا **بصرته** لو قال لامرأة يا زاني
 فعليه الحد بالاتفاق ولو قال للرجل يا زانية فلا حد عليه عندهما استحصانا وفي القياس عليه الحد
 وبه اخذ محمد كذا في المبسوط فاذا ذكر على المطلق انما ينطبق على قوله **او بزنا في الجبل** لا معناه
 زانية في الجبل فانه كما جاء ناقصا جاء مهورا ايضا فلو قال لغيره زنا في الجبل وقال عني
 صعود الجبل حد عندهما وقال محمد لا يحد لان المهور من المصود حقيقة وذكر الجبل
 يقرره مراد اولهما ان يستعمل في الفاحشة مهورا ايضا فلو قال لغيره زنا في الجبل لان
 من العرب من يهزم المئين كالمئين للمهور وحالة الغضب والسباب تبين الفاحشة مراد وذكر

هذا هو الجبل

هذا هو الجبل

الجبل انما يبين الصعود مراد اذا كان مقرونا بكلمة على اذ هو المستعمل فيه **اولست**
لا بليك اولست **بابن فلان هو ابوه لمن امه محصنة** للبدن من هذا القيد لان المقدوف
 بالزنا في صورتين المذكورتين الام والعتبر احصان المقدوف لا احصان من يطلب الحد
 صرح بذلك في المبسوط **في غضب** يتعلق بالصورتين المذكورتين فان نفي الغيب في غير
 الغضب يحتمل المعاتبة او بيا ابن الزانية لمن امه ميتة محصنة **حد ثمانين**
سوطا ان طلب اي الحد وسبب بيان لمن له الطلب **لا بليك** **بابن فلان هو جده** و
بنسبه اليه او الى عمه او خاله او ربه اي زوج امه فالجد اب محاز فلو نفي ابوة
 لا يحد وكذا الونسب اليه وكذا العمر والحالة والراب يسمى با محازا **وقوله يا ابن ماء النماء**
ويانبطي لعربي اذ لا يراد بهما نفي النسب بل التشبيه فيما يوصفان به وفيه نظرات
 حال الغضب تاتي عن قصد التشبيه فيما يوصف به في الاول كما تاتي عن قصد الي معنى
 الصعود في زناات في الجبل **والطلب بقذف الميت للوالد والوالد والولد** ويشتمل
 هذا للابنت وفيه خلاف محمد في غير ظاهر الرواية وقال زفرج وجود الولد ليس لولد
 الولد ذلك ذكر في الحقايق **ولو محرم** ما خلافا للشافعي مطلقا بناء على ان حد القذف يورث
 عندنا وعند ابي ثبوت لمن يلحق به العار ولزفرج فيما اذا كان المحرم عبد او كافرا **لا يطاق**
احد سيدك واباه بقذف امه وليس فيه ارث هذا تنصيص بما فهم من قوله ولو محرم ما
وعنفوا عتياض وعند الشافعي تجري فيه الارث ونحوه وهذا بناء على ان ما في حد القذف
 من حق العبد يغلب عندنا على حق الله تعالى تقديما لحق من له الحاجة وعندنا على العكس لا
 لان حق العبد وهو دفع العار راجع الى حق الله تعالى ايضا بناء على ان النسبة الى الزنا
 انما يكون سببا للعار لان الله تعالى حرمة اخ لا يخفى ما في هذا المبني من الخلل بل لان ما
 للعبد من الحق يتولاه مولاه فيصير حق العبد مرعيا به ولا كذلك عكسه لانه لا ولاية
 للعبد في استيفاء حقوق الشرع الانبياء **وان قال يا زاني فرد بيلك انت حد الم يقتل**

هذا هو الجبل

هذا هو الجبل

باب القذف

صدر السورة

باب القذف

فيه اشارة الى ان من تالا
 ههنا ان طلب لم يصيب

باب القذف

صدر السورة

بلا بل انت ذل حاجه الى زيادة لا ولو قال لعمره وهو اصل للشهادة انما قال هذا لانه
 اذا لم يكن اصلها لا يكون موجب قدفه لما بنا بل احد فيجد **فردت به حدت ولا لعان**
 لانها اذا كان قدفه موجب للعان وقدفها يوجب الحد وفي البداية بالحد ابطال اللعان
 لما عرفت ان الحدود في القذف ليس باصل له ولا ابطال في عكسه اصلا فيجوز له الحدود اذ
 اللعان في معنى الحد **وبزيت بك اي** اذا اردت بقولها زنت بك **هد را اي** للحد
 واللعان لانها صدقة فقط اللعان بتصديقها ولم تصرفا ذقة لان فعل المرأة بزوها
 لا يكون زنا في البسوط **ولا عن ان اقرب ولد فنفى لان** النسب ثبت باقراره ثم بالنفي يصير
 قاذفا فيجب اللعان **وحدان عكس لانه** كذب نفسه فيجب الحد **والولد فيها اي** ثبت
 النسب في صورتين لاقراره سابقا او لاحقا **ولا شيء بليس بابني ولا بابنك** لانه انكر الولادة
 اصلا **والحد بتدفع من لها ولد الاب له اي** ليس له اب معروف لانه اماره الزنا فلا يوجد
 للعفة عن الزنا **واللماعة بولد** انما قال بولد اذ يجب الحد بتدفع للماعة بغير ولد والفرق
 بينهما انه وجد في الاول اماره الزنا وهي ولادة الولد الذي لا اب له دونه **الثاني والابتداف من وطئ**
حراما عينه كوطئ في غير ملك من كل وجه او من وجه كامة مثركه او وطئ مملوكة حرمت
ابدا كانت التي هي اخته رضاعا ولا بتدفع من زنت في كفرها ومكاتبات عن وفاء لالة
لحدانما يجب بتدفع الحرمة حرية هذا الكتاب اختلاف الصحابة رضي الله عنهم وحد بتدفع
من وطئ حراما غيره كوطئ غرسه طائضا ووطئ مملوكة حرمت موقته كامة محبوبة
او مكاتبه حرمة الاولى موقته الى زمان اسلامها او كونها كتابية والثانية الى زمان العجز
وعند زفر وطئ المكاتبه يسقط الاحسان وهو رواية عن ابن يوسف كجوسي نكح امه قال
هذا عند خلافنا لما وبني الخلاف على ان النكاح المحرم حكم العصبة فيما بينهم ولا مستان بالرفع
عطف على الضمير المستتر في حد قذف مسلم لم يقل هنا لعدم الحاجة الى ذكره فاة للمستأنس
وان كان ما يجب النكاح لمسلم دخل دار الحرب بامان لكن خص منها بحزني دخل دار الاسلام

بجوابه...
 في الزنا...
 في القذف...
 في الحدود...
 في النكاح...
 في الطلاق...

بامان بقربة ذكره في مقابلة مسلم وكفى حد الجنايات **تحد جنسها فان اختلف لا وقال**
 الشافعي ان اختلف المقتدون والمقتوف به لا يتداخل لان الغلب فيه حق العبد عند وعندنا
 حق الله تعالى فالبايت اطلاقا المقصود الا ان جارا ما اذا اختلف الجنايات فالمقصود من جنس غير
 المقصود من اخر **فصل في التعزير هو تاديب ون للحد اصلها التطهير والامام**
 الشرخسي في اخرايب الامان من شرح كتاب لئير الكبير لا يقام على الذي والمستأن ما كان محض
 حق الله تعالى ولكن يوجب عقوبة عما صنع وجس في السجن على ما يري الامام ولم يقل يعزرون لان
 في لفظ التعزير ما ينبئ من التطهير والتعظيم قال الله تعالى وتعزروه وتوقروه والكافر ليس
 من اهل الكثر **تسعة وثلاثون سوطا** لانه ينبغي ان لا يبلغ الحد واقله اربعون وهي حد العبيد
 في القذف والشرب هذا عندهما وعند ابن يوسف يبلغ به خمسة وسبعين سوطا وفي رواية
 عنه وهو قول زفر يبلغ به تسعة وسبعين سوطا وفي الذخيرة قال ابو يوسف التعزير على قدر عظم
 الجرم وما يري الحاكم في احتمال المضروب فيما بينه وبين اقل من ثمانين وفي الامالي عند لوان
 قاضيا راي تعزير مائة فقد اخذ بالاثرون ضرب كثر من ذلك فهو بالخيار **واقله ثلث**
 وذكرنا شيئا ان ادناه على ما يراه الامام بقدر ما يعلم انه ينزجر منه لانه يختلف باختلاف
 الناس من الهداية **وصح حبيبه مع ضربة اشد** لانه جري التخفيف فيه من حيث العدد فلا
 تخفف من حيث الوصف كيلا يؤدي الى فوت المقصود ولهذا لم تخفف من حيث التفريق على الاعضاء
 ثم للزنى لانه ثابت بالكتاب وحد الشرب ثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم ومن وهم
 اذ ثابت بالقياس فقد وهم لما اتفقوا في الاصول ان القياس لا يجري في الحدود ثم للشرب لانه سببه
 متيقن به ثم للقذف لان سببه محتمل لاحتمال كونه صادقا وعزوبتدفع مملوكة او كافر زنى
 ومسلم السلم اذا شتم الذي يعزرون ذكره تارة واحدة وانما خص مسلم هنا بالذكر لكان قوله
بيا فاسق يا كافر يا خبيث يا سارق يا فاجر يا مخنث يا خاين يا ولطي قال في البسوط واذا قال
 يا ولطي لاحد عليه بالاتفاق لانه نسبته الى نبي من انبياء الله تعالى فلا يكون هذا اللفظ صريحا

هذا في الاصل...
 في القذف...
 في النكاح...
 في الطلاق...

في القذف فاما اذا اوضح بنسبه الى ذلك الفعل فعند ان حمله يعزروا لانه شبه الى الفعل
لا يلزم له الحد بذلك الفعل عند وعندهما يلزم حد القذف لانه شبه الى فعله يستوجب بمباشرة
الحد عندهما **يا زنديق** هو معرب ذلك وزند اسم كتاب المجوس كذا في المغرب **يا صرياد يوث**
هو الذي لا غيره له ذكره الجوهر **يا قريظان** هو الذي يرى مع امراته او محرمه رجلا فيدعه خاليا
بها **يا شارب الخمر** **يا اكل الربوا** **يا ابن القحبة** لا يتناول القحبة في العرف فحق من الزانية لان
الزانية قد فعلت سر او تافقت منه والقحبة من تجاها به بالجره لانا نقول لذلك المعنى لم يجب
الحد بذلك اللفظ فان الزنا بالجره يسقط الحد عنده خلافا لهما **يا ابن الناجرة** فان العجز يكون
بكل معصية انت ماوي للصوص انت ماوي الزواني **يا من يلعب بالصبيان** **يا حرام زاده**
معناه المتولد من الوطى للحرام وهو امر من الزنا لا يقال في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لانا
نقول كثيرا ما يراد به العجز الخبيث فلهذا لا يجب الحد **يا ابا حار** **يا خنزير** **يا كلب** **يا تيس** **يا قرد**
يا حجام **يا ابنه** **يا بوه** **يا نين** كذا **يا اناجر** **يا اناجر** يستعمل فيمن يوجرا حمله لانه كان معناه
الحيثي المتعارف لا يوزن بالزنا **يا بنه** هذا اللفظ من شتم العوام يتفوهون به ولا يعرفون ما يقولون
يا اكس **يا سخر** **يا ضحك** **يا بوزن** **يا صفر** من يضحك عليه الناس وبوزن العجز من يضحك على الناس
وكذا السخرة ونحوه والمتأبط في هذا انه ان شبه الى الفعل اختياري يجوز في الشرع ويعد عاراً في الشرع
يجب التعزير والا لا يخرج بالقيد الاولة النسبة الى الامور الخلقية فلا يعزري **يا حار** ونحوه فان معناه
الحيثي غير مراد بل معناه المجازي كالبليد وهو امر خلقى وبالقيد الثاني النسبة الى ما لا يحرم في الشرع
فلا يعزري **يا حجام** ونحوه مما يعد عاراً في العرف ولا يحرم في الشرع وبالقيد الثالث النسبة الى ما لا يعد
عاراً في العرف فلا يعزري **يا لامب** **يا لرد** ونحوه مما يحرم في الشرع وحكي الهندواني انه يعزري زنا متناً
في مثل قوله **يا كلب** **يا خنزير** لانه يراد به الشتم في عرفنا وقاله شمس الاية السرخسي الاصح عندي
انه لا يعزري وقيل ان كانا للشوب من الاشراف كالفتها والعلمية يعزروا لانه يعد سباً
في حقه ويلحقه الوحشة بذلك وان كان من العامة لا يعزروا قاله في التبيين وهذا الحسن ما قيل

سبب لكونه من جنس البهائم
فلا يعزري

سبب لكونه من جنس البهائم
فلا يعزري

سبب لكونه من جنس البهائم
فلا يعزري

سبب لكونه من جنس البهائم
فلا يعزري

سبب لكونه من جنس البهائم
فلا يعزري

سبب لكونه من جنس البهائم
فلا يعزري

فمن حد او عزز فانت **هردمه** وقاله الشافعي يجب لدية في بيت الماله ولو عزز زوج
عزسه لا **كتاب الترقية** هي لغة اخذ الشيء من الغير على الخفية بحيلة
وفي الشريعة زيدت عليه اوصاف اخر تنفذ عليها كذا في الحقائق **ركنهما** **الاخذ على سبيل الاستخفا**
كذا في البدائع انما قاله على سبيل الاستخفاء دون خفية لانه لا اخذ خفية لا يوجد فيما اذا انقب الجدار ليلا
واخذ المتاع مكبرة فادلم ياخذ خفية لكن سلك سلك من يقصد الاخذ خفية **ومحلهما مال مملوك**
سياق في كتاب البيع ان بين الماله والمالك عموماً وخصوصاً من وجه **متقوم** قاله في البدائع ومنها
اي من الشرايط الراجعة الى السروق ان يكون متقوماً مطلقاً فلا يتقطع في سرقة اللغز من مسلم مسلماً
كان السارق او ذمياً لانه لا قيمة للغز في حر المسلم وكذا الذي ذاسق من ذمى خمر او خنزير لا يتقطع
لان وان كان متقوماً عندهم فليس بمتقوم عندنا فلم يكن متقوماً على الاطلاق **محور** **بلا شبهة**
بمكان كيت او عند ذوق او بحافظ **تجاسر** في طريق او مسجد **عند ماله** قاله في البدائع ومنها
ان يكون محوراً مطلقاً خالياً من شبهة العدم مقصوداً بالحرز وهو شرطها لكونه خارجاً عنها
محتاجاً اليه **ونصابها** **قد عشرين دراهم** **مضروبة** **النصاب** عندنا عشرين دراهم او ما
يبلغ قيمته عشرين دراهم وعند الشافعي في رواية ربع دينار وهو درهمان ونصف وفي رواية
ثلثة دراهم وهو قول مالك كذا في الحقائق **وحكمها** **القطع** **فان سرق مكلن حرا** **عبد** **قد**
النصاب **واقربها مرة** هذا عندهما وعند ابى يوسف لا يتقطع الا اذا اقر مرتين ويروى عنه
انهما في مجلسين مختلفين له انه حد تحض حنابلة تعالى كحد الزنا فلا بد فيه من اقرارين حتى
يقوم كل اقرار مقام شاهد واحد كما في حد الزنا ولهما ان الاصل كفاية للاقرار مرة واحدة لعدم
التهمة في الاقرار على نفسه وانما عدل عنه في حد الزنا بالنص على خلاف القياس فلا يتأسر عليه
وذكر بشر رجع ابى يوسف الى قوله **او شهد رجلان** **وسالها الامام** **ما هي** لانه ربما يتوهم
انه لا احتياج الى الاستخفاء كما في السرقة الكبرى **وكيف هي** ليعلم انه اخرج او ناوله من هو خارج
ومتى هي ليعلم انها متقاومة ام لا **واين هي** ليعلم انها في دار الاسلام او في دار الحرب **وكم هي**

سبب لكونه من جنس البهائم
فلا يعزري

سبب لكونه من جنس البهائم
فلا يعزري

سبب لكونه من جنس البهائم
فلا يعزري

سبب لكونه من جنس البهائم
فلا يعزري

سبب لكونه من جنس البهائم
فلا يعزري

ليعلم انه كان نصابا ام لا ومن سرق ليعلم انه ذور محرر ام لا وبينما جاز قطع وان شاركه
 جمع فيها واصاب كلا اي كل واحد منهم قد نصاب قطعوا وان اخذ بعضهم اي وان كان
 المباح لبعضهم وفيه خلاف فيزور قطع بالساج والقتاة والابوس والصندل والنصوص **المفتر**
 ان يدبه الزمزم والياقوت والزبرجد والانياء والباب المتخذ من خشب انما هذه الاشياء
 لانها من جنس الحجر والخشب المباحين في الاصل فيتوهم ان لا قطع فيها ثم ان المراد بالباب
 غير المركب وانما اطلقه اعتمادا على ما ساء حكم المركب بخلاف هذا في الهداية انما يجب القطع
 في غير المركب اذا كان خفيفا لا يتحمل على الواحد حمله **لا يباح له ان يذبح ما حله في دارنا كخشب وحشيش**
وقصب وسمك وصيد الصيد هو الحيوان المتنع التوحش اصل الحلقة اما بتوايمه او بجناحه
 فالتملك ليس منه وزرنيخ ومنه هو الطين الاحمر ونور ولا بما يفسد سريعا كطين ولحم وفاكهة
 رطبة وثمرة على شجر عطف على ما يفسد لا على لبن لان الراد منه ما يعم مثل الجوز واللوز مما لا يفسد
 سريعا **وبطبخ** وقال الشافعي يقطع في كل شيء الا الماء والتراب الطين والسرقين وهو رواية عن
 ابي يوسف كذا في التبيين ولنا قوله عايشه رضي الله عنها كانت اليد لا تقطع على عهد رسول الله
 في الشيء الساقط اي الحقيق وقوله عليه السلام لا قطع في الطير وقوله عليه السلام لا قطع في ثمر
 ولا شجر وزرع لم يحصد لعدم الحرز ولا في اشربة مطبوخة **والآلات لهو وصيد من ذهب**
او فضة وشرطي ونور لان من اخذها بتاول الاراقة او الكسر وباب مركب سواء كان باب
 مسجد او غيره لانه حرز لا محرز خلافا للشافعي **ومصحف** لانه يتاول القراءة او النظر فيه خلافا للشافعي
ومبي حرز لانه ليس بماله ولو محليين لان الحلية تبع ومزايي يوسف لانه يقطع اذا بلغت الحلية
 نصابا **وعبدلانه** غصب وخداع **ودفتر** لان التصود ما فيه وذلك ليس بماله **الا الصغير** اذا
 كان يعبر عن نفسه لانه والكبير سواء في اعتباريه وقال ابو يوسف لا يقطع وان كان صغيرا لا يقطع
 ولا يتكلم **ودفتر للسابلان** ما فيه لا يقصد بالاخذ فكان التصود هو الكواغد ولا في كل ذلك **فهد**
وخيانة وخلص ونهب ونبس خلافا لابي يوسف والشافعي في الاخير ومنهم وماله عامة كماله

منه ما يفسد سريعا كطين ولحم وفاكهة رطبة وثمرة على شجر عطف على ما يفسد لا على لبن لان الراد منه ما يعم مثل الجوز واللوز مما لا يفسد سريعا

منه ما يفسد سريعا كطين ولحم وفاكهة رطبة وثمرة على شجر عطف على ما يفسد لا على لبن لان الراد منه ما يعم مثل الجوز واللوز مما لا يفسد سريعا

منه ما يفسد سريعا كطين ولحم وفاكهة رطبة وثمرة على شجر عطف على ما يفسد لا على لبن لان الراد منه ما يعم مثل الجوز واللوز مما لا يفسد سريعا

حقه ان ذلك مما قد اخذ
 تاج السرقين يوسف

65
 بيت الماله وماله له في شركة وشك حقه حاله او مؤطرا اي كان له على اخذ راحه مثلا سواء كانت
 حالة او مؤجلة فسرق مثلهما ولو لم يزد لانه بمقدار حقه يصير شريكا وما قطع فيه وهو بحاله
 اي لا قطع بسرقه عين قطع فيها مرة ثم وصلت الى مالكها وهي لم تتغير من حالها والقياس ان
 يقطع وهو رواية عن ابي يوسف وهو قوله الشافعي لقوله عليه السلام فان عاد فاقطع من غير فصل
 وكذا ان القطع اوجب سقوط عصمت المحل على ما يعرف من بعد انشاء الله تعالى وبالرد الى المالك ان عاد
 حقيقة العصمة بقيت شبهة السقوط نظر الى اتحاد الملك وقيام الموجب وهو القطع فيه وانما
 الجواب عن الحديث فنقول قلنا في الطحاوي والكوفي وعلى تقدير صحة عموم على السياسة
 بدليل انه قال في المرة الخامسة فان عاد فاقطعوه واما الجواب بان المعنى ان عاد الى السرقة لا الى السرقة
 لا يفي لان العود الى السرقة متحقق وان تغير فسرق قطع ثانيا كغزله قطع فيه فسرق فاسرق ولا ان
 سرق من ذي رحم محرر منه سواء كانت القرابة قرابة ولاد او غيرها للشبهة في السرقة والشافعي
 خلاف في الثاني بخلاف ماله اي ماله ذي رحم محرر من بيت غير اي بيت الاجنبي لوجود الحرز بلا شبهة
وماله موضع الموضع التي شاعها ان توضع وان لم تباشر الارض في حاله وصفها والرضعة التي هي
 في حال الارض ملقمة نديها الصبي كذا في الكشاف فن قاله ههنا مريضه لم يصب سواء
 سرق من بيتها او بيت غيرها خلافا لابي يوسف في رواية عنه لانه يدخل عليها من غير استئذان
 وحشمة بخلاف الاخت من الرضا لان هذا المعنى فيها وجه الظاهر انه لا قرابة والحرمية بدونها
 لا تحترم كما اذا ثبت بالزنا والتبديل من شهوة **ولان زوج وعرس ولون حرز خاص له** انما قال
 هذا انتصيصا للرد على الشافعي فان له خلافا فيه **ولان سيده او عرسه او زوج سيده ولان**
مكاتبه ومضيفه وبيت اذن في دخوله يدخل فيه للام فلا حاجة الى ذكره وعدم القطع فيه للاختلاف
 الحرز اذا سرق منه ليل لانه بني لاهوا الاموال والاذن تحتص بالنهار واعلم ان الحرز بالمحافظة لا
 اعتبار به عند وجود الحرز بالمكان فاذا سرق في الحرام شيء وله حافظ فلا قطع لان الحرام حرز فانيه اختلا
 بالاذن بالادخول فلا اعتبار بالمحافظة فيه بخلاف المحافظة في المسجد فان المسجد ليس بحرزا فاعتبر بالمحافظة

منه ما يفسد سريعا كطين ولحم وفاكهة رطبة وثمرة على شجر عطف على ما يفسد لا على لبن لان الراد منه ما يعم مثل الجوز واللوز مما لا يفسد سريعا

منه ما يفسد سريعا كطين ولحم وفاكهة رطبة وثمرة على شجر عطف على ما يفسد لا على لبن لان الراد منه ما يعم مثل الجوز واللوز مما لا يفسد سريعا

منه ما يفسد سريعا كطين ولحم وفاكهة رطبة وثمرة على شجر عطف على ما يفسد لا على لبن لان الراد منه ما يعم مثل الجوز واللوز مما لا يفسد سريعا

منه ما يفسد سريعا كطين ولحم وفاكهة رطبة وثمرة على شجر عطف على ما يفسد لا على لبن لان الراد منه ما يعم مثل الجوز واللوز مما لا يفسد سريعا

منه ما يفسد سريعا كطين ولحم وفاكهة رطبة وثمرة على شجر عطف على ما يفسد لا على لبن لان الراد منه ما يعم مثل الجوز واللوز مما لا يفسد سريعا

منه ما يفسد سريعا كطين ولحم وفاكهة رطبة وثمرة على شجر عطف على ما يفسد لا على لبن لان الراد منه ما يعم مثل الجوز واللوز مما لا يفسد سريعا

اوسوق شيئا ولم يخرج من الدار وتنب بيتا فادخل يده فيه فاخذ شيئا ومن اذ يوسف انه
 يقطع كما اذا دخل يده في صندوق الصيرفي واخرج العطر ثمن ولنا ان هناك الخرز يشترط فيه الكمال
 وهو في الاذنة وقد امكن الاعتقاد والاذنة هو المعتاد بخلاف الصندوق لان الممكن فيه اذناه اليه
 دون الاذنة او دخل عطف على فادخل وناله اي من هو خارج ومن اذ يوسف ان اخرج الاذنة
 يده وناله الخارج فالتقطع على الاذنة واذا دخل الخارج يده فتناولها من يد الاذنة فليهما القطع
 او لم يصور في اليد صرة لانه الظاهر ان يكون هناك وماء الخرز في الكم وذلك غير لازم وبعبارة الاخيرة
 وهي هذه كان في كده دراهم مصروقة يوافق ما ذكره خارجة من كم غيره وان ادخل يده في الكم فخرق
 وذلك ان كل حرز يمكن الاذنة في فمته بدخوله وما لا بد من الاذنة والاذنة والكم ههنا حرز
 للدراهم فتم ادخل يده فيه واخذ فخرقته الخرز فوجب القطع والافلا وما في كل الرابطة بالعكس لانه
 اذا حل الرابطة بالعكس من داخل بقيت الدراهم خارجة فحصل الاخذ من غير حرز وان حل من خارج
 بقيت الدراهم داخل الكم فحصل الاخذ من الخرز فيجب القطع ومن اذ يوسف انه يقطع في الاحوال
 كلها لا يخرج بالكم او بصاحبه قلنا الخرز هو الكم لانه يعتد به وانما قصد قطع المساق او الاستراحة
 فاشبه الجوابين اوسوق جلا من قطار او حلا لانه التايد والسائق والراكب يقصده من قطع المساق
 ونقل الامتعة دون الخط وقطع اي ساق الخرز او الحبل ان كان حافظا لونا يما عليه لم يقل ان
 حفظه ربه لان الشرط ان يكون هناك حافظا ولا يلزم ان يكون ربه او شق الخرز واخذت شيئا
 لان الجوابين في مثل هذا حرزا او ادخل يده في صندوق غير اذنه او جيبه او اخرج من مقصورة
 دار فيها متاصيرا الى محنها لان كل مقصورة باعتبار ساكنها حرز على حرز اوسوق ربه مقتضى
 من اخري منها لما ذكرنا ان شيئا من حرز في الطريق ثم اخذ وقال زفر لا قطع فيه لان الالتقاء غير
 موجب للقطع كالاخراج ولم ياخذ وكهوان الرمي حيلة بقاءه السرقة ولم يترخص عليه يد مقبرة
 فاعتبر الحكم فلا اذا اخرج ولم ياخذ فهو مضيع لا سارق وعند الشافعي يقطع سواء اخذ
 او ترك في الطريق او حله على حمار فاساقه واخرجه لان سحر الحمار يضاف اليه بسوقه ولهذا

في كل ما يخرج من الدار
 في كل ما يخرج من الدار
 في كل ما يخرج من الدار

من نكل خلافة في الدار ايضا اذ غيب
 سكره بالاول لم يصب في النقصين
 فقام

يضمن السابق ما تلقت الالة ولولم يبقه وخرج بنفسه لا يقطع وفي قوله فاساقه اشارة اليه
 فصل في قطع بين السارق من زنده وتحسم ثم رجل اليسري ان عاد وان عاد الثالث وعند الشافعي
 يقطع في الثالث يد اليسري وفي الرابع رجل اليمنى لولم عليه السلام من سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه
 فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ولنا الاجماع ذكر صاحب الهداية وقدم الجواب عن الحديث
 ولو كان صحيحا فمأوله لما انعقد الاجماع على خلافه ويسجن حتى يتوب هذا استحسان يبرر ايضا
 ذكر بعض الشايخ وان كان يد اليسري او ابهامها او اصبعها سوى الابهام لانه لو قطعت اليمنى
 قوة البطش فانت في اليسري يلزم تفويت جنس المنفعة وهو في الحقيقة اهلاك او رجل اليمنى
 مقطوعة او غلظة لانه اذا لم يكن للانسان يد ورجل من طرف واحد فهو لا يقدر على الشيء اصلا بخلاف
 ما اذا كان من طرفين فانه يحيط بالمصا تحت ابطه او رده الى مالكه وان لم يسرق منه اهل السرقة
 منه وان لم يكن مالك قبل المصومة وعن ابي يوسف انه يقطع اعتبارا بما اذا رده بعد المصومة لم يجب
 الظاهر ان المصومة شرط لظهور السرقة لان البينة انما جعلت حجة ضرورة قطع المنازعة وقد انقطعت
 للمصومة او ملكه انما قاله ملكه ليعلم ان المراد الهبة مع القبض بهمة اوسوق او نقصت قيمة اي من
 حيث هو التحريم من جهة تغير العين ذكره في الاخيرة من النصاب قبل القطع قال زفر والشافعي يقطع
 فيهما اوسوق فادعي ملكه في خلاف الشافعي او احد السارقين وان لم يبرهن او لم يطلب من لحق الطلب
 وان اقر هو بهما فيه خلاف الشافعي فلا قطع لانه لما كان الدعوى شرطا لا بد من المطالبة وان سرقا وغاب
 احدهما فشهدا على سرقتهما قطع الاخره قطع بمصومة ذي يد حافظه كوقع وغاصبت صاحب بوا
 اي يلع دينار ابدنيانين وقبضهما فسرقة من يد وقال زفر والشافعي لا يقطع الا بمصومة المالك ومستبر
 ومستاجر ومضارب مستبضع وقابض على سوم الشراء وموتعن ووصي وولي ومولي والنسب
 وبخصوص المالك من سرق منهم اهل ان الدعوى شرط لظهور السرقة ولقطع اليد وان كان من خوف
 الله تعالى لانه لا شك ان السرقة منه اعرف بحقيقة الحال من الشهود وكذا من السارق المقر لا يمكن ان يكون
 ملكا للشارع بطريق الارشاد وملك الذي حرره وهو غير عالم به فترك السرقة منه الدعوى وكذا

من سرقه
 نال السرقة

في غيبته مظنة عدم وجوب القطع قبل اتمام غيبة الزنية وان كان فيها قوم انها لو كانت حاضرة
 ادعت امراسيطة للحد فلا اعتبار به لانها راضية بالزنا فتكون متممة في دعوى ما يسقط الحد
 ويرد عليه انه يشك بسقوط الحد عند دعواها النكاح لتقيام التهمة ح ايضا فتران قول انها راضية
 بحكم نظر **لأن سرق عطف على الضمير** لتكن في قوله **سارق قطع** لسقوط عصمته **وقطع عبد**
اقر سرقه ورد اي السارق ان كان قايما الى مالك **منه** هذه المسئلة على وجهه لانه لا يخلو مالي يكون
 العبد ماذونا او مجورا والماله قايما في يده او مالك والولي مصدق او مكذب فان كان ماذونا يصح اقراره
 في حق القطع والماله فيقطع به ويرد الماله على السارق منه ان كان قايما وان كان مالكا لا ضمان عليه صدقة
 الولي او كذبه وان كان مجورا والماله مالك يقطع وليرضخ كذبه مولا او صدقة وان كان قايما او صدقة
 مولا يقطع عندهم ويرد الماله على السارق منه وان كذبه وقال الماله مالي قال ابو حنيفة يقطع به والماله
 للسارق منه وقال ابو يوسف والكافي يقطع به والماله للولي وقال محمد لا يقطع والماله للولي ويضمن
 للعبد بعد العتق وقال زفر لا يصح اقراره في حق القطع ماذونا كاذبا او مجورا او يصح اقراره بالماله ان كان ماذونا
 وان كان مجورا لا يصح اقراره بالماله ايضا **وما قطع به ان بقي رد والا يضمن وان ائلف هذا رواية** ابى
 يوسف من اخنفة وهو الشهور وفي رواية الحسن منه انه يجب الضمان في الاستهلاك وقال الشافعي
 يضمن فيها لانها خان قد اختلف سببا ما فلا يمتنعان والقطع من الشرع وسببه تركه الاتهام عما نهى عنه
 والضمان حق العبد وسببه اخذ الماله فصار كاستهلاك صيد مملوك في الحرم وكذا قوله التلثم لا غرم على السارق
 بعد ما قطعت يمينه وان وجب الضمان ينافي القطع لانه يتملكه بأداء الضمان مستندا الى وقت لاخذ
 فتبين انه رد على ملكه فيفتي للقطع وما يؤدى الى انتفاؤه فهو للقتل وانما ما قبله ان في حالة السرقة صار
 الماله معصوما حال الشرع فلم يبق معصوما نحو العبد فلا يجب الضمان في استهلاك صيد مملوك
 في الحرم ولا يضمن شيئا من سرق مرات قطع كلها او بعضها هذا عند فقهاء لا يضمن كلها الا ان
 قطع لها والخلاف فيما اذا حضر احداهم وادعى السرقة وانما اذا حضروا جميعا وقطعت يد بخصوصتهم لا
 يضمن شيئا بالاتفاق **ولا قطع يسار من امر يقطع يمينه بسوقه ولو عدا وقال الشافعي عليه في الخطاء**

في غيبته مظنة عدم وجوب القطع قبل اتمام غيبة الزنية وان كان فيها قوم انها لو كانت حاضرة ادعت امراسيطة للحد فلا اعتبار به لانها راضية بالزنا فتكون متممة في دعوى ما يسقط الحد ويرد عليه انه يشك بسقوط الحد عند دعواها النكاح لتقيام التهمة ح ايضا فتران قول انها راضية بحكم نظر

مسألة السارق

مسألة السارق

67
 وان وجدت **قطعة** ما ذكر ويضمن في العمد وقال زفر يضمن فيها وهو التماس وقطع من شق ما سرق
في الدار ثم اخرجها وعن ابى يوسف لا يقطع لان له فيه سبب الملك وهو الخرق الفاحش فاذ يوجب القيمة
 كلها فتملك المضمون وانما ان لاخذ وقع سببا للضمان لا الملك وانما الملك ثبت ضرورة اداء الضمان
 كيلا يجمع اليد لان في ملك واحد ومثل لا يورث الشبهة **لأن سرق شاة فذبحه فخرج** لان السرقة
 تمت على اللحم ولا قطع فيه **ومن جعل ما سرق داهم ودناير قطع** ان ساوى النصاب وقت الاخذ
 وان لم يذكر هذا القيد لانه مفرغ عنه **وردت** هذا عند وقال لا يجب رد ما لان هذه صنعة متقومة
 عندهما خلافا له **فان حرم قطع فلان** لان الصبي قايما صوته ومعنى حق المالك في الثوب قايما صوته
 لا معنى **ولا ضمان** لانه لا يجامع القطع وقال محمد يؤخذ منه ويعطى ما زاد الصبي فيه **وان سود رد** هذا عند ابى
 حنيفة لان السواد نقصان عند وكلا عند محمد كما في الحرم فان الصبي لا يقطع حق المالك عند لم ما عند
 ابى يوسف فلا يرد لان السواد زيادة **كالحرم عند باب** **قطع الطريق من قصد معصوما**
على معصوما قاله **كون القاصد والقصود على معصوما** فاذ قبل اخذ شي وقيل خيس
حتى يتوب ويظهر فيه سيما والصالحين فان قلت لا يحبس بقصد قطع الطريق ما لم يخف المارة قلت نعم
 وقد ضمن الاشارة اليه بقوله على معصوم **وان اخذ لا ونصيب كل من نصاب قطع يده ورجله من خلاف**
وان قتل بلاخذ قتل حد اي هذا القتل حد لا قصاصا فلا يعنفه ولي تغريم على كون القتل حدا **ولا قتل**
واخذ قطع ثم قتل او صلب وقلة او صلب حيا قوله او قتل عطف على قطع اي ان شاء الامام قطع
 ثم قتل او صلب فان شاء قتل او صلب حيا من غير قطع **وبيع برحمتي يموت** البيع شق البطن
 ويتركه ثلاثة ايام **وما اخذ قتل لا يضمن** اي اذا قتل القاطع فلا ضمان عليه في ماله اخذ اعتبارا بالسرقة
 الصغيرة وبقتل اعدام حد والى ان باشر القتل اعدام يجب الحد على الجميع وحجروا عصا لهم كسيف
 وان جرح واحد قطع وهدر جرحه وان جرح فقط او قتل اعدامها ساي تاب قبل ان يؤخذ او كان منهم
 غير مكلف وعن ابى يوسف نه لو باشر المكلفون بعد الباقر او ذوو رحم محرم من المارة او قطع
 بعض المارة على البعض او قطع الطريق ليلا او نهارا في مصر وفيه خلاف لثافي وعن ابى يوسف انهم

فلا اختصام له بصورة السارق كما اوردته عن قاله وان حله فلا ضمان

فان في على معنى الاضرار وذلك بالتحريم الحرام منع القتل والاخذ

مسألة السارق

مسألة السارق

ان قصدوا في الحرب بالسلاح يجري عليهم احكام قطع الطريق وان قصدوا بالبحر والنجاة
 فان كانوا خارجا عن المصير فلكل الحكم وان كانوا يقرب منه او في المصير فان كان بالليل فلكل ذلك ايضا
 وان كان بالنهار لا يجري عليهم حكم قطع الطريق واستحق المشايخ هذه الرواية وبه يقتضى كذا
 في التبيين **او بين مصرين** اذا كانا قريبين بحيث يلحق الغوث غالباً كالكونه بالحيرة ففيه
 خلاف **لنا في قتل واحد وللولى قودا وارثه وعفوه** اي لا يجب المخذلة في الصورة المذكورة بل ان
 كان القتل عدافاً للولى القود والعفوى غير بينهما وان كان غير عد فله الدية او العفو **وفي الحق**
دية للفقير من قتل المتكبر وفيه القصاص عند غير ابي حنيفة ومن فعله غير مرة
قتله به يسياسة ومن السياسة ما حكى من الفقيه ابي بكر الاعرج الذي عليه السرة اذ انكر فلان
 ان يعمل بآبائهم فانه غلب على ظنه انه سارق وان الماله مسروق عند عاقبة كذا في التبيين
كتاب الجهاد هو في الشرع بذل الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة او معاونته
 بالمال او بالراى او بتكثير السواد او غير ذلك **هو فرض كفاية** بداء اي يفرض علينا ان
 نبذل جهرا بالقتال وان لم يقا تلونا وبين معنى كونه على الكفاية بقوله **ان قام به بعض سقط**
عن الباقيين يعني انه يفترض على جميع من هو من اهل الجهاد لكن اذا قام به البعض بان يحصل
 الكفاية بهم سقط من الباقيين فالحاصل الكفاية لا يسقط ذكره في البدائع فاليك ان تنوهم
 ان فرض الجهاد يستلزم من المسلمين في ديارنا باقامته من في ديار الهند والترك اذا لا يحصل الكفاية
 بذلك وهو شرط السقوط من الباقيين **وان تركوا اموالهم** المكفون به وانهم على تقدير ترك مملكتنا
 لا تركهم خاصة حتى لو قام به غيرهم من العبيد والنسوان سقط الاثم عنهم ولذلك قاله ان ترك
 اموالهم يقتل ان تركوا اموالهم على اصبى وعبد وامرأة واعى **ومقتودا قطع وفرض ان هجموا**
 اي على بلد من بلاد الاسلام او ناحية من نواحيه قاله في المغرب الهجوم الايمان بفتة والدخول
 من غير استئذان **ان يخرج المرأة والعبد بلا اذن** لان المقصود لا يحصل الا باقامة العطف في فرض
 على العطف وحى الزوج والولى لا يظهر في حق فرض الايمان قاله في الاخيرة اذا جاء النفي انما

منه

منه

منه

منه

يصير فرض عين على من يقرب من العدو وهو يقتدون على الجهاد فاما من وراءهم فيبعد
 من العدو فان كان الذين هم يقرب العدو عاجزين عن مقاومة العدو وقادري الا انهم لا يجاهدون
 لكلمة بمرادهم وان فرض على من يليهم كذلك حتى يفترض على هذا التدريج على المسلمين كلهم
 شرقا وغربا وعلى هذا التفصيل صلوة الجنازة والتجهيز **وكوه للجهاد في وبدونه لا**
 الجهاد ما يجعل للعالم على عمله والمراد ان يضرب بالام الجهاد على الناس للذين يخرجون الى الجهاد
 وانما كرهه لانه يشبه الاجر ولا ضرورة اليه لان بيت المال معد لتعويض المسلمين وهذا من جملة ما **وان**
حوصروا الى الكفار دعوهم الى الاسلام فان ابوا فالى الجزية هذا في حق من يتقبل الجزية وسياق
 بيان من هم فان قبلوا **افلهم بالناس** الانصاف وعليهم ما علينا من الاتصاف وكون عند كتاب
 السير لبيان هذا النوع من الاحكام كفي قوته له ولا يتاثر من لم يبلغه الدعوة ونذبت الدعوة
 الجديدة لمن بلغته فان ابوا اي هو اليه حوربوا بمجنق وتحريق وري ولو تترسوا **علم بنيتهم**
لا يثبت وقطع شجر وفساد زرع بلا غدر ومثله الغدر والخيانة ونقض العهد لا مطلقا بل اذا لم يكن
 بطريق النبذ مشروع سنون والمخدعة التي اشير الى جوازها في قوله عليه السلام للحرب خدعة ما لا يتضمن
 النقض فلا اختصاص بجوازها بزمان قيام الحرب والمثلة اسم من مثله اي تكل به معناه جعله
 نكالا وعبرة لغيره مثله قطع الاعضاء وتوبيد الوجه ومثلة العربيين نسخت بقوله عليه السلام
 لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا قاله في الاختيار والمثلة التهمة بعد الظفر بهم ولا بأس بها قبله لانه
 ابلغ في كبتهم واضربهم **وقتل غير مكلف شيخ** فان قاله في الاخيرة هذا الجواب في الشيخ الكبير الغاية
 الذي لا يقدر على القتال ولا على الصياح ولا على الاحتياط ولا يكون من اهل الراى والتدبير اما اذا كان يقدر
 على ذلك يقتل لانه يقتله بحارب وبصياحه يحرض على القتال وبالاحتياط يكثر المحارب **واعمى**
مقتودا خلا للشافعي في الشيخ والاعمى والمقتود امرأه **بالملك** ذكره في الكفاية ان العصبى ايضا يقتل
 اذا كان ملكا او مقاتلا منهم **او مينا بالمال او الراى والاحتياط** **دائب كافر بداء** الا لا يقتل الا بانه
 الكافر ابتداء وانما قاله ابتداء لان اذا قصد الاب قتل بحيث لا يمكن دفعه الا بقتله يجوز له قتله

منه

تأكلوا فيه غير مخصوصة بما اذا اخذ
 من غير واجب انفسهم منه

تأكلوا فيه

لم يذكر العتلة لان تعلقه
 بالضم فاشبه

منه

فيقتل بالنصب لان يقتل **غير ابيه** فالنصب للضارب ينتصب بان مقدرة بعد الفاء اذا كان ما قبلها نيبا لا بعد ما بعده اشياء منها التي فيجب ان يصير اياها الابن من قبل ابيه على وجه يتضمن السببية لقتل غيره اياه بان يشغل ويلبثه الى ان يحرق اخرا فيقتل اشيرا في هذا في عبارة الهداية فان ادركه امتنع عليه حتى يقتل غيره حيث قاله عليه دون عنه **داخاج مصحف وامرأة الاني جيش** **يومين** عليه وصوتوا ان خير اولو منهم ماله ان للابح حاجة ونبدان هو انتفع فتوتوا لفظ كان مضمرا في المواضع الثلاثة والنبد القام الخبر اليم ينقص العهد وقيل نبذ اي قتلوا قبل نبذ لو خافوا ان يقتلوا بعد عدم الحاجة اليه فان خيانتهم لا تتحقق بدونه **وصولح المرتدين** يعني القادر على المحاربة المتع عن الاخذ على ماله عليه عبارة المصالححة **بلا ماله** لانه لا يكون جزية لانه بعد النزول باساحتم يكون غنمة بل لان اخذ الماله منهم منع تقرير لهم على الارتداد وذلك لا يجوز **ولا بد ان اخذ لانه ماله** غير مستحق ولا يباع **سلاح** وخيل وحديد منهم ولو بعد صلح اي لا يفعل ذلك لانه مكروه لانه لا ينبغي ان يفعل ذلك الا لغير مستحق كما يفهم من الهداية ومع امان جروحة فان كان شرابا نذ وادب اي المباشر لذلك الصلح ولغا امان الذي وسلم في دارهم اسرا كان اذ تاجر او من اسلم عنه ولم يجازر ويجوز وصبي وعبد الاما دونين قاله في الاختيار وعامة الشايخ على انه لا يصح صلح صبي ما دون لان الصلحة والخيرية حقيقة لا يمتد الى اليها الا من كثرة تجربة وممارسة وذلك بعد البلوغ **باب** **المغنم وقسمته** قسم الامام بين الجيش ما فتح عنوة او اقرا حله عليه بجزية وخراج عطف على قوله قسم الامام ثم عطف على احدهما قوله **وقتل الاسرى** ان لم يسلموا واستقرتهم او تركهم احرارا ذمة لنا اي يكونوا اهل ذمة لنا هذا الخالم يكون من مشركي العرب لموتدين وانما لم يتعرض لهذا البيان من اعتماد اعلى ما ياتي في موضعه **ونفي منهم** وقد اؤتمن ان يطلقهم مجانا سواء كان الاطلاق بعد اسلامهم او قبله اشير الى ذلك في التعليق الذي ذكر في الهداية وقال الشافعي يجوز للن والقتل بان يطلقهم باخذ ماله او اسير في مقابلتهم قاله في الهداية ولا ينادى بالاسارى عند ارحينه وقال لا ينادى بهم اسارى المسلمين وهو قول الشافعي واما الفداء بان ياخذ منهم مالا لا يجوز

هذا الاستدلال منقول عنه فانه ما نقله عليه السلام يوم بدر منسوخ بقوله تعالى فاقولوا للمشركين مرجع به ما جاء الهداية في رد استدلال الشافعي به على جواز النكاح على الاسارى منه

هذا الاستدلال منقول عنه فانه ما نقله عليه السلام يوم بدر منسوخ بقوله تعالى فاقولوا للمشركين مرجع به ما جاء الهداية في رد استدلال الشافعي به على جواز النكاح على الاسارى منه

هذا الاستدلال منقول عنه فانه ما نقله عليه السلام يوم بدر منسوخ بقوله تعالى فاقولوا للمشركين مرجع به ما جاء الهداية في رد استدلال الشافعي به على جواز النكاح على الاسارى منه

في المشهور من الذهب في السير الكبير انه لا باس به اذا كان بالمسلمين حاجة استدلالا باسارى بدر وهذا البيان منه ظاهر في عدم الفرق بين ان يكون ذلك قبل وضع الحرب وانما او بعد ثمراته علم من نفي الن والفداء نفردهم الى دارهم بطريق الدلالة فلا حاجة الى ذكره ولذلك تركه وعقد اية شق نقلها **وذبحت وحرق** وقال الشافعي تركه وقبضة مغنم **ثمسه** خلافا للشافعي **اللداء** ان لم يكن للامام حوله يحمل عليها الفتيان فيرد عنها ويقتسم والرد وودد **لحقهم كقائل فيه** اي في المغنم خلافا للشافعي بعد انقضاء القتال لا سوقي لم يقاتل ولا من مات ثم لاد بالارواح يصير ملكا لنا وعند الشافعي باستقرار منعة الكفار يصير ملكا لنا من مات بعد ذلك يورث نصيبه عنه **ويورث قسط من مات منا** وعلنا ثمة طعام **وعلف وخطيب** **ودهن** شرط الحاجة في السير الصغير حتى لو كان بلا حاجة يكره ولم يشترطها في السير الكبير وبه اخذ الصنع واما السلاح والاداب فالحاجة شرط فيها بلا خلاف ولذلك قال **وسلاح** به حاجة بلا قسمة لا بعد الخرج منها ولا يبيعها اي لا يجوز للغنائم بيعها ذكر في المبسوط **وتمولها وزد العنصل الى المغنم ومن اسلم ثمه** احرز نفسه انما قاله احرز ولم يقل اعصم لانه اسلم في دار الحرب لم يخرج الى دار الاسلام لا يكون معصوما عند اي حنيفة ويكون محرزا صحيح بذلك في الهداية **وطفلا** لانه صار مسلما تبعا **دما لا معصوما** وادعه محرزا مسلما كان او ذميا انما قاله محرزا دون معصوما ليتناول المسلمون **لادلاه** كغيره وعرضه وختمها خلافا للشافعي في الاخير **وعقاره** وقال الشافعي حوله لانه في بيع فصار كالمنقول ولنا ان العقار في يد اهل الارض سلطانها اذ هو من جملة دار الحرب فلم يكن في بيع حقيقة **وعبد** مقانلا **وماله** مع حربي بنصبه ما كان غصبا في يد مسلم او ذي نفوذ عند خلافا للما والحمد على اختلاف الروايتين **او دية** ويقتبر **وقت المجاورة** اي العبرة في استحقاق سهم الفارس للفارس وقت الانفصال من دار الاسلام الى دار الحرب هو المغنم من المجاورة اي مجاوزة الادب وهو الباب الواسع لفته وبالفارسية درواز اريد به مدخل دار الحرب وعند الشافعي وقت القتال **فن دخل دارهم** فلما فتق فرسه اي مات

هذا الاستدلال منقول عنه فانه ما نقله عليه السلام يوم بدر منسوخ بقوله تعالى فاقولوا للمشركين مرجع به ما جاء الهداية في رد استدلال الشافعي به على جواز النكاح على الاسارى منه

هذا الاستدلال منقول عنه فانه ما نقله عليه السلام يوم بدر منسوخ بقوله تعالى فاقولوا للمشركين مرجع به ما جاء الهداية في رد استدلال الشافعي به على جواز النكاح على الاسارى منه

هذا الاستدلال منقول عنه فانه ما نقله عليه السلام يوم بدر منسوخ بقوله تعالى فاقولوا للمشركين مرجع به ما جاء الهداية في رد استدلال الشافعي به على جواز النكاح على الاسارى منه

تشهد الواقعة راجلا فلما سمعهم فارس هذا عنده وعندهما الفارس ثلاثة اسهم وهو قول
 الشافعي ومن دخل راجلا فلما فرسا فلما سمعهم راجلا وجواب الشافعي على العكس ولا سمعهم الا لغير
 اي واحد فاسمهم للبغل والابل وعندنا يوسف لغيرين ولا للمملوك لم يترك العبد لعدم شموله الكاتب
 على ما افصح عنه قوله صاحب الهداية والكاتب بمنزلة العبد وصبي ومراة وذمي ورضخ لهم
 الرضخ اعطاء القليل والبراد هنا القليل من سهم الغنيمة ثم المملوك انما يرضخ له اذا قاتل والمرأة انما
 يرضخ لها اذا كانت تداوى الجرحى وتقوم على الرضخ والذي انما يرضخ له اذا قاتل او له على الطريق
 والخمس للمساكين واليتيم وابن السبيل وقدم فقراء ذوا القرى عليهم ولا شيء لغيرهم وذكر تعالى
 ينف في الخس للثروة وسهم النبي عليه السلام سقط بموته كالصبي وعند الشافعي يقسم على خمسة
 اسهم لهم الرسول عليه السلام وهو الخليفة وعندنا سقط هذا بموته عليه السلام كما سقط الصبي
 فانه كان للنبي عليه السلام ان يصطفي لنفسه شيئا من الغنيمة وسهم ذوى القرى لهم اي لبنى هاشم
 وبني المطلب يتولى فيه فقيرهم وفتيمهم ويقسم بينهم للذكر من حظ الانثيين له قوله تعالى ولا ذى القرى
 من غير فصل بين الغنى والفقير وكانا ان للنفاء الاربعة الراشدين رضوا عنهم فسموه على ثلاثة
 على نحو ما قلنا وكفى بهم قلة وقوله عليه السلام يا معشر بنى هاشم ان الله كره لكم فسالة الناس
 واوساخهم وعوضكم منها بخمس الحسن الغنيمة والعوض ما يثبت في حق من يثبت
 في حقه العوض وهم الفقراء والنبي عليه السلام اعطاهم النصرة الاتري انه عليه السلام
 عليه فقال انهم لم ير الواسع هكذا في الجاهلية والاسلام وشبك بين اصابعهم وبمذاتين ان المراد
 بالنص قرب النصرة لا قرب القرابة فلم يبق بعد موته عليه السلام فلا يستحقون بعده الا بالفقير
 هذا قوله الكرخي وقال الطحاوي فقيرهم ايضا محروم وجعل الاول وقيل هو الاصح ما روى عن عمر رضي الله
 اعلى الفقراء منهم والاجماع انعقد على سقوط حق الاغنياء بافقرهم يظنون في الاصناف الثلاثة
 حتى دخل دارهم فاغار غلب الامن لا منعة ولا اذن لان النفس انما يؤخذ من الغنيمة وهي ما يؤخذ
 من الكفار فغار هذا بالمنعة فان لم يكن منعة لكن وجد اذن الامام فهو في حكم المنعة لانه بالاذن

سهم
 سهم

التزم نصوته بالامداد فصار كالمنفعة والامام ان ينقل وقت القتال حشا فيقتله من قتل قتيلا
 سماء قتيلا القريب من القتل فله سلب التنفيذ اعطاء شيء زايد على سهم الغنيمة والتركيب يد على
 الزيادة **الولوية** هي قطعة من الجيش جعلت لكم الربيع مثلا بعد الخسر اي بعد ما رجع الخسر جعلت
 لكم ربيع الباقى او ثلثه او نحو ذلك لا بعد الاحراز هنا ان يدار الاسلام اذ يحصر مدحا للفاغين **الا**
من المختار وسلبه ما معه حتى مركب وما عليه سلب كل ما يثبت يد القاتل عليه مما هو مودة للقتال
 او ذينة للقاتل كنيابه وسلاحه وفروسه وكذا اخاته وسواره ومنطقته في الصحيح كذا في
 الحيات وهو للكل ان لم ينقل خلافا للشافعي فان السلب عند القتال اذا كان بين اهل ان يسهم
 في الغنيمة وقد قتل مقبلا بين الصنفين على وجه المساواة لقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلب
 وعن غيره هذا على التنزيل لا على وضع الشرح لما قاله عليه السلام لحبيب بن ابي سلمة رضي الله عنه
 لغيرك من سلب قتيلا لا ما طابت به نفس امارتك **باب استيلاء الكفار اذا**
دخلوا على ما لنا واخزوه بدارهم او سبي بعضهم بعضا واخذوا ما لهم ملكوه شرط الاحراز بالدار
 مخصوص بالثبوت الاول على ما افصح عنه صاحب الهداية ولذلك قد مرها وقال الشافعي لا يملك
 الكفار ما لنا بالاستيلاء والاحراز لان النهي عن الافعال الحسن يوجب التبع ليعنه والتبع ليعنه
 لا يثبت حكما شرعيا وهو الملك قلنا ان الاستيلاء على الاموال ليس منها اذا لم يواظب العصى
 في المحلة والعصمة انما تثبت في حقل الاذن حق اهل الحرب لانها بالخطاب والاثبات لا في حصر
 لا قطع ولاية التبليغ والالزام فكان استيلاءهم على هذا الماله واستيلاءهم على الصيد سواء ولو سلم
 ان العصمة ثابتة في حق الجميع الا انها انتهت بانتهاء سبيها وهو الاحراز فانه باليد او بالدار وقد
 انتهى كلامنا باحرازهم بدار الحرب وانتهت العصمة سقط النهي فلم يبق الاستيلاء مخطو وافضل
 ان يكون سلب الملك بخلاف حراره لان العصمة من الاسترقاق بالحرية المتساكنة بالاسلام لم
 تنته بالاحراز الوجود منهم وبغيرنا نذ اليهم فاخذوه لتحقيق الاستيلاء اذ لا يد للجهنم والاعوان
 ومدبرنا دام ولدا وناو مكاتبنا وعبدنا فيها اي في دار الحرب انما قال هذا لانهم لو اخذوه في دار

باع النسيئة

سلبه

فان لم يثبت كادفع الدفاعة
 لتوهم تملك الدفاعة بها
 غير وبقية
 واصاب كالا يحن

لا كالة الاستيلاء ماله دام
 كان له حال البناء ومكمل البناء

كالوكيل من الاب فالبد له والعق واقع عنه ومن قتله موقته خطا فالحق او قتل ذبيته في كسب
الاسلام لان الذي لا تكون على العاقلة عند عدم النصرة فيكون ذمالة فمعه يكون في كسب الاسلام
لان كسب الرد في وعدها في الكسبين ومن قطع يده عداها وتدا والعياد باه ومات منه او لحق اي
لحق بدار الحرب فتضى به فجاد مسلما فأت من ضمن التامع نصفه الادية في ماله لوارثه لانا القطع
حل محلا معصوما والسراية حلت محلا غير معصوم فاعتبر القطع لا السراية فيجب نصف الادية وانما
يجب في ماله لان العدا لا يتحمل العاقلة وانما لا يجب المتصامن لوجوه الشبهة وهو الارتداد وان اسلم
هنا فأت اي من ذلك التلع ضمن كلفا لكونه معصوما وقت القطع وكذا وقت السراية هذا عندنا
وقال محمد بن زفر فيجب النصف من الارتداد اذ العدا السراية فلا يتقلب بالاسلام الى الضمان مكاتب
ارتد فظهر عليهم فالولدان في الاول يجبر على الاسلام لاولاده وفي رواية الحسن يجبر ولا الولد ايضا
وهذا بناء على انه ولد الولد لا يتبع الجد في الاسلام في ظاهر الرواية ويتبعه في رواية الحسن وصح ارتداد
صبي يقتل والاسلام ويجبر عليه ولا قتله ان اي هذا عندنا في حقه ومحمد بن عذابة يوسف ارتداد
ليس بارتداد واسلامه اسلام ذكره في الهداية وعندنا فهو قول الثاني لا يصح ارتداد ولا اسلام
ولا يخرجه وابي يوسف ومحمد بن عليا رضي الله عنه اسلم في صباه وصح النبي عليه السلام
اسلامه وانقاره بذلك مشهور قال سبقتكم على الاسلام طرا غلاما ما بلغت وان حلى
ما من البغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام دعاهم الى العود و
كشف عن شبهتهم فان تحيروا اي اتخذوا حيزا وما قيل اي انحازوا يعني مالوا الى فئة من الطرفين
ليستعينوا فليس بذلك اذ لا لا فيما ذكر عليه لاهو شرط ههنا مجتمعين حلنا قتالهم بدنا
هكذا ذكر شيخ الاسلام خاخر زاده وهو للذهب عندنا وذكر القدوري في مختصره لا بد ان يقتال
وهو قول الثاني لا يجوز قتل المسلم الا دفعا وهو مسلمون ولنا ان الحكم يدور على دليل وهو
تسكروا واجتماعهم فان حبر الاسلام فان حبر الامام الى ان يبدوا بما لا يمكن دفع شرهم ويجوز

سنة

سنة

سنة

سنة

على جرحهم قتله اجفرت للبرم اذا اسرعت قتله وفيه ايضا خلافا للشافعي وتبع موليهم
ان لهم فيه وفيه ايضا خلافا للشافعي والآفل اي ان لم يكن لهم فئة لا يجزى على جرحهم ولا تتبع
موليهم لان قتلهم كان لدفع شرهم وقد اندفع بدونه فلا يقتل لكونه مسلما ولا يسبى فريتهم
ويجس بالهم الى ان يتوبوا ويستعمل سلا حرم وخيلهم عند الحاجة خلافا للشافعي ولا يجب شي
بقتل باغ مثله ان ظهر عليهم اذ لا ولاية للامام عليهم حالة القتل فلم يوجب ولم يتقلب نوجيا
بعده وان غلبوا على مصر فقتل من اهل اخر منه عدا فظهر عليهم قتل به هذا اذا لم يجز على
اهل المصر احكامهم بل اذ عجزهم الامام العدل قبل ذلك عنه لان ولاية الامام العدل لا يتقطع قبل
ان يجزى احكامهم فيجب القصاص وبعد الاجراء ينقطع فلا يجب وباع قتل عادلا مدعي حقيقته
مصر عليه اي قاله كنت على الحق وانا الان عليه قاله في غاية البيان شرط الارث ان يكون عادلا وعوا
فاذا بيع فقد بطلت ديانتها فلا ارث يرثه كعكسه اي كاي يرث العادلا الباغي في اقرانه
على باطل لا هذا عندنا في حقه ومحمد بن عذابة يوسف لا يرث الباغي العادلا سواء ادعى
حقيقته او اقرانه على الباطل وقال الشافعي لا يرث العادلا ايضا كذا في التبيين وفي الهداية
ان قوله كقول ابو يوسف بيع السلاح من رجل ان علم انه من اهل الفتنة كره والآفل
كتاب اللقيط هو في الشرع اسم لحي يولد طرحة اهله خوفا من العيلة
او فرارا من تمة الريبة مضية أكثر محروزة غام وانما يسمى لقيطا باعتبار ماله وتغالا لا استصلاح
حاله كذا في البسوط رفعه اوجب ان خيف هلاكه اي غلب على طنه ضياعه يجب للقطعة
هذا على وفق ما في الهداية وفي البدايع اما حالة الذب فمن ان يخاف عليها الضيعة لو تركها واما
حالة الاباحة فمن ان لا يخاف عليها الضيعة فياخذها لصاحبها هذا عندنا وقال الشافعي اذا خاف
عليها الضيعة يجب اخذها وان لم يخف يستحب اخذها وهو حلال بحجة رقة ونفقت
وجنانيته في بيت الما د ارشه له ولا يؤخذ من اخذ ونسبه من ادعاه ولم رجلين حزين
مسكين لا بد من هذين الشرطين عندنا خلافا للشافعي والتفصيل يطلب من شرح القدوري لا قطع

سنة

سنة

ويوافقه ما في شرح
القدوري لا قطع

سنة

او من يصف منهما علامة به اي كايته به في نفس الامر فلا حاجة الى ذكر قيد الصدق قاله في شرح
 الطحاوي ان ادعى رجل ان شبه فائتاما اقام البينة يقضيه ولو اقام جميعا يقتضى لهما وان لم
 يقيم البينة غير ان احدهما وصف علامة في جبهه فاصاب والاخر لم يصف فانه يجعل ابن الواصف
 ولو لم يصف واحدهما فانه يجعل ابنهما جميعا **او عبدا عطف على قوله ولو رجلين وكان حرا**
 اي ان كان المدعى عبدا ثبت شبهه منه لكن للقيط يكون حرا لان الاصل في دار الاسلام الحرية **او ذميا**
وكان مسلما لم يوجد في مقررهم اي مقرر الذين لم يقل ان لم يكن لان العبرة لعدم الوجود في عدم
 كونه في وقت الدعوة **وذميا** اي كان ذميا **ان وجد فيه والواجد ذمي** اي اقاله هذا لان العبرة هنا
 للواجد للذمي وهذا ظاهر من العداية وان خفي على من قاله ذميا ان وجد فيه اعلم ان المسئلة
 على اربعة اوجه احدها ان يجد مسلم في مكان المسلمين كالسجدة فيكون مسلما وثانيها ان يجد
 كافرا في مكان الكفار كالبيعة فيكون كافرا وثالثها ان يجد مسلما في مكان الكفار ورابعها
 ان يجد كافرا في مكان المسلمين وفي هاتين الصورتين اختلفت الرواية في كتاب القيط من
 البسوط اعتبر المكان لسبقه وفي نسخ كتاب الدعوى منه اعتبر الواجد وهي رواية ابن سماعه عن محمد
 لقوة اليد وفي بعض نسخة اعتبر الاسلام بغض ايها كان موجبا للاسلامه يعتبر ذلك نظر للصغير
 وما شد عليه صرف لية بامرفاض وقيل بدونه وللملتقط قبض مته وتسليمه في حرفة لا
 انكاحه وتصرف ماله ولا اجارته في الاصح احتريزه عن رواية القدوري في مختصره
كتاب اللقطة بضم اللام وفتح القاف هو ما يوجد ضايعا فيلقط من
 اللقطة وهو اخذ الشيء من الارض وهي امانة ان اشهد على اخذ ليرة على ربتها الاشهاد ان
 يقوله من سمعوه ينشد لقطة ندوه على والاى ان لم يشهد ان اخذ ليرة ضمن ان يجد المالك
اخذ ليرة هذا عندهما وعند اب يوسف لا يضمن بل القوله قوله في اذا اخذه ليرة قيل الخلف فيما اذا تركه
 الاشهاد مع التمكن منعا من عدم بانه لم يجد من يشهد واذا خاف ان ياخذ منه ظالم لا يكون ضامنا
 ذكره في البسوط وعرفها في مكان وجدها اي يتفق ان يعرفها في الوضع الذي لقها فيه وفي الجاهل

من يصف منهما علامة به

ذميا

لو وجد في مكان المسلمين

مسئلة اليد

مسئلة

مسئلة

فان ذلك اقرب الى الوصول من صاحبها وعن الخلو اني انه يكتفيه الاشهاد انه ياخذها
 ليردها على صاحبها ويكون ذلك تعريفا وهو المذكور في السير **مدة لا تطلب بعدها في**
الصحيح اختلفوا في مدة التعريف والصحيح انها غير مقدرة بحد معلومة بل هي مفوضة
 الى راي الملتقط فيعرفها الى ان يغلب على ظنه انها لا تطلب بعد ذلك وقد رعا محمد في الأصل
 بالحواله من غير تفصيل بين القليل والكثير وهو قوله مالك والثاقي **سواء اخذت من الخلق او الحرم**
 وقاله الثاقي لقطه الحرم يجب تعريفها الى ان يحصى صاحبها **وما لا يبقى كالطعنة المعدة**
 للاكل وبعض الثمار **الا ان يخاف فساد** ثم ينتفع بها فقيرا او لا امان ان لم يكن فقيرا **بصدق**
 وعند الثاقي يجوز ان ينتفع بها وان كان غنيا ولو على اصله وفرعه وعمره لم يقل ان كانوا فقراء
 لانها ماله من قوله تصدق فانه لا يكون الا على الفقير **وامسكها** جاء الظفر بصاحبها وهذا
 فيما لا يخاف فساد **فان جاء بها واجازة** فله اجره اي ثواب التصديق او ضمن الاخذ **او المسكين**
 ان هلك في يده وان كان قائما اخذ ذكره في الهداية **كما في بهيمة وجدت** لا فرق عندنا في اللقطة
 بين ان تكون بهيمة وغيرها وعند مالك والثاقي اذا وجد بعيرا او بقرة او فرسا في الصحراء
 فالتركه افضل **وما انتق عليها بلا اذن حاكم** تبرع وباذنه دين على ربتها **واجر القاضى ماله**
منفعة وانتق عليها منه كالضالة فان قلت ما الفرق بين الابن والضالة حتى جاز اجارة الثاني
 دون الاول قلت لان في اجارة الابن تعريضه على الاباق بخلاف الضالة فانه لا يأتى غالبا
 كذا في غاية البيان **وما لا منفعة له اذن بالاتفاق** عليها بشرط الرجوع على ربتها في الاصح ان كانت
 اي الامر بالاتفاق وبشرط الرجوع اصلح والابا معها وامر بحفظ ثمنها احتريزه بقوله في الاصح عن
 رواية اخرى وهي ان الامر بالاتفاق يكفي في ولاية الرجوع على صاحبها **والمنفق حبسه لا اخذ**
نقته فان هلك بعد حبسه سقطت اي النقطة لانها بالحبس ماتت كالومن وهو مضمون
 بالدين على من في الهداية وذكر في الشايع انه لا تسقط النقطة عند علمائنا الثلاثة خلافا
 لرفوعة في التعريف للحنبلين القدوري قالوا اصحابنا بالاتفاق على اللقطة بامر القاضى وجبها بالنقطة

مسئلة

مسئلة

مسئلة

مسئلة

فعلت لم تسقط النفقة خلافا لفرانها دين غير بدله من غيره ولا عن عمل منه فيها ولا تائها ولما
 عقد يوجب لضمان وقيله لا اى ان حلت قبل للبس لا تسقط النفقة وان بين مدعيها علامتها
 حل الدفع ولا يجب بالاجرة وقاله الشافعي ومالك اذا بين العلامة يجب الدفع **كتاب الايق**
الاياق انطلاق الرقيق ثم دأب اخذ لمن قوى عليه وترك الضلالة اجب لانه لا يخفى على مالكة
 وهو يطلبه فيجوز ولا كذلك الايق ولزاده اى راد الايق فناء او مدبر او ام ولد من مدة سفر او يموت
 درهما وان يعدلها ان لم يكن قيمة اربعون درهما هذا قول ابي يوسف قاله محمد ان كانت قيمته
 اقل من اربعين درهما يتبع به بقيمتها الادرها ان اشهد انه اخذ للرد وقاله الشافعي لا يجب شيء
 بلا شرط ومن اقل مئتيه بتسطه وان ابق منه اى من الذي اخذ للرد لم يضمن وان لم يشهد
 فلا شيء له ضمن ان ابق منه خلافا لابي يوسف فان الاشهاد ليس بشرط عند فلا يضمن ويستحق
 الجعل اذا اؤده وعلى الرهن جعل رهنه هذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل منه وان كانت اكثر فيقدر
 الدين عليه والباقي على الراهن **كتاب المفقود** هو اصطلاح الفقهاء غايب
 لم يد رايه اى خبره فلا يدري حيوت وموته حي في حق نفسه فلا ينكح عرسه وقاله مالك اذا
 مضى اربع سنين ينفق القاضى بينه وبين امراته وتعتد على الوفاة ثم تزوج ولا ينكح ماله
 ولا ينسخ اجارته ويقيم القاضى من يتبصر حقه ويحفظ ماله وينفق فسادا وينفق
 على ولده وابويه وعرسه موقوف الحكم في حق غيره لم يقل ميت في حق غيره اذ ياباه التفرغ الاية
 ذكره وايضا لا يقع المعلق على موته فيوقف تسطه من ماله مورثه الى تسعين سنة اختلف
 في المدة وظاهر الرواية ان يقدر بموت الاقران وقيل الاربع ان يقدر بتسعين سنة وعلى الفروع
 ذكره في الكافة وانما كان ارفق لانه اقل المتأدبر المعينة والتفحص من حال الاقران انهم ماتوا ولا غير
 تمكن اوفيه حرج فان ظهر حيا فله ذلك لم يذكر حال ظهوره ميتا لظهور حاله فله وبعدها
 اى بعد المدة يحكم بموته في ماله يوم تمت المدة فيعتد عرسه للموت ويتقسم ماله بين من يرثه
 الان وفي ماله غيره من حين فقد غير ما وقف له الى من يرثه الغير عند موته وذلك ان حياته

هذا القول في النفقة خلافا لفرانها دين غير بدله من غيره ولا عن عمل منه فيها ولا تائها ولما عقد يوجب لضمان وقيله لا اى ان حلت قبل للبس لا تسقط النفقة وان بين مدعيها علامتها حل الدفع ولا يجب بالاجرة وقاله الشافعي ومالك اذا بين العلامة يجب الدفع

هذا القول في النفقة خلافا لفرانها دين غير بدله من غيره ولا عن عمل منه فيها ولا تائها ولما عقد يوجب لضمان وقيله لا اى ان حلت قبل للبس لا تسقط النفقة وان بين مدعيها علامتها حل الدفع ولا يجب بالاجرة وقاله الشافعي ومالك اذا بين العلامة يجب الدفع

هذا القول في النفقة خلافا لفرانها دين غير بدله من غيره ولا عن عمل منه فيها ولا تائها ولما عقد يوجب لضمان وقيله لا اى ان حلت قبل للبس لا تسقط النفقة وان بين مدعيها علامتها حل الدفع ولا يجب بالاجرة وقاله الشافعي ومالك اذا بين العلامة يجب الدفع

هذا القول في النفقة خلافا لفرانها دين غير بدله من غيره ولا عن عمل منه فيها ولا تائها ولما عقد يوجب لضمان وقيله لا اى ان حلت قبل للبس لا تسقط النفقة وان بين مدعيها علامتها حل الدفع ولا يجب بالاجرة وقاله الشافعي ومالك اذا بين العلامة يجب الدفع

بالاستصحاب فانما علمنا حياته فيستصحب ذلك ما لم يظهر خلافه واستصحاب المال يصلح لابتناء ما
 كان على ما كان لا لاثبات ما لم يكن ثابتا وفي الامتناع من قسمة ماله بين ورثته ابتناء ما كان على ما كان
 وفي توريثه من الغير اثبات امر لم يكن ثابتا له ولان حياته باعتبار الظاهر وهو يصلح حجة لدفع
 الاستحقاق لا للاستحقاق فلا يستحق به ميراث غيره ويدفع استحقاق ورثته لانه كذا في المبسوط
كتاب الشركة هي الخلطة فهي العقد شركة وان لم يوجد فيه خلطة هي شركة
 ملك وحيوان يملك انسان فصاعدا عينا باى سبب كان وعلى الاجنبى اى كاذب لا شركة له فيما
 لصاحبه وشركة عقد وكنها الايجاب والقبول بشرطها كون المعتقد عليه قابلا للوكالة
 وعدم ما يتطعمها كشرط دراهم سماء من الربح لاحدهما فان هذا يتطوع الشركة لاحتمال ان لا يبقى
 بعد هذه الدرام السماء ربح يشتركان فيه وهي اربعة اوجه هذا على وفق ما في الهداية
 ويرد عليه ان المفهوم منه ان لا يكون شركة الصانع والوجوه من اوصافه ولا غنا ولا ليس كذلك
 فالوجه في التسميم ما ذكره الطحاوي والكوفي واختاره صاحب البدائع انما على ثلاثة اوجه
 شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة بالوجوه فكل منها على وجهين مفادضة وعنان مفادضة
 وهي شركة متساويين في المال يعنى المال الذي يصح فيه الشركة ولا باس بزيادة ماله لا يجري فيه
 الشركة والتصرف يعنى الكفالة من جهته والوكالة لا مطلقا التصرف فلا باس في ان يكون
 بيع احدهما او شراؤه اكثر من الاخر وهذا في التساوي في التصرف يتلزم التساوي في الدين
 لان الاختلاف في الدين يؤدي الى الاختلاف في التصرف فان الكافر اذا اشترى خمر او خنزير لا يقدر
 المسلم ان يبيعه وكالة من جهته فيفوت شرط التساوي في التصرف ولهذا لم يذكر المصنف
 التساوي في الدين اكتفاء بذكر التساوي في التصرف وهذا تصرف دقيق لا يهتدي الى اشكاله
 الا ان له درية في هذا الفن فلا تصح الا بين متحدين حرية وحلما وملة اى لا بد ان يكونا من
 بالعين ملتصقا باحد فلا تصح بين مسلم وكافر وتصح بين مسلمين وبين كافرين فان كان احدهما مجوسيا
 فان الكفر له واحد وهذا عند ما وضاه يوسف للاتحاد فلا يسب بشرط وعند الشافعي لا يجوز المفاوضة

هذا القول في النفقة خلافا لفرانها دين غير بدله من غيره ولا عن عمل منه فيها ولا تائها ولما عقد يوجب لضمان وقيله لا اى ان حلت قبل للبس لا تسقط النفقة وان بين مدعيها علامتها حل الدفع ولا يجب بالاجرة وقاله الشافعي ومالك اذا بين العلامة يجب الدفع

هذا القول في النفقة خلافا لفرانها دين غير بدله من غيره ولا عن عمل منه فيها ولا تائها ولما عقد يوجب لضمان وقيله لا اى ان حلت قبل للبس لا تسقط النفقة وان بين مدعيها علامتها حل الدفع ولا يجب بالاجرة وقاله الشافعي ومالك اذا بين العلامة يجب الدفع

هذا القول في النفقة خلافا لفرانها دين غير بدله من غيره ولا عن عمل منه فيها ولا تائها ولما عقد يوجب لضمان وقيله لا اى ان حلت قبل للبس لا تسقط النفقة وان بين مدعيها علامتها حل الدفع ولا يجب بالاجرة وقاله الشافعي ومالك اذا بين العلامة يجب الدفع

هذا القول في النفقة خلافا لفرانها دين غير بدله من غيره ولا عن عمل منه فيها ولا تائها ولما عقد يوجب لضمان وقيله لا اى ان حلت قبل للبس لا تسقط النفقة وان بين مدعيها علامتها حل الدفع ولا يجب بالاجرة وقاله الشافعي ومالك اذا بين العلامة يجب الدفع

اصلا وقال المالك لا ادري ما المفاوضة ولا اشكها الا بلفظها اي بلفظ المفاوضة او ببيان
 كل ما تقتضيه وهذا لان المقبر هو المعنى وتتضمن الوكالة والكفالة فكل منهما وكيل الاخر
 وكفيله فاذا اشترى احدهما شيئا فلبايع مطالبة الثمن واخذ من الاخر ومشتري كل لهما الاطعام
 امله وكسوتهم وكذا الطعام نفسه وكسوتهم وهذا ظاهر مما ذكره بطريق الدلالة وكل دين لازم احدهما
 بما يصح فيه الشركة كالشراء والبيع والاستيجار واحتراز بالقيد المذكور عما يلزم بسبب البيع
 فيه الشركة كالجناية والتكاح والبيع والصلح عن دم عمد وعن النفقة او بكفالة بامر ضمه
 الاخر خلافا لهما وبغير امر لا هو الصحيح اي اذا لزم احدهما دين بسبب الكفالة غير امر الكفولة عند
 فالصحيح ان هذا الدين لا يضمنه الشريك الاخر وضمان الغصب الاستهلاك بمنزلهما اي
 بمنزلة الكفالة عند اصفه ومحمد خلافا لابي يوسف كذا في التبيين وان دثر احدهما او هلك
 ما يصح فيه الشركة وقبض اي الوهب صارت عنا ناي يتقلب لهما وفي العرض
 والعقد بقبض مفاوضة اي ان ملك احدهما سواء كان بالارث او بالهبة عرضا او عقارا بقبض
 مفاوضة لان مالا الشركة لم يزد وعنان وهي شركة في كل تجارة او في نوع ولا يتضمن الكفالة وتصح
 ببعض ماله ومع فضل ماله احدهما وتساوي ماله لا الزرع اي تصح بان يشترط ان يكون المالك
 مساويا لكون الزرع مساويا خلافا لفرق الشافعي وكون ماله احدهما دراهم والاخر دنانير و
 بلا خلط خلافا لهما ههنا ايضا وكل مطالب بثلثين مشريه لا غير لعدم تضمن الكفالة ثم رجع
 على شريكه بحصته منه ان اداء من ماله ولا يصح ان الابلاندين والفلوس النافقة فالواحد
 قوله محدودا ما عندهما فلا يجوز الشركة والمضاربة ايضا بهما والتبر والنقرة ان تعامل الناس
 بهما التبر ذهب في مضرورة والنقرة فضة غير مضرورة وقال مالك يجوز بالعروض والكيل
 والموزون ايضا اذا اتحد الجنس وبالعرض بعد ان باع كل نصف عرضه بنصف عرض الاخر
 وعقد الشركة وهذا لانه بالبيع صار شركة ملك حتى لا يجوز لواحد منهما ان يتصرف في نصيب
 ثمر العقد بعد ذلك صار شركة عقد فجاز لكل منهما ان يتصرف في نصيب صاحبه وهذه حيلة لمن اراد

من قال وكذا الشركة في كل تجارة او في نوع

من قال وكذا الشركة في كل تجارة او في نوع

الشركة في العرض لانه بذلك يصير نصف ماله كل واحد منهما مضمونا على صاحبه بالثمن فيكون الزرع
 الخاص من المالكين ربح ما يضمن فيجوز بخلاف ما اذا لم يبيعا وتاويله انه اذا كانت قيمة متاعيهما على سواء
 ولو كان بينهما تفاوت بيع صاحب الاقل بقدر ما ثبت به الشركة وهلاك ماله او ماله احدهما
 اي هلاك ماله الشركة او ماله احد الشريكين قبل الشراء يطلعهما وهو اي الهلاك على صاحبه قبل الخلط
 هلك في يد او في يد الاخر وبعد اي بعد الخلط عليهما فان ملك ماله احدهما اي قبل ان يشتري شيئا
 بعد شراء الاخر ماله فشره لهما رجع على الاخر بحصته من ثمنه اي رجع المشتري على الذي هلك
 ماله بحصته من الثمن لان الشراء وقع لهما فلا يغير هلاك الماله وان هلك قبل شراء الاخران وكله
 حين الشركة صريحا فشره لهما شركة ملكه ورجع بحصة ثمنه اي ان لم يشترا شيئا او هلك
 ماله ثم اشترى الاخر ماله ان صرحا بالوكالة في عقد الشركة فالمشتري مشترك بينهما على ما شرطنا لان الشركة
 ان بطلت فالوكالة المصريح بها قائمة مكان مشتركا بحكم الوكالة ويكون شركة ملك ويرجع على شريكه
 بحصته من الثمن والافله اي ان ذكرنا وجود الشركة ولم ينص على الوكالة فيها كان للمشتري الذي
 اشتراه خاصة لان الوقوع على الشركة حكم الوكالة التي يتضمنها الشركة فاذا بطلت يطل ما في ضمنها
 بخلاف ما اذا صرحا بالوكالة لانها ح مقصودة ولكل من شريكي مفاوضة وعنان ان يبضع و
 يودع ويضارب اي يدفع الماله مضاربة ويوكل بغير الاجنبي بالبيع والشراء والماله في يد انسانة
 اي في يد الوكيل لانه قبض الماله باذن المالك لا طر وجا بالبدل والوثيقة فصار كالوديعه وشركة الصانع
 والتقبل هذه هي الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشترك صانعان كخياطين او خياطة وصباغ
 وتقبل العمل لاجري بينهما صحت وان شرط العمل نصفين فالاجران اثنان وعند الشافعي لا يجوز
 هذه الشركة وعند فر لا يجوز الا عند اتحاد العمل ذكره في المنظومة وشرحه ولزم كلا عمل قبله
 احدهما نيطالب العمل ويطلب بالاجراى يطلعهما لهما باجر العمل سواء كان العامل اياه او شريكه
 ويبرء الدافع بالدفع اليه اي يبرء المستعمل بدفع الاجرة الى احدهما والكتب بينهما وان عمل احدهما فقط
 وشركة الوجه من رابع الوجه من الشركة وهي ان يشتركا بلا مال لا يشتريا بوجههما اي يشترطا

من ان الشركة في كل تجارة او في نوع
 من ان الشركة في كل تجارة او في نوع
 من ان الشركة في كل تجارة او في نوع

من ان الشركة في كل تجارة او في نوع
 من ان الشركة في كل تجارة او في نوع
 من ان الشركة في كل تجارة او في نوع

من ان الشركة في كل تجارة او في نوع
 من ان الشركة في كل تجارة او في نوع
 من ان الشركة في كل تجارة او في نوع

من ان الشركة في كل تجارة او في نوع

بلائق الثمن بسبب اجتماعهما **وبيعها** فاحصل بالبيع يذهب منه ما وجب لهما بالتزاد
وما فضل يكون بينهما وهذا الشرك لا يجوز عند الشافعي **وتضح** **مناوضة** اذا انصاعا على التوافق
او ذكر اجمع بامتناعه المناوضة واجتمعت فيها شرائطها **وسلطتها عنان** وكل وكيل
الاخر في الشراء يعني في صورة الاطلاق واما في الصورة الاولى فكل وكيل الاخر وكيله وان شرط
مناوضة المشتري او مثاليته فالزوج كذلك **وبطل** شرط الفضل لان الزوج لا يحق
الا بالعلم كالضارب وبالمالك كوكب المال او بالضممان كالاستاذ الذي يتقبل العمل من التاجر بقلبه
على التلذذ باقل ما اخذ فيطيق له الفضل بالضممان ولا يستحق غيرها واستحقاق الزوج في ذكره
الوجه بالضممان وهو بقدر الملك في المشتري فكان الزوج الزائد عليه زوج بالرضي من وهو غير
جائز وفي المناوضة جاز على خلاف القياس وشركة الوجه ليست في معناها اذ لا يعمل في مال
معين ونعنيته هو الجوز في المناوضة الا يرى ان المال اذا كان معينا في غير شركة الوجه من غير
ايضا اشتراط التفاضل بشرط العلم كذا في التبيين **فصل في الشركة النافذة**
ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد وما حصل لكل ولو بمصادته للاخر
شأن ان يتلف احدهما ويجمع الاخر فله خاصة **ولا اخرج** مثل بالغا ما بلغ عند محمدا ولا يزداد
على نصيب ثمنه عند يوسف وما اخذاه معا فلهما نصيبين ولا في الاستقفا وان كان
لا حدهما بفرد للاخر رواية واستقفا احدهما والكسب للغانم وعليه اجر مثل ما للاخر والرجح
في الشركة النافذة اذا شرط في الشركة دراهم متعددة سماء من الزوج للاحدهما فانه ح
ينسد للشركة **على قدر المال** حتى لو كان المال نصفين وشرط الزوج الاثنا فالشرط باطل ويكون الرجح
نصفين ويبطل الشركة بموت احدهما **وما لحاقه** بداد المحرب مرتدا افاقضى به ولم يزل
احدهما ماله الاخر بلا اذ ذان اذن كل صاحب فاداء لا ضمن الثاني وان جعل باء الاول
وقال اذ اجعل باء الاول لا يضمن كذا اشارة في كتاب الزكوة وفي الزيادات لا يضمن علم باء او شرك
اولم يعلم وهو الصحيح **عند كذا في التبيين** وان ادى معا بان ادى كل منهما بنصيبه صاحبه

سهم
شركة
سهم

سهم
شركة
سهم

سهم

واتفق اداوها في وقت واحد وكذا اذا لم يعلم تقدم احدهما على الاخر **فمن كل قسط الاخر**
وان شري **مناوضة** امانة باذن شريك ليطلق في بلائق وقال يرجع الشريك على المشتري بنصف
الثمن الا اذا دى دين عليه خاصة من ماله مشتركة فيرجع عليه صاحبه بنصيبه وله ان الجارية
دخلت في الشركة على البناء جريا على مقتضى الشركة فاشبه حاله عدم الاذن غير ان الاذن يتضمن
نصيبه منه لان الوطن لا يحمل الا بالملك ولا وجه الى اثباته بالبيع لانه يخالف مقتضى الشركة فالثبات
بالعينة الثابتة في ضمن الاذن **واختل** **بثمنها** اي للبايع ان يطلب بالثمن ايهما شاء لما عرفت ان
المناوضة تتضمن الكفالة **كتاب الوقف** هو لغة الحبس وفي الشرع حبس **العين**
على ملك الواقف التصديق بالمنفعة حكنا قالوا ولو قيل لو صرف منفعة الى وجه من وجوه
الخير لكان اولى لان الوقوف لا يلزم ان يكون فقيرا او التصديق لا يكون الا لله **كالعارية** من يرجع
عنه متى شاء ويبيعه ويورث عنه وهذا عند **وعندهما** **موجب** **على حكم ملك الله تعالى** انما زاد
لفظ الحكم لان ملكه تعالى عز عن تصرف العبد فيه انما تصرفه في حكمه قاله الفقهاء من بعض اصحابنا
ان غير جائز على قوله من اشارة ظاهر الرواية ان ايا حقه كان لا يجوز لكن مراده ان لا يجعله لانها
واما اصل الجواز ثابت عند **فلو وقف على النقر** **ادابني ستاية او ثانا** لان ما بني في المناوذة على
طرق البلاد لينزل فيه ابناء السيل ذكره في المستصفى **لبني السيل** او **بالمال** ما بني في الثغور
لينزل فيها الغنم او جعل له من ثمنه لا يزل ملكه الواقف عنه وان جعل بموته **مخوف** **موت فقد**
وقفت قاله في التبيين لو على الوقف بموته ثم مات صح ولزم اذا اخرج من الثلث لان الوصية
بالمعوم جائزة كالوصية بالنافع ويكون ملك الميت باقيا فيه حكما فيصدق عنه واما وان لم يخرج
من الثلث يجوز بقدر الثلث في بيع الباقي الى ان يظهر له ماله اخر او تجوز الوث في ان لم يظهر له
ماله ولم يجوز الوث في يتسم الغلة بينهما **الثلاث** **لثمة** للوقف **والثلاثة** للورثة وقوله في الصحيح
رد على ابي مالك بن النعمان حيث صرح في مختصره بزوال الملك بالتعلق بالموت قاله القاضي لو علته
بموت يكون لانها بالاجماع ولكن عند يكون بقتل ملك الوث في اوله وعند ما لا يكون ملكا لاحد

شركة

شركة

شركة

شركة

شركة

شركة

شركة

شركة

ولذلك ان تقول يجوز ان يكون مراد الحسين من الملك الزايل في صورة التعليق ملك الضرر لا ملك
الرقبة فانما قد يفتقران كما في المكاتب فانه مملوك للولي وقبة لايد **الا ان يحكم به قاض** استثناء من
عدم زوال الملك الواقف لان عدم لزومه كما توهم لما عرفت اذ لان في الصورة التابعة ايضا اعلم
ان الخلاف بينه وبين صاحبيه في موضعين احدهما زوال ملك الواقف بالوقف وقد تعرض له المع
والثاني لزومه وسكت عنه قال في الحقايق الوقف لا يلزم عند الاطريقتين احدهما قضاء القاضي
بلزومه لانه مجتهد فيه والثاني ان يخرج من مخرج الوصية فيقول او صيت بغلة واري هذه
او يقول جعلتها وقفا فتصدقوا بفلتها على الساكنين وعندهما الوقف لازم بغير هذه التكاليف
والناس لم يأخذوا بقوله في هذا الاثار المشهورة عن رسول الله عليه السلام والصحابه رضوا عنه
وتعالم الناس وذكر في التهمة والعون ان الفتوى على قولهما ولقد احسن من قاله لاجته لهم في
ذلك على الامام يعني الناس في اخذهم بقوله بما شاؤوا من وقف الخليل عليه السلام لانه في الزم
لا الصحة في الذهاب الصحيح والوجود لايدل على اللزوم ولين سلم انه لا يصح عند عدم الصحة
غير مستغرق لافراد بل يصح المضاف والمحكوم يجوز ان يكون الوقف للوجود من تلك
الافراد وكيف يصح الطعن على سيد التابعين بانه لم يشاهد الوقف في الحرمين مع انه حج حجا
وخمسين حجة ولقى فيها الصحابة رضي الله عنهم **والا في مسجد بني** وكذا في مصلحة الابناء
فيه ذكره قاضي خان في فتاواه **وافرز طريقته** هذا عندنا خلافا لابي يوسف **واذن للناس بالصلاة**
فيه وصلي واحد جعل ارضه مسجدا فعندنا في حقيقته وهو لا يكون مسجدا بدون التسليم غير ان عند
محمد بن القاسم اذا صلي واحد بآذنه وهو احدى الرايتين من انه حقه وفي رواية اخرى عنه يشترط
الجماعة وعندنا في يوسف ذابنا على هيئة الساجد وخلق بينه وبين الناس يكون تسليما والفتوة
ليست بشرط لزومه كذا في جامع قاضي خان **وان جعل تحت سورا بالمساجد وان جعل لغيرها**
اي لغير مصالحه او جعل وسط داره **مسجدا واذن للصلاة فيه** فلا لعدم شرط افراز الطريق
وعندنا في يوسف **يزوله بنفس القول** لم يرد انه لا يزوله بدونه لما عرفت انه يزوله بالعلم ايضا

هذا هو الوجه في صحة ما ذكره في هذا الباب من وجوب التسليم في كل موضع من مساجد المسلمين
وأنه لا يشترط فيه جماعة ولا يرد أن يكون في كل موضع من مساجد المسلمين
وأنه لا يشترط فيه جماعة ولا يرد أن يكون في كل موضع من مساجد المسلمين
وأنه لا يشترط فيه جماعة ولا يرد أن يكون في كل موضع من مساجد المسلمين

وعند محمد بشرط التسليم وذلك في السجود بالاذن المذكور آنفا وفي غيره بنصب المتولى وتسلمه اياه
فصح وقف مشاع يتسم عند الاول دون الثاني ففرع على الخلاف المذكور انما بناء على ان القسمة من تمام
القبض وانما قاله بقسمه لانه اذا كان مما لا يحتمل القسمة لا يصح الوقف في السجود والمقبرة عند الاول
ايضا وفي غيرهما يصح الوقف عند الثاني ايضا فالخلاف فيما يحتمل القسمة قاله في المحيط ابو يوسف
كان يصيق في امر الوقف غاية التصديق او لا مثل ان حنيفة ثم رجع ووسع غاية التوسيع حتى لم يشترط
القبض والا فزاد في محله توسط بينهما ولهذا انقضى به عامتهم **وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه**
وشرط ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء وكذا لو شرط ان يبيعهما ويستبدل به ارضا اخرى ذكره
في الخلاصة **عندنا في يوسف خاصة** وهذا لا يخفى على ابو يوسف وعليه الفتوى كذا في واقعات قاضي خان
وذكر لانصارى في وقفه وينبغي للمالك اذا رغب اليه ولا منقعة في الوقف ان ياذن له في بيعها
اذا رآه انظر لاهل الوقف ذكره في الاجناس وذكر في المنتقى عن محمد اذ صلا الوقف بماله لا ينتفع به
الساكنين فللقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك الا للقاضي **وشرط لتامه ذكر**
مصرف مؤيد وقال ابو يوسف **صح بدونه** واذا انقطع صرف الى المنقرض ومع وقف العقار
لا ينتقل خلافا لهما فانها قالوا يجوز وقف الكراع والسلاح والضيعة بغيرها واكرضا
والاث الحث وعند الشافعي كل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء اصله يجوز وقفه وعند محمد
خلافا لابي يوسف **صح وقف منعوله فيه تعامل بالناس والمروءة والفقوم والمنشأ والمجاناة**
ونشأ بها والقدر والرجل والمصحف وعليه اكثر نقباء الامصار وعن نصير بن يحيى
انه وقف كتبه لما قالها بالمصاحف وهذا صحيح **واذا صح الوقف لا يملك ولا يملك**
لما رآه يزوله عنه الملك **ولكن يجوز قسمة المشاع عندنا في يوسف** القسمة في غير الثلثيات
يغلب فيها جهة التملك لاجمة الافراز ومع هذا يجوز ابو يوسف قسمة المشاع وجعل
جهة الافراز غالبية في الاوقاف فان وقف نصيبه من عتار مشتركة يجوز للواقف ان
يقسمه مع الشريك وان وقف نصف عتار كله له فالقاضي يتسم مع الواقف **ولا يتسم بين نصا**

رجع اليه

وهذا يستلزم خيار العيب وهو لا يلزم كمن يبيع ثوبا في المجلس قبل ان يراه
فهذا يلزم اذا كانا باع غير مفيد للمكسور بغير ان يكون له خيار العيب
فان قيل سئل ان كانا باع غير مفيد للمكسور بغير ان يكون له خيار العيب
ثبت له خيار العيب بايجاب البايع وهو ان يتركه للمكسور
في سعة شوية بايجاب البايع وهو ان يتركه للمكسور

ويبدأ من ارتفاع الوقت بعمارة وان لم يشر لها الواقف ان وقف على الفقراء وان وقف على
معين واخره للفقراء ونحوه فان امتنع او كان فقيرا اجن الحاكم وعمه باجرته ثم رده
الى مصرفه ونقصه بغيره الى عمارته او يدخل وقت الحاجة اليه وان تعدد صرف اليها بيع
وصرف ثمنه اليها كذا **البيع موعده يتضمن مبادلة ماله بمال**
تلك المبادلة توجد بدون البيع كما اذا قل للملك في احد الطرفين بايجاب قبوله لم يقبل بالترافض
لانه معتبر في صحته ولزومه لا في انعقاده ونفاذه فلا مانع لاعتباره قيد البيع في وجه انعقاده
لفظها ما مضى متعدد اكان او واحدا كما اذا باع الاب من ابنه الصغير **بشعاط** البيع كما
يصدق بالتولية وركن الايجاب والقبول كذلك يعتقد بالفعل وركن التعاطي ذكره صاحب البيع
ثم ان في البيع بالتعاطي لابد من الاعطاء من الجانبين عند البعض ويكون بعض الجانبين عند بعض
في التفسير والتفسير انما قاله هذا لان عند البعض انما يعتقد بالتعاطي في التفسير لا في التفسير
حوالته رد القول المذكور واذا اوجب احد قبل الاخر باعاه كاذب ذلك الاخر او اشتريه باقواله
ثاني شرط العقد سواء صدر من البايع او من المشتري في المجلس انما ذكره هذا القيد لان خيار التبول
مشرط ببقاء المجلس **في كل البيع بكل الثمن او تركه** انما قاله في كل البيع ولم يقل كل البيع ليقناول
ايجاب المشتري وقبوله البايع كما هو موجب لطلاق لفظ الواحد والاخر **الاذا بين ثمن كل واحد لفظ**
العقد اي اذا قاله بعت هذا بدرهم وبت ذلك بدرهم فقبل احدهما بدرهم تجاوز وتكرار لفظ
العقد لابد منه في تعدد الصفقة عند احدهما **وما لم يقبل بطل الايجاب** نخرج الموجب
او قام ايها لم يقبل عن مجلس لان الايجاب يبطل بمجرد القيام وان لم يذهب عن المجلس لادالة
على الاعراض واذا وجد انتم **الانعقاد** لم يقبل يلزم البيع لان المترتب على وجودهما هو الانعقاد
اما لزوم فاما خروجه ذلك له شرايط مخصوصة ان صادفها يوجد والا فلا **ليس لواحد منهما**
خيار المجلس خلافا للشافعي وصح في العوض الشار اليه ميعا كان او ثمن فان كانا معا من الاخر
والحكم المذكور مشترك بينهما ولذلك قاله في العوض ولم يقل في الثمن بلا علم بقدره ووصفه لانه غيره

فان قيل سئل ان كانا باع غير مفيد للمكسور بغير ان يكون له خيار العيب
ثبت له خيار العيب بايجاب البايع وهو ان يتركه للمكسور
في سعة شوية بايجاب البايع وهو ان يتركه للمكسور

مسألة

مسألة

ان كانا باع غير مفيد للمكسور بغير ان يكون له خيار العيب
ثبت له خيار العيب بايجاب البايع وهو ان يتركه للمكسور
في سعة شوية بايجاب البايع وهو ان يتركه للمكسور

اي لا يصح في غير الشار اليه فانه لابد من علم بقدره ووصفه واما كونهما فغير لازم ولذلك صح
بالثمن المطلق **وبين حاله** في ذكر الاحوال المختصة بكل من العوضين وقدم ما يتعلق باموال السيد
والى اجل علم والثنى المطلق اي لم يذكر صفته كما اذا قيل بعت بعشرة دراهم فان استوت مالية
التقود فعل ما قدر من اي نوع اي يقع البيع على التقدير المبين اي نوع كان فيعطي المشتري اي نوع شاء وان
اختلفت فعل الدروج وفند اي في صورة اختلاف مالية التقود يفسد البيع ان استوى زواجهما
الا ان يبين احدهما اي يبين المشتري في المجلس احد التقود ونحوه البايع وهذا لا ينافي كون الانعقاد
بالثنى المطلق فالاستثناء متصل **وفي الطعام والجوهر** الطعام اذا ذكر مقرونا بالبيع والشرائط يقع في العوض
على الخطأ وديقتهما ولذلك احتج الى ذكر الجواهر بعد تعميها لغيرها **كالا** وان بيع بغيره
وبائنا لا ينكسر الكسر او مجموعين لم يدركه و **فصاع واحد** ببيع ضئيلة كل صاع بكذا وفي كل صاع
ان سمي جملة قفرا فها سواء كانت التسمية عند العقد فيكون البيع بلا خيار او بعد ها حال القلم
المجلس في غير المشتري وفسد في الكل في بيع ثلثة او ثوب كل ثاة او ذراع بكذا لانه ينصرف
الى الواحد والواحد منها متفاوت وقد نبه على ذلك بقوله **وكذا كل معدود متفاوت** فيه
بحث وجوان مبنى هذا التعليل على لزوم التفاضل في جانب الثوب مطلقا وليس كذلك فان الثياب
ما لا يتفاوت جوانبه ولذلك تمسكه بعضهم بلزوم الضرر بالقطع وفيه ايضا كلام وان
باع صبرة على انعاما مائة صاع وهي اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل بحسبته او نسخ البيع وما
زاد للبائع لان البيع وقع على مقدار معين والقدر ليس بوصف هذا اذا لم يختلف ظاهره وبطنه
بالجودة والرداة وان باع الذروع هكذا اخذ الاقل بكل الثمن او تركه والاكثر بلا خيار للبائع لان
الذرع وصف في الثوب لا يرى انه عبارة عن الطول والعرض والوصف لا يقابله شيء من الثمن
بخلاف الصاع في الكيل فانه عبارة عن الكمية المحسنة وليس المراد من الوصف هنا
ما يوجب الحسن او القبح فيما قام به ينصح من هذا قوله ان الوزن فيما يضرة التبعية
وصف وفيما لا يضرم قدر مع عدم الاختلاف في ايجاب الحسن في وان قاله كل ذراع بدرهم خيرا

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

في اخذ الاقل والاكثر خصته ان كانت لتفاوت بذراع وان كان بنصف ذراع لا يعتد به لكن يغير
 في صورة التقصان لان الذرع وصف انما اخذ حكم المقدار بالشروط وهو مفيد بالذرع في الاقل بقى الحكم
 على الاصل وعند محمد يعتد به فيختار في اخذ بحصته في الصورتين لان من ضرورته مقابلة الذرع
 بالذرع مقابلة نصفه بنصفه وعند ابو يوسف ياخذ الناقص بحصته الكاملة لانه لما افرز كل ذراع
 ببدل نزل كل ذراع منزلة ثوب وقد انتقص وصح بيع عشرة اشتم من مائة سهم لاي عشرة اذرع
 من مائة من دار هذا عند وقال اصح في الوجهين لانه باع عشرة اشتم من الدار وله ان ياتي بالبيع
 على الذرع وهو مبيع مجزئ لا شاع بخلاف اشتم ولا يبيع عدل على انه عشرة اشتم وهو اقل واشهر
 للمعاملة في حصة الموجود او في المبيع ولو بين رجل غناص في الاقل بقدره وخير ونفسد
 وصح بيع البر في سنبلة والثاني فيه قولان واليا قالا والاول السهم في قشرها قاله الثاني
 لا يجوز بيع الباقي بالآخر والمجوز والآخر في قشرها الاول انما قاله في قشرها الاول ليعلم
 الحكم فيه اذا كان في قشرها الثاني بطريق الدلالة ولو اطلق لتبادر الوهم الى الثاني وبيع ثم لم يبد
 صلاحها هذا على الاصح قدمه رعاية للترتيب الطبيعي واحتمال ما فيه قوة الخلاف او قد بدلت
 بما فهم دالة وتنصير على الرد الثاني وتجريد لموضع خلافه ويجب قطعها في الحال بشرط
 تركها على الشجر ينسد البيع كاستثناء قدر معلوم منها بان باع ثمرة واستثنى رطل معلومة لان
 الباقى بعد الاستثناء مجهول ولا فرق بين ان يكون مقطوعة وبين ان تكون على الشجر يرشدك اليه
 فلهذا الهداية من الاطلاق على وفق العموم المفهوم من التعليق المذكور واجرة الكيل والعد والوزن
 والذرع على الباع واجرة وزن الثمن ونقد على المشتري وفي بيع سلعة بثمن سلم هو اي الثمن ورجا
 كان او دينارا او لالا ان السلعة تعين بالبيع والدم والدينار لا يتعينان الا بالتسليم والاد من
 تعيينه كيلا يلزم الربوا وفي غير وهو بيع السلعة بالسلعة وبيع الثمن بالثمن **سما**
 لتساويهما في التعيين في احدى الصورتين وعدمه في الاخرى هذا اذا كان كل من البديلين عيناً
 واما اذا كان احدهما ديناراً مبيعاً كان كفا في السلم او ثمناً كما في البيع بثمن مؤجلاً والاد من عيب لبيع

باب تسليم ما هو العين فقط **الخيار مع شرط الخيار لاحد العاقدين**
 فقط بايعا كان او مشتريا ولهما معا ثلثة ايام واقل لا اكثر فانه منفسد للبيع خلافا لابي يوسف
 ومحمد الا انه يجوز البيع ان اجاز من له الخيار في الثلث خلافا لفرودان شري على انه ان لم ينتقد الثمن
 في الثلثة ايام فلا يصح مع والاربعة لا خلافا لمحمد فهو على اصله واما ابو يوسف فانه قد اخذ بالاشتر
 في الوضعين وذلك انه روى من ابن عمر في الخيار الزيادة على الثلث وفي هذه المسئلة ثلثة ايام فلم
 يتجاوز حد الاثر فيما لا يدرك بالقياس ذكره غير الاسلام في الجاه **الا انه ان نقد في الثلث جاز ترك**
التفريع ههنا واهما وكذا فيما سبق لان اشتراك السلتين في العلة انما يصح ذكر احديهما
 عقيب الاخرى لا تفريع احديهما على الاخرى ولا يخرج مبيع عن ملك بايعة مع خياره فملكه
 بعه في ملك الخيار في يد المشتري عليه بالمثل ان كان مثليا او بالقيمة ان لم يكن مثليا لان البيع كان
 موقوفا فانسخ بالملك لعدم امكان الناذ بعدن المحل فاعتبر مقبوضا على سوم الشراء **ويخرج**
مع خيار المشتري فملكه في يده بالثمن كتعبية فيها فانه نظير الملك في الصورتين على ما انصح
 عنه صاحب الهداية **عيب الامتنع** كما اذا قطعت يد ولما اذا كان عيبا يجوز ارتفاعه كالمريض فهو
 على الخيار اذا زال المرض في الايام الثلثة واما اذا مضت الثلثة والعيب قائم لزمه العقد لتعذر الرد
 كذا في الانصاح ولا يملكه المشتري بعه اذا كان بالخيار له وقبلا يملكه وثمره الخلاف يظهر في المسائل
 المذكورة بقوله **فشره عرسه بالخيار لا ينسد تكاحه فان وطئها المشتري في ايام الخيار يملك**
رد ما لانه بالتكاح فلا يكون اجازة الا اذا انقصها به اي بالوطئ بكون كانت وثيبا ولا يعتق قريب
عليه اراد ذار حرم محرم ولا من شره قايلا ان ملكت قنا فهو حر ولا بعد حيض المشتري في
الوقت من الاستبراء لانه انما يجب بطلان ثبوت الملك ولا استبراء على الباع ان ردت على خيار
لانه انما يجب بتجود الملك لم يوجد حيث لم يدخل ملك فيرم فكانه لم يزد ملك الباع ومن
ولدت في الدن بالتكاح في يد الباع بان اشترى زوجته بالخيار وهي حامل فولدت في ايام الخيار بالتصير
ام ولده وملك الرد وقال لا يملكه لتعينه في ملكه وتصير له ولده لانه ولد له ولد لانه ولد له ولد لانه

أهل كرس

صندوق

أهل كرس

صندوق

صندوق

صندوق

ضعيف وانما قاله في يد البائع لان الولادة لو كانت في يد المشتري نصيرام ولد له بالاتفاق لانها
تعتبر بالولادة فلا يملك الرد فتصير ملكا للمشتري فتصيرام ولد له ولا دخل فيه لوقوع الولادة في
ملكه وهلكه في يد البائع عليه ان قبضه المشتري بأذنه واودعه عنده فيها أي في المدة لا ارتفاع
القبض بالرد لعدم عدم الملك فلم يصح الايداع فعلاكه بعد ذلك في يد البائع ان كان في المدة فهو
هلاك قبل القبض وقبل الملك وان كان بعد مضيتها فهو هلاك قبل القبض فيكون من ماله كاي بيع
للبات وعند حمان مال للمشتري لصحة الايداع باختيار قيام الملك له وبقي خيار ما دون بشرى بالخيار
وابرائه بايعة عن ثمنه في المدة لان الماذون يلزم التملك تنصيصه انه لزم ملكه بسبب الخيار كان
رده ببقاء الخيار امتناعا عن التملك ولما اذن ولاية في ذلك فانه اذا وجب له شيء فله ولاية ان يقبله
وقال لا يملك له الخيار لانه ان يملك له ولاية الرد وقد ملكه فيكون رده تملكيا بغير عوض ولما اذن
لا يملك ذلك وبطلان شراء ذي من ذي خيرا بالخيار ان اسلم فيها اي اسلم المشتري في مدة خياره لئلا
يتملكها اسما باسقاط خياره وقال بطلان الخيار لئلا يملكها اسما بوجه لانه ملكها ومن له الخيار يحجز
وان جعله صاحبه ولا يفسخ بلا عمل خلافا لابي يوسف والشافعي هذا اذا كان النسخ بالقول اما اذا
كان بالفعل كالاتفاق والبيع والوطى فيجوز بلا عمل بالاتفاق فان نسخ وعلم في المدة انسخ والاتم عقد
لا يقال ان في شرط العلم ضرر لان له الخيار اذا جهز وان يفتني صاحبه فلا يصل اليه للتبرع في الخيار لانه لو
يمكن تداركه بان يأخذ منه فكيف لا يفتني به حتى اذا بداه النسخ رده عليه ويورث خيار العيب والتعيين
لا الشرط والرؤية خلافا للشافعي وان اشترى وشرط الخيار لغيره فأي اجاز او نقص مع ذلك
شرط الخيار لا يجنب انما يثبت بطريق النيابة عن شرط من العاقلين فيثبت له اقتضاء ضرر
البائع بخيار الغير يقتضي رضاه بخيار المشتري ضرورة ان الرضى بفعل النائب ضابطة الفعل الاصل
وتوقف ثبوت الخيار لغيره على رضاه من غير من له الشرط من العاقلين لا يستلزم نيابته عنده ايضا
الابوي ان ثبوت الخيار لغيره من العاقلين يتوقف على رضاه لا نيابة فان اجاز احد ما ونسخ
الاخر فالاول اول وان وجد امعا فالنسخ اولي بيع عبيد بالخيار في احدهما مع ان فضل ثمن

مسحور

مسحور

مسحور

مسحور

مسحور

مسحور

مسحور

مسحور

كل وعين محل الخيار وفسد في الواجهة الثالثة الباقية وذلك ان البيع بشرط الخيار داخل في الايجاب
للكام فهو بيع من وجه دون وجه في صورة الجمالة في الجملة اعتبر جهة انه ليس ببيع وفي صورة
عدم الجمالة اصلا اعتبر جهة انه بيع فلم يلزم جعله بوجه ما ليس ببيع بشرط القبول ما هو بيع حتى يفسد
العقد وشراء احد الثوبين على ان يعين ايا شاء في ثلثة ايام صح لان لم يشترط تعيينه هذا على رواية
للجامع الصغير وقاله شمس الايمه هو الصحيح ودواية الجامع الكبير على خلاف ذلك وقاله في الاسلام
هو الصحيح ولا في احاد اربعة لان الرخصة على خلاف القياس لمكان الحاجة وهي تنفع بالثمن لاشتمال
على الجيد والردى والتوسط واخذ بالشفعة دار اربعة تجنب ما شرطه للخيار ورضا لان الاخذ بالشفعة
يقتضي اجازة الشفع به وخيار شرط الشترين يستقط برضا احدهما وكذا خيار العيب والرؤية
خلافا لهما لان اثبات الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما فلا يسقط باسقاط صاحبه لانه من ابطال
حقه وله ان البيع خرج عن ملكه غير معيب ببيع الشركة فلورده احدهما رده معيبا وفيه الزام
ضرر لزيد وليس من ضرر ان اثبات الخيار لهما الرضا برضا احدهما التصور اجتماعهما على الرد وعبد
مشتري بشرط خبره او كتبه ووجد بخلافه اخذ بثمنه او تركه لان هذا وصف مرغوب فيه
فيستحق بالشرط في العقد ثم فواته يوجب التحجير لانه لم يرض به ودونه واذا اخذ اخذ بجميع الثمن
لان الاوصاف لا يتايلها شيء من الثمن فصلا صح شراء ما لم يره خلافا للشافعي والمشرية
للثمن عندها اي عند الرؤية الى ان يوجد بطله وان قاله رضى قبلها لم يقبل وان رضى قبلها
لانه من اتمام تحقق الرضا قبلها وفساد ظاهر وعلمه من النسخ قبلها بحكم انه عقد غير لازم في
حقه لحلل في الرضا للخيار ذكره في اللابح الصغير لا بايعة وبطله وخيار الشرط تعييه وقصر
لا يفسخ كالاتفاق والتدبير او يوجب حقا لغيره كالبيع المطلق اي بدون الخيار للبائع وانما قلنا
للبيع لان شرط الخيار للمشتري لا ينافي المطلق المراد هنا والرضى والاجازة قبل الرؤية وبطله لان حقه
لحقوق تمنع النسخ فيلزم البيع بل يرضى بتعذر النسخ وبطله للخيار ومنع بطلانه قبل الرؤية خروجه عن
صلاحه ان ثبت له الخيار عندها وما لا يوجب حقا لغيره كالبيع بخيار البائع والمساومة والهمة

مسحور

مسحور

مسحور

مسحور

مسحور

مسحور

بالتسليم تبطل بعد ما لا قبلها لان هذه التصرفات لا تزيد على صريح الرضا وهو انما يبطله بعد
الرؤية والنظر الى وجه الامنة والصبرة ووجه الدابة وكفلها وظاهر ثوب مطوي غير معلوم والى
موضع علمه معلوم ونظر وكيله بالشراء او بالتبض كاف لانظر رسولهم وعندهما نظر الوكيل بالتبض
غير كاف لا وكل بالتبض دون استقاله لليار وله انه وكل بالتبض مطلقا فملك التبض التام وهو
ان يقبضه وهو يراه ومثالا ان تمامه تمام الصفقة وعلى التام مع بقاء خيار الرؤية بشرط رؤية
داخل الدار في عامة الروايات اذ راي من الدار فلا خيار له وان لم يره وتما وكذا اذا راي خارج الدار وعند
فقر لا بد من رؤية داخل البيوت والصحيح ان ذلك للرباط على مادة اهل الكوفة في زمن ابي حنيفة
لانها تكون على تسليح واحد فاما اليوم فصفات الدور تختلف فالعمل بما قاله زفر وهذا ما اشار اليه
بقوله اليوم ويبيع الاغني وشراؤه صحيح وله الخيار مشريا ويستقطب بحسب البيع وشبهه وفي وقتها
يدركه ذلك وبوصف المتار بالبلغ ما يمكن هذا عندهما وعند وكيله لا يقبضه فيقبضه له وهو
يراه وينظر اليه كذا في شرح للمام الصغير للامام الكوردي ومن راي احد الثوبين ثم شرهما ثم راي
الاخر فله ردهما لانه الاخر وخذ لئلا يلزم تفريق الصفقة قبل التمام ومن راي شيئا ثم شره
خيارا راه متغيرا ولا لا والقول للبايع مع عينة اذا اختلفا في عدم تغيره الا اذا بعد المدة لان الظاهر
شاهد للشري ح وللشري اذا اختلفا في عدم رؤيته ومن شرى جودا لا قبض وباع منه ثوبا او حب
وسلم لم يرد به بخيار رؤية بشرط بل بيع والاصل فيه ان رد البعض يوجب تفريق الصفقة وهو قبل
التمام لا يجوز وبعد يجوز تفريقا والشروط والرؤية بمنان تمام الصفقة وخيار العيب يمنعه قبل
التبض لا بعد **فصل** في المشتري وجد في مشريه عيبا نقص قيمته عند التجار دة
او اخذ بكل ثمنه لا اسأله واخذ نقصانه اراد عيبا كان عند البائع والمشتري قبض البيع من غير
علم به ولم يوجد منه ما يدل على الرضى به بعد العلم والاباقة والوالى مادون سفر والبوله في
الفراش وصورة صغير يعقل عيب وانما قال يعقل احراز اعن لا يعقل لان مرقته ليست
بعيب وبالح عيب اخر عطف على معمولي عاملين مختلفين والمجور مقدم فلو سرق عندهما

والرأى من الصغير
الما في الثوب كل وجه
ويشرب وجه وليس
وجهه يتايبه شربا للوجه

اي عند العاقلين في صفر وهو اقل رده وان حدث عنه في صفر وعند مشريه في كبره
وجنون الصغير عيب بالتبض فيرد من جن في صفر عنه ثم عند مشريه فيه او كبره والخ
والذخر والزنا والتولد منه عيب فيها لافيه والكفر عيب فيهما والاستحاضة وارتناع حيض
بنت سبع عشرة سنة لا اقل عيبان ظهر عيب قديم بعد ما حدث عنه اخر فله نقصانه
لارده الا برضا بائنه كثوب شره فقطعه فظهر عيب لبائنه اخذ كذا لا يرجع
بالنقصان ان باعه اذ البائع حق اخذه معيبا فالمشتري بالبيع يكون حاسبا للبيع فلا يرجع بالنقصان
وان خاطه او صبغه احرا فانه لا يكون الزيادة في البيع اتفاقية فان بعضه لا لون كالسواد
عنده اولت السوق بسمن ثم ظهر عيبه رجع بنقصانه لامتناع الرد بسبب الزيادة وليس للبائع
اخذ لان الامتناع لحق الشرع لا الحق ولا الحق المشتري ولذلك لو تراضيا على الرد لا يقضي القاضي
بالرد ذكره في شرح الطحاوي ولو باعه بعد رؤية عيبه لان الرد قد امتنع قبله فلم يكن بالبيع حاسبا
البيع كما لو اعتقه قبلها اي قبل رؤية العيب بحاجا او دبره او استولدا ومات عنه فان ذهبن
الصورة يرجع المشتري بالنقصان وان اعتقه على ما له او قتله واكل الطعام او بفضه هذا عند
وعند ابي يوسف يرجع بنقصان ما اكل ويرد الباقي ان رضى البائع والا فلا وعند محمد يرجع
بنقصان ما اكل ويرد الباقي مطلقا وعليه القوي وال خلاف فيما اذا كان الطعام في وعاء واحد
او لم يكن في وعاء فان كان في وعاءين فله رد الباقي بحصته من الثمن في قولهم كذا في المختار
والثانية او ليس الثوب فتخرق لم يرجع اعلم ان الاصل ان امتناع الرد من جهة المشتري
اذا كان بفعل مضمون يبطل حقه في الرجوع بنقصان العيب واذا كان لا بفعل
مضمون لا يبطل حقه في الرجوع والعق ليس مضمون يدل ان الشريك المعسر اذا
اعتق لم يضمن وكذا التدبير وان شرى بيضا او بطيخا او خيارا او جوزا فاكسره فوجد
فاسدانه نقصانه المنتفع به وكل ثمنه في غيره ومن باع مشريه ورد عليه عيب
بقضاء باقرار او بيعة او تكوله رد على بائنه اي يكون له حق المصومة مع بائنه

أهل كبره

أهل كبره

عند كبره

أهل كبره

وان رده برضا لا لان الرد بالتراضي بيع جديد في حق غيرها والبايع الاول غيرها فلا يعود الى المشتري
 الاول للملك المستفاد من جهة البايع الا انه ليخاصمه والرد بالقضاء فسخ في حق الكل فعاد الى المشتري
 الاول قديم ملكه فكان له حق الرد على بايعه وقال زفر في النكول الاقرار بالرد لان الرد بهما يكون زجرا
 جديدا لافساح في حق البايع الاول لانه حصل برضا بهما لان النكول والاقرار بالبيع سبب الفسخ ومباشرة
 السبب يكون رضاهما فكذلك ولنا ان الرد حصل بالقضاء جبر لان الشرع نزل بالنكول باذلا جبرا والقاضي
 الزم بالاقرار استرداد البيع جبرا فلا بد من ان يجعل فسخا والنكول والاقرار ليسا سببا في الفسخ لان الفسخ
 لا يوجد بهما بل بالقضاء لاعتبار اختياره فلا يكون رضاهما بالفسخ وصار كالفسخ بالبيعة هكذا ذكر في الامية
 في المبوط وبهذا ظهر عدم الحاجة الى التاويل الذي ذكره صاحب العداية بقوله معنى القضاء
 بالاقرار انه انكروا الاقرار فان ثبت بالبيعة وانفصح فساد ما قيل في توجيهه انه اذا اقر عند القاضي
 يكون طابعا في اخذ البيع فلا يكون له ولاية الرد على الاول وان قبض مشريه وادعى عيبا لم يجبر على دفع
 ثمنه حتى يحلف من التحليف لان الحلف بايعه انه للعيب وقيم بيعة عطف على حلف بايعه فيكون
 اقامة المشتري بيعة عاد عواء غاية لتعنين عدم الجبر كالتحليف لعدم الجبر حتى يلزم الجبر على دفع الثمن
 عند اقامة البيعة على العيب وانما قلنا انه غاية لتعنين عدم الجبر اذ تخلف ان لا يتقبل البيعة فيجبر
 المشتري على دفع الثمن ويحتمل ان يتقبل فيبقى عدم الجبر كما كان في نظير هذا قوله عليه السلام لا تقض احد
 الخصمين حتى تسمع كلام الآخر فان سماع كلام الآخر غاية لتعنين عدم القضاء لاحدهما لعدم القضاء حتى
 يتعنين القضاء لاحدهما عند سماع كلام الآخر وعند غيبة شهوده دفع المشتري الثمن ان حلف بايعه
 ان لا عيب ولزم عيبه ان نكل البايع عن الحلف وان ادعى اباقة اقام بيعة او لا انه ابن عند ثمر
 حلف بايعه بالله لقد باعه وسلمه وما ابن قط لقائل ان يقول في هذا الوجه ترك النظر للبايع
 لان قوله وما ابن قط شاملا لالاباق من الغاصب فلم يعلم منزله مولاه او لم يقدر على الرجوع اليه وهو
 ليس بعيب او باقته ماله حتى الرد عليك من دعواه هذا والله ما ابن عندك قط لقائل ان يقول
 فيه ترك النظر للمشتري لانه لا يتناوله الا باق من المودع والمتاجر والمستجير والغاصب لا الى

١٧

مستطرد
 في حلف

منزله مولاه مع القدرة على الرجوع اليه مع انه عيب وكذا لا يشتمل الا باق عند من اشترى عنه البايع عند
 موته وواهبه مع ابضاع عيب لا باسه لقد باعه وبابه هذا العيب اذ يمكن ان لا يكون العيب وقت البيع
 ويحدث بعد البيع قبل التسليم وح للمشتري حق الرد ايضا فينضرب بالحلف على الوجه المذكور ولا
 بالله لقد باعه وسلمه وبابه هذا العيب اذ يمكن ان ياد البايع كلامه ويريد ان العيب لم يكن موجودا
 عند البيع والتسليم معا فيضرب المشتري بمثله ما مر وقد اذنع هذا الاحتمال في الصورة المقبولة بعبارة قط
 لانها موضوعة لعموم السلب في الماضي وعند عدم بيعة المشتري على العيب عند حلف بايعه
 عند ما انه ما يعلم انه ابن عند واذ انكروا عن العيب يحلف ثانيا للرد واختلفوا على قوله لهما ان الزموا
 شرط حتى يترتب عليه البيعة او التحليف وكذا على ما قاله البعض ان الحلف يترتب على دعوى صحبة
 وليس تصح الا من خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام العيب فلا يمكن اثباته بالحلف انا البيعة
 فقد يقام ليصير خصما لكن لا يحلف ليصير خصما ويشكل هذا بما قالوا في الشفعة من ان المشتري
 ان لم يترأى ان التي شفع بها ملك بالشفع ولم يكن له بيعة على انها ملكه يستحلف المشتري ما يعلم
 انها ملكه فان نكل ثبت انه ملكه ثانيا خصوصا خصوصية الشفعة فالتحليف في الصورة المذكورة
 لانشاء الخصومة ولو قال البايع بعد التقاض بطلب هذا العبد مع اخذ وقال المشتري بل هذا وطن
 فالقول له مع البمين لان القول للقباض ايضا كان او ضمنيا كما في الوديع والغصب وكذا اذا انتفى
 في قدر المبيع واختلفنا في القبض كما مر ولو اشترى عبيد من صفقة واحدة وقبض احدهما ووجد
 به او بالآخر عيبا اخذها او ردها ولو قبضهما رد العيب خاصة لان الصفقة تمت بالقبض
 وتفريق الصفقة قبل القام لا يجوز وبذلك يجوز وكيلي ادوزني قبض ان وجد بعضه حيبا
 وكله واخذه لانه اذا كان من جنس واحد فهو كشي واحد قيل هذا اذا كان في دعاء واحد ولم يكن
 في دعاء لان تمييز العيب من غير يوجب زيادة عيب في البيع فيصير رد ابيع حادث فلا يصح
 واما اذا كان في دعائين فهو بمنزلة عبيدين ولو استحق بعضه بغير بعد القبض لم يرد باقيه لانه
 لا يضر التبعض والاستحقاق لا يمنع قام الصفقة لانه برضى العاقلين ولو استحق قبل القبض

مستطرد

فله حق الفسخ في الباقي لتفريق الصفقة قبل التمام بخلاف الثوب لان التبعض يضره فله حق الرد
في الباقي ومداداة المغيث ركو به في حاجته بضم ولو ركب لردّه ادستيه او ثراء علفه ولا بد له
منه فلاذ لو قطع بعد قبضه او قبل سبب كان عند بايعه رده واخذ ثمنه الرد في صورة القطع
واما في القتل فلا رد بل اخذ الثمن ثم ان هذا عند وقال لا ينس له ان يرد به بل يرجع بالنقصان ولو باع
وبرئ من كل عيب صح وان لم يجد ما خلافا للشافعي لان البراءة من الحقوق المحمولة لا تصح عنده وهذا
نصح لعدم افضائه الى المنازعة ثم هذه البراءة تشمل العيب الحادث قبل القبض عندها خلافا لمحمد كذا
في شرح الطحاوي وشرح الكافي للشيخ **ما** **البيع الفاسد** الفاسد كما ذكر في
مقابلة الباب المذكور في مقابلة الصحيح في رده ما يعم بالباطل والزيادة منها هذا الحق العام
وهو المناسب للقيام فلا تغليب كما سبق الى بعض الادام . ثم ان عقد الباب للبيع الفاسد
وقد ذكر في بعض الصحيح تبعا على ما استقفا عليه **بطل بيع ما ليس بماله** المالكين يجرى فيه التنا
والابتداء فيخرج التراب ونحو كالدوم والميتة التي ماتت حتف انفسها **والخروج للبيع به وكذا بيع**
ام الولد والمكاتب والدبر البيع في هؤلاء باطل موقوف يتقلب جازا بالرضي في المكاتب بالقضاء
في الآخرين لقيام البالية ولذلك فقله بقوله وكذا **بيع ما لا غير متقوم** المتقوم على ما ذكر في الدلوج
من بان عرف وهو بالاحراز فغير المحرز كالصيد والحشيش ليس بمتقوم وشري وهو باحة الانتفاع
به وهو الراد منها منقيا **كالخمر والنزير بالدين** انما قاله بالدين دون الفن لان الدين اعم منه والمعتبر
المقابل به دون الثمن على ما افصح منه صاحب العداية حيث قاله واما بيع الخمر والنزير فان كان قوبلا
بالدين كالدرهم والدنانير فالبيع باطل وان كان قوبلا بعين معين فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابل
وان كان لا يملك عين الخمر والنزير **وبيع قن ضم الى حر و ذكية ضمت الى ميتة وان سمي غنم**
كل هذا عنده وقال لا يجوز البيع في الفن والذكية عند تسمية الفن على التفصيل وبني الخلاف
على الصفقة لا تعدد بمجرد تفصيل الثمن بل لا بد من تكرار لفظ العقد عنده خلافا لهما
وصح في قن ضم الى مدبر او قن غير محصنة لان المدبر محل للبيع عند البعض فيدخل في العقد

البيع

صدور

ثم يخرج فيكون البيع بالصفة البقاء دون الابتداء وفائدة ذلك تصحيح كلام العاقل مع رعاية
حق المدبر كملك من الى وقف في الصحيح **وفسد بيع عين عرضا كان او غير** والعرض هو المتاع القيمي
بالخر وعكبه حتى يملك العين بالعين يجب قيمته لكن لا يملك الخمر لطلان البيع فيه ولم يجز
بيع حمله لم يصد عدم الجواز منها بغير البطلان لعدم الملك وفيما ذكره بقوله **او حصة والقي**
في حضيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة معنى الفاسد للعجز عن التسليم وضح ان اخذ بلا حيلة **الا اذا**
دخل بنفسه ولم يد مدخل اما الولد مدخله فيجوز لان البت منه فعل موجب للملك **ولا**
بيع ظهيرة في الهواء هذا نظير بيع التملك على الوجه المذكور **وبيع الخمر والنساج** اي نتاج الخمر وهذا
البيع باطل لان البيع معدوم او مشكوك **واللبن في الضرع** لانه مشكوك في جوده فلا يكون مالا وفي
القدح ان كان لامرأة لانه من اجزاء الادوية والرق غير نازلة فيه فلا يكون ملكا وفيه خلاف الشافعي
مطلقا ولا يوسف ان كانت امة اعتبارا للجزء **بالكل والصوف** على ظاهر الغنم قاله في شرح الطحاوي
لرباع شيئا ظاهرا متصلا بغيره ان لم يكن في تمييزه ضرر للبائع ولا في جاز البيع الا الصوف على ظاهر
الغنم فانه يجوز في البيع استحسانا بخبر عبد الله بن عباس رضي الله عنه انه عليه السلام نهى عن ذلك
والقياس ان يجوز **وخذع في سقف** يعني الجذع العين لان غير العين بيعه لا يعود صحيحا ذكر الزاهد
في شرح القدوري **وذايع من ثوب طلقه** كما في العداية ولم يتيده بما يضره التبعض لان الحاجة
اليه في الكروان واما الثوب فلا يخلو تبعضه عن ضرر ذكره **قطعه او لا فان البيع فيها فاسد**
ويعود صحيحا ان قلع الجذع او قطع الاربع قبل نسخ المشتري لانه لا يفسد قبل تفرده وضرية
القائه هي ما يحصل من الصيد بضرب الشبكة مرة عدم الجواز منها بغير البطلان والموازنة
وهي بيع التمر على التخيل بتمر مجزؤ مثله كينه خرصا اي يكون التمر على التخيل مثلا بطريق
الخرص لكيل التمر المجزؤ وفساد البيع في هذه الصورة لشبهة الرجاء **واللماشية والقاه**
المجر والمناكب وهي ان يتساو ما سلعة لزم البيع ان لمساها المشتري او وضع عليها **الاشاة**
او نبذها البائع اليه وفساد البيع في هذه الصور لوجود القمار **والامرعي** اي الكلا ولا اجازة

بطل

أعمال

صدور

صدور

تق

اما بطلان بيعه فله عدم الملك واما بطلان اجارته فلانها على الاستهلاك عين **والاخرى لانها ليس**
 لعدم الانتفاع بعينه وقال محمد والشافعي يجوز اذا كان محررا **مع الكوارة** يعني اذا كان فيها عمل لان
 صحة بيعه مشروط به والكواقر بالضم والتشديد مع عمل النخل اذا سوي من طين وودود القز ويضه
 بيعهما باطل عندنا وعند ابي يوسف يجوز ان ظهر القز وعند محمد يجوز مطلقا **والاخرى** للجزع عن تسليمه
 وفي انعقاد بيع الآبق روايتان ومختار صاحب الهداية عدم الانعقاد وهو ظاهر الرواية وبه يفتي
 ابو عبد الله الثلجي جماعة من الشايخ **الا من هو عند** في جواز عدم المانع **وشعر الحنظل** لانه
 نجس العين فيطهر ببيع **وان حل الانتفاع به** للخرنطور **ولا شعر الايدي** **ولا الانتفاع به** كرامة
 له **ولا اجلا للثبته** قبل دبه لانه ليس بما لا يملك المالكية يصنع مكتب وان صح ببيع
والانتفاع به بعد كعظمها وعصبها وصوفها وشعرها وذبرها الشعر للانسان وغيره
 والصوف للغنم والوبر للابل وقرنها انما صح بيع هذه الاشياء والانتفاع بها لان الموت لم يحل
 فيها **والنيل كالسبع** حتى يجوز بيع عظمه والانتفاع به **خلافا لمحمد** فانه كان خنزير عند **ولا بيع**
علوبعد سقوطه اذ بعد السقوط لم يبق الا حق التعلو وهو ليس بما **وبيع المسيلة** وهبته وصحا
 اي البيع والهبة **في الطريق** قبل ان اريد رقة المسيلة الطريق فقد اراد يشغله الماء مجهول
 فلا يجوز فيه البيع والهبة واما الطريق فعلوم وان لم يبين فمقدر بمرض باب لا ارفيجوز فيه
 البيع والهبة وان اريد حق التسييل فانه كان على الارض فجهول لما مر وان كان على السطح فهو حق
 التعلو متعلق بعين لا يبق حق المرو فيه روايتان وجه البطلان انه ليس بما له وجه الصحة
 الاحتياج اليه وهو حق معلوم متعلق بعين باق **وبيع شخص على انه امة** وهو عبد بخلاف ما
 اذا باع كسبا وهو نعمة حيث ينعتق البيع ويختير ويبقى الفرق على ان الذكر والانتى من بني ادم جنس
 للثقات الفاخر في الاعراض وفي الحيوانات جنس واحد لثقله التناوت فيها وان الانسان مع التسمية
 اذا اجتمعا في مختلف الجنس يتعلق العقد بالسمي ويطله لانعدامه وفي متحدى يتعلق بالشار اليه
 وينعتق لوجوده ويختير لنوات الوصف **وشراء ما باع باق** مما باع قبل نقد ثمنه **الاول**

185
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

لان الثمن لم يدخل ضمان الباع قبل قبضه فاذا عاد اليه عين ماله بالصفة التي خرج عليها من ملكه
 وصار بعض الثمن قصاصا لبعض ثمنه فله عليه فضل ما عوض فكان ذلك ربحا للبائع وهو حرام
 بالنص بخلاف ما اذا اشتراه باكثر من الثمن الاول لان الربح حصل فيه للمشتري بعدما دخل البيع في ضمانه
 وعند الشافعي يجوز الاول ايضا **وشراء ما باع مع شيء لم يبعه بثمنه الاول** قبل نقده فيما باع لانه لا بد
 ان يجعل بعض الثمن بمقابلته الذي لم يشتره منه فيكون مشتريا لا خرابا لما باع **ومع فيما لم يبع** اذا لا
 يفسد فيه ولا يشيع الفساد لانه ضعيف لمكان الاجتهاد فيه **وامر المسلم** عطف على الضمير
 المتصل بقوله وصح هذا العطف لوجود الفصل ببيع خمر او خنزير او شرابها فنيا **وامر**
المحرم غير ببيع حيد هذا عندنا وقال لا يجوز لان الموكل لا يملكه فلا يملك غيره وله ان العاقد
 يتصرف باهليته وانتقال الملك الى الامر حكى **والبيع بشرط يقتضيه العقد ولا يقتضيه ولكن**
 يلايحه كالكفيل والرهن بالثمن ولا يلايحه ولكن ورد الشرع بجوازه كالايجل والخيار فانه لا ينسد
 العقد لانه لما ورد الشرع به دل على انه من باب المصلحة في البيع هذا التفصيل على وفق ما في الاخير
اولا يقتضيه ولا يلايحه ولم يرد به الشرع ولكن لا تنفع فيه **لاحد يستحقه** سواء لم يكن نفع
 لاحد اصلا كشرط ان لا يبيع الدار المبيعة او يكون نفع لما لا يستحقه كشرط ان لا يركب الدابة
 المبيعة لم نقل ان لا يبيع لان عدم البيع ليس بنفع في حقه بخلاف عدم الركوب وفيه نفع **لاحد**
الا انه متعارف كما اذا اشترى على ان يخدمه الباع فعلا او بشرطه اي يجعله لنفسه لشرائه فانه جائز
 استحسانا للتعمام وكان مقتضى التماس ان لا يبيع بخلاف شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع
لاحد العاقلين او لبيع يستحقه اي يستحق النفع بان يكون ادميا فضلا عنهما واجلا فنيا
 سبق حيث قصر على قوله لا حد احترازا على من الموضعين عن محل الخلاف فظهر فساد
 ما قيل فظهر ان قوله ولا تنفع فيه لاحد اراد به لاحد من العاقلين والبيع المستحق للنفع **كشرط ان**
يقلعه الباع ويخطئه قباء مثاله لما فيه نفع للمشتري او يستحقه **شرا ماله** لما فيه نفع للبائع
 او يبعثه او يدبره او يكاتبه مثاله لما فيه نفع للبيع المستحق فلا يجوز نفعه على قوله بخلاف

في البيع والشراء

في البيع والشراء

لا بد منه وقد اهل اصحاب
 التدن والتدريج
 هذا الخلاف مع الاجمعي وفيه اي في الشرط
 الذي قد نفع الاجمعي بخلاف الشايخ
 قبله انه منسوخ وبطلان

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

اخذ الثمن به كالمالك ربح ما اذاعه **نقصى** او قضى للمدعي عليه ذلك الماله ثم ظهر عدم اى مدم
 وجوب الماله عليه **بالتصادق** لان الماله المنقصى بده الدين الذي هو حق المدعي والمدعي باع دينه بمالاخذ
 فاذا تصادقا على عدم الدين صار كذا استحق ملك البائع وبده المستحق مملوك ملكا فاسدا فيكون البيع
 في حق البائع فاسدا فلا يورث الخبز فيما لا يتعين بالتعيين **ولو بئى في داو شراها شرا فاسدا**
لزم قيمتها هذا عند وعند ما ينقض البناء **وشك ابو يوسف** في حفظ الرواية عن ابي حنيفة فيها
 اى في السنة المذكورة وقد نص محمد على الاختلاف في كتاب الشفعة **وكره النجش** بفتحين ويروي
 بالسكون وهو ان يزيد في الثمن ولا يريد الشراء ليرغب غيره الا اذا زاد الى تمام قيمته فانه محجود غير
 مذموم ذكره في شرح الطحاوي **والسوم على سوم غيره** اذا رضى بثمان واما قبل ذلك فلا باس
 لغيره ان يشتره بازيد لان هذا بيع من يزيد في الثمن المذكور لالة على عدم الكراهة في بيع من
 يزيد **وتلقى الجلب المضرب بالمر** الجلب المجلوب فانه اذا قرب من البلد يكره استقباله و
 شراؤه ثم لانه عليه السلام نهي ان يتلقى السلع حتى يدخل الاسواق رواه الطحاوي في شرح الآثار
وبيع الحاضر للبائدي الاصل فيه ما حدث البخاري في صحيحه باساده الى عبد الله بن طاهر
 عن ابيه عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركبان ولا
 يبيع حاضر لباد فقلت لابن عباس رضي الله عنه ما قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون ممسارا
 وقال عليه السلام في حديث اخر رواه صاحب السنن وذروا الناس يرزق الله بعضهم من
 بعض طمعا من الثمن **الثمن الثاني زمان القحط** صورته ان يترخص الحاضر بسلعة البدوي بان يتول
 البدوي للبدوي دى دى سلعتك لا يبيعها لك بثمان غاله ويجبسه عندك الى ان يغاله في ثمنه
 فيفوت الرزق والربح على الناس **والبيع عند اذان الجمعة** لقوله عليه السلام وذروا البيع
 وفيه نظر وقد ذكر الاذان المتبر فيه في كتاب الصلوة **وتفريق صغير عن دي رحم**
محرم هذا عندهما وعن ابي يوسف انه يفسد البيع في قرابة الولاد ويجوز في غيره ومما است
 يفسد في البيع **بلا حق مستحق** فلو كان بحق مستحق كدفع احدهما بالجناية والرد بالعيب

في البيع بالدين
 في البيع بالدين

صدق
 زيلفي

لا يكره ما **الاقالة هي** فسخ في حق العاقلين بيع في حق غيرهما فايدة
 كونها بيعا في حق غيرهما وجوب الشفعة والاستبراء فان الشفعة حق الشفع والاسبراء حق
 الله تعالى وكل منهما غير العاقلين **وان لم يكن جعلها فسخا في حقها تبطل** وعند ابي يوسف هي بيع
 الا ان لا يمكن جعلها بيعا فيجعل فسخا الا اذا تعذر جعلها فسخا فتبطل وعند محمد هي فسخ الا اذا
 تعذر جعلها فسخا فيجعل بيعا الا ان لا يمكن فتبطل شرط محرم في جعلها فسخا لا عدم امكان جعلها فسخا
 والتعذر دون عدم الامكان فلا اشكال في جعلها بيعا عنده وفسخا عند ابي حنيفة اذا انقضى على
 اكثر من الثمن الاول قائل **فطلت بعد ولادة المبيعة بعد القبض** لعدم امكان الفسخ وقال لا
 تبطل الا مكان جعلها بيعا انما قال بعد القبض لانها اذا كانت قبله تصح الاقالة عنده **وصحى مثل**
الثمن الاول وان شرط غير جنسه او اكثر منه هذا عند بناء على انها فسخ والفسخ لا يكون الا على الثمن
 الاول وذلك الشرط شرط فاسد والاقالة لا تقصد بالشرط الفاسد فصحت هي وبطل الشرط وعند
 يكون بيعا بذلك المسمى **وكذا في الاقل** اى تصح الاقالة اذا انقضى على اقل منه ويجب الثمن الاول الا
ما اذا تعيب فيجب ذلك اى الاقل هذا عند وكذا عند ابي يوسف يكون بيعا بالاقل بناء على انها بيع عنده
 وعند محمد يكون فسخا بالثمن الاول لانه سكوت عن بعض الثمن الاول ولو سكوت عن الكل وقال
 كان فسخا فهذا اولى الا اذا تعيب فيكون فسخا بالاقل ولم يمنعها هلاك الثمن بالبيع وهلاكه
 بعضه منع بقدره **ما** **المراجعة والتولية المراجعة** بيع المشرى
بشرط ان يكون بثمانه وفضل اطلقه لان كونه مثليا ليس بشرط في تحقق المراجعة وان كان
 شرطا في تحققها على وجه الاطلاق على ما ساقى ثم انه لم يتعرض لكونه معلوما لكونه معلوما
 مما سبق من ان معلومية الثمن شرط صحة البيع فلا حاجة لذكره ههنا **والتولية** بيعه بشرط ان
 يكون به **بلا فضل** ما ينضم الى الثمن في عرف التجار لا يسمى فضلا **شرطهما على وجه الاطلاق**
شراؤه على وذلك ان الثمن الاول اذا لم يكن مثليا لا يعرف قدره فلا يتحقق التولية ولا المراجعة
 فلا يجوز الا اذا باعه بذلك البده من يملكه او به وبزيادة ربح معلوم في يجوز الانتفاء الجمالية

آه كرو
 صدق

آه كرو
 صدق

بان يشاء ان امكن الفسخ لا يوجد شرطا
 جعلها بيعا عند محمد وان لم يكن لا يوجد
 شرطا جعلها فسخا عند ابي حنيفة ووجه
 الاقالة فاع كاهر على تقريرنا لا على انقضاء
 المدة محرم

آه كرو

بلا وجه له لان الكلام فيها
 يخص المراجعة

آه كرو
 صدق

وله ضم اجر التصار والصنع والطران والقتل والجلد الى ثمنه والاصل فيه ان كل ما يزيد في البيع او
 في قيمته يلحق به لكن يقول ح تان على بكذا لا اشترى به بكذا تخروا عن الكذب وان ظهر للمشتري
 خيانة في المراجعة اخذ بثمنه او دعه وفي التولية خط من ثمنه وعند ابو يوسف يحط فيهما الا ان
 الحط في التولية قدر الخيانة وفي المراجعة قدر ما قدر حصتها من الزرع وعند محمد خير فيهما
 هذا اذا كان المعقود عليه محلا للنسخ وان لم يكن محلا للنسخ بطاخيانه ولزمه جميع الثمن ذكره في
 شرح الطحاوي وان شري ثانيا بعد بيع بربع فان ربح طرح عند مازح وان اشترى الزرع الثمن اربع ارجح
 اذا اشترى بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشترى به بعشرة فان يبيعه مراخعة خمسة ويقل
 ويقول قام على خمسة ولو اشترى به بعشرة وباعه بعشرين ثم اشترى به بعشرة لا يبيعه مراخعة
 اصلا هذا عنده وعند ما يبيعه مراخعة في الفضلين لان الاخير عقد متجدد منقطع الاحكام عن
 الاول فيجوز بناء المراجعة عليه وله ان شبعه حصه الزرع الاول بالعقد الثاني ثابتة لانه يتكاد به
 بعد ما كان على شرف الزوال بالظهور على عيب والشيعة كالحقيقة في بيع المراجعة احتيا لا مازح
 من شري من ماذونه المحيط دينه برقبته اعتبار هذا القيد لتحقيق الشري قال الفقيه ابو الليث
 في شرح الجامع الصغير فان كان العبد لادين عليه فالشراء الثاني باطلا لان العبد اذا كان لادين عليه
 فما له لولاه **على ما شري ببيعة** ناقصا كان الثمن الاول من الثاني او ثانيا عليه ويقول قام على بكذا
 كما دون كذلك شري من سيده لان بيع المولى من عبده الماذون وشراؤه منه اعتبر عدما في
 حق المراجعة لثبوته مع الثاني ثم ان ما ذكره الميراث انه اشترى من ماذونه او اشترى هو من سيده
 فيجوز مراخعة على ما شري نفسه ورب المالا على ما شراه مضاربة بالنصف او لا ونصف مازح
بشراية ثانيا منه اذا كان مع المضارب عشرة دراهم بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة وباعه
 من رب المالا بخمسة عشر فانه يبيعه مراخعة باثني عشر ونصف وان اعودت المبيعة
 وعند زفر وهو قوله الشافعي ورواية عن ابي يوسف لا بد فيه من بيان قال الفقيه ابو الليث وقول
 زفر اجدوبه ناخذ او طويت ثيبا راجح هكذا في عامة الكتب المفهوم من هذا الاطلاق ان

85
 من قال ان قلعا
 لم يكن على بصيرة
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100

تقريب

مكتوبة

لا يقول قام على بل ابيان اي لا يجب عليه بيان حدوث العيب فيه ولا بيان تصرفه لانه لم يجب عليه
 شيء يقابله الثمن لان الاوصاف تابعة لا يقابلها الثمن وكذا مانع البضع لا يقابلها الثمن والمسئلة
 فيما اذا لم ينقصها الوطى وان فقا عينها الفقهاء النجى وهو عود بانخفاض العين البايع او الاجنبي
 بخلاف ما اذا بقي عينها بفعل نفسها ذكره في البسوط واذا رشحها لا بد من هذا القيد على ما يفسح
 منه التعليل الاتي ذكره ادو طى بكر الزمة بيبانه لانه حين بعض الميع فلا يملك بيع الباقي بالكل
 مراخعة اذا اوصاف اذا صارت مقصودة بالتناول صار لها حصه من الثمن وهذا لان ما فات كالتام
 له معنى لاخذ بذله ان جنى غيره وكذا ان جنى نفسه لانه لو لا الملك لكان مضمونا عليه فصار سقوط الضمان
 عنه كالبند لو فرض فاد الغرض بالقاء وقيل بالقاق او حرق **نأنا المشتري كالاولي** وتكره على وجه
 يوجب انتقاصه بنشره وطيه كالثانية ومن شري بناء ورايح بل ابيان خير مشتريه فان
 اتلفه ثم علم لزمه كل ثمنه وكذا في صورة التولية وان ولي بما قام عليه ولم يعلم مشتريه قدره فسد
 وان علم في المجلد **ففسد** لم يضمن بيع مشري قبل قبضه لانه عليه السلام نهى عن بيع ما لم
 يقبض الا في العقار فيه خلاف لمحمد وزفر والشافعي علما بالطلاق الحديث واعتبار بالنقود ولها
 ان ركن البيع صدر عن اهله في محله ولا غور فيه لان الهالك في العقار نادرا بخلاف المنقود والغرر الذي
 غررنا فاساخ العقد والحديث معلول به علما بل الجواز **من شري كيلنا كيا لا يشرط الكيل**
من شراه كذلك هذا القيد مذكور في الهداية ولا بد منه على ما افصح عنه صاحب الخلاصة وغيره
لم يبيعه ولم ياكله حتى يكيل لانه النبي عليه السلام نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاع
 صاع البايع وصاع المشتري لان محله اجتماع الصفتين على ما بين في باب التام ان شاء الله تعالى بالقرآن
 عليه السلام اذا ابتعت فاكلا اذا ابتعت فكل ولانه محتمل ان يزيد على الشرط وذلك للبايع والتصرف
 في مالا الغير حرام فوجب التحرز بخلاف ما اذا اشترى مجازفة لانه الكل له **ويكفي كيل البايع بعد بيعه**
بحضرة المشتري في المصحح لان البيع صار معلوما به وتحقق التسليم وقوله في المصحح رد لما
 قيل شرط كيلان كيل البايع بعد بيعه بحضرة المشتري وكيل المشتري قبل التصرف فيه وكذا ما يورد

ان يبيع
 من قال ان قلعا
 لم يكن على بصيرة

تقريب

لا يقال اذا فقا الاجنبي يبيع على ضمانه ان يشر
 ووجوب ضمانه سبب لا خياخذ حكم
 لانه كثيرا ما لا يثبت الخيار على احد العلم
 بالجملة او للعجز عن التابة فلا يتحقق
 سبب الاخذ

عامة البايع ربحا لان الملك للمشتري

تقريب

حيث نأنا المشتري من انقضات الجاهل
 وذا وقفت ان كان انقضات الجاهل
 الاط ولا بد من كيل المشتري
 اشتراه حادثة وكيل
 قبل الزوال كالبيع
 من

في الهداية لان الزيادة له
 وفيه ما فيه
 تقريب

اوبعد في شرح القدرى يجب اعادة العدد فيها في رواية وفي رواية لا يجب وصح القدرى هذه الرواية
 كذا في الاخير **لا ما يذرع** لان الزيادة لان الذرع وصف في المذرع بخلاف القدرى لا يخفى ان موجب هذا
 التعليل والذي سبق ذكره ان يستثنى ما يضره التبعض من جنس الوزون لان الوزون فيه وصف على
 ما مر **لا اذ اسمى لكل ذراع ثمانا فاذ** يا هذا الذرع حكم القدرى على موضح **التصرف في الثمن قبل قبضه** لقيام
 المطلق وهو الملك وليس فيه ضرر الانساح بالهلاك لعدم قبضه بالتعيين بخلاف البيع والمواد بالقبض
 في الثمن تمليكك عن عليه الدين بموض او بغير موضع حتى لا يجوز ان يملكه من غير من عليه الدين **والخط**
عنه ولو بعد هلاك البيع والمزيد فيه حال قيامه لا بعد هلاكه **وفي البيع** اي صح الزيادة فيه ايضا واما الخط
 عنه فلا يجوز لان طريق الجواز عندنا الاتحاق باصل العقد وذلك يستدعي قيامه وقيامه بتمام البيع وعند
 خط بعضه لا يبقى تمامه **ويتعلق الاستحقاق بالجميع** لان الزيادة والخط يلتحقان باصل العقد عندنا
 وعند فرو الشافعي لا يصحان على اعتبار الاتحاق بل على اعتبار ابتداء الصلة وانما المطلق الاستحقاق بالجميع
 ليتنا ولا استحقاق البائع بجميع المزد والنزيد عليه من الثمن واتحقاق المشتري بجميع المزد والنزيد عليه من
 البيع واستحقاق الشئع بذلك واتحقاق المستحق **ويراجع ويولي على الكل** ان زيد وعلى ما بقى **ان خط**
 تركه التفريع على ما قبله لانها في اصل واحد وهوان الزيادة والخط يلتحقان باصل العقد **والشئع** **ياخذ**
بالاقل في الفصيلين اما في الخط فانه التحق باصل العقد واما في الزيادة فلان حقته تعلق بالثمن الاول
 وفي الزيادة ابطال الحق الثابت فلا يملكه ولو قال **بع عبدك** من زيد **بالف** على اني ضامن كذا من الثمن
 سوى **الالف** خطا لان من زيد والزيادة منه ولو لم يقل من **الثلث** فالالف على زيد ولا شئ عليه ذكر صاحب
 العداية عن المسئلة في ما يل متشورة او رد ما بعد السلم زاعما انها لا تنظم مع ما يل باب من
 الابواب والمرد ما الى بابها ونظمها مع ما يناسبها ولقد اصاب **وكل دين اجل الى اجل معلوم** صح
الا القرض فان تاجيده لا يصح لانه اعادة وصلة في الابتداء ومعاوضة في الانتهاء فعلى اعتبار الابتداء
 لا يلزم التاجيل فيه كما في الاعازة اذ لا جبر في التبرع وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لانه يصير بيع الدرام
 بالادام نية وهو ربوا **باب** **الربوا هو فضل الادامه ما يعطى النقد**

على النية للفضل المتعارف ولهذا أنكره ولا بد من هذا التعميم ليتناول التعريف المذكور
خارج عن عوض شرط في أحد البديلين فلو وجد الفضل في أحد البديلين ولم يكن مشروطاً في العقد
أو كان مشروطاً فيه ولم يكن في أحد البديلين بأن يكون لغير البائع والمشتري لا يكون ربواً
وأما قال في أحد البديلين ولم يقل لأحد العاقدين لأن العاقدة قد يكون وكيلاً وقد يكون فضولياً
والمعتبر كون الفضل للبائع أو المشتري **وهو نوعان ربوا للفضل** عرفه لأن المراد بالفضل العهود
وهو ما يجب المقدور وذلك ينقسم إلى حقيقة الربوا ومظاهر وشبهة الربوا كبيع الخنطة
بالخنطة بخازفة **وشرط فيه أن يكون أحد العوضين من جنس الآخر** ففضل قد يترى شعير على شعير
بر لا يكون ربواً وإن يكون من جنس الكيل أو الوزن ففضل مذكوع على مذكوع أو معدود على معدود
لا يكون ربواً وإن يدخل تحت المسافات بالمعيار الشرعي وهو الكيل والوزن ففضل حقتين على حقة
ويصتثنى على بيضة وتمرتين على تمر لا يكون ربواً **وربوا النساء** هذا النوع قد يجمع الصرف
الباطل كما إذا باع درهم بدرهم بشرط الأجل وفارق المشتري **وشرطه أن يوجد اتعاً للجنس المقدور**
أي الكيل والوزن **وعلة الكيل أو الوزن مع الجنس لم يقل** والقدر مع الجنس لأن القدر يجمع مشتركين بين الكيل
والوزن فعلى تقدير ما ذكرنا من أن لا يجوز إسلام الوزن في الكيل لأن أحد العوضين يحتمل النساء وقد
نص على جواز إسلام الخنطة في الزيت عندنا فحرم بيع الكيل والوزن بجنسه متفاضلاً ولو غير مطبوخ
كالخص والحديد للخص كيلي والحديد وزني وفيهما خلاف الشافعي بناء على أن العلة عند الطعم في المطبوخ
والتمنية في الأمان والجنسية شرط والمساواة لمخلص الأصل المحرمة ومالك بناء على أن العلة عند
الطعم والأدخار **وخل البيع في الأشياء المذكورة متماثل** **بلا اعتبار** أي فيما لا يدخل تحت المقياس وهو الكيل
والوزن على ما مر وفيه خلاف الشافعي بناء على أن الأصل عند الحرمة والمساواة لمخلص فالأدخار في السوي
الشرعي يبقى على الأصل وهو الحرمة وعندنا الأصل هو الحلال والدخول تحت المقياس شرط الحرمة فما يدخل
في الكيل والوزن ثبت فيه الحرمة وما لا يدخل في واحد منهما يبقى على الأصل وهو الحلال ولا دخل في ذلك للشافعي
في تعيين العلة وإنما جعل الحرمة أصلاً لقوله عليه السلام لا يتبعوا الطعام إلا طعماً لا سوءاً فمما

خان زید شجرة الفضل والشجرة
قبة كائنيتها في حكم العروة

والفقير من هذا انه ينفذ البيع في الصدق
الذكورة حكم الربا بمجره الشك ثم انه
يشتب محجبا لانتفاء الابطال ويبد ذلك
اذا اشرقا قبل التعاقب في ملك البيع حكم
الصدق ولا يشتب الابطال محجبا

١٠٠

١٤٧

۱۰۰

الفرع بالفرع كما في الجنس والجنس وان طريق معين لتصحيحه فتجمل عليه وفيه تغيير وصنفه لا اصل له
 يبقى موجب الاصل وهو ثبوت الملك في الكل بمقابلته الكل **بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم دينار**
 لا سرفا **ويستقرض الخبز وزنا لا عدد** **عند ابي يوسف** للتفاوت في احاده وبه يفتى وعند ابي حنيفة
 لا يجوز اصل للتفاوت في الناحي وعند محمد يجوز بهما بايهما كاه للتعاظم **ولا يربو بين سيد وعبد** هذا
 اذا كان ما ذنوا ولم يكن عليه دين اذ لو لم يكن ما ذنوا لا يتحقق اصل البيع وان كان عليه دين يتحقق الربو بينهما
 لان ما في يده ليس ملكا لولي عند وعندهما تعلق به حق الغراء فصارت كالاجنبي **وسلم وحزني في داره**
 لان ما له مباح في دار الحرب فباي طريق اخذ سلم اخذ ما لا يباح اذ لم يكن فيه غدر خلافا لابي يوسف والثاقي
 اعتبار بالستان في دارنا **باب الحقوق والاستحقاق يدخل البناء والمفتاح**
والعلو والكثيف وهو المستراح في **بيع الدار الطلقة** وهي النابا الذي احد طرفيه على الدار والطرف
 الاخر على دار اخرى او على الاسطوانات في التكة سواء كان منقشا الى الدار او لا ومن ثم انما التكة
 التي فوق الباب فقد وهم **الا بذكر كل حق مولها او حرماتها او بطل قليل وكثير هو فيها او منها**
 لانها مبنية على هوا الطريق فاخذت حكمها هذا عند وعندهما ان كان مفتوحا في الدار يدخل
 من غير ذكر شيء مما ذكرنا لان من توابعها فشا به الكثيف **والشجر لا الزرع في بيع الارض ولا الثمر**
في بيع الشجر الا بشرطه وان ذكر الحقوق والمراقق **ولا العلو في شراء بيت بكل حق ولا في شراء منزل**
الا بذكر ما ذكر يعني قوله كل حق الى قوله او منها والحاصل ان العلو يدخل في بيع الارض مطلقا ويدخل في بيع
 المنزل ان ذكر ما ذكر ولا يدخل في بيع البيت اصلا وهذا لان المنزل بين البيت والدار لانه يتأق في مراقيق
 التكن مع ضرب قصور لا يكون فيه منزلة الدواب فليشبهه بالدار يدخل العلو فيه تبعا عند ذكر
 التوابع وليشبهه البيت لا يدخل فيه بدونه **ولا الطريق والشرب والمسيل في البيع** **الا بذكر ما ذكر**
ايضا بخلاف الاجازة فانها تدخل فيها لا بذكر ما ذكر لانها تقود لا تتفاد ولا يتحقق بدون هذه الاشياء
 واما البيع فيمكن ان ينتفع به بدونها بان يتجر فيه ويؤخذ الولدان استحققت امه ببيتة وان
 اقربها **لا من اشترى جارية فولدت** عند فان استحقها رجل ان استحقها ببيتة ياخذها وولا

بسم الله الرحمن الرحيم

شبهه

شبهه

شبهه

لان البيت حجة مطلقة فيظهر بها ملكها من الاصل والولد كان متصلا بها فيكون له وان استحقها
 باقرار ذي اليد ياخذها ولا ياخذ ولدها لان الاقرار حجة قاصرة يثبت به الملك في المخبر به ضرورة وما يثبت
 ضرورة لا يثبت في حق الزوايد المتصلة فلا يكون الولد له هذا اذا لم يبع للقر له الولد واما اذا ادعاه كان له لان
 الظاهر له ذكره في النهاية **شخص لا يشتري في فاني بعد فاشترى فبان حراما** وهو حره يتجوز ان يكون
 يدعوى شخص اخر كما اذا ادعى رجل انه ابنه واقام البيت عليه قال الامام الشريفي في باب الشهادة في الولد
 والنسب من البسوط في هذه الصورة فغير انه ابن له لاثبات دعواه بالحجة وجعل حر الان في الحكم بثبوت
 النسب منه حكما بانه مخلوق من مائه وماء البحر جزء منه فيكون حراما لم يتصل برحرا لامة وحين
 لم يسمو امة في الشهادة لم يظهر اتصال ما يده برحرا لامة فبقى على الحرية انتهى وماعرفنا بتيقن انه
 لا اشكال في وضع المسئلة وان ما قالوا ان الشهادة على حرية الاصل تضمن تحريم الفرع لان الشهود
 لا بد لهم من تعيين الام ليس بذلك **ضمن ان لم يدرك مكان بايعه** وعن ابي يوسف انه لا يرجع لان الرجوع
 بالمعاوضة او بالكفالة والوجود ليس الا الاخبار كما ذابا صار كما اذا قاله الاجنبي لك ووجه ظاهر
 الرواية ان المشتري صار مغرورا من جمته والغرور في المعاوضات التي تقتضي سلامة العوض
 يجعل سببا للضمان دفعا للغرور ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير وما قبله في وجهه لانه
 بالامر بالشراء يصير ضمانا للثمن عند تعذر الرجوع على البائع دفعا للضرر منطوقه لان موجهه ان لا
 يكون لقوله فاني عند دخل في جواب المسئلة وما ذكره في الهداية في تعليقه صريح في الحاجة اليه **ورجع**
ذلك الشخص غاصف **عليه اي على البائع وان علم لا اي ان علم كان البائع الضمان على الشخص المذكور**
والضمان في الرحمن اي قال ارتضى فاني جدد فارتضه فبان حراما لانه ان عليه اصلا اي سواء علم
 مكانه الرامن او لا لانه ليس بمعاوضة ولا يجعل سببا للضمان انما هو الغرور في المعاملات
 ولا يرجع في دعوى من مجهوله في دار صريح على شيء معين **واستحق بعضهما اذ لا ادعى ان يقول دعوى**
 في هذا الباقي **فهم من اي من جواب مسئلة صحة الصلح عن المجهول** على معلوم لان الجاهل فيها
 يستقل لا تنفع في المنازعة وفهم منه ايضا ان بطلان الدعوى لا يضر صحة الصلح **ولا استحق كلهما**

قال الامام صاحب كتابنا في حاشية بعد اتمام الحاشية
 ان النصيبين من الملك ليشاء الملك من ذلك الوقت
 ملكا بالملك من ملكه من ملكه من ملكه من ملكه
 الركن من ملكه من ملكه من ملكه من ملكه
 اذ انما لا يملكه من ملكه من ملكه من ملكه

هذا الذي ما قبل ضرورة صحة
 الا جاد وهو تدفع بالثبات
 بعد الاتصال لا في يده
 فيها اذا اقر بانها ملكه قبل
 الولادة

شبهه

شبهه

شبهه

هذا هو الأصل في البيع
وإن كان المشتري قد علم
بأنه لا يملك ما يشتريه
فإنه لا يملكه ولو كان
مستقرا في ملكه

رد كل الغرض لدخول الذي في السحق ورجع بحصته في دعوى كلها أن استحق شي منها لوجوب الرجوع
بيد له عند فوات سلامة البذل **فصل في بيع الفضولي** هو في اصطلاح الفقهاء هو من يتردد
في حق الشيء لا اذن شرعي **لأنه باع غيره ملكه بغير إذنه** نسخه سواء بقي العاقدان أو لا يبيع الفضولي
متعقد عندنا خلافا للشافعي وله أجازته أن يبيع العاقدان **وإذا التفت أن كان عرضا معيناً**
فيه بالتعيين لأن الاحتراز عن الدين إنما يحصل به فإن العرض قد يكون ديناً على ما استوقف عليه
وهو أي الثمن **ملك للمبيع وهو للمالك وأمانة عند بائعه** أي بعد الإجازة وله أي للفضولي نسخه
قبل الإجازة دفعا للضرر من نفسه فإن حقوق القدر ترجع إليه وجاز اعتنا المشتري من الناصب المبيع
قال أحمد لا يبرأ منه متى بدعن المالك وأما أن المالك يثبت موقفاً بصره فمطلق موضع لفائدة المالك
ولا ضرر فيه فيوقف الاحتياط متباعاً عليه وينفذ نفاذه **لا يبيعه** لأن الإجازة ثبتت للبائع ملكاً له
فإذا طرأ على ملكه موقوف لغيره أبطله ولو قطع يده ثم أجزأه فأنشأ ما أخذ كان قبل الإجازة أو بعده
المشتري لأن المالك لم له من وقت الشراء فحين أن الطع حصل ملكه وتصدق بما زاده على نصف ثمنه
لأنه لم يطل في صفاته وفيه شبهة عدم الملك ومن غري عبد من غير سيده وأقام بينة على إقراره بابط
أو سيده بعدم أمره بما يبيع مريداً له لا يتقبل لأن البينة في حقوق العباد لا تتقبل إلا عند صحة الدعوى
ولا صحة لها من هنا للتناقض إذا أقام على الشراء أقل منه لصحته وإقامة البينة على إقراره بانيه أو سيده
بعدم أمره بالبيع سواء كان ذلك لأقرار قبل البيع أو بعده مسبوقه بدعوى عدم صحته وهي مناقضة لدعوى
صحته ولو أقر بانيه به عند قاضي بعد الأمر **وطالب** مشتريه رده وبيعته لأن التناقض لا يمنع
صحة الإقرار فالمشتري إن يسأع البائع في ذلك فيتحقق الاتفاق بينهما فلهذا شرط طلب المشتري
باب التمسك هو مبادلة ماله مؤجلاً بماله مؤجلاً فالتمسك هو التمسك في الدين بغير
في حقيقته إذ بهما يتنازع من غير من أنواع البيوع صح فيما يعلم قدره وصفته أي صح التمسك إذا كان المسلم فيه
وهو البيع مما يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره كالكيل والوزن للثمن احترازاً عن التمسك من الدرام والذنانير
والأوزع كالثوب مضبوطاً بذننه وصفته وصنعتة والعددي المتعارب كالجوز والبيض والفلس

سهر

سهر

سهر

هذا هو الأصل في البيع
وإن كان المشتري قد علم
بأنه لا يملك ما يشتريه
فإنه لا يملكه ولو كان
مستقرا في ملكه

والدين والاجر بلين معين وصح في التمسك المبيع يقال سمك مبيع ومملوح ولا يقال مالمح لأنه لا لغة
ردية وأغنية التمسك بالمبيع لأن في الطري تنصلاً لبيان ذننا وضرباً أي نوعاً معلوماً
والطست والتمقيمه والخفين إلا إذا لم يعرف أي بالصفة لا فيما لا يعلم قدره وصفته كاللحم والحيوان
لنفس التفاوت وجوز في اللحم إذا وصف موضعاً معيناً بصفة معلومة وجوز الشافعي في الحيوان إذا بين
نوعه وصفته **والمرأه كالراس والاكراع وطلوده** عدد أو للبط حزاماً أو للوطبة جوازاً لأنه
مجهول لا يعرف طوله وعظمه حتى لو عرف ذلك بأن بين الجبل الذي يشديه للبط والوطبة وبين طوله
وضبط ذلك بحيث لا يؤدي إلى النزاع جاز والمجهول المزود بصاع وذراع معين لم يدر قدره وبرقرية
وتم غلبة معينتين وفيما لا يوجد من حين العقد إلى حين الحمل فلا يصح في التمسك الطري إلا في حينه
أي في وقت بوجده التمسك في الماء وشروطه بيان جنسه كبر وشعره ونوعه كسقية وبخسية
وهي التي اتسقت منسوبة إلى البحر وهو الأرض التي تحت خطها من الماء وصفته كيدوردي
وقدره معلوماً **فإن كان كذا كذا** لا حاجة هنا إلى أن يقال لا يتقبض ولا ينسبط لأن الكيل في عرفهم
لا يطلق إلا على ما يكون كذلك أو ذننا أو اجله معلوماً خلافاً للشافعي وأقله شهر في الأصح روي ذلك
عن أحمد وفي رواية الطحاوي من أصحابنا ثلثة أيام وقيل أكثر من نصف يوم وعن الكرخي أنه ينظر
إلى مقدار السلم فيه والمعرف الناس في مثله والأول أصح به ينفتح **وقدر راس المال وهو الثمن في الكيل**
والوزن والعددي فإن العقد فيها يتعلق بالقدرة فلا بد من بيان مقداره هذا عندك وقال لا يكفي بالإشارة
لأنه يصير معلوماً بما كان في الثوب ولما دبر بما لا يقدر على تحصيل السلم فيه فيحتاج إلى رد راس المال
فيجب أن يكون معلوماً بخلاف ما إذا كان راس المال ثوباً معيناً لأن العقد لا يتعلق بمقداره فلا يجب
بيان قدره وأما قيل ربما يكون بعض راس المال ذنوباً ولا يستبدل في المجلس فلو لم يعرف قدره لا يدرى
كم بقي فغيره عليه أن يمسك شرطاً آخر ذكره الزاهد في شرح مختصر القدوري نقله عن المحيط به يندفع هذا
الاحتمال وهو أن يكون راس المال مستقداً فلم يحجز الإسلام في جنسين بل ببيان راس المال كل منهما يفرع على
للأمانة المذكورة ولا يتقيد ببيان خصه كل منهما من المسلم فيه وكان أيضاً سلم لحمل مؤنة

سهر

سهر

سهر

هذا هو الأصل في البيع
وإن كان المشتري قد علم
بأنه لا يملك ما يشتريه
فإنه لا يملكه ولو كان
مستقرا في ملكه

سهر

ومثل الثمن والاجرة والقسمه اذا كان المسلم فيه شيئا محله مؤنة يجب بيان مكان ايفائه عنده وقال
لا يجب بيان دينين كان العقد وعلو هذا الخلاف في الثمن والاجرة اذا كان محلهما مؤنة والقسمه اي اذا اتفقا
الارصع لاجل نصيب احد من اثنين لمؤنة **وما لا مؤنة في حله** لليحتاج فيه الى بيان كان الايمان بالاجل
لانه لا يختلف قيمته كذا في الهداية وفي نظري وفي حيث **يشاء هو الاصح** قال القدوري يوفي في المكان
الذي اسلم فيه وقال صاحب الهداية هذا رواية للجامع الصغير واليوسع وذكر في الاجارات يوفي في اي
مكان شاء وهو الاصح لان الاماكن كلها سواء ولا وجوب في الماكن وفي محيط الترخيص تعيين موضع
العقد وهو الاصح وهو قولهم لان قيمته تختلف باختلاف الماكن فان قيمة الكافور في مصر اكثر من قيمته
في التواد اكثر من قيمة افرا مصر وقلة رغبة اهل التواد وبهذا تبين ان ما ذكره صاحب الهداية في تقليل
الاصحية ليس صحيح **وقبض راس المال قبل الافتراق شرط بقاءه على الصحة** فهو معتقد صحيحا
فربط بالافتراق لان قبض واحد لا يصح التسليم مع خيار الشرط لانه يمنع تمام القبض لكونه مانعا من
الانعتاد في حق الحاكم بخلاف خيار العيب لانه لا يمنع تمام القبض ما عدا ثبوت خيار الرؤية فيه فلانه
غير مفيد لانه دين في الامة فكل اداء عليه بخيار الرؤية اعطاه غيره لكونه لا يتعين فلا يفيد **فلا اسلم**
مائة نقدا ومائة دين على المسلم اليه في كره بطل في حصة الدين فقط لانه دينين يدين وصح في حصة النقد
لوجع قبض راس المال في المجلس بقدره ولا يشيع البطلان لانه القبض قبل الافتراق شرط البقاء فيكون
ضعيفا بل لانه طارئ اذ التلم وقع صحيحا في الحكم والبطلان الطاري لا يشيع ضعيفا كذا سببه او قويا كما اذا
باع عبدين فملك احدهما قبل القبض بطل العقد فيه دون الآخر ولم يخرق التصرف في راس المال والمسلم فيه
بان يعطى بملأه ما يشاء **الشركة** كما اذا قال له اسلم لآخر اعطاني نصف راس المال ليكون نصف
المسلم فيه لك **والتولية قبل قبضه** كما اذا قال له اعطني ثل ما اعطيتا لمسلم اليه حتى يكون المسلم فيه
لك ولا يشترط شي من المسلم اليه براس المال بعد الاقالة **حتى يقبضه** لقوله عليه السلام لا تاخذ الا من اسلمك
او راس مالك اي لا تاخذ الا المسلم فيه حال قيام العقد وراس مالك حال انشاؤه **ولو شري بكذا**
وامر ربك لتسلم بقبضه قضاء لم يصح لانه اجتمع هنا صفتان التسلم وهذا الشراء كلاهما بشرط

هذا الحديث في قوله لا تاخذ الا من اسلمك او راس مالك اي لا تاخذ الا المسلم فيه حال قيام العقد وراس مالك حال انشاؤه ولو شري بكذا وامر ربك لتسلم بقبضه قضاء لم يصح لانه اجتمع هنا صفتان التسلم وهذا الشراء كلاهما بشرط

هذا الحديث في قوله لا تاخذ الا من اسلمك او راس مالك اي لا تاخذ الا المسلم فيه حال قيام العقد وراس مالك حال انشاؤه ولو شري بكذا وامر ربك لتسلم بقبضه قضاء لم يصح لانه اجتمع هنا صفتان التسلم وهذا الشراء كلاهما بشرط

صحة

صحة

الكيل فلا بد من الكيل مرتين الحديث الذي ذكره في باب المراجعة **وامر مقررته به صح**
اي لو استقرض براترا شري من اخر براترا فامر المقرض بقبض البر من قضا المقرضه صح وان لم يعد
الكيل لان القرض اعان فكان المقبوض عين حقه تقدير اكيل لا يلزم عليك الشئ ويجنبه نية
فلم تحقق الصفتان بشرط الكيل **وكذا اصح لو امر ربك بقبضه من اي قبض المشتري من**
البائع له اي لاجل المسلم اليه **ثم لنفسه** اي بقبضه لنفسه **فاكتاله** لم يقبل بقبضه لان في اكتاله
معنى زايله ابعده في القام وهو اخذ الكيل عقيب الكيل يقال كاله المعطى فاكتاله الاخذ **ثم لنفسه**
اذح تجري فيه الكيلان **ولو كان المسلم اليه في ظرف رتب التلم بامر بغيته او كاله البائع في ظرفه**
او ظرف بيته بامر المشتري لم يكن قبضا لان في التلم لم يصح امر ربك التسلم بالكيل لان حقه في الدين
لا في العين فامر لا يصادف ملكه فالمسلم اليه جعله ملكه في ظرف استعارة من رتب التلم وفي البيع
لم يصح امر المشتري لانه استعار الظرف من البائع ولم يقبضه فلا يصير فيه كذا ما يقع فيه وانما
قال بغيته لا لانه اذا كان حاضرا انتقل فعله اليه كما توجه به لانه لو كان حاضرا وكاله للمسلم اليه
بحضرة وخلى بينه وبين الطعام يصير قابضا لان التخلية تسليم كذا في التبئين **بخلاف كيله**
في ظرف المشتري بامر اي اذا اشري برامينا ودفع للمشتري الى البائع ظرفا وامر ان يكيه ويجعله
في الظرف ففعل البائع والمشتري غايب صح لانه ملك العين بالشراء فامر صادف ملكه فيكون
قابضا بجعله في الظرف ويكون البائع وكيله في اسك الظرف فيكون الظرف في يد المشتري حكما
ولو كان الدين والعين في ظرف المشتري بان اشري رجلا من اخر كرا بعقد السلم وكرا مينا
بالبيع ثم امر المشتري لبائع ان يجعل الكرين في ظرف المشتري **ان بدأ بالعين كان قابضا**
اما في العين فاصحة الامر واما في الدين فلا اتصاله بملك المشتري **وان بدأ بالدين لا اي يصير**
قابضا عند اي خفيفه اما في الدين فلعدم صحة الامر واما في العين فلانه خلط بملكه قبل التسليم
فصار مستهلكا عنده فينتقض البيع وهذا اللط غير مرضي به من جهة لجواز ان يكون مراده
البداية بالعين فلم يتيقن برضاه به حتى يكون شريكا وعندهما هو الخيار ان شاء نقض البيع

صحة

صحة

صحة

وان شاء شاركه في المخلوط لان الخلط ليس استهلاكاً عندهما ولو سلم **قائمة** في
كرو قبضت لامة ثم تقايلا ثم ماتت لامة في يده اي يد المسلم اليه بقي التقايل **وجب**
قيمتها يوم قبضها على السلم اليه بردها الى رب السلم ولو ماتت ثم تقايلا مع التقايل
لان صحته بعد بقاء المقتود عليه وهو السلم فيه **وكذا التقايضة** اي هي السلم في وجهيه اي
وجهي التقايل **بالحال الشراء بالثمن** فيهما اي في الوجهين المذكورين للتقايل ولو اختلف
عاقدا السلم في شرط الرداءة والاجل والقوله لمدعيهما اما اذا كان المدعي السلم اليه فبالاتفاق
واما اذا كان المدعي بالسلم فكلما عنده وعندهما القوله للآخر وذلك لان من خرج كلامه تعنتاً
فالقوله لصاحبه بالاتفاق وان خرج خصومة ودفع الاتفاق على عقد واحد فالقوله لمدعي الصحة
عنده وعندهما للثمن وان اكر الصحة **والاستصناع** باجل ذكر على سبيل الاستعمال دون الاستعمال
فانه لا يصير مسلماً سلم فيعتبر بشرايطه **تعاملاً وان** او لا خلافاً لهما في الاول فانه استصناع
عندهما وبلاجل معلوم لا بد من هذا القيد لان التأجيل باجل غير معلوم لا يخرج به الى حد
السلم فيما يتعامل به **تخف وتقمه وطست صح** بيعة لعدة الاستصناع ان بقوله للصانع كل ما
مثلاً اصنع لي من مالك خفان هذا الجنس يعني الصفة بكذا **فيجب الصانع على تسليمه** تنديج
على كونه بيعة لعدة وانما قال على تسليمه ولم يقل على عمله لما سأل في ان المقتود عليه العين دون
العمل ولا يرجع الامر عنه والبيع هو العين لا العمل فان جاء بما صنفه غيره اذ هو قبل العقد فاخذ
صح ولا يتعين له الا باختياره **فصح بيع الصانع قبل اختياره** لا امر لم يقل قبل رؤية الامر لما عرفت
ان مدار عينه له على اختياره وهو يتحقق بقبضه قبل الرؤية ولم اخذ وترك لما عرفت ان البيع
هو العين فله خيار الرؤية ولم يصح فيما لا يتعامل كالثوب **عطف** على قوله صح بيعة فقيده المذكور
مقدماً وهو ان يكون بلاجل معتبر وهذا ايضا **سأيل شئ مع بيع العكس** خلافاً للشافعي
لان نجس العين عنده لا عندنا لانه يستغنى به وعن ابيه يوسف انه لا يجوز بيع العكس المقتور **والفقد**
والسباع علمت والاد الذي كالمسلم في بيع غير للثمن والغير والادى خفت وجرت في غير موضع

في

في

185

186

187

في

الذبح وذبايح الجوسى كل من ذبح المستثنى غير مختص بها كما يفهم من الهداية **وهما في عقد الذي**
كلوا والشاة في عقد المسلم فالخمر عنده من ذوات الامثلة فالتخمر عن ذوات القيم ومن ذوات **مشتريته**
قبل قبضها صح فان وطئت فقد قبضت لان وطئ الزوج حصل بتسليم من جهة المشتري فصار
فعله كمنعه **والافلا** اذ مجرد التزوج لا يتحقق القبض القياس ان يتحقق لانه تعيب حكماً فيعتبر
بالتعيب الختري ووجه الاستحسان ان في الحقيقة استيلاء على الحل وبه يصير قابضاً وكذلك الحكم
فاقر من شري قساً اوداية قاله شيخ الاسلام خواهر زاده انما وضع المسئلة في العبد لانه في الدار
لا يعرض للقاضي لذلك ولا يبيعه فان القياس ان لا يجوز في العبد ايضا الا انه جوز فيه استحساناً
ليسقط النفقة عن البائع ولا يحتاج الى النفقة في الدار ومن هنا بين ان من ذكر الشيء بدل القدر
لم يصب **وعقاب غيبة** بعروفة **فاقام بايعة** بيعة انه باعه منه فان قبل البيعة لا تقبل من
غير خصم حاضر قلنا هذه بيعة تمام لكشف الحال لا للقضاء والخصم في مثل هذا ليس بشرايط **بيع**
في دينه اي في ثمن البيع لانه يمكن وصوله البائع الى حقه بدون البيع وفيه ابطال الحق المشتري وان جهل
مكانه **بيع** اي بيع القدر وادي الثمن ثمران فضل شئ يملك للمشتري وان نقص ثمنه البائع اذا
ظفر به ثم ان هذا البيع وان كان قبل القبض الا انه ليس مقصوداً انما المقصود احيا حقه وفي ضمنه
يصح بيعه لان الشئ قد يصح ضمناً وان لم يصح تصديداً وان شري ثانياً وغاب واحد فللماخر دفع
ثمنه وقبضه **وجبه ان حضر الغائب الى ان يأخذ حصته** لانه مضطر اذا لم يمكن الاستماع بتصيب
الاباء جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس ما بقي منه شئ والمضطر يرجع واذا كان له
ان يرجع اليه كان له الحبس عندهما الى ان يستوفي حقه ولو جبر للصير غاصباً وعند ابي يوسف كان
مطلوباً فيما ادى من صاحبه لانه قضى دينه بغير امواله فلا يرجع عليه وليس له الحبس ويصير
غاصباً به فيملك بالقيمة وان شري شيئاً بالثمن مثلاً ذهب وفضة **يجب من كل نصفه وفي**
بالثمن من الذهب والفضة من الذهب مثاقيل ومن الفضة دراهم وزن سبعة وزن سبعة
قد سبق في كتاب الزكوة ولو قبض زينايد لجيد جازاً لانه جازاً لانه جازاً لانه جازاً

في

في

في

بصفة المستوفى عند القبض شرط حقه بالاختلاف **وانفق وانفق** او ملك انما وضع فيما انفق وانفق
لو كانت قائمة يرد لها ويسترد ما للباقياء عندهم **فهو قضاء** **وعند ابي يوسف** يرد مثل زينة ويرجع
بحيله لان حواصل الدين يراعى من حيث الوصف كما يراعى من حيث القدر والقيمة له اذا قبل
بجنبه فوجب للصير له ما ذكر وقال ابو حنيفة ان اجاب رد الزينة لا فله الجيد اجاب عليه
بالنسبة الى الشيء واحد ومثل لم يبعد في الشرع وتكاليف الشرع ليست من هذا القبيل لانها ليست
بالنسبة الى شيء واحد ومثله قولان قوله الاول مع ابي حنيفة وقوله الاخير مع ابي يوسف ذكر
في رهن الميسور وفي الخاق نقل من العون ان ما قاله ابو يوسف حسن وادفع للضرر فاخترناه
للقوي ولو فرج اوباض طير في ارض رجل او تكسر ظبي فيها اي انكسر رجله انما قال انكسر لانه لو
كسر احد يكون له لا للاخذ وفي بعض الروايات تكسر اي دخل في الناس وهو ما واه **فهو**
للاخذ لا لصاحب الارض لان الصيد لمن اخذ هذا اذا لم يكن ارضه سبيته لذلك **كصيد تعقل بشيكة**
نصبت للجفاف فدرهم او سكر نثر فوقه على فبلم يبعده ولم يكن ولو اعد الثوب لذلك او كف
بعد وقوعه عليه فهو لصاحب الثوب بخلاف ما اذا عمل العمل في ارضه لانه عد من ارضه فيملكه
تبع الارض **كتاب** **الصرف** هو ما ادله مال بما له كلاما من جنس الاثمان
انما زاد لفظ الجنس ليعلم غير المضروب من الذهب والفضة ذكره خوارج زاده في فوائده ولم يقل من جنس
من الاثمان لان اتحادها جنس ليس بشرط **والتقاضي** المراد بالقبض في هذا العقد القبض بالبرام
لا بالفضة قبل الافتراق شرط بقاءه صحيحا قال خوارج زاده في فوائده هذا القبض بشرط بقاء العقد
على الصحة لا بشرط انعقاده صحيحا يده علم قوله وان افتراقا بطل العقد والشيء انما يبطل بعد وجوده
ولا يصح التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه فلو شري به اي بالثمن الغير القبض ثوبا ففسد
اي سواء الثوب ومن باع امة تعد له الف درهم مع طوق قيمته الف بالثمن ونقد من الثمن
الناو باعها بالثمن نسيه والف نقد او باع سيفا حليته خمسون وتخلص بلا ضرر بما ياتي
ونقد خمسين فانقد ثمن الفضة وهو الاثني في بيع الامه والخمسون في بيع السيف سكت او قال

خذ هذا من ثمنها اما في الاول فلان امرها يحمل على الصلاح وانما في الثاني فلان المخصوص واحد
الشيئين ينسب اليهما قال الله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان وخروجها من احدهما فيحمل
عليه لظاهر حاله والافا لظاهر من كلامه ان يكون المعنى خذ هذا على انه ثمن كل منهما فان افتراقا
بلاقبض بطل في الحلية فقط ان تخلص بلا ضرر ولا بطل فيها وان غلب على الدرهم النضة و
على الدينار الذهب **فهما فضة** **وذهب حكما** فلا يجوز بيع الخاصة به ولا بيع بعضه ببعض
الامساك وياوزنا على ما عرف في باب الربوا وان لم ينفذ سواء غلب لشراوتها ويا فيها في حكم
عرضين في بيعه بالفضة الخاصة على وجه حلية السيف اي ان كانت لفضة الخاصة اكثر
من النضة التي في الدرهم وعلم ذلك صح ان لم يفتراقا بلاقبض والافا يصح **وبجانبه متفاضلا**
صح بشرط القبض وانما يصح صرفا للجنس الى خلاف الجنس لانه في شيئين نضة وصفة فاذا شرط
القبض يشترط في الصفه عدم التميز والبراد بقاءه صحيحا لما عرفت ان القبض شرط له للاحقة
اصل العقد قبل الافتراق وبقاء المجلس ليس بشرط وان شري بالدرهم المغشوشة او الفلوس
النافقة صح فان كسدت قبل تسليمها بطل عنده وعندهما لا يبطل ثم انه يجب قيمتها
يوم البيع عند ابي يوسف واخر ما يتعامل به الناس عند محمد فلو استقرض فلوسا فكسدت
يجب مثلها عنده وعند ابي يوسف يجب قيمتها يوم القبض وعند محمد يوم الكساد كما مر
ومن شري بنصف درهم فلوسا ودانق فلوس او قيراط فلوس القيراط عند الحساب نصف
عشر المثقال صح وعليه ما يباع بنصف درهم او دانق او قيراط منها اي اشترى بنصف درهم
او دانق او قيراط على ان يعطى عوض ذلك الثمن فلوسا صح وعلى المشتري من الفلوس ما يعطى في مقابلة
ذلك الثمن وعند زفر لا تجوز هذا البيع لان الفلوس عادية وتقديرها بالانق ونحوه منى
من الوزن ولما ان الثمن هو الفلوس وهي معلومة ولو قال لمن اعطاه درهما اعطني بنصفه
فلوسا بنصفه نصف الاجبة اي قال اعطني بنصفه فلوسا بنصفه ما ضرب من النضة
على وزن نصف درهم الاجبة فسد البيع للزوم الربوا بخلاف اعطني نصف درهم فلوسا

في ان النجوز في الامساك والافتراق
المتساوي كغالب النضة والذهب
في التبايع والاستقرار في الصفه
كغالب الفلوس من الكثر

متساوية
تأخر
المتساوي كغالب النضة والذهب
في التبايع والاستقرار في الصفه
كغالب الفلوس من الكثر

تأخر
متساوية

ونصفاً لأحبة لأنه ذكر الثمن ولم يقسمه على أجزاء الدرهم فالنصف لأحبة بمثل ما بقي
بالفلوس ولو كرهنا عطيني صح في الفلوس فقط ولم يصح في الدرهم لأحبة لأنه لما كرهنا عطيني
صار بيعين ومن باع ثلثاً فضة وقبض بعض ثمنه ثم افترقا صح فيما قبض ثمنه فقط ولا يشيع
العناد لأنه طار واشتركا في الأناء وليس للمشتري الرد ببيع الشركة لأن التفريط جاء من
قبله حيث افترق عن صاحبه قبل نقد ثمن الكل وان استحق بعضه أخذ للمشتري باقي حصته
أورده لأن الشركة عيب قد جاء من قبل الشرع لأن قبله فله ولاية الرد ولو استحق بعض قطعة
نقرة بيعت خذ ما بقي حصته بلا خيار لأن التبعض لا يضرها فالشركة فيها ليست عيب
وصح بيع من عليه عشرة دراهم من هي له أي من الدين ديناراً وبها أي بتلك العشرة مطلقة
أي لم يصف العقد إلى العشرة التي عليه أن دفع الدينار وتقاصاً العشرة بالعشرة وجهه أنه
يجب بهذا العقد ثمن قبض تعيينه بالقبض والدين ليس بهذه الصفة فلا يقع المقاصة بنفس
العقد لعدم المجامعة فإذا اتقاصا تضمن ذلك فسخ الأداة والاضافة إلى الدين الأول لذلك
يكون استبدال الأيدى للصرف في الاضافة إلى الدين تقع المقاصة بنفس العقد والفسخ قد ثبت
بطريق الاتضاء وزفر خالفنا فيه لأنه لا يقول بالاتضاء هذا إذا باع الدينار بعشرة مطلقة وأما إذا
باعه بالعشرة التي له عليه صح بلا خلاف ويقع المقاصة بنفس العقد **كتاب الكفالة**
هي ذمة إلى ذمة في المطالبة سواء كان المطلوب من أحدهما هو المطلوب من الآخر كما في الكفالة
بالماله أو لا يكون كما في الكفالة بالنفس فإن المطلوب من الأصل فيها هو المالك ومن الكفيل التمسك
بالمطالبة بالملاحة ينتظرها **لا في الدين هو الصحيح** ذكره في العداية وعند البعض هي ذمة إلى ذمة
في الدين لأنه لو لم يثبت الدين لم يثبت المطالبة والأول هو الصحيح لأنه لم يعمد في الشرع أن
تجب دينان ولا يستوفي الا أحدهما لأنه منقوض بمسألة صلح الكفيل بغير آخر على ما ساقى بل
لأنه لا ينظم الكفالة بالنفس والكفالة بالعين والكفالة بالفعل فموجب المطالبة بدون غيره
نعمود كما في الوكيل بالشراء وهي ضربان **بالنفس الماله والأول يصح بكفالت بنفسه وبما يعين**

هذا هو الصحيح في الكفالة بالنفس

هذا هو الصحيح في الكفالة بالعين

من البدن وبجزء شايع وبضمنت على والي وانار عيم او قيل به ويلزمنا احضار المكفول به اذا
طلب المكفول له فان لم يحضره جبه الحاكم هذا اذا لم يظهريه وعجز واما اذا ظهر فلا يحسن الا انه
لا يحال بينه وبين الكفيل فيلزمه ويطالبه ولا يجوز بينه وبين اشغاله ذكره في الايضاح
وان عين وقت تسليمه لزمه ذلك ويبرأ بموت من كفله به ولو كان عياداً به دفع توهم
ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه لزمه قيمته ويدفعه الى من كفله حيث يمكن من خاصته وان
لم يقل اذا دقت اليك فانابري فلا يبرأ ان سلم في بريئة او في السواد او في السجن وقد حبه غير
اي غير هذا الطالب قبل هذا اذا كان السجن سجن قاض اخر وان شرط تسليمه في مجلس القاضي
وسلم في السوق او في مصر اخر برئ وقاله زفر افسله في السوق سواء كان في ذلك المصروف في مصر
اخر لا يبرأ به يفتى في زماناتها وان النان في إقامة للقي وتسلم المطلوب بنفسه من كفالة
اي كفالة الكفيل لأنه مطالب بالمحمول فحان له ولاية الدفع وتسلم وكيل الكفيل ورسوله اليه
بشرط ان يقول كل واحد من هؤلاء سلت اليك يحكم الكفالة وانما قاله اليه لان رسوله الى غيره كالأجنبي
ولو مات المكفول له فللموصي والوارث مطالبة به اي مطالبة الكفيل بالمكفول به وان كفله بنفسه
على انه ان لم يأت به عدا ففوضنا من الما عليه ولم يسلمه غدا الزمة ما عليه خلافاً للشافعي له انه
تعلق سبب وجوب الماله بالخطر فلا يجوز كالباع ولنا انه تعلق لوجوب المطالبة بالوجوب المالك
على ما مر فلا شبه له بالبيع فيصح كذا في التبيين ولم يبرأ من كفالة بالنفس لعدم سبب البراءة وان مات
المكفول عنه في الصورة المذكورة ضمن الماله لوجوه الشرط وهو عدم الاتيان به ومن ادعى على رجل مالا
مقدراً كمائة دينار بينه واولاى بين صنفه على وجه يصح الدعوى او لم يبين فكفله بنفسه اخبر
على انه ان لم يواف به غدا فله الماله صححت الكفالة ويجب الماله عند الشرط خلافاً للمجذ قبل عدم الجواز
منه بناء على انه المالك الماله ولم يقل التي على المدعي عليه فله هذا الفرق بين بيان المدعي الماله وعدم بيانه
وقيل بناء على انه لا يبين المدعي الماله فيصح الدعوى فلم يتوجب احضاره للمدعي عليه الى مجلس القاضي فلم
يصح الكفالة بالنفس فلا يجوز الكفالة بالماله لا بتأثيرها عليها فلهذا ان بين يكون الكفالة صحيحة ولها

أجله

أجله

أجله

ما من العداية بالخصومة ونحوها
ان الكفالة تكون بغير تمام المكفول له

ذكره الشافعي في الصورة الاولى والثانية
وهو الصورة الاخيرة في المحيط واللبسوط
وجاءه من كفالة لا تقضي ذلك كما لا يخفى
وذكره في

أجله

انه يراد بالمال المقدور للعمود فان بين الذي يظهر وان لم يبين فبعد ذلك ان بين يلحق البيان باسم الدعوى
فتبين صحة الكفالة بالنفس ويترتب عليها صحة الكفالة بالمال **ولاجب على اعطاء كنفيل في حد وقصاص**
هذا عند وعند ما يجبر في حد القذف ان في حد القذف النصا من لانه الغالب في حق العبد والحق التمر تاشق
السرقة بها وله ان منها ما على الاداء فالجبر على اعطاء الكنفيل فيها يفضى الى قضاء الوضع وليس تفسير
الجبر عندهما ههنا ان يجبر بالجبر وغيره من العقوبة ولكن يامر باللازمة وان يدور معه حيث دار **ولو**
سحت نفسه به او لو اعطى برضا كنفيل فيها **صح** قاله في البدائع ونجوز الكفالة بنفس من عليه الفصل
في النفس وما دونها وبحد القذف والسرقة اذا بذلها المطلوب باخلاف بين اصحابنا هو الصحيح **ولاجب**
فيها حتى يشهد فيه مستورا او عدله يعرف القاضى لان الجبر للتممة ههنا والتممة ثبت باحد شرطى
الشهادة العدد والعدالة **صح الكفالة والرهن بالخراج** طاعة دين يطالب به ممكن الاستيفاء بخلاف
الزكاة لانها ليست بدين لامر في كتاب الزكاة انما من الدين بل لانها ليست من الدين المطلقة
لستقطها بالموت **واخذ كنفيل بالنفس ثم اخذوها كنفيلان** اي ليس اخذ الثاني ترك الاول **والكفالة**
بالمال تصح ولو مجبولا اذا كان ديننا صحيحا الدين الصحيح على ما فهم من العداية حيث قاله وشروط ان يكون
دينا صحيحا ومراعاة ان لا يكون بده الكتابية ههنا لا يثبت مع الثاني ولا يكفي ذلك في صحة الدين لتحققه
في دين الزكاة مع انه لا تصح الكفالة به لا يقال ذلك لعدم وصف الاطلاق على ما ذكرنا لا لعدم وصف
الصحة لاننا نقول شرط الاطلاق غير خارج عن شرط الصحة والامام صح الاكتفاء به فالوجه ما قيل الدين
الصحيح ما لا يسطر الا بالاداء او الابرأ والمراد من الابرأ ما يعجز المحكى وهو ان يفعل فعلا يلزمه سقوط
الدين فلا يرد النقص بين المهرلان سقوطه ليطاوعتها الاين زوجما من قبيل الابرأ بالعجز المذكور
نحو كنفيل بمالك عليه او بما يدركك في هذا البيع هذا يسمى ضمان الدرك وضمان الاستحقاق لانه
يتضمن المشتري رة الثمن اذا استحق المبيع ولا يؤخذ ضمان الدرك ان استحق المبيع مالم يقض **ثمنه**
على بايعه اذ بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع في ظاهر الرواية مالم يقض الثمن على البائع فلم يجب
على الاصيل رة الثمن فلا يجب على الكنفيل **او علفت بشرط ملايم** الملايمة تثبت بكون الشرط

قوله في حد القذف
نفسا من عليه الفصل
في النفس وما دونها

صحيح
التفصيل يطلب
من الغاية

قوله في حد القذف
نفسا من عليه الفصل
في النفس وما دونها

سببا الوجوبه كقوله ان استحق المبيع او يكونه مكافاة الاستيفاء كقوله ان قدم فلان ولا يلزم
ان يكون مكفولا عنه لان قدمه وسيلة الى الاداء في الجملة بخلاف ان يكون مكفولا عنه او مضاربه
او يكونه سببا للتعذر والاستيفاء منه كقوله ان غاب فلان فعند جملة الشروط التي تجوز تعليق
الكفالة بها **نحو ما بعت فلانا لوقال ما غصبك احد هذه الدار لم يجز حتى سمي انا بعينه ولما لك**
قال فلانا كذا كرم الزاهد في شرحه او ما ذاب اى ما وجب لك عليه او ما غصبك فعلى ما شرطية
معناه ان بايعت فلانا فاني ضامن لثمنه لاما اشتريت فاني ضامن للبيع لان الكفالة بالبيع لا تجوز
على ما سألته **وان علفت بمجرى الشرط** الشرط هو الشرط والشرط المحض ليس بمعارف **لانه هبت**
الرجع او جاء المطر يعني لا يصح الكفالة ان علفت به بوجوب الرجوع ونحو كقوله المطر لانه لا يصح التعليق
ويصح الكفالة كما انه لا يصح التاجيل ويصح الكفالة اذا جعل الاجل فيها الى جوب الرجوع قاله القاضي
ابوزيد في الاسرار لا خلاف في كفالات انما تبطل بالشرط المحضة لا يقال ان الكفالة لما صح تعليقها
بالشرط لا تبطل بالشرط النافذ لا بانقوله نعم لا تبطل بالشرط النافذ لكن تبطل بالشرط الغير المتعارفة
وبطلانها في الصورة المذكورة ليس لفساد الشرط المذكور بل كونه غير متعارف على ما افصح عنه قاضيان
في شرح الجامع الصغير حيث قال ان الكفالة بالمال تبرع ابتداء بمنزلة الوصية حتى لا تبطل بالشرط النافذ
معاوضة في الثاني لان الكنفيل يرجع على الاصيل ما كفل بعد الاداء اذ كفل بامره فيكون بيعا في الزمان الثاني
والبيع لا يحتمل التعليق والوصية يحتمل فقلنا بالشبهين وقلنا بانها يحتمل التعليق بالشرط المتعارف
ولا يحتمل بما ليس بمعارف كقوله الدار **فان كفل بمالك عليه ضمن قدر ما قامت به ايئنة وبلايئنة**
صدق الكنفيل فيما يقرب به مع حلفه على نفع الزيادة على العهر لا على البتات **والاصيل في اقراره** باكثر منه
على نفسه فقط اى لا يتعدى قوله الى الكنفيل لعدم ولايته عليه ولا اقراره الغير لا يتعدى الا اذا كانت
من ولاية والمطالب مطالبة من شاء من اصيله وكنفيله ومطالبتهما فان طالبا حدهما فله مطالبة
الاخر لان المطالبة بالكفالة لا تتضمن بالتعليق بخلاف المالك اذا اختار تضمين احد الفاضلين لانه
يتضمن التعليق منه عند قضاء القاضى به فلا يمكنه التملك من الثاني وتصح بامر الاصيل وبامره

لهم

قوله في حد القذف
نفسا من عليه الفصل
في النفس وما دونها

صحيح
التفصيل يطلب
من الغاية

قوله في حد القذف
نفسا من عليه الفصل
في النفس وما دونها

قوله في حد القذف
نفسا من عليه الفصل
في النفس وما دونها

ساقط لانه لما مات ولم يترك مالا ولا كفيل يسقط في حق احكام الدنيا فلا تعبر الكفالة به وانما
 تعبر الميراث به بناء على انه باق في حق صاحبه لان سقوطه عن الميراث فموتة فيسقط بقدرها فيظهر
 في حق من عليه دعوى من له **وبلا قول في المجلس** قال في الحقايق كفيل بنفس رجل او بالرجل
 بعينه الطالب جازع عنه وعندنا الجواز ان يقبل عنه قابل في المجلس فيتوقف على اجازة انتفى
 بشرط الصحة مطلق القبول واما قبول الطالب بخصوصه وانما شرط التفاد **الان كقول عمر بن عبد**
في حقه بامر لا بد من هذا التعبد على ما افصح عنه صاحب الحداية في تصوير المسئلة وبرشدك الله
 التحليل الذي ذكر مع غيبته غير مائة لان ذلك في الحقيقة وصية وطرحنا تعبر وان لم يسم الكفيل
 وبالله الكفاية لما مر انه ليس يدبر صحيح **وكفالة او غيره** ذكر دفعا لتوضيح الكفاية الصدية
 ان تقع لانه يجوز ثبوت هذا الدين عليه لانه محل الكفاية ولا يرجع اصله بالادب الكفيل
فلم يعلل طلبه اي فاعجل الاصل قاذرا لانا الى الكفيل بامر وليس له ان يسترد وان لم يعلل
 الطالب بعد ذلك كما اذا عجل اذ اية الزكاة الى الكفاية بامر الكفيل عنه انتفعت سببها
 دين الطالب على الكفيل ودين الكفيل على المكفول عنه موجبا الى وقت اداية فانه اذا وجد
 وجعل صح الزاد وملك الكفيل فلا يسترد المكفول عنه وهذا مخالف لما اذا اداء على وجه الزاد
 لانه يحسن امانة في دين فدا **رجع الكفيل فيه** اي في ادي الاصل اليه **فهو له لا يتصدق به**
ولا يردده الى قاضيه ان كان اي ما رجع فيه مما لا يتبعين كالدرهم والدنانير لانه حل لاطيب لما ذكرنا
 انه ملكه والا اي كان مما يتبعين يتبعين كالزفرة اليه اي الى قاضيه **الحب** لانه يكره فيه حيث
 سبب الاصل حتى استرداه على تقدير ان يقتضى الدين بنفسه فيكون حتى الاصل متعلما به
 وهذا الحديث يعمل فيما يتبعين بالتعيين ولذلك لم يكن الداهم لعجب في المسئلة السابقة **وكا**
عليه **الملك هذا عند** وفي رواية جامع الصغير وقال احواله ولا يردده على الذي قضاه في
 رواية عند وعندنا انه يصدق الكفيل **كفيل امر اصيلة بان يتبعين عليه** فبالا الى
 الكفيل بان يشتري له ثوبا اكثر من القيمة ليقتضي به دينه بطريق الغيبة مثل ان يستقرض

في مجلس

في حقه بامر

في حقه بامر

في حقه بامر

في حقه بامر

في حقه بامر

من ثاجر عشرة فتيئا عليه وبيع منه ثوبا يساوي عشرة خمسة عليه للبائع خمسة عشر الى
 الجليسي بمائة من الثمن الاخرى الذين الى العيين وهو مكره لما فيه من الاضرار عن بره الاضرار
 معاودة الشيخ النفس **فصل في حقه** اي الثوب الكفيل **وما رجع بايعة فحليته** قيل هذا ضمان
 للمخبر المشتري نظرا الى قوله على فهو فاسد وليس بنوكيل وقيل هو وكيل فاسد كان البيع
 غير متعين وكذا الثمن لجمالة ما زاد على الدين وكيف ما كان ما يشتري المشتري وهو الكفيل والشيخ
 لولا زيادة عليه لانه العاقل **ولو كفل عازب له او بما قضى له عليه وغاب اصيلة فاقام**
من يتيه بتيته على الكفيل انه له على اصيلة كذا روت كان المكفول له مال مقتضى به وهذا
 في لفظ القضاء ظاهر وكذا في الاخرى لان مقتضى ما يقر وهو بالقضاء او مال يقتضى به وهذا
 ما مر اريد به المستقبل في الدعوى مطلق عن ذلك خلاص **وان قام بتيته انه له على زيد**
وهذا كفيل بامر ابتداء مسألة لا يعلق له عما قبله **قضى عليها** ويكون الكفيل حتى الزاد
 على من الاصيل خلافا لانه لما انكر كان زعمه ان هذا الحق غير ثابت بل المدعي ظلم فلا يكون
 له ان يظلم غيره قلنا الشرح كذبه فيطل رنحه **وفي الكفاية بامر على الكفيل فقط** اي
 انقام البتة انه كفيل بامر يقتضي القاضى بالمال على الكفيل فقط **ولو ضمن الدرك**
دعواه بجرم لانه تعيب المشتري في الشراء فيكون بمنزلة اقرار بملك البائع فلا يقع
 بعد ذلك وانما اطلق الدعوى ليصح دعوى الشفعة **ولو شهد** اي كتب شهادة وتم
 لان الشهادة ليس فيها ما يدل على انه اقر للبائع بالمال اذ البيع لم يجد من غير المالك لما بين
 من المالك واحله كتب الشهادة ليحفظ الواقعة او ينتظر في البيع حتى اذا اراد فيه مصلحة لجا
 وقولهم وقم وقع اتفاقا باعتبار ما دبرهم **قالوا ان كتب في القبول باع ملكه او ببيعنا**
وهو كتب شهد بذلك يطلب به لان شهادته يكون اقرار بان البائع قد باع ملكه او باع
 نافذا فان ادعى المالك لنفسه بجه ذلك يكون منافقا **ولو كتب بشهادته على اقرار**
المعاذين لا لعدم التناقض **ولو ضمن العهد** انما يطل هذه الضمان لان العهد مكره في احوال

خط صاحب الشريعة
بين الدين والدين

في حقه بامر

صحة الشريعة

صحة الشريعة

صحة الشريعة

الشوا

فاذا ادعى احدنا شيئا وقع على البديل فيقع نفسه ذلك من صاحبه استولجنا صرح به عليه
 بخلاف ما اذا كانت كتابتها جديدين كان متعلقا واحد منهما فعلق ج باداء المال على احد وهو
 صحيح في نفسه فلا حاجة الى تقييد بل ذكرنا من الطريق فلا يوجد الاستحسان فيطلب الحكم
 القياس فان لعق السيد احدنا قبل الاداء صح وله ان يخذل حصة من لم يفقه من اصابه
 ومن المتعلق ضمانا ورجع المتعلق على صاحبه بما اذى عنه كصاحبه عليه با ادعى عن نفسه
 لان غير المتعلق اصيل فلا يرجع على احد اذ ادعى والمتعلق كغيره فيرجع به عليه ومال لا يجب على
 حي يفتن حال من كفى به مطلقا غير معتض للحلول والتأجيل كان الحال حال على العبد
 السبب وقبول الذمة الا انه لا يطالب بحسرة ان جميع ما معه ملك المولى ولم يرض بتعلقه
 به والكفيل غير مصر ولو ادعى رجوع عليه بعد عتقه ان كانت باره وحيات بعد مكفوله
 برقبته واقيم بنيت انه لم يدعيه ادعى رجل رقبه عبد فكفلها اخر فوات العبد فاقا
 انه بنيت انه لم يضمن كفيله قيمته اذ على المولى ودقبت على صاحبها قيمته وقد التزم
 الكفيل ذلك وبعد الموت تبقى القيمة واجبة على الاصيل فكذلك الكفيل بخلاف ما اذا ادعى
 مالا على العبد فكفل اخر برقبته فوات العبد فان في تلك الصورة لا شيء على الكفيل براء
 الاصيل كما اذا كان الكفيل بنفسه من فان كفى السيد عن عبده وهو غير يدون قد به تقييد
 كخالفه فان كفالة عبد المديون من ماله لا يبرح عن سيد فافتى لا يرجع على صاحبه كان
 الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لان احدنا لا يستوجب شيئا على الاخر وقال لقمان كانت الكفالة
 بالامر يرجع كل منهما على صاحبه ان صاحبه كان للمامع وهو الذي قد القنا وقعت غير موجبة
 للرجوع فلا يتقلب موجبة له بعد ذلك كتاب الحوالة
 في نقل الدين اذ المطالبة من ذمة الاصل عند اليوسف والثاني في عند محمد بن عبد الله
 المحتال من الدين كان عند اليوسف ذكره الذي نقلت بالدين كبا المعين في الحوالة والمحتال
 عليه ولا حاجة الى نقل الحيل ذكر محمد في الزيادات وانما اشتط الرجوع فلا خلاف في الزيادة

بسم الله الرحمن الرحيم
 في حيل المحتالين
 في حيل المحتالين
 في حيل المحتالين

صدر الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

واذا

كتاب حيل المحتالين

وانما اشتط الرجوع في الروايات واذا امت الحوالة بالقبول من الحيل من الدين هذا عند
 اليوسف وعند محمد لا يبرح الامن المطالبة للمرافعة ولم يرجع عليه اي على المحتال بدينه الا اذا اتى
 حقه بوقت المحتال عليه مفسدا او حلفه منك احواله لا بنيت عليها هذا عند وقال
 بها فان فلس القاضى بنا على ان تغليس القاضى معنى عدمها خلافا لها ويصح بدناهم الوديعة
 ويبرح المحتال عليه وهو المخرج من الحوالة لعلها لان مثلها بغيرها انما قلنا لان مثلها دون ذلك
 قيمتها لان المطاع من الحوالة من المثليات وبالدين اي يدين الحيل على المحتال عليه فلا يطالب الحيل
 المحتال عليه بذلك ليجب على الحيل على المحتال عليه فلا يطالب الحيل المحتال عليه بذلك ليجب
 خلق به حق الغير مع ان المحتال اسوة لرباء الحيل بعد موته وذلك ان الحوالة بالدين وان كانت موجبة
 لتعلق حق المحتال بذلك الدين لكنها ادعى مرتبة من الرهن حتى لا يكون المحتال احمى به بعد موته الحيل وفيما
 مع اشارة الى ذلك التعلق لا ينافي عدم كونه احمى به وفي المطلقة له اي في الحوالة التي لم يبيد بالوفاة
 او بالدين لا الحيل الطلب اي طلب الوديعة والمقصود والدين من المحتال عليه ولم يعمل سيطر الحوالة
 ما عليه اي على المحتال عليه لوصفه وهو الدين والمقصود والوديعة هذا في المطلقة خاصة على ما اوضح
 صاحب الهداية ولا يقبل قول الحيل المحتال عليه عند طلبه اي طلب المحتال عليه من الحيل مثل ما احال
 عليه فانه لم يطلب منه المائة احلت ليدرس على عليك مقولة القول وغرضه من ذلك القول دفع حرجه
 عليه وانما لا يقبل قوله عليه عند انكاره لان سبب الرجوع عليه تحقيق وهو قضاء دينه بامر
 قبول الحوالة لا يكون اقرا بالدين لانها تصلح من غير ان يكون الحيل على المحتال عليه بشيء وقال المحتال
للحيل عند طلب ذلك اي طلب الحيل فله المالا في الحوالة احلت ليدرس على عليك وفي الحوالة
 بردها اخذ الى الحيل لان الحيل ينكران عليه شيئا والقول المنكر ولا يكون الحوالة اقرا من الحيل بالدين
 للمحتال على الحيل لاستعماله الكفالة ايضا وينكر السفحة بضم السين ويقع الما مع رقبته قيل
 الحكم وفيه نظر وقيل بمعنى الحق والحق على الرهن العرف تشبيها وفيه بعد وهي قرأني بقوله
الطريق دفع قضا بخراسان مثل الذي يقع الفاضل في الطريق لياخذ مسله يجوز من يوزع ابيها

تاج الشريعة

صدر الشريعة

في حيل المحتالين
 في حيل المحتالين
 في حيل المحتالين

صدر الشريعة

صدر الشريعة

ان شهدوا على خصم حاكم حكيم بها وكتب به وهو التجمل وان شهدوا على غائب لم
 يحكم وكتب بالشهادة لحكم المكتوب اليه وهو الكتاب بالحكم وكتاب القاضى
 الى القاضى وهو نفع الشهادة حقيقة وقبيل فيما لا يسقط بشبهة دلالة
 على انه لا يقبل في حد وقد لا حاجة الى ان يقال اذا شهد به عنده لما سئلت ما يعني عنده
 كالدين والعقار والنكاح والنسب والمغضوب والاهانة والمضاربة المحجورين
 اعتبر في الاخيرين قيد المحجور كانه اذا لم يحجدهما الى كتاب القاضى واذا ثبتت اركان العقد
 وفي المغضوب بحيا القيد فتدوين غيره فيه الكتاب الحكمى وانما يقبل فيما ذكرنا انما يحتاج
 الى الاشارة بل يعرف بالصفة **لا في العير المنقولة** الى الاشارة هذا في ظاهر الرواية
 عن ابى يوسف انه يقبل في العبد ذلك الا في العلية الا باق فيه ذنوبها وعنه يقبل فيها اذا
 عرف في موصوفه وعن محمد قبوله فيما يقبل مطلقا وعليه المتأخر **ويجب ان يعرف على**
يشهد هم ويعلمهم به ويختتم عندهم ويسلم اليهم ويدفع اليهم كتابا اخر غير مختوم
وابو يوسف لم يشرط شيئا من ذلك والكتفى بشرط ان يشهد هم ان هذا كتابه وختمه وفي رواية
 عنه ان الحتم ايضا ليس بشرط وبه اخذ الامام السرخسى تيسيرا ان الكتاب يدفع الى الشهود
 عندهما وكذا عند ابى يوسف على هذه الرواية فلذلك قال ان الحتم ايضا ليس بشرط **واذا**
سلم الى المكتوب اليه لم يقبله الا انخفضه خصمه وبشهادة رجلين او امرأتين
 القدر وتطهر بورا العدالة للفتح وبه اخذ المعصومي في الهداية والصحيح انه يقضى الكتاب بعد ثبوت
 العدالة كذا ذكره المحقق لان ذلك ربما يحتاج الى زيادة الشهود وانما يمكنهم اداء الشهادة
 بعد قيام الحتم والقعدورى ان يقول نعم لا يمكنهم اداء الشهادة لا بعد قيام الحتم لكن فتح
 الكتاب لا يسا في قيامه انما يسا في قيامه عليه والعرف واضح فاذا شهدوا ان كتاب قاضى
 فلا يقرأ علينا في محكة وختمه وسلم اليها فتح القاضى وقدر على الخصم والزعم بان فيه
 ان يبقى الكتاب قاضيا فيجل بنبته وعرضه وخرج وجهه عن الاهلية قبل وصوله وكذا الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

تاج الشرق

صدور الشرع

95

۱۰۰

ॐ
 ॐ श्रीगणेशाय नमः
 ॐ श्रीगणेशाय नमः
 ॐ श्रीगणेशाय नमः
 ॐ श्रीगणेशाय नमः

اليه اذ اكتب بعد اسم والى كل من يصلى اليه من قضاء المسلمين واسقط ابو يوسف شرط ان يكتب
الحاقض معين حين ابتلى بالقضاء واستحسنه كثير من المشايخ تسميته بالامر وان مات
الحقم ينفذ للقاضي على ما فيه وجه قضاء المولى في قوله لعبارة انبها حقا ولا يستخلف
قاضي ولا يوكل ولا يولى الا من فوض اليه ففي المفروض نايبة لا يتعين ان يكون له منتهى موكل بل
نايب الاصل خص صورة التوكيل بالذكر لان الوكيل يغرل بموت الموكل بخلاف نايب القاضى
فكانت موضع الاشتباه فيها بان المفوض ليس بموكل حقيقة بل الموكل من فوض اليه التوكيل
وفي غير المفروض ان الوكيل نايبة عنده اذ اجازها انا مع غيرها لانه اذا فعل لمضوم ينتقل الفعل
اليه وكذا اذا قيل غيبته وجعل الخبر اليه فاجازنا ان الوكيل الاول قد انشئ في الوكيل الثاني
التم حصل رايه في اعمل برأيت يوكل يعنى اذا اذن الموكل للموكل يثلى ما ذكر من العبار كان له
ان يوكل غيره ويضحي حكم قاض لم يقل حاكم احترازا عن الحكم فيه لان الحكم فيه غير هذا ولم
يقدر بقوله آخر اعلم حكم نفسه قبل ذلك في مختلف فيه ترك القيد بقوله في العذر الاول لان مع
كونه خلافه اصح لا يجام قوله والاجماع على اصل الشيخان غير مخالف للكتاب الذي لم يختلف في
السلف مثل القضاء محل مرفوع التسمية عمدا فانما يختلف لقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بذكر اسم الله تعالى
والسنة المشهورة مثل القضاء محل المطلقة ثلثا بنكاح الزوج الثاني بل وطى فانه مخالف لمذهب الامام
العسيلة وهو مشهور والاجماع على ان القضاء محل متعة النساء فان الصواب ان يجمعوا على ان هذا لا
الا اذا كان الاختلاف في نفس القضاء اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه وفيه روايتان في رواية
ذكر المضاف وهو الصحيح لان على الخلاف الثاني لا يوجد قبل القضاء فانا نقضى في وجد على خلاف
والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر يبرح احدهما ومثاله ذلك قضاء من ولي بالشرع والقضاء بمجواز
ام الولد واما القضاء على الغائب فلا يصلح مثاله لان الجتهاد فيه سببا للقضاء وهو ان
البينة هل تكون حجة من غير خصم حاضر للقضاء ام لا ذكر صاحب المداينة في كتابه الفقوى
وهنا شرط آخر وهو ان يكون القاضي عالما بان ما حكم فيه مجتهد فيه ولا يكفي فيه

حَدَّثَنَا

مناقب ملازم

صدر

تاج

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

النفوس والادبيات

سید احمد علی

الفصل الثاني

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

کتابخانه

دوم

ابو دعاء عن الواقف

سليمان ابن داود عليه السلام

كان واه لا من

سأدقاً فأنه

ما غرزة مطا

بسم الله الرحمن الرحيم

وہوئے ہفتاد و دو

المداخلة

مضمونا والقاضي بقدر على الاستخراج والكفاية لمخضه وفي كتاب الموصايا من مجمع الفتاوى
 القاضي انما عاينت الاقراض او لم يكن ان يشتري باله مستقلا اما اذا امكنه ذلك الاقراض بل يتبين
 الشراء كذا لا يجد وكذا اذا وجد من يدفع اليه المالا مضاربة انتهى وان اقرضه الوقي فمنه لا ينفذ
 على الاستخراج والباب بمنزلة الوحي اصح الروايتين يخرج من الاستخراج **ومحكيكم المضمون من**
صلح قاضيا ولزمها بالبتينة والنكول والاقراء واجبان باقرار احد المخفيين ووجد
شاهد حال ولا يتخذان لجان ح قائم مقام شهادة رجلين بخلافه اذا اذني بالحكم ^{نقضه}
 الكفاية به والتحاقر واحد من الرعايا وكل واحد منهما ان يرجع قبل حكمه **كايصح حكم الحكم**
لاصله وفرد وعريه كما لا يصح الشهادة لهم **ولا التحكيم في حد وقدر الاصل او حكم الحكم**
 بمنزلة الصلح فالجوز استيفاء بالصلح يجوز فيه التحكيم وما افلا واستيفاء الحد والقدر
 بالجوز بالصلح فلا يجوز بالتحكيم **ودية على العاقلة في مخطا** لانهم لم يحكم وان حكم بها على
 القاتل ايضاح ايضا لانها الحكم الشرعي الا اذا ثبت القتل باقراره لان العاقلة لا تقبل **ومح**
في سائر المجتهدين كما حكم في الكفاية بانهما لا ينفذون في المضي المضاقة ونقض ذلك
 كذا في هذه بات لا يدل على غيرها بالبرهان الاول **ولا يفتي به دفما لجان العوام** كان القاضي
 الامام ابو علي النقي يقول كنتم هذا الفصل وانفق به كيد يتفرق لهما الحد لا ينفذ على
 منعهما وان ارفع حكم القاضي ان واقف مذهب المضاة والابطال اذ ليس حكم الحكم
 حكم المخطاة في المختلف فيه يصير به جمعا عليه **سائل شتي ليس لصاحب**
عليه علو الاخران يند في اسفله او ينقب كوة بلا نفي الآخر هذا عند وعند هذا
ولا اهل نايقة مستطيل يتشعب منها مستطيل غير نايقة فتح باب في القصص
 اي في المشبهة من الاول وفي مستطيل **لنقح في** اي اتصل طريقها بالمستطيل والملا
 بطريقها نهاية شعبها ولا يلزم ان يكون مثل نصف دائرة او لا قل دل على ذلك تصوير شمس المية
 الخواوي حيث قال في كتاب الشفعة من محط سكة غير نافذة بيعت فيها دار فاعلم انشاء

بهم 27 حكم

تاج

تاج

تاج

تاج

لاهم

لانهم شركاء في الحقوق المبسح فان كان فيها عطف فان كان مربعا فاصحاب العطف الى
 بما بيع في عطفهم لانه سبب الترتيب يصير العطف المربع كالمفصل عن السكت لا حينئذ
 الدور في العطف المربع في الف حيث ان العطف في السكة فصار العطف المربع بمنزلة سكة اخرى
 فصار سكة في سكة ولهذا يمكنهم نصب الدور في اعلاهم وان كان العطف مد ودا فالحكم سواء
 لان العطف الدور اعوجاج في بعض السكت وبذلك لا يصير بمنزلة سكتين لان ههنا
 الدور فيها لا يتغير بسبب الاعوجاج فكانت سكة واحدة **لهم ذلك ومن ادعى حبة تاج**
 في وقت فسلبيته فقال قد جحد **بهما فاشترى بته غنة او لم يقبل ذلك واقام تاج**
 بينة على الشراء بعد وقفا تقبل وقبله **لا جواب القبول** وعنده ينتظم الصورتين
 اي مالا قال جحد بتهما فاشترى بته وما اذا لم يقبل ذلك ثم ان عدم القبول في الصورتين
 الاولى لا للتناقض بين الدعويين لانه مشتري بتي الوجهين وكما يمكن التوفيق في
 احدهما بتوسط الجحد كذلك يمكن التوفيق في الاخر بتوسط الاقالة بل للتناقض بين
 الدعوي والشهادة لانه ادعى الشراء بعد الهبة وبشهادة الشهود على الشراء قبلها وبما
 الحماية صريحة في ذلك ولما عدم القبول في صورة الثانية فلا بد دعوى الهبة
 اقرار بان الموهوب ملكا الواجب وقت الهبة فلا يقبل دعوى الشراء قبله خلا **صدر**
 دعوى الشراء بعد لانه يقر ملكه وقت الهبة قال في التبيين ولو لم يذكر لهما
 تاريخ الاوذكر لاحدهما ينبغي ان يقبل بنية لان التوفيق ممكن بان يحمل الشراء
 ومن ادعى ان زينا اشترى جارية وانكر وتركة **المدعى خصوصية** واقتون تركه بفعل
 يقدل على الرضاء بالفسخ كاسالك الجارية ونقلها الى منزله واستوداها **احل له**
فيها لانه تعذر للبائع حصول الثمن من المشتري فغابت رضاء فيستبد بفسخه لما
 من كتاب البيع انه عند تعذر استيفاء الثمن يبيعه القاضي ولو كان نجس المقعد
 مستبدا بفسخه لما اخرج الباع القاضي بل لما قرر في مضمون ان جميع العقود يفسخ

تاج الشريعة شرح المداية لعلو دار
 اي بين الدعوي والشهادة
 للتبني فيكون الدعوى الشري ببد

ما جحد الشريعة وسبابة
 ان اطلاق التوفيق يكون في صحة الدعوى من
 صاحب الطهارة ومصدر الشريعة

لن الزيل في قول عن المسألة

المسألة المذكورة في مسائل المشهور
 او دها صاحب الطهارة في احكام السلم منه

بالمجرد اذا واقفه صاحبه بما يدل على الرضاية غير النكاح فانه لا يقبل الفسخ **وحدد المقر يقبض**
عشرة دراهم لا بد من ذلك جنس الثمن في صورة المسئلة لان تمام الفرق بين الستوة واختيها
موقوف عليه فان خرج الستوة من جنس الدراهم كان جنس العشرة مطلقا **ثم ادعى انها**
زينة فانه رجة الزينة ما ريفه بيت المال لنوع قصور في جودته الا انه لم يرد فيه العلامة
بين التآمر وبالبنهرجة ما ريفه التآمر لرد فضته وانما ايراد التآمر للدلالة على الفصل
دولة الستوة وهي التي وسطها الخاسر او صامحى وجعلها فنة وهي عرب سبعة
ولا من اق يقبض الجياد او حقه او الف او بالاسنة لان الاستيفاء عبارة عن قبض الحق
بوصف التمام ثم في قوله قبضت دراهم جياد الا يصدق في دعواه الزينة مطلقا سواء
كان موصولا او مفصولا وفيما اذا اقرانه قبض الثمن او حقه او استوفى ثم ادعى انها
زينة فانظر فان كان مفصولا لا يصدق وان كان موصولا صدق لان قوله جياد مفسر
فلا يحتمل التأويل بخلاف غير كانه ظاهر او ضمن فيجوز التأويل وقوله ليس لي ملك
شئ للقر بالفسطاط اقرار بل لي ملك الف بعد بلا حجة او تصديق به من الخصم
لغرض ان قال للمتنى عليه عقيب دعوى مال ما كان ذلك على شئ قط فاقام المدعى
بنية على الف وهو على القضاء او الا براد قبلت **هذه** خلافا للرأي لكان التنازل
ولنا ان التوفيق ممكن لان غير الحق لا في الواقع فقط بل في الزعم ايضا قد يقضى به
منه وان زاد على النكاح **ولا اعرفك** دعوت احد التوفيق اذ لا يمكن بين الاثنين قضاء
وابراد بدو المعرفة قال في آخر الاسلام البردوى في شرح جامع الصغير وذكر القدر في
في هذه المسئلة عن ايمان ان بينه القضاء تقبيل لانه التهمة او المحذرة قد يامر بفسخ وكلاهما
بارضايد ولا يبره ثم عرفه بعد ذلك فاما ان التوفيق وقال قاضي خا في شرح جامع
الصغير فعلى هذا لو كان المدعى عليه يتطلى الاموال بنفسه لا تقبل بنية لانه لا يمكنه التوفيق

نام

نام

نام

نام

صدر

هنا

من هذا الوجه وفيه نظر لان بنى امكان التوفيق على ان يكون احدهما ممن يتولى الاعمال
بنفسه لا على ان يكون المدعى عليه مخصوص منهم ونصير القدر ونما كان التوفيق
لا يدل على ذلك ثم قال في الشرح المذكور دلت هذه المسئلة على انه اذا امكن التوفيق بين
الكل من توقف من غير دعوى التوفيق **ومن اقام بنية على شراء واراد الرد يعيب بنية**
بنية بايعة على براءة من كل عيب امانة البينة لا يكون الا بعد انكار الخصم فلا حاجة الي
ان يقال بعد انكار بيعه ثم انما من سائل جامع الصغير وصورة خافيه هذه ومن
ادعى على اخر انه باع جاريته فقال امر ابعها منك قط فاقام البينة على الشراء فوجد
لها اصعبا زانية فاقام المبيع البينة انه برئ اليه من كل عيب لم يقبل بنية المبيع
لمزيد كونه خلافا بين اصحابنا وذكرها المحقق في اخر اطلب القاصي واثبت فيها
للخلاف فقال لا تقبل بنية المبيع على البرائة في قولنا في حيفه وقال ابو يوسف تقبل وجهه قول
ابو يوسف ان هذا ايضا يمكن التوفيق لانه يجوز ان يقول لم يكن بيننا بيع ولكن ادعى البيع
سأله ان يبره في من البيع فابرا في فلما امكن التوفيق قبلت البينة لعدم التناقض فيل
هذا فالصورة التي ذكرها المصنف لا يصلح ان يكون موضع خلاف لابي يوسف لان وجهه لا
فيها المناشئة في صورة المنقول من جامع الصغير ومن لم يعرف بين الصورتين لم يكن
على بصيرة ومنهم من قال في قليل خلافا لان التوفيق ممكن بان لم يبعها هو وانما باعها
فكيل وابرا من العيب فيكون صادقا في يصح الصورة المذكورة ههنا ايضا ان يكون
موضع خلاف واما القياس على مسئلة الذي ذكر وجهه له كالاخفى **وذكر الشفاء الله في**
توصيتك الصلح كتاب الاقرار بالمالك وغيره قريب حك **بطل كل** وهو قياس **وعندها**
التم وهو استهلال ويجوز ان الاستثناء يتصرف في الواطية لان الصلح لا يستثنى
ولكن الاصل في الكلام الاستبعاد وله ان الكلى شئ واحد حكم العطف ولو ترك فوجهه قالوا
لا يلحق به ويصير كفاصل السكون **ففي مات فقالت عن** استلمت بغيره وقال في

تاج الشريعة

صدر الشريعة
تاج الشريعة
صدر الشريعة
واورد هذه الصور

بجانب

كابل قبله صدقوا وعند زفر قوتها كان الاسلام حاد فيضاف الى اقرب الاتفاقات ولنا ان
 سبب الحرام ثابت في الحال فيثبت فيما مضى تحكما للحال وهي تصلح حجة للدفع لا لا
 كما في مسلم مات فقال عيسى اسلمت قبل موته وقالوا لا بل بعين ما ذكر ومن قال هذا
 ابن مودعي الميث لا وارث له غير دفعوا اي العديعة اليه ولو اقر جبره اي بعد الاقرار
 المذكور بان اني لم اعهده وجده الا قول في حق له اي الاول كان له ما صح اقراره الاول انقطع
 يد عن المال فلا عبرة لاقراره الثاني لكونه على الغير ولا يكفل غيرهم وكما كانت في تركه
 قسمة بين العتقاء او العتقة بشيئ واحد لم يقولوا لا فعله له غيرا او وارثا آخر ان قال
 بشيئ واحد اذا قسمت بما اقراريكفل بالاتفاق وانما قال لم يقولوا به لانهم ان قالوا
 ذلك لا يكفل بالاتفاق في التكفيل في الصورة المذكورة احتياطا ظم اي ميل عن
 سواء السبيل وهذا عند ابي حنيفة وقالا ياخذ الكفيل بقول عنه انه في احتياط به
 بعض القضاة فكانه ينكر كونه عن احتياط فلا يكشف قوله انه ظم من منعه ان التمس
 بخفي ويصيب وعقارا قام زيد حجة انه له ولا خيه الغائب ارتضى له بنصفه
 في ترك باقيه مع ذي اليد لا تكفيل حجة دعواه او كما هذا عند من قال ذا اليد قد
 اختار الميث فلا يقصر عن ما ليس يدعيه حلفا وقالوا ان حجة ذي اليد لا تترك الباقي
 في يد كذا الجاحد خاين فيؤخذ منه ويجعل في يد امين وان لم يجد ترك في يده ولا يؤخذ منه
 كفيل والمنقول مثله اي هو ايضا على الخلاف وقيل هو يؤخذ منه بالاتفاق قال
 الزاهد احتياطي ولو كان عوضا يؤخذ من يده بالاجماع لانه يمكن تعيينه ووصيته
 بشئ ماله على كل شيء ومالي او ماله صدقة على مال الله هذه عند ائمة الثلاثة
 وعند زفر يقع على كل شيء قضية اطلاق القسط ونحن اعتبرنا الجواب العبد بليجواب الله
 فان لم يجز الا ذلك اسلك منه قوة فاذا امكن قضيه قوما لا يقدرون على خلاف
 لحوال الناس وقيل المحترف بمسك قوته ليوم وصلح الغلة لشهر وصلح الضيعة

تابع

تابع

تابع

تابع

ص

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

لست على حب تفاوت وجوههم الى المال وعلى هذا صاحب التجار يسكن بقدر ما يرجع اليه
 ماله **ومع الاصل بالعلم النقي** **بالتوكيل** اي من اوصى اليه ولم يعلم بالحيثية حتى باع
 شيئا من التركة فهو وصي والمبيع جائز ولا يجوز بيع الوكيل حتى يعلم ومن اوصى له بالحيثية لم يزل
 الاول ايضا بشرط خبر عن الوكيل **قصد** لا بد من هذا القيد لان غرض
 الحكمي بوجوب الموكل وجوبه المطلق يثبت قبل العلم به **ولعلم السيد بخيانة عبده** **الشفيع**
بالمبيع **والبكر** **بالتكاح** **ومسلم لم يحمها** **بشئ** **اي كالحجة التوكيل** **من اعلم من الناس**
 بالوكال لا يجوز تصرفه لان اصابته في الزمان لا يكون النهي عن الوكالة عن احدى جهتي
 احدا ان ادخل هذا عند من هو الاول وسواه من المعاملات ويجوز الواحدة منها
 كفاية ولا انه خبر ملتزم فيكون شهادة من جهة فيشترط اخذ شريطها وهو العبد او
 خلاف الاول وعلى هذا الخلاف اذا اخرج الموكل بخيانة عبده والشفيع والبكر والمسلم الذي
 لم يحمها **ولا يضمن قاض ولا امين ولا باع عبدا للدين** **واخذ ثمنه فضاء** **قاضي العبد**
او انت قبل قبضه **لان امين القاضى قائم مقام القاضى والقاضى مقام الامام** **وقا**
منهم لا يلحق **فان كذبه يتقاعدا عن قبوله من الامانة فيضيع الحقوق** **فيخرج**
على المدين **ان البيع واقع له فيرجع عليه عند تعذر الرجوع على العاقد** **وان كان البائع**
معتابا من القاضى **يجب مشورته على الوصي** **لانه عاقد نيابة عن الميت** **وان كان باقلا** **القاضي**
عنه ضرارا **اذا باعه بنفسه وهو عليه لانه عاقد** **او امره قاض عالم عدل يعمل**
قضى به على هذا من يجهل او قطع وسلك فوله **وهو قد عدل جاهل سائر الناس**
تفسير **ولم يقبل قول غيرهما** **هذا ما اختلفت الامام ابو منصور لما ترى حيث**
قال ان كان عدلا **لما يقبل قوله** **لانعدام تهمة الخطاء والحماية** **وان كان عدلا جاهلا**
فان احل التفسير **وجب تحريقه** **والاذا كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل**
الا ان يعارض سبب الحكم تهمة الخطا وكتاب **الشهادة**

ص

تابع

تابع

تابع

تابع

تابع

على هذا ظاهر الا انه عن اصحابنا

فانما هذا هو المشاهدة في كل حال

فانما هذا هو المشاهدة في كل حال

والرجوع عنها هي الامتياز بالشيء من مشاهدة في كل حال
لان اعتبارها استحقاقا وهي بغير الشرح يكون على وفق القياس وشرط في مفهومها
الشرعي ان يكون في مجلس القاضي بلفظ الشهادة ذكر في التبيين ولا يلزم ان يكون في العهد
على آخر كما في الشهادة على الفرق من قبلها قبل الدخول ثم ان الامتيازات اربعة لثلاثها
الانكار ذكر في شرح الطحاوي وقال كل من ادعى ما في نفسه لنفسه فهو منكرو يجب بطلان
المدعى يعني انه موقوف على طلبه فلا يجب الالباس به البينة ثمرانه في بان المدعى اشارة
الى ان الكلام فيما توقف على المدعى اعلم ان الدعوى ليست بشرط في صحة الشهادة وكذا في غيرها
مطلقا ثم ان كان من العيوب والطلب يوجد دون الامتناع في الاول ففي الخلاف المبين
عن الامة والوقف واما الثاني ففي صور ذكرها في مختارات النوازل بقوله ان كان في الصلاة
من يقبل شهادتهم ببيعة ان تمنع منها وكذا اذا خاف على نفسه من جوارح او غير ذلك
بتذكر الشهادة على وجهها او كان اشهد على باطل وسترها في الحدود وارتى افضل الى
الشرقة فان فيها يقول اخذ لاسرق يعني ان السر افضل في جميع ما يوجب الحد الى السرقة
فان فيها يجب الكشف لكن على وجه لا يجب الحد ولا يضيع المال فعليه ان يقول اخذ
فانه ثبت المال ولا يجب الحد لاسرق اذ يجب الحد يضيع المال لان القطع والضم
لا يفتقان ونصا بها اي ادنى ما يكفي لم يقبل وشرطها لما سئل ان المنة ليست بشرط
في الوادة واختصها للزنا اربعة رجال والعقد وباقي الحدود رجالا وللبنات والامهات
لم يقبل والوادة لان شهادة امرة واحدة على الوادة انما يكفي عندهما خالفه على ما
من في باب شئب النسب واما شهادتها على الاستهلال فتقبل بالاجماع في حق الصلوة
واما قلنا في حق الصلوة لان في حق الارث لا تقبل عند من خالفها وهو المذهب المشاهير
فيما لا يطعن عليه الرجال لم يقبل الرجل كيد يفهم ان الشرط عدم اطلاع الجاني
الامر وتقبل فيها شهادة رجل واحد ايضا لانه لما قيل فيها شهادة المنة كان الرجل

صدر

صدر

فانما هذا هو المشاهدة في كل حال

بالطريق

بالطريق اولي وغيرهما بالامكان او غيرهما وفي الثاني خلاف الشافعي ككناج ورضا
وطلاق وكالة وصيغة رجلان او رجل واحد وان شرط الحكم المصالحة قالوا بانها
انها شرط القبول للشهادة وجود اهل الاطلاق وجوبها لشرط اصل القبول حتى ثبت القبول
بدونها وقال الشافعي انها شرط اصل القبول كذا في البدائع ولفظ الشهادة لظهوره
الماله والموت ودفية هلال رمضان لا يكون الواقع فيه من قبيل الشهادة الشرعية بل ان
قبيل الامتياز فلا يقبل ان قالنا اعلم ان اتيقن ولا يستل في قاضي عن شاهد اي لا يستغنى
عدالة بل طعن الخصم في المدعى وقال لا يستل في الحكم بل ان عدلنا وبه نقتضي في زماننا
وتكفي سائر الخرافات القصة قال محمد تركية العلانية بله وفتنة وكفي للمفتكر به هو عدل في
قيل لانه ان يقول هو عدل جاز الشهادة اذ العبد والمخدوم اذا تاب قد جحد في القبح يكتفي
بقوله هو عدل لبون الحرية بالدار كذا في الكافي قوله لبون الحرية بالدار يعني ان الاصل فيكون
في دار الاسلام الحرية فهو جبار وجواب عن التقص بالعبد وبذلك لا ينعى عن التقص بالمخدوم
ولا يصح تعديل الخادم بقوله هو عدل سواء زيد عليه خطأ او نسي او لم يزد ذكر في الكافي
فان قال عدل صدق مع التعديل لم يقبل ثبت الحق لانه امر اخر واداء التعديل قد يترتب عليه
وقد يختلف عنه وكفي واحد لتركية التركة من هذا القيد لان الحد شرط في التركة
العلانية اجماعا ذكره الخصاص وترجمة الشاهد والرسالة المذكية والاشارة لحوط هذا
عندهما وعند محمد بن المشان ولم يسمع بيضا يعني لفظ الجواب والقبول او انما ارادكم
قاضي او داي غضبا او قتلا ان يشهد به وان لم يشهد عليه ويقول فيها اذ لم يشهد عليه
اشهد لا اشهد فيه ولا يشهد على الشهادة بالمشهد عليه من مع شهادة شاهد
او الاشهاد على الشهادة لانه سهل وانما عمل غير ولا يشهد من راي خطه ولم يذكر شهادته
قال صاحب المنظومة في مسألة التعمان ولا يعمل بالشهود والقضاة بالخط اذ يشؤون والرواة وقالا
لانه يقضي ويشهد ويرى اذا علم ان خطه على الحقيقة قال في العون يقضي بقولها من الخلق

فانما هذا هو المشاهدة في كل حال

فانما هذا هو المشاهدة في كل حال

صدر

صدر

فانما هذا هو المشاهدة في كل حال

Handwritten signature

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

၂၀၇၇

من مهنه سمينه و جود السور
ناله از سمينه

این کتاب در کتابخانه
موزه و کتابخانه
جمهوری اسلامی ایران

ما هو الشيء

مجله دانش و فرهنگ

2014

۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

عزیز

فان قيل ما فيه ان يكون وادب مولانا
الشيخان اهلنا بطلان في الامر
شكوك اذا علم فغيره لا يدعوا فانه

39

64

ing.

10

...

1

1

دعوت

لا دخل في بيان الوقت في جواب المسألة
والله اعلم المستوفى

باب

باب

قبل الاضلاع فبذلك من مشاهد وقوله
كاف
في جميع الابواب وقوله او يفتنه
ينظر اليه في تحريها
مورد الضريبة بقوله عنه

لا تقبل لانه لا خلاف في الدعي فثبت الشهادة عن الدعوى وان كان المرحوم قد توفي
 دعوى الدين فان قلت نعم بقي الدعوى في الدين لكن في ضمن العقد ويختلف باختلاف
 قلت انما يعتبر الحصول في ضمن العقد اذا كان دعوى العقد مقصودا وقد عرفت انه
 غير مقصود فاذا لم يعتبر حصوله في ضمن العقد لم يعتبر الاختلاف والناسي عنه **والجواب**
كالبيع في اقل المدقة ان المقصود هو العقد **وكذا لا بد من بقاء الدعوى** لان الدعوى يكون
 من الاجر وهو يدعي الاجر فيكون كدعوى الدين **فصح النكاح بالف** يعني باقل ما ياتين
 سواء كان الدعوى من الزوج في الزوجه وسواء ادعى الاقل والاكثر في الصحيح **سبحان**
وقال اردت فيه ايضا وهو القياس لان المقصود هو العقد من الجانبين فصالح كالباع
 وجه الاستحسان ان المال في النكاح تبع والاصل فيه الحلي والازدواج والمالك ومن حكم التبع
 ان لا يغير الاصل ولهذا لا يبطل بنفيه ولا يفسد بفساده فكذا لا يختلف باختلافه
 فبقي العقد سالما عن الاختلاف فلزم وما وقع فيه الاختلاف وهو المال يقتضي **قال**
 منها كما في الدين **قوله** لشاهد الازدواج من الجرح بقوله مات وتبرك ميراثه **اب**
الشهادة بانه مات وقوله **ملكه او فريده** اي يدعي يقوم مقامه من المستعير **قوله**
 خلافه لا يوجب فانه لا يشترط الجرح ولا يقوم مقامه **فان كان كايه اعاده اذاعه**
من في يد جاز يرفع على قوله اي يدعي يقوم مقامه ولا حاجة الى ان يقال بالبيع لا يرفع
 مما تقدم **ولو شهد ابيدي منذ كانا ردت** اي شهد انه كان في يد المدعي منذ شهر والحال
 انه ليس في يد المدعي عند الدعوى لا تقبل لان الشهادة قامت بحضوره فان المدعي شق عليه
 ملك وامانة وفهم ان لا يمكن القضاء بل الحصول وعن ابي يوسف انه اذا قبل **وان اقر المدعي**
 عليه بذلك وشهد انه **افيد المدعي** صح لان الشهود بهم بها هو الاقرار وهو مقام
 بجهالة المقر به لا تنعجه الاقرار وتقبل الشهادة على الشهادة **المفيدة وقوله**
فكتاب القاضي الى القاضي ذكر في الخزانة فمرط لها فقر رخصه والاصل بوجوبها

صدر

صدر

بام

قال

صدر

صدر

صدر

نحو

مرض او سفر وعن ابي يوسف يكتب في غيبة حيث يتعدى ان يثبت باهله **وشهادة عدده**
 عن كل اصل لا تغاير **فصح هذا** وذلك رجلان شهدا على شهادة رجل ثم شهدا **اصل**
 بينهما على شهادة اصل آخر في هذه الحادثة تقبل عندنا خلافا للشافعي **ويقول** **اصل**
اشهد على ثبوتها حتى اتي اشهد بكذا والفرع اي يقول الفرع **اشهد ان فلان** **شهادة**
على شهادة بكنا او **قال الى اشهد على شهادة بكنا** وبعض المشايخ طولوا وازادوا
 على هذا والاحسن الاقتصار على جعفر الطحاوي وهو ان يقول اصل اشهد على شهادة بكنا
 ويقول الفرع اشهد على شهادة فلان بكنا من غير احتياج الى زيادة وعليه الفتوى **لان**
وان عدل الفرع اصل صح كاحد الشاهدين الاخر وان سكت عنه نظر القاضي في حاله
 فان ثبت عدالته قبل شهادة فرعه هذا عند ابي يوسف وقال محمد لا تقبل لانه لا شهادة **لانه**
 فاذا لم يعرفوها لم ينقلوا الشهادة فلا تقبل وكذا في يوسف ان المأخوذة عليهم النقل **قال**
 لانه قد يخفى عليهم فاذا نقلوا يتعرف القاضي العدالة كما اذا خفوا بانقسم وشهدوا
 وان انكر اصل شهادة بطلانها **قوله** فرعه ولو شهدا عن اثنين على فلان ثبت فلا
 الخلاف في وقالوا خبرنا بغير فريضة **قوله** المدعي فلم يرد بها **قوله** هي امه **قيل** **لما**
شاهدين الخاف لانه ان الشهادة على الفرع بالنسبة قد تحققت والمدعي يدعي
 الحق على المخافرة ولعلها غيرها فلا بد من تعريضها بتلك النسبة **وكذا الكتاب الحكمي** لانه
 في معنى الشهادة على الشهادة الا ان القاضي لك ان يدعيه وفور ولا يتغير بالنقل فاذا
 جاء كتاب القاضي الى القاضي قبل الدعي مات شاهدين ان هذا هو المشهور عليه **وان**
قال فيها اي في الشهادة على الشهادة والكتاب الحكمي **المخبر** بل لا بد من النسبة
 الى فريضة **وهي** القبيلة الخاصة بمعنى عدم ذكر الجدة وهذا لان التعريف لا بد منه في هذا
 ولا يتحصل بالنسبة العامة لانهم قوم لا يحضرون ويحصل بالنسبة الى الفريضة لانها خاصة **ان**
 الصغير لانها ايضا خاصة ثم التعريف وان كان تمامه بذكر الجدة عند ابي حنيفة ومحمد خلافا

قوله لا خلاف في الدعي فثبت الشهادة عن الدعوى وان كان المرحوم قد توفي
 دعوى الدين فان قلت نعم بقي الدعوى في الدين لكن في ضمن العقد ويختلف باختلاف

قال سعد الشاذلي ولا يعرف الشهود
 الشهود عليه ولا وجه له فريضة كان يحضرها

تاج

كل يوم على ظاهر الروايات فذكر الفقد يقوم مقام الجسد وكذا ذكر السمكة الصغيرة وفي الخبر
 ذكر الصناعة بمنزلة الفقد لانهم ضيقوا انسابهم **ومن اقر ولم يدع سهوا او فلما قال**
 او لخطات لا يبرز لان العقوبات لا تجرى على السامح والخطي من الحقائق **انه شهد زيدا شجرة**
ولم يبر اتفقوا على ان شاهد الزور يعتزل لانه ارتكب كبيرة ليس فيها حد ميتة غير ان اتفقوا
 في تعزيز فقالوا بالحيثية في المشهور انه يطاف به ويشترى ولا يضرب وقالوا لا يبرز بالغريب وحمل
 يشهر على قولي قبل وقيل ولا يستقيم وجهه الى لا يتوحد من الحقائق وانما وضع المسئلة في الاقرار
 لان ما على البينة في دفع التعزيز انما يقتضي فيه وهو على ما ذكر قاضي خان في جامع الصغير
 هذا لانه لما اقر بالشهادة الباطلة طائعا فقد تاب على ما فعل فالظان لا يعود فلا يبرز
 لجزع وفيه منع الغير عن الرجوع عن الشهادة الباطلة ومن غفل عن هذا قال انما تضع المسئلة
 في الاقرار لان شهادة الزور لا طريق الى علمها سوى الاقرار واما الاعتراض عليه بانه قد يعلم بانه
 كاذبا شهد بموت زيد او بان فلان قتله ثم ظهر زيدا حيا وكذا اذا شهد بروية الهلال انضوى
 بثبوت يومه وليس في السماء قلم يراه لانه فليس شيء لانه الشهادة بالموت بخلاف التسامع
 وكذا بالنسب فيحيي ان يقول رايت منقولا وسمعت الناس يقولون انه عمرو بن زيد ولما
 الشهادة على روية هذا فالامر فيها اوسع فيه **فما**
لا يرجع عنها الا عند قاض فان رجعا عنها قبل الحكم بها سقطت اي الشهادة
ولم يضمن وبعد لم يفسح اي الحكم **وفما** ما اتلفا بها اذا قبض بدها دين كان
او عين انما قال اذا قبض لتوقف الضمان عليه وعند الشافعي لا ضمان على الشهود اذا
 رجعوا اذ اعتبر التسبب عند وجود المباشرة قلنا تعذر تضمين المباشرة لانه كالحجاء
 فيعتبر التسبب فان رجع احدهم ضمن نصفه والعبرة للباقي لا للراجع فان رجع احد
ثلثة شهدوا لم يضمن لبقاء نصاب الشهادة وان رجع اخر ضمن نصف البقاء
 نصف النصاب وان رجعت امرأة في رجل وامرأتين ضمنن رجعا فان رجعا فثمن

كثير من هذه المسائل
 في نسخة
 في نسخة

نصفنا

نصفنا وان رجعت ثمان من رجل وعشر نسوة فلا يفرج وان رجعت اخرى
 صحت التسع ربعا لبقاء ثلثه ارباع النصاب **وان دمج الكل فلي الرجل سدس**
عنده ونصف عندها وما يبقى عليهم **على القولين** له ان كل امرئ يبيع الرجل
 تقوم مقام الرجل الواحد ولما ان الرجل الواحد نصف النصاب فالنساء وان كثر من
 مقام رجل واحد **وان رجس فقط فنصف اجمالا** لبقاء نصف النصاب وهو الرجل الواحد
وعمر رجلان شهدا مع امرأة رجعا لاهي لانه لم يثبت بشهادتهما شيء **ولا يضمن**
راجع في مهر شهد عليه او عليها يعني سواء كان للمدعي زوجا او زوجة **الما زاد على**
مهر مثلها اما عدم الضمان في صورة المساواة فلانه انكاف بعض اذ منافع البضع متقومة
 حال الدخول واما عدمه في صورة النقصان فلانها غير متقومة عند الاتلاف واما
 الضمان في صورة الزيادة فلانها اتلفاها من غير عوض وهذا اذا كانت هي المدعية
 للنكاح وهو ينكر ولذلك قال **والمدعي مني** لانها اتلفاها على الزوج قدرا للزيادة بل
 عوض **وفي البيع اما نقص من قيمة المبيع ان كانت اي الشهادة على المبيع** لانها اتلفا
 قدر النقصان عليه واخما ان فيما اذا كانت الشهادة على المشتري اذ يحوز النقصان
 يرضى المبيع ولذلك قال ان كان على المبيع **واما زاد عليها ان كانت على المشتري** لانها
 اتلفا قدر الزيادة عليه واخما ان فيما اذا كانت الشهادة على المبيع اذ يحوز الشهادة
 برفض المشتري وفي طلاق قبل الدخول **الان نصف مهرها** انما قال قبل الدخول لان
 ناكدا بالدخول لا بشهادتهما فلان اتلاف **وفي المقتضى القيمة وفي القصاص الدية**
 وعند الشافعي يقتضي **فصل الفرع بالرجوع** لا اصله بقوله ما اشهدته على شيء كقضي
 او اشهدته وغلطت وفي الاخير خان ف محمد **ولو بيجا** اي الاصل والفرع معا على الفرع
 فقط لان القضاء وقع بشهادة الفروع من وجه وبشهادة الاصول من وجه وقوله الفرع
 كذب اصلي او غلط فيهما ليس شيء يعني بعد الحكم لشهادتهما لان منعه من القضاء لا ينقض

الدخول كناية عن الخلوة الصحيحة
 وهي المبررة صحتها منه

قريبه لقدم تقرر ملكه **وحقوق عقد يضيفه الى ملكه** مراده انه لا يستغنى
 عن الاضافة الى الموكل حتى لو اضافة الى نفسه لا يصح والمراد من قريبه السابق انه يقع
 الى الموكل لانه شرط وهذا الوصف العكس بالشراء او الشراء الى موكله فتح بالاجماع ولا يفتى
 الاضافة واخذ والمراد مختلف **كسكاح وخلع وصلى عن انكار هذا الصلح** لا يقع
 الى الوكيل بل لابد من اضافته الى الموكل بخلاف الصلح عن اقراره فان يقع اضافته
 الى كل منهما وقد عرفت اختلاف المراد من الاضافة في الموضوعين فافترقا الصلحان في
 الاضافة **او عدم عتق على مال وكتابة وهبة وتصدق واعارة وابداع**
ودهن واقراض تتعلق بالموكل كالبه فان يطالب وكيل زوج بالهرق ولا وكيل عن
 بتسليمها ويبدل الخلع والمشتري يمنع الثمن من موكله بايعة فان اذاع اليه
 فتح ولم يطالبه بايعة ثانيا باب **الوكالة بالبيع والشراء**
الامر بشراء الطعام على البر في دناهم كثيرة وعلى الخبز قليلة وعلى الدقيق في تنسطة
وفي تحذير الوفاة على الخبز بكل حال الطعام يقع على كل ما يطعم لفة الا ان العرض يقتصر
 مفرقا بالشراء بالانواع الثلاثة المذكورة وقال بعض مشايخ ما زاد وانهر الطعام في فناء
 يتصرف الى الهياكل كل كالحل المطبخ والمشوى ونحوه وقال صدر الشهيد وعليه
 الفتوى **ولا يصح للشراء شي خشن الجمل في جنسه كالزيت والادوية والثوب واللبان**
فنه اعلم ان الجباله انواع الثلاثة فاحشة وهي ما كانت في الجنس كما في الثوب والادوية
كما في الحمار والعنبر يصح ان يصح ما لم يبين النوع ويمسك وهي ما كانت في النوع الخشن
 ان يبين النوع والصفة بان قال تركبا شاة همت الوكالة والدان الحقة بلخص وجه
 لانها مختلفة بقله المرافق كثرها فان بين الثمن الحققت الجباله النوع وان لم يبين
 الجباله الجنس والمشترون قالوا في بيان الجباله الجوزية وبيان الجباله المختلفة باختلافها

هذا هو الحق في البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء

وباسم من الثمن ذكره قاضي خاه في شرح جامع التفسير فلا حاجة الى ان يقال الا اذا ذكر
 نوع الدابة كالحمار او غنم الدار والحلة لانه يحكم من النوع الثاني المذكور بقوله
وصح بشراء شي على جنسه لا صفة كالبقرة والبقر فانها نوعان فالجباله
 فيها يمين في عرفهم وانما قال لا صفة لان الصفة بخلاف الموكل يصير معلومة
 ذكره الاقطع في شرح القدرى **وشراء شي جعل جنسه من وجهه كالمجدد**
نوعه كالتركي او الثمن لان هذه الجباله متوسطة بين الجنس والنوع لا فاشية
 ولا يمين فاذين غنه علم من اي نوع مقصودة لان ثمن كل نوع من العبيد معلوم
 بين الناس فالتحقته للجباله النوع كذا في القبيسي **وبشراء عبيد بدين له على**
وكيله المراد بين الثمن العبيد وفي غير عبيد **ان هالت في يد الموكل هالت**
عليه فان قبضه امر فصوله هذا عند ولا هو لازم للامر اذا قبضه المأمور
 ان لا يراهم والدان لا يتبعان في المعاملات دينا كانتا وعينا الا بمرحلة التمسك
 عينا بدين ثم تصاد قال لا بد من لا يبطل العقد وصلا الاطلاق والتقييد فيه سواء
 فيصح التوكيل ويلزم الامر ان يدا الموكل كيد وله الهاتعتين في الوكالات الا ترى انه لو
 قيد الوكالة بالعين عنها او بالدين منها ثم استهلك العين او اسقط الدين بطلت
 وهذا **واذا قيمت كان كالمقتنيات الدين من غير من عليه الدين من غير ان وكله بقرضه وذلك**
لا يجوز قال في النهاية قيد بالاستهلاك لان بطلان الوكالة بالاستهلاك كدونه الهلاك
وبشراء نفس المأمور من سيده ان قال يعني نفسي لخلد فباع اي اذا قال رجل
لعبد اشترى نفسيك من مولدك فاعبدك ان قال نفسي لخلد فباع على الا
وان لم يقبل لخلد عتق لان المطلق يحتمل الجهاين فلا يقع اشكالا بالاشك
 فلا يقع التصرف واقعا لنفسه وفي شراء نفسي المأمور **بالف وقاب قال**
لمستبد اشترى نفسه فباعه عتق عليه اذا قال عبد لرجل اشترى نفسيك

تاريخ الشريعة

صدر الشريعة

في رد دعوى الشريعة

في رد دعوى الشريعة

في رد دعوى الشريعة

في رد دعوى الشريعة

في رد دعوى الشريعة

في رد دعوى الشريعة

في رد دعوى الشريعة

من موالي بالف ودفعها اليه فقال الوكيل استرته لنفسه فباعه يكون اعتاقا على
مال وان لم يخل بنفسه كان الشراء لو كيله **وعليه اي على المشتري ثمنه والالف للبيد**
لانه كسب حبه وان قال **شريت للام** فمات اي امر جلا بشري عبدا بالف فقال الوكيل
قد فعلت ومات العبد عندي **وقال الام** اني اشتريت لنفسك صدقة الوكيل ان كان
دفع الام الثمن والالف الام لان في الوجه الاول هو الذي يريد الخروج عن عهد الامانة فيقبل
قوله وفي الوجه الثاني اخبر عما لا يملك استيفاءه وهو الجوع بالثمن على الام وهو ينكر والقوله
للمنكر كذا في الهداية ولا يذهب عليك ان كل من التعليلين مخصوص بصوته **ولا ياتي الوكيل**
بالشراء الجوع بالثمن على الام اذا فعل ما امر به **دفعه الى بايعه الى مبيئ المسئلة**
على انه يجري بين الوكيل والموكل مبادلة حكيمة فيصير الوكيل بايعا من موكله فلا مطالبة
الثمن وان لم يدفع الى بايعه وله حبس المبيع من امر لقبض ثمنه **وان لم يدفع** لما ذكرنا
فيه خلاف لوف **فان هلك بيد قبل حبه منه صل على الام ولم يسقط ثمنه**
لان يدرك الموكل فاذا لم يجس بجير الموكل قابضا بيد وبعد حبه كان **مضمونا**
فما ان الرهن عند اليوسف وثمان المبيع عند محمد وهو قول في حينة وثمان الغصب عند
زفرهم فاذا كان الثمن مساويا للقيمة فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر
فعند زفرهم خمسة عشر لكن يرجع الموكل على الوكيل خمسة وعشرا لافين بغير عشرة
وان كان بالعكس فعند زفرهم عشرة وبطالب خمسة من الموكل وكذا عند ابو سنان
الرهن بغير باقل من قيمته ومن الدين وعند محمد يكون مضمونا بالثمن وهو خمسة عشر
وليس للوكيل بشي اغبر ثرا او لنفسه ولو شري بخلاف جنس ثمن مسمى او بغير النقص
اي لم يكن الثمن مسمى فاشترى بغير النقود او غير باسم بغيره وقع له في هذا الوجه
لانه خالف امر الام وبخضرة لان خضرة زايه فلم يكن مخالفا وفي غير عين هو الوكيل **الا اذا**
اضاف العقد الى مال امر او اطلق ولوى له اي قال الوكيل اشتريت هذا الف وهو ملك

تأني

صدقة

تأني
في البيع والشراء

الوكيل

الوكيل او اطلقه لكن نوى الشراء لا امر يكون **لا امر ويطلق العرف والتسليم بمفارقة الوكيل دون**
امر يعني بخير التوكيل بعقد العرف والتسليم ويطلق بما ذكر والمراد التوكيل بالاسم دون فعله
التسليم لانه لا يجوز ان الوكيل يبيع طعاما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز
وانما لا يعتبر بمفارقة الامر لانه ليس بعاقدة والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل
وان قال يعني هذا لنريد فباعه ثمن انكر الامر اي انكر المشتري ان زيدا امر بالمال
اخذه زيدا لانه قوله يعني لنريد اقرا بتوكيله لان البيع لا يكون له الا باسم فلا يصح في الكلام
فان صدقني صدق زيدا المشتري لانه لم يامر **لا يافخذ** لان اقرا المشتري ان تبوده اما قال **خير** لانه
المشتري ان سلمه الى زيد طوعا يكون بيعا بالتعاطي لان التسليم على وجه المبيع يكفي في البيع
بالتعاطي وان لم يوجد نقد الثمن **ومن وكل بشر** امر لم يدرهم فشري منوي بدفع ثمن
يباع من بدفعهم لزم موكله من ينصف درهم هذا عند وعندهما يلزم منون بدفعه
الوكيل امر بعرف الدرهم في المخرج وان سفل فاذا اشترى به منوي فقد زاده خيرا وله
انه امر بشي امر ولم يامر بشي اذ الزيادة فينفذ شراؤه عليه وشراء الزايد على الوكيل وانما
قال بما يباع من درهم لانه لو اشترى لهما لبايع من بدفعه بل اقل يكون الشراء واقعا لو كان
بالاجماع لان الامر امر بشراء لهما فباي من بدفعه لا باقل **فان امر بشي او عبدين عشرين**
بل ذكر ثمن فشري احدهما انما في هذه الصورة عن الامر ان التوكيل مطلق وقد استوفى
المخرج بينهما او بشي انهما بالف وقيمتها سواء فشري احدهما بنصف او باقل صح عن الامم
وبالانكر اي لا يقع عن الامر بل يقع عن الوكيل **الا اذا شري الاخر بيا في الثمن قبل المصونة**
لان المصونة حصول العبد بالف وعندهما ان اشترى احدهما بالثمن النصف قدر
ما يتقاسم الناس فيه وقد بقي من الثمن ما يشترى به الباقي يصح عن الامر وان قال
شريت بالف وقال الام باقل منه **فان كان الخطاء الف صدق هو ان سنا واد**
لانه امين فيه وقد ادعى الخروج عن الامانة والامر يدعي عليه ضمان خمسمائة وهو ينكر

تأني

تأني

صد

ولا يلزم ان يكون ما يراوى
مستوفى بدم كايوم عيانة الزيادة

الف
الامر صدق الآخر

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or inventory record, located at the bottom right of the page.

وكل بيعه لان اللفظ مطلق عن قيد الاجتماع فيجوز مطلقا فصار كما لو وكلته ببيع الكيل
والموزون هذا عند وقالوا لا يجوز لان فيه ضرر للمركبة الا ان يبيع الباقي قبل ان يختصما
فانه يجوز لانه دفع الضرر وما قد فاء بتبين وجه اختصاص الاختلاف فيه بما يتقيد بالمركبة
وفي الشراء يتوقف على شراء الباقي اي في الوكيل شراء العبد اذا اشترى نصفه يتوقف
شراؤه فان اشترى بآفيه قبل ان يختصما لنظم الموكل والائتم الوكيل والمافرق بين
بين البيع والشراء لان الامر في البيع صادف ملكه فاعتبر فيه اطلاقه بخلاف الامر بالشراء
اما ما قيل ان في الشراء دتمه ان يشترى لنفسه ثم ندب فيلقيه على الموكل ولا دتمه في البيع فيرد
عليه ان الوكيل بشر او شئ بجينه لا يملك ان يشترى لنفسه لا كله ولا بعضا **ومع اخذ**
وهنا وكفيلك بالشئ فلا يضمن ان يضره الى الذي فيه او ينوي الى المال على الكفيل
لم يضر ما على الكفيل لما فيه من ارباب الفاسد وهو ان لا ينوي ما على الاصيل وهو كونه
بالواقعة الى حاكم ما الى كراثة الاصيل عن الدين بالحقالة او كراة الرجوع على الاصيل بوجه
ويحكم به ثم يوت الكفيل مفسدا **واورد ببيع على وكيل في عيب يحدث مثله** انما قال يحدث
مثله لان في رد ما يحدث مثله اصل كراة ذابرة الحاجة الى الحاجة **بيئته او يكون رد**
على الامر وكذا باقرار فيما يحدث مثله ان رد بقضا انما قال فيما لا يحدث مثله لانه
اذا كان فيما يحدث مثله لزمه الا ان له ان يخافه الموكل فيلزم بيئته او يكون له ان
الرد عليه بقضاء والا فلا وانما قال ان تد بقضاء لانه ان كان بغير قضاء ليس له ان
على الموكل ولا خصوصية معه في مائة الروايات والتفصيل يطلب من الهداية ثم ان اشترط
البيئته او النكول والاقراء فيما يحدث مطلقا ظاهر وفيما يحدث في الجملة لكن لا
يحدث في هذه المرة اذا كانت تاريخ البيع مشتبه على القاضى او كان العيب مما لا يعرفه
الانفساء او الاطباء فان قوطر وقول الطيب حجة في توجيه الخصومة الى الذي لا يفتقر
الى احد من الحجج لرد حتى لو علم القاضى تاريخ العيب ظاهر لا يحتاج الى ثبوتها كما اذا
البيع

مکتبہ کائنات لاہور
پرائمری عربی پتہ

مجلس العلماء

قد علم من عناكم الورد فيها لا يخ
باب اصل بطريق الولاية منه

ولا فرق في ذلك بين الشريعة وسائر الشرائع
منها الا ما جاء في الايمان من

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

30

مكتبة
في المدينة المنورة
على يد
المكتبة

فمن يدفعها اليه اي يدفع الوديعة الى ماله الوكالة لان تصدقته قرار بالغير فلا
 الدين على ما ذكرنا **والمحال تركها المودع** ميراثا لا وارث له غيري اي ادعى ان المودع مات
 وترك الوديعة ميراثا له **وصدق المودع** امر بالدفع اليه ولو ادعى المشتري ومنه لم يبر
 لانه قرار على الغير خلاف ما تقدم لانهما اتفاقا على موت المودع فكان هذا اتفاقا على انه
 ملك العاقد **ومن وكل يقبض مال فادعى الغريم قبضه** وايضا وكابينة له دفع اليه **والمستحب**
داينه على قبضه اذ خص وانكل يقبض **الموكل على العلم بقبض الموكل** الدين لانه فاق
 والنيابة لا تجزى في الايمان قال القندوني في كتاب التعريب وقال في حلقه على عمله فان ابي
 ان يخلصه خرج من الوكالة وجه قوله فان البين متاجازا ان تسمع على الوكيل لما فيه من استقلاله
 في الخصومة جاز ان يستأجر ليليل فيثبت هذا المعنى **ولا يرد التوكيل بعيب قبل خلع**
المشتري لو قال البائع دفعه اي دفع المشتري بالعيب والفرق بين هذه المسألة
 وما تقدم من مسألة الدين ان التدارك ممكن هناك باسترداد ما قبضه الوكيل اذ اظهر الخطأ
 عند كونه وههنا غير ممكن ان القضاء بالفسخ ناض على الصحة وان ظهر الخطأ عند
 انجيله هو منه في العقود والفسوخ ولا يستألف المشتري عند ذلك لانه لا
 يفيد ما عندهما فيجب ان يثبت الجواب في الفصلين **ويؤخر ان التدارك ممكن عندهما**
لبطلان القضاء وقيل لا يصح عند ابي يوسف ان يؤخر في الفصلين **ومن دفع الى آخر عشر**
ينقضها على أصله فانفق عليهم **عشر له** فهي جها لان الوكيل بالاتفاق وكيل بالثمن
 والحكم فيه ما ذكره في هذا الاستحسان وفي القياس ليس له ذلك فيصير بغير عاقد قبل القياس
 والاستحسان في قضاء الدين لانه ليس بشراء فلما الاتفاق يتضمن الشراء فلا يدخله
باب **عزل الوكيل** **عزل الوكيل** عزله وكيله **وقفت على**
عزله وبطلت الوكالة بموت احداهما وجنونه **مطابقا** اي مستوعبا احد المطبق شهر
 عند ابي يوسف وعنه انه اكثر من يوم وليلة وعند محمد حول كامل وقد ربه احتياطا

تاج
 في قوله المودع ميراثا له

في قوله المودع ميراثا له
 في قوله المودع ميراثا له

فلما بدأ الحرب من تدا والاراد لمحاقة بثوته الحكم الحاكم **وكذا يجوز** موكله مكانا ويجوز منا ذونا
وافترقا **للمشركين** اي احد الشريكين وكل ثالث في التعريف في مال الشركة فافترا بطلت الوكالة
وان لم يعلم به **وكيلهم** **الضهير** للثلاثة المذكورة **انفا** **وبصرف** **الموكل فيما وكل به**
 لانه ما تعترف بنفسه تعذر على الوكيل التعريف فبطلت الوكالة ضرورة وفي الكافي ان
 الموكل اذا اطلقها واحدة واحدة قاية بقيت الوكالة قال في التبيين لبطلان المحل
 لهذا اتفق فسادا قيل سواء لم يبق محل للتصرف او بقي محال له **كتاب**
الدعوى هي اسم على فعل والفعول للتأنيث فلا يستون وجمعها دعاوى ويقع الواو
 كغير كفتوى وفتاوى **واضافة الشيء الى نفسه** **حالة المنازعة** **الدعوى** لغة عبا
 عن اضافة الشيء الى نفسه حالة المسالمة والمنازعة جميعا ما اخذ من قولهم اتعجبا
 اضافة الشيء الى نفسه بان قال ومنه دعوى الولد لانه يضيفه الى نفسه وفي الشرع
 يراد باضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة لا غير من بسوط خمر زاده فان قلت هذا
 يلزم على هذا التفسير ان يكون بعض المنكر مدعيا قلت بل اللازم ان يتحقق حقيقة
 الدعوى الشرعية في جانب بعض المنكر ومع ذلك لا يطلق عليه المدعي شرعا لاعتبار الشرع
 في المدعي شرطا زيدا وغاية ما يترتب على هذا ان لا يكون الوضع العرفي في لفظ المدعي والليث
 عليه نوعيا بل شخصيا ولا بأس فيه وكانهم اشاروا الى هذا بعدم توسيطهم اذ ادة التفرع
 بين تفسير الدعوى وتفسير المدعي والمدعى عليه **والمدعي من لا يجزى على الخصومة** **لغيره**
 اذ اتركها كما قال القندوني ومن تبعه لانه غير مجزى حالة الترك والفصل والقيود المذكورة
 يوم الاختصاص **والمدعي عليه من يجزى عليها** ومنهم من قال المدعي من يلقى خلاف الظاهر
 ولا يلزم ان يكون امر احادنا والمدعي عليه من يقسم بالظاهر ولا يلزم ان يكون عبدا
 امليا وقال محمد في الاصل المدعي عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفة المنكر
 والاعتبار في هذا المعنى حتى ان المدعي اذا قال رددت الوديعة يكون القول له مع اليقين

في قوله المودع ميراثا له
 في قوله المودع ميراثا له

في قوله المودع ميراثا له
 في قوله المودع ميراثا له

في قوله المودع ميراثا له
 في قوله المودع ميراثا له

ولدت منه ولدا قد مات واسقطت سقطا مستبين الخلق وانكر المولى والجبر في
هذه المسئلة العكس لان المولى اذا ادعى ذلك عليه ما يكون اقرارا منه ولا يصح
وذكر صحتها ان يدعى رجل على رجل رجلا او يدعى الجهرول عليه الى رقيقه وانكر الا
والمراد بجهرول الحال صرح به في الفصول العمدية لا مجهول النسب كما توهم **ونسب** وفي
المنظومة وكلا وقال في الحقائق لم يقل ونسب لانه انما يستحق في النسب الجهرول
اذا كان يثبت باقراره كالأب والأب في حق الرجل والأب في حق المرأة **وقد** صحتها ان
على رجل يعرفه انه معتقة ومكاه او ادعى المروف ذلك عليه او كان ذلك في ظاهره
فكره في المروف في الحقائق وانما يستحق عندها لان التكوّن اقرار والظاهر انه
على تقدير صدقه فاذا امتنع عنه ظهر انه غير صادق في انكاره اذ لو كان صادقا
قدم عليه واذا كان النكول اقرارا لا يجري في هذه الامور فيجوز حتى اذا نكل
يقضى بالنكول ولا يخفى به ان المراد كسر الملتزم عن اليمين الصادقة في ذلك
فكان يخلو واذا مكر حمله على البذل كما يثبت الاقرار بالشك فحمل على البذل لان انزاله
بذلك اولا كيدا يصير كاذبا في الانكار والبذل لا يجري في هذه الاشياء ومعناه ترك
المنع والاعراض عن المنازعة كما اُخبرته والقليلات صرح بذلك في الهداية وشرحه
فمعنى عدم جريانها في الصور المذكورة انه لا يعمل فيها فان هذه الحقوق لا يستباح
تناولها بالاختلاف في الاموال وفي حمل النكول على البذل يكفي إمكان معناه وكما بان
ان يترتب عليه فائدة فانه دفع ما قيل لما لم يجز البذل في هذه الاشياء لا يجعل النكول
بذلك فيجعل على الاقرار **وحد** سواء كان حد الزنا او حد القذف او حد الشرب **بل** ان هذا
بالاتفاق ووجه الفرق عندهما ان الاول يجري فيها لكن النكول اقرا فيه شبهة
والحدود يندرج بالشبهات واللعان **في معنى الحد وحلف السارق** وفيه ان **كل**
من قطع لان الضمان يعمل فيه النكول دون القطع فصان كما اذا شهد عليها رجل وامرأته

صدر

صدر

صدر

صدر

صدر

صدر

ناح

صدر

صدر

صدر

صدر

وكذا

لانه يلحق في الطلاق بالانكاح

وكذا الزوج اذا ادعت طلاقا فاذا نكل ثبت الطلاق ويضمن المهر وكذا في النكاح ان ادعت **ناح**
هي المال الى اذ ادعت المرأة النكاح ووضعت المال كالمهر والمنفعة فانكر الزوج يخلو فان نكل
المال ولا يثبت الحلي عنده ان المال يثبت بالبذل لا الحلي **وفي النسب اذا ادعى متحاما لا كاهن**
كالأب والمنفعة **او غير مالي** حق الحضانة في اللقيط والعتيق بسبب الملك واستناع الزوج
في الحبة فان نكل يثبت الحلي ولا يثبت النسب ان كان عمالا يثبت بالاقراء وان كان منسما
للانكاح المذكور **وكذا انكر القودحانة** يستحق بالاجماع **فان نكل في النكاح حبس حتى يقر** **بالحلف**
وفيما ادعى يقتصر فان اطراف بمنزلة الموقوف المجرى فيها البذل بخلاف النكاح هذا
وعندهما يلزم الاشارة في النكاح وماذا كان النكول اقرارا فيه بشبهة فثبت به المال في
القصاص **فان قال في جينة حاضرة** اي في المهر فذكر هذا القيد لانه لو قال في شهره
غير حلف ولا يخلو اذا قال ايمنة **ويطلب حلف الخصم كالحلف** وقال الحلف في الحينة
في رواية من الحقائق **ويكفل بنفسه ثلاثة ايام** قال ابى ايمان ابى الخصم عن الكفيل **لانه**
اي دار **ثلاثة ايام** **والغريب** عطف على الضمير المنسوب في كونه قد جلس الحكم اي
لارام الدعي الغريب الى ان يقعم القاضي عن مجلس الحكم **ولا يكفل الغريب الا الى اخر الجواب** **فان**
ان بالبينه فمها كالحلف ان شاء او يدعه **والحلف بالله** كالحلف بالطلاق والعق **فان**
الحل **الخصم قيل** **فيها في زمانا** لكن لا يقضى عليه بالنكول لانه استنع عما هو منفي
عنه شرعا ولو قضى عليه بالنكول لا ينفذ ويغلظ بصفاته اي يذكرها ولكن يحترق
العطف كذا يتكرر عليه اليمين **باب الزمان والمكان** خلافا للشافعي فانه يغلظهما معن
ان كان اليمين في قسامة او ايمان او في العظيم **وحلف اليهود بالله** الذي لا تتوعد على
موسى **والنصراني بالله** الذي لا تملا لا يجزى على عيسى **والمجوس بالله** الذي خلق النار و
الوثني **بالله** لان الكفر باسهم يعتقدون اهدى ما كان الهة من لا يعتقدونه ولا لاله
في قوله تعالى **وايسر ما التزم الاله** على ذلك بل ان الوثني بعيد غيابه ويعتقد انه تعالى خالق

فانما ينسب

صدر

صدر

صدر

ت

فظاهر وهو القياس وإذا كان جرد في الخلف للقياس كان القابض منهما لا يدعي شيئا على صاحبه وإنما ينكر ما ادعاه الآخر ولكن عرفناه بالنقص وهو قوله عليه السلام إذا اختلفا المتنا والسلعة قائمة بينهما في الخلف وتراد ذكر في التبيين **ولا تخالف في الاجل سواء اختلفا في اصله او في وصفه** خلافا لغيره والشا فني **وشرط الخيار** سواء اختلفا في اصله او في وصفه وقبض بعض الثمن وخلفا المنكر **ولا بعد هلاك البيع** وحلف المشتري ان هلك البيع ثم اختلفا في الثمن لم يجز القاعدهما والقوله للمشتري وعند غيره والشا فني يخالفان ويفسخ البيع على قيمة الهلاك وعلى هذا اذا اخرج المبيع عن ملك او غير وصار خاليا لا يقدر على رده بالعيب له ان كلا منهما يدعي عقد ينكره الآخر ولهما ان الخالف بعد قبض البيع على خلاف القياس وروى الشيخ في حال قيام السلعة **ولا بعد هلاك بعضه الا انه يرضى البايع بثلث حصه الهالك** في يخالفان هذا عند وقال ابن محمد يخالفان في الباقي ويفسخ العقد فيه ولا يخالفان في الهلاك والقوله في غنمه للمشتري وقال محمد يخالفان عليهما ويفسخ العقد فيهما ويرد الباقي وقيمة الهالك وهذا على تخريج عامة المشايخ على الاستثناء ينصرف الى الخالف وقال مشايخ بل ينصرف الى عين المشتري والمعنى لا يخالفان عنده ويقو القوله قوله لمشتري مع عينه الا ان يأخذ البايع الباقي ولا يتنا شيئا آخر في الخلف المشتري لانه انما يخلف اذا كان منكر ما يدعيه البايع فاذا اخرج البايع الباقي صليا عن جميع ما ادعيه عن المشتري فلا حاجة الى تخليفه ويرد عليه ان لاخذ متنا بمشية البايع ولو كان اخذ الباقي بطريق الصلح لكان معلقا بمشيتها **ولا في بطلان الكتابة** هذا عند وقال لا يخالفان في بطلان الكتابة ويفسخ الكتابة وهو قوله الشافعي **ولا في راس المالا بعد اقالته** وصدق السلم اليه ان حلف ان الاقالة في باب السلم ليست ببيع بل هو ابطال من كل وجه فان ربح السلم لا يكر السلم فيه بالاقالة بل يسقط فلم يكن فيها معنى البيع حتى تخالفان فيه حقيقة الدعوى والمسلم اليه هو المنكر حقيقة فكان القول له **ولا بعد السلم** خلافا

صدر

صدر

صدر

تا

البيع

المبيع فانه يفسخ الاقالة بعد التنا ليعود البيع اذا اختلفا في قدر الثمن بعد اقالته **ولو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة قبل القبض** اي قبل قبض بدل الاجارة في احد العينين وقيل قبض المنفعة في الاخرى **خالفوا وحلفوا** المستأجر ان اختلفا في الاجرة والثمن ان اختلفا في المنفعة واي ثمن ثبت قوله صاحبه واي برهن قبل وان برهننا حجة **للمنفعة** اما ان اختلفا في الاجرة ووجه المستأجر ان اختلفا في المنفعة اعتبارا بالثبت الزيادة ووجه كل في فصل بدعيته ان اختلفا فيهما واقاما ولا يخالفان اختلفا في قدر الاجرة بعد قبض المنفعة والقوله للمستأجر لانه ينكر الزيادة وهذا عندهما ظاهر لان هلاكه المعقود عليه يمنع التنا لغير عندهما وكذا عندهما ان البيع انما يفسخ بقيمة الهالك وليس للنافع قيمة **وبعد قبض بعضه بالخلفا** وفتحت فيما بقي كان الاجارة تنعقد ساعة فساعة فكانها تنعقد بمقود مختلفة ففي ما بقي تخالفان في ما مضى والقوله للمستأجر فيما مضى لانه المنكر وان اختلف الزوجان في متاع البتة ولا يتنا اي واحد منهما فلها ما حصل لها وله ما حصل له او لهما مع اليمين وان مات احداهما فاشكل اي ما حصل له المسمى اي مع اليمين هذا عند وقال ابو يوسف يدفع اليها ما يجوز به مثلها والباقي له مع يمينه والحيوة والموت سواء لقيام الودعة مقام المورث وقال محمد ان كانا حييين فكما قال ابو جعفر وبعد الموت اشكل لودنته **وان كانا حيين معا عليهما** فالكل للزوج في الحيوة وللحي هكذا في عامة الكتب وفي شرح جامع الصغير للشيخ انه سوي رواه محمد بن عمر بن الحر بالمراد **بعد الموت** وقال العبد المأذون والمكاتب كالحرة **فصل** لو قال ذواليد هذا الشيء اود عتيقه اقالته او اجريته او عتيقه زيدا ونصبت منه ويرهن عليه سقط خصومة المدعي لان يد هو لا ليست بد خصومة وقال ابو يوسف ان كان ذواليد رجلا مسلحا يندفع له الخصومة لان كان معروفا بالحيل لاحتمال ان يدفع ما في يده الى من يغيب عن البلد ويقول اني

تا

تا

تا

تا

فقد روي اذا اختلف البايع والمشتري في قدر الثمن بعد اقالته ولو اختلفا في قدر الثمن بعد القبض اي قبل قبض بدل الاجارة في احد العينين وقيل قبض المنفعة في الاخرى خالفوا وحلفوا المستأجر ان اختلفا في الاجرة والثمن ان اختلفا في المنفعة واي ثمن ثبت قوله صاحبه واي برهن قبل وان برهننا حجة للمنفعة اما ان اختلفا في الاجرة ووجه المستأجر ان اختلفا في المنفعة اعتبارا بالثبت الزيادة ووجه كل في فصل بدعيته ان اختلفا فيهما واقاما ولا يخالفان اختلفا في قدر الاجرة بعد قبض المنفعة والقوله للمستأجر لانه ينكر الزيادة وهذا عندهما ظاهر لان هلاكه المعقود عليه يمنع التنا لغير عندهما وكذا عندهما ان البيع انما يفسخ بقيمة الهالك وليس للنافع قيمة وبعد قبض بعضه بالخلفا وفتحت فيما بقي كان الاجارة تنعقد ساعة فساعة فكانها تنعقد بمقود مختلفة ففي ما بقي تخالفان في ما مضى والقوله للمستأجر فيما مضى لانه المنكر وان اختلف الزوجان في متاع البتة ولا يتنا اي واحد منهما فلها ما حصل لها وله ما حصل له او لهما مع اليمين وان مات احداهما فاشكل اي ما حصل له المسمى اي مع اليمين هذا عند وقال ابو يوسف يدفع اليها ما يجوز به مثلها والباقي له مع يمينه والحيوة والموت سواء لقيام الودعة مقام المورث وقال محمد ان كانا حييين فكما قال ابو جعفر وبعد الموت اشكل لودنته وان كانا حيين معا عليهما فالكل للزوج في الحيوة وللحي هكذا في عامة الكتب وفي شرح جامع الصغير للشيخ انه سوي رواه محمد بن عمر بن الحر بالمراد بعد الموت وقال العبد المأذون والمكاتب كالحرة فصل لو قال ذواليد هذا الشيء اود عتيقه اقالته او اجريته او عتيقه زيدا ونصبت منه ويرهن عليه سقط خصومة المدعي لان يد هو لا ليست بد خصومة وقال ابو يوسف ان كان ذواليد رجلا مسلحا يندفع له الخصومة لان كان معروفا بالحيل لاحتمال ان يدفع ما في يده الى من يغيب عن البلد ويقول اني

عندي محض الشهود كذا يمكن لاحد الدعوى على وقال ابن شريفة لا تندفع الخصومة
مطلقا وقال ابن ابي تيندفع بك بينة وههنا قول خامس وهو محمول على اسيان
والله سميت المسئلة خمسة كتاب الدعوى وان قال شريفة من الغايب
اقر في هذه الصورة بيد الخصومة فلا سقط عنه او قال المدعي غصبته او رفته من
لانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا يبرم بخلاف دعوى الملك المطلق فانه خصم
فيه باعتبار ربه وان برهن ذواليد على ايداع زيد هذا عندهما خلا فالحمد كما لو قال
الشهود اودعه من لا تعرفه لاحتمال ان يكون هذا الذي اودعه عنده بخلاف قوله
تعرفه بوجه لا باسمه ونسبه لانهم علمون بالمودع ليس هو المدعي هذا عنده وقال
محمد لا يسقط الخصومة لانه اما حاله الى معين يمكن للمدعي اتباعه فلو اندفعت لتضرب
ولو قال اشتريته من زيد وقال ذواليد اودعته وهو سقطت بلا حجة لانها اذا
على اصل الملك فيه لغيره فيكون وصولها الى يد ذواليد من جهة فلا يكون يد خصم
الا اذا برهن المدعي ان زيد وكله بقبضه كانه اثبت بنته كونه لغيره باسمه كما
باب الدعوى الرجلى حجة الخارج في الملك المطلق اقر في حجة
ذواليد خلا للثاني وان وقتا احدهما فقط خلا فالابن يوسف فانه يقول صاحب الوقت
اقر ولو برهن خارجا على شيء قضى لهما هذا عندهما وعند الشافعي في الحد قوله
طأرت البتتان وان برهن في النكاح سقط لتفقد الجميع وهي لم صدقته اذا لم
يورد خاوان ارضا قال الثاني اقر وان اقرت لم لا حجة له في له فان برهن الاخر فلوله
لان البينة اقوى من الاقرار وان برهن احدهما وقضى له ثم برهن احدهما الاخر ثم قضى
له الاخر اذا ثبت سبقه كما لم يقض حجة الخارج على ذواليد ظهر نكاحه الا اذا
ثبت سبقه اي اذا كانت امره في يد رجل ونكاحه ظاهر فادعى الاخر لها زوجته واقام
البينة لم يقض له الا اذا ثبت ان نكاحه سبق وان برهن على امره شيء من ذواليد فكل

صدر البرهنة

باب البرهنة

صدر

نصفه

ان ثبت ان تركه اي لكل واحد منهما جبا ان شاء نعت ذلك الشيء بنصف الشيء وان
شاء تركه وتركه احدهما بعد ما قضى لهما لم يرد في الاخر كله والسابق ان ارضا اي
ذكر الشراء من ذواليد تاريخا ولم يدعي ذواليد ان لم يورد في التاريخ احدهما ولدي فت
ان وقت احدهما فقط ولا يندفع اي ان ارضا فالسابق اقر وان لم يورد خاوان ارضا
وان كان في يد احدهما فذواليد او لمعان لم يكن في يد احدهما فان وقتا احدهما فحق
فان لم يرد وقت واحد منهما فقد مر ان لكل نصف بنصف الشيء او تركه والشراء اقر في حجة
وصدقه مع قبض اي قال احدهما اشتريت من زيد وقال الآخر وهبه له زيد وقبض او
على زيد وقبضه في هذه فمدعي الشراء اقر والشراء والمهر سواء وبرهن مع قبض اقر في
هبة موه فان برهن خارجا على ملك مودع وذواليد على ملكا قدم فالسابق اقر
وان برهن على شيء او متفق تاريخا من آخر اي قال احدهما اشتريته من زيد وقال
الاخر اشتريته من غير وادعت احدهما فقد استويا فالحاصل امة اذا وقتا احدهما
فقط فتلقيا من واحد فصاحبا الوقت اقر وان تلقيا من اثنين فمساواة وان
برهن خارج على الملك وذواليد على الشراء منه او برهن على سبب ملك لا ينكر
كالساج وحلب لبن والخاد حبل او ليد او خر صوف فذواليد اقر ولو برهن كل
على الشراء من آخر فلا وقت لهما فلا بد وقت اذ لو ارضا لا يكون الجواب على ما ذكر بل على التفضل
الذي ذكر في الهداية سقط وترك المال في يد من بعه كاهل وجه القضاء هذا عندهما
وقال محمدان المشهود القبض يقبل البينة ويقتضى الجواز الشرايين ويجعل القبض
الموجود الاخر العقدين فيقتضى به لذي اليد ويجعل كان ذواليد باعه وسلم لم الخارج
بانه وسلم وان لم يذكر القبض قضى له الخارج ويجعل كانه باعه وسلم ثم ذواليد
باه وسلم يسلم ويؤمر بالتسليم كذا في الحقايق على وفق ما في المبسوط المرحى
ولها ان الاقدام على الشراء اقر او منه بالملك للبائع فصاير كانهما قلنا على الاقرار

نابع الشريعة

قال صدر الشريعة والتميز وقت احدهما
لا يختص في نفسه

نابع الشريعة

كلام صدر الشريعة

كلام صدر الشريعة عندنا

كلام الشريعة

او كان ليس فيها وبنى او صفى قهر ببيع لوجود التصرف والاستقلال فلها باب
 من نسب مبيعة ولدت لاقول من نصف حول منذ بيعت فادعى البائع
 منسبه فامتنعها ويصح البيع ويرد الثمن ان لم يدع المشتري قبله هذا عند
 الثالثة وعند زفر والشافعي دعواه باطلة لان البيع اعتراف منه بانه عبد فكان منافقا
 في الدعوى ولا نسب بدون الدعوى ولهم ان اتصال العلق بملكه شهادة ظاهرة على
 كونه منه لان الظاهر عدم الزنا وبني النسب على الخفاء فيعفى فيه التناقض فاذا
 الدعوى استندت الى وقت العلق فتبين انه باع ام ولده فيصح البيع ويرد الثمن لانه
 قبضه بغير حق وانما قال ان لم يدع المشتري قبله لانه ثبت نسب منه لوجود الجواز
 هو الملك وثبت لها اممية الولد باقراره لان النسب لا يصح دعوى البائع بعد ذلك النسب
 لم يثبت الابطال والاتصال لا يتبع الحمل على ان الحمل ان يكون المشتري مالكها قبل
 ذلك ويكون العلق في ذلك نعم لو اشترط في المسئلة ان البائع اشترى الجارية وما
 بعد سنتين يسقط هذا الاحتمال فان قلت لا يثبت اتصال العلق بملكه كما ذكرى
 قلت لان حصص الحق وتبين انه لا بد في صورة المسئلة من قيد زائد على ما خرج صاحب
 فلما ادعى بعد موت ام ويرد كل الثمن عندهم وحصة الولد فقد عندهما بخلاف موت
 الولد لان الولد اصل في نبوت النسب ولم يثبت نسب له بعد الموت لعدم الحاجة ولو
 ادعى بعد عتقها يثبت نسب ويرد حصة الثمن اي لو ادعى البائع الولد انه ولد
 ما اعتق المشتري الام وقد جاءت به لاقول من نصف حول يثبت الولد ويرد البائع
 حصة من الثمن بان يقسم على قيمتها بغير قيمة الام يوم القبض لانها دخلت في زمانه
 بقيمة الولد يوم الولادة لانه هذا القيمة بالولادة فيعبر بقيمة عند ذلك ذكر في التبيين وبعد
 عتقه بعد موت امه فاذا ذكر ان الولد هو الاصل كما لو ولدت اكثر من نصف حول وادعى
 من سنتين او اكثر منهما الا اذا صدقه المشتري في حكم الثاني وهو اذا ولدت اكثر من نصف

صنف

صدر الرربة

نابج السريعة

صدر الرربة

نابج السريعة

حول وادعى من سنتين كما لاقول وهو اذا ولدت لاقول من نصف حول وفي الثالث وهو اذا
 ولدت اكثر من سنتين لم يثبت نسب ولا يعتق الولد ولا يعتق امه ولد كان العلق حيا
 بعد البيع والاستبدال ما قبل البيع حتى يبطل وهي ام ولد على معنى الغوي كما ايجل على
 الاستبدال وبالنكاح حمل ام على الصلاح ولو باع من ولد عنده ثم ادعاه بعد بيعه
 في نسبته فدد ببيعة كان البيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوى لا يحمله فينقض البيع
 له لانه وكذا لو كانت الولد اي اشترى مع ولدها وكانت الولد او هذه او اجرة وكانت
 الام ادعاه ثم ادعى به لان هذه العوارض تحتمل النقص فيفضل ذلك كله ويصح الدعوى
 بخلاف المعتاق والتدبير على ما ترى ولو باع احد تواقين قدر تفسير التوقيين في مسألة
 النفاس ولو اعتنى ولو اعتنى والمنفعة مشترية ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبها منه
 وبطل عتق المشتري لان من خروجه نبوت نسب احدهما نبوت نسب الاخر ولو قال الحق
 تركت قبضة لانه ليس بشرط ذكر في التبيين هو ابن زيد ثم قال هو ابنه وان جدد
 زيد بنوته هذا عند وقال ان جدد زيد بنوته وهو ابن لذي منه لان افراد زيد بالرد
 فصار كان لو يكن والاقارب بالنسب يرقد بالرد فبقي فيعتن دعوته ولو قال مع مسلم وذني
 ثم قال المسلم هو عبدي وقال الذني هو ابني فهو ابن للذني ومن اي ثبت نسب من
 الذني حتى يثبت له الحرية ويكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام كما في الحقة وان لم
 يقل فهو حر ابن للذني لان المنفرد على الدعوى هذا للنبوة واما الحرية فيواسطتها
 لو قال ذني امرؤ لصبي مرها هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيرها فقولها
 ان ادعى معا والافضل التفصيل الذي ذكر في شرح الطحاوي ولو ملك امه باي سبب كان
 في التبيين فلو ادعت منه لا بد من هذا القيد فحققت عن اب اي المشتري قيمة الولد الخسوة
 لانه يوم المنع وحر لانه ولد الغرود فان الغرود من يبيها وامرأة معقدا على ملك يمين او نكاح قتلا
 منه ثم يسخى وولد الغرود حر بالقيمة بل بجماع الصحابة وانهما مقي غرودا انفق من ملكه

نابج السريعة

المقتل ام الولد فكانا لانه المقادير
المنفعة الاصطلاح ولا محذور منها

صدر الرربة

ونزك غير الاسلوب حيث جرت به بالولد
بعد عتقها لا يبعد فان فوض ما تولى صدر
الزنية

صدر الرربة

ولا وان كان لا يحتمل النقص
ان النسب مما لا يحتمل النقص
النفق على ما لا يحتمل النقص
بما لا يحتمل النقص

بما لا يحتمل النقص

نابج السريعة

يوم

اعبار هذا الشرط لثبوت نسبه مطلقا
ولا فلا حاجه اليه اذ كان مملوكا او حرا
لا يعبر عن نفسه مح

الاول فيها اركان باقية واثني عشر
فما اذ اركان باقية واثني عشر
اذا كان بالانتمى ان وجه القل
على الاقارن من ارباب مستغنى عليه

عزرا بن صفيح

اذا كان الصالح غائبا عن الخدمة الجدة او
استثنى المالك منها فلا يستحق

فان كان المالك
قد عفا عن العبد

بما يفسد جماله البدل ووجهه المصالح عنه لانه يسقط ويشترط القدرة
على تسليمه وما استحق من المدعي يرد المدعي خصمة من العوض وما استحق من البدل يرجع
لخصمة وكما جاز ان يقع من مال المتفعة بشرط التوقيت فيه ان كانت مما يعلم فيه افا
قال هذا لان التوقيت انما يشترط كما اذا صار على شيء من الثوب او كسب الدابة او حمل الطعام
الى موضع ويبطل الموت احدهما ويملك ان المحل اي تحل المتفعة قبيل الاستيفاء وكذا
كالماتن ذكره يكون كالاجارة ان وقع عن منفعة بماله او بمنفعة من جنس آخر قال في
الامري ان الوثنية لو صالح الموصى بالخدمة على مال او منفعة جاز فهذا اول كونه معلوما لا
من مشاهية لكن انما يجوز عن منفعة على منفعة اذا كانتا مختلفتين في الجنس والآخر اي الصالح
والصالح انكار ما رضى في حق المدعي وفداء يميني وقطع تراخ في حق الآخر ولا شفقة
في صلح عن دافع احدهما اي مع السكون او مع الانكار لانه باخذها على اصل حقيقة و
يبطل المالدفع للموصومة وذهب المدعي كالبذخ ويجب في صلح على اركان المدعي باخذها
عوضا عن المال فيؤخذ بزمه وما استحق من المدعي رد المدعي خصمة من العوض و
رجع بالخصوصية فيه اي تمامه المستحق فيما استحقه وما استحق من البدل او تلك يرجع
الى المدعي في حكمه او بعضه اي ان استحق كل البدل يرجع الى دعوى الكل وان استحق بعضه
رجع الى دعوى هذا القدر من المصالح عنه ولو صالح على بعض دار انما قال على بعض داره
يقبل على بعض المدعي تخصيصا لرفع المسئلة بالعين لان الصلح عن الكل على البعض اذا كان في
الدين جائز وسينال يدعي بالمر بصلح المالك بعض الدار لا يصح عوضا عن الكل اذ به التقليل
لبقاء اقل الاخر وهو ان يكون اخذ البعض حقه واسقاط الباقي كما في مسألة الصلح عن الدين
ببعضه بل بان ما قبضه من ميراثه وحيلته ان يزيد في البدل شيئا فيصير ذلك عوضا
عن حقه فيما بقي او لبراء اي يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي فلان الزارة عن دعوى الاعيان
ان لم يصح عن الاعيان كما اذا براء بعض الوثنية عن نصيبه وجمع الصلح عن دعوى المالك والمنفعة

صدر الشرح

قوله الشرح

انما يشترط ان يكون
الصلح عن المصالح

قوله الشرح

معد

قد استند هذا
قوله المالك وماذا
الا انما كان

لما اخذ المال اذا كان مبطنا دعوى وقا قال لا يحل

لما اخذ من المال والمنفعة على ما في الجنية في النفس وما دونها عدا اخطاؤه والآخر
دعوى الزوج النكاح وكان عتقا بماله اي كان الصلح بماله عن دعوى التوقيف عتقا بماله هذا
في حق المدعي وفي حق المدعي عليه يكون دفع الموصومة لانه يزعم انه حر الاصل فجاز الا انه لا ولاء
لانكار العبد المالك يقيم البينة فقبل ثبت الولاء كذا في الهداية وهذا صريح في اختصاص
وضع المسئلة بصورة الانكار وما في حكمه من السكون وذلك اذا اقر بان العبد يرفع التراجع
فان معنى الصلح لقطع النزاع وخلق اي اذا كان الصلح بماله عن دعوى الزوج النكاح فلا لانه
امكن تصحيحه خلفا لانه امكن في جانبه بناء على دعوى في جانبه بانه لا مال له المدفع للموصومة
وقال المحلل لها الزوج في القدر ان كان محققا فيها لانه لا يستلزم العدة فانه وجوبها بشرط طهارة
ولم يعتبر في المسئلة ولم يجز عواه النكاح هكذا في بعض نسخ القدر وذهب الصالح عن جبه
في ترجمه ولذا لا تختار المعروض وجه انه ينزل لها المال لارتك الدعوى فان قيل ترك الدعوى منها
فدفعه فالزوج لا يعطى العوض في العرقه وان لم يجعل فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى
فلا شيء يقابله العوض فلا يصح وفي بعض نسخة ذكره جواز الصلح ووجهه ان يجعل بدل الصلح
نفاذ في ماله وان كان دعوى خذ لانه ابرقه اذا قبل ما ذكروه آخر عدا وصالح على
نفسه وان كان القاتل عند الرجا صليحه ووجه الفرقان رقبته ليست من الجانبة
فلا يجوز تعزفه فيها بخلاف عبيد فانه من الجانبة فيجوز تعزفه فيه والصلح عن مضمون
تلك بالكثير من قيمة او عرض هذا عند وعندهما يبطل الفضل على قيمته بلا تعاقب
الناس فيه لان العالج بغير القيمة وهي مقدرة فالزيادة عليها يكون ربا بخلاف ما اذا كان
على عرض لان الزيادة لا يطر عند اختلاف الجنس وبيان هذا تعاقب الناس فيه لانه يدخل تحت
تقويم المقومين فلا نظر في الزيادة وله الحق في الهالك بابق فاعتياضه بالكثير يكون
ربا اذا لم يحاشه بين العبد والنقود ذكره في البيطوط ثم قال ووضع الخلاف ما اذا لم يكن
تقينا القيمة اذ لو كان قضى لا يجوز بالاجماع وفي موصرا عتق نصفا له وصالح عن باقيه بالكثير

قوله الشرح
قوله صدر الشرح

اي انما يشترط ان يكون
الصلح عن المصالح

قوله الشرح
قوله صدر الشرح

قد استند هذا
قوله المالك وماذا
الا انما كان

كان صفة واحدة وقية المستهلك **عن نصفه** على ثوب يتبع شريكه غريمه بنصفه واخذ
نصف الثوب من شريكه الا ان ضمن ربع الدين فلا حق له في الثوب ولو قبض شيئا
من الدين شاركه شريكه فيه **ودرج على الغريم بما بقي** لان ما اعطيه لما كان مشتركا
بين الشريكين لم يكن للغريم ان يقول اني اعطاه النصف اتي قد اوفيت حقت ولو شري
بنصفه شيئا اي ان اشترى احد الشريكين بنصف الدين من الغريم شيئا **فهذه شريكه ربع الدين**
لانه صار قابضا بنصف الدين بالمقاصة فيخذه شريكه نصف ذلك النصف وهو ربع الكل
اتبع غريمه لان حقه في زمنه باق لان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق
مشاركه فله ان يشاركه وفي الابرار **من حظه** انما لا يرجع في هذه الصورة لان الابرار اذا
لا قبض والمقاصة **بدينين** **المشرك** **سابق** **لهم** **رجع** **المشرك** **لانه** **قاصر** **دينا** **بالمقاصة** **لما** **قبض** **شيئا** **ول**
ابره **عن** **البعض** **قسم** **الباقى** **على** **سهم** **فان** **كان** **الدين** **بينهما** **نصفين** **وابراء** **احدهما** **نصف**
نصيبه وهو الربع قسم الباقي اثنان فالا لانه بقى لمدى ولاخرى نصف **وبطل صلح** **احد** **الدين**
من نصفه **الى** **ماد** **ف** **اي** **على** **ماد** **ف** **من** **راس** **المال** **وهذا** **عند** **الى** **حين** **ومعد** **وقال** **ابره**
يجوز هذا الصلح وانما شرط ان يكون على راس المال لانه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه
من استبدال السلم فيه لانه تصرف في خالصه فيجوز كما في سائر الديون ولما انه لو صح في نصيب
خاصة لزم قسم الدين في الزمة ولو جاز في نصيبها لا بد من اجازة الاخرى لم تبعه **وان اخرج احد**
الدين **عن** **عرض** **او** **عقار** **او** **مال** **او** **ذهب** **بنصفه** **او** **عكسه** **او** **نقدين** **بهما** **صح** **قل** **بده** **او** **لا**
انما صح عن النقدين بهما سواء قل البده او اكثر لانه يصرف الجنس الى خلاف الجنس لكن بشرط طيفه
التقاضي للتصرف على ما في موضعه **وفي** **نقدين** **وغيرهما** **باحد** **النقدين** **لا** **لان** **يكون**
المعطى **اكثر** **من** **قسط** **من** **ذلك** **الجنس** **ليكون** **ما** **يساوي** **حقته** **في** **مقابلتها** **وما** **فضل**
في مقابلة غير الدراهم احتراز عن الربوا وذلك لان الصلح لا يجوز بطريق الابرار لان اكثر اعمالا
والبرادة من الاعيان لا يجوز كابد من **التقاضي** **فما** **قابل** **نصيبه** **من** **الذهب** **والفضة** **لانه** **صرف**

بدرج ربع الدين بنصف الدين
بدينين بنصف الدين بنصف الدين
بدينين بنصف الدين بنصف الدين

في هذا القدر وبطل الصلح ان شرط فيه لهم الدين من التركة يعني اذا اخرج احد الورثة في
التركة دون بشرط ان يكون الدين لبقية الورثة بطل الصلح لانه تملك الدين من غير عليه
الدين ثم ذكر لصحة الصلح حين فقال **وان شرطوا برادة الغرماء عنه** هذا او لم يلزم
بما ان يشترط الورثة ان يبرء المصالح الغرماء عن نصيبه من الدين ويصالح عن اعيان التركة
بال وفي هذا الوجه نوع ضربين سائر الورثة حيث لا يمكن الرجوع على الغرماء بقدر نصيبه للمصالح
ونوع تقع لهم حيث لا يقع الصلح حق فيما على الغرماء فنقصان ذلك المضرب بغير هذا
او قضوا نصيب المصالح منه **تبرعا** **هنا** **ثانيتها** **وهي** **ان** **يجل** **سائر** **الورثة** **قضاء** **نصيب**
المصالح من الدين متبرعين وهو يحل لهم حصة من الدين على الغرماء ثم يصالحونه عما في
من التركة وفيه ضربان المقعد فانه خير من النسبة **او اقرضوه** **قد رقت** **منه** **فيكون** **لهم** **عليه**
واحاكمهم **بالقرض** **على** **الغرماء** **وهو** **يقبلون** **الحالة** **ثم** **يصلحون** **اعن** **غيره** **بما** **يصلح** **ان** **يكون** **بده**
صح **هنا** **ثالثها** **وهي** **احسنها** **ذكر** **المختار** **في** **كتاب** **الحيل** **وفي** **حقه** **الصلح** **عن** **تركة** **جملة**
عن **مكي** **او** **وزيد** **اختلاف** **قال** **الظاهر** **الدين** **المغني** **في** **الجواز** **لاحتمال** **الربوا** **وقال** **الفتية**
ابره **في** **جواز** **لان** **هنا** **شبهة** **الشبهة** **ولا** **عقوبة** **لها** **وذلك** **انه** **يجوز** **ان** **يكون** **في** **التركة**
من **جنس** **بدل** **الصلح** **وعلى** **تقدير** **ان** **يكون** **يحتمل** **خاصة** **ان** **يكون** **زايدا** **على** **بدل** **الصلح** **قال**
الا **صار** **يكون** **شبهة** **الشبهة** **ولما** **قال** **ان** **يقول** **حق** **الجواب** **تفصيل** **بان** **يقال** **ان** **كان** **في** **التركة**
جنس **بدل** **الصلح** **لا** **يجوز** **وان** **لم** **يكن** **يجوز** **وان** **لم** **يبدل** **بحال** **التركة** **ففي** **الاختلاف** **ف** **ولم** **يجز**
غير **المكيل** **والموزون** **في** **يد** **البقية** **صح** **في** **الصلح** **وجه** **عدم** **صحة** **هذا** **الصلح** **بيع** **لا** **ابراء** **لان**
البرادة **عن** **الاعيان** **لا** **يجوز** **بيعا** **فاحد** **الدين** **مجهول** **فلا** **يجوز** **وجه** **الصحة** **وهو** **الاصح** **ان**
التركة **اذا** **كانت** **في** **يد** **بقية** **الورثة** **فالجملة** **لا** **تقتضي** **الى** **المانعة** **فيجوز** **وبطل** **الصلح** **و**
المقنة **مع** **دين** **محيط** **ولا** **يصلح** **قبل** **القضاء** **في** **غير** **محيط** **اي** **ينبغي** **ان** **لا** **يصلح** **قبل**
قضاء **الدين** **في** **دين** **غير** **محيط** **ولو** **فعل** **قال** **الشيخ** **لان** **الشريك** **لا** **يخرج** **من** **قليل** **دين** **والدين** **قد** **يكون** **قاسيا**

فقد رقت من الغرماء
لأنه لو لم يبرء الغرماء
لما كان الصلح باطلا

فقد رقت من الغرماء
لأنه لو لم يبرء الغرماء
لما كان الصلح باطلا

ماله وما فضل قسم وما نقص لم يضمنه المضارب مطلقا وينفقه مضارب على في
 مصر في ماله كغيره في قوله كد والله اشارة الى انه لا يدخل في النفقة وهذا على ظاهر
 الرواية من الحقيقة انه يدخل فيها وفي طعامه وشرايه وكسوته واجرت خادمه وغسل
 والهرج في موضع يحتاج اليه كالحجاز وقد كونه شرا وكراه وعلفه في ملها بالمعروف
 ضمن المفضل اي ان اتفق زيدا على المعروف ضمن الزيادة **وقد ما بقي في يد من بعد**
مع الى مالها اي فيما بقي مما ذكر وما دون سفره وغداه واليه وايت باهله كغير
من بات بهم كسوق معر فان اخذ رب المال ما انفق من رأس ماله الى اخذ من الربح ما نفقه
 المضارب من رأس المال الحق **رأس المال** فان فضل شيء قسم مضارب بالنصف
 شرا بالمعز بزا او باعه بالغير وشريهما عبدا قضا **بما في يد** اي صناع الاتقان
 في يد المضارب قبل التسليم للبايع عن المضارب بهما **لانه ملك المضارب والمالك**
المباقي وبيع العبد للمضارب وباقية لها **رأس المال** الجفان ونحوها **لانه**
رب المال دفع اول الفاعل دفع الفاعل خمس مائة فداخ على المغير اي باع امرأته بقوله
 قام بالغير فقط **اي لا يذكر خمسمائة لان الشراء وقع بالغير فلا يضم الوضعية التي**
 وقعت بسبب الحركات في يد المضارب ولو بيع بنصفها فخصته **بثلثة الاقسام**
الربح فيها نصف الف بينهما لان بيع العبد وهو الف ملك المضارب خاصة
 ولان لا الفين وخمسمائة رأس المال ولو شري من رب المال بالف عبدا شرا به بضمنه
 اي شري بماله فملك العبد بنصف الف **رايح بنصفه** لان شري المضارب من رب
 المال وان كان جائزا فحقه شبهة العدم ومضى المراجعة على امانته فيعتبر اقل
 الثمن وكذا لو كان بالعكس على ما في باب المراجعة ولو شري بالفها عبدا **اي عدل**
ضعفه فقتل رجل خطأ ربع الغداء عليه وباقية على المالك اي اذا اشتكى
 الدفع واختار الغداء يعني ارش الجناية فيفديان بقدر المالك والعبد يبيع للمضارب

تكملة الربح

هذا هو الحق في المضارب
 انما هو ان يبيع العبد للمضارب
 وباقية لها رأس المال
 الجفان ونحوها لان
 المضارب يملك العبد
 بنصف الف رايح بنصفه
 لان شري المضارب من رب
 المال وان كان جائزا
 فحقه شبهة العدم ومضى
 المراجعة على امانته فيعتبر
 اقل الثمن وكذا لو كان
 بالعكس على ما في باب
 المراجعة ولو شري بالفها
 عبدا اي عدل ضعفه
 فقتل رجل خطأ ربع
 الغداء عليه وباقية على
 المالك اي اذا اشتكى
 الدفع واختار الغداء
 يعني ارش الجناية فيفديان
 بقدر المالك والعبد يبيع
 للمضارب

الثمنين

كان رأس المال الف والعبد يساوي للغير **فاذا فديا خرج عنها** اي خرج العبد عن المضاربة
 امانت المضارب لانه مضمون عليه ومال المضاربة امانة وبينهما امانة **واما نصيب**
رب المال فلقضاء القاضي لان قضاء القاضي بانقسام الغداء عليه **لانه تضمن**
 العبد بينهما والمضاربة تنتمي بالقسم **فيخرج المضارب يوما والمالك ثلثة ايام** **ول**
شري عبدا بالفها فملك الف قبل نقد دفع رب المال ثلثة ايام المضارب متى
 اخرى **ثم ثمر** اي هكذا ان هلك في الدفع الثانية والثالثة **وجميع ما وضع**
المالك وصدق مضارب قال مع الفد فدية الى والا فديت **لما لك قال الكل وقعت**
 كان ارجح في قوله **والقول قول رب المال** وهو قول زفر لان المضارب يبيع على الشركة
 في الربح وهو ينكر والقول قول المنكر **فارجع الى ما ذكر** لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض
 وفي مثل القول قول المقايض فمينا كان او ايسا لانه اعرف بمقدار المقبوض **بما في يد**
مالك ان تلتفما اي مع الاختلاف السابق **في مقدار الربح** لان الربح يستحق بالشرط وهو
 يستفاد من جهته **وايهام اقامة حجة** اي على ما ادعى من فضل قبلت لان البيئات **لان**
ولو قال من معه الف فهو مضاربة زيد **وقد يبيع صدقة زيد** **اي مع اليقين ان قال ايضا**
 لان المضارب يبيع عليه **تعد بماله او شرط** من جهته او يدعي الشركة في الربح وهو ينكر
 كما لو قال **فرض وقال زيد بضاعة او ودعة او مضاربة** لان المضارب يبيع عليه **التمليك**
 وهو ينكر **ولو قال المالك عتيت** **فوعا صدق للمضارب** اي مع اليقين ان جهده كان الاصل
 في المضاربة العموم والاطلاق والتحقيق **فعارض الشرط بخلاف الوكالة** فان الاصل فيها
 الخصوص **ولو ادعى كل نوعا صدق المالك** لانها انقضا على التخصيص **والاذن يستفاد**
 من جهة كتاب **الوديعة هي في الشرع ترك الحفظ وفي اللغة**
 مشتقة من الودع وهو مطلق الترتك **فلا يضمنها المودع ان هلك** اي بالاعتد
 وله حفظها بنفسه **وايسه** لم يقل وعياله لان الدفع الى العيال غالبي **في مثل**

صدر

هذا هو الحق في المضارب
 انما هو ان يبيع العبد للمضارب
 وباقية لها رأس المال
 الجفان ونحوها لان
 المضارب يملك العبد
 بنصف الف رايح بنصفه
 لان شري المضارب من رب
 المال وان كان جائزا
 فحقه شبهة العدم ومضى
 المراجعة على امانته فيعتبر
 اقل الثمن وكذا لو كان
 بالعكس على ما في باب
 المراجعة ولو شري بالفها
 عبدا اي عدل ضعفه
 فقتل رجل خطأ ربع
 الغداء عليه وباقية على
 المالك اي اذا اشتكى
 الدفع واختار الغداء
 يعني ارش الجناية فيفديان
 بقدر المالك والعبد يبيع
 للمضارب

صدر

ناعم

عاج

او ادعاه بتسليمه لانه لا يضمن
 بغيره ان هلكت بغيره مطلقا
 الاستحالة هو هلكته بغيره
 لا يضمن اياها

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في
الروحانية

فان العاجب عليه العكس والتخليد دون التدوير **يكتسب الارادة** **فقد طمعت في ارضك** **تنتج**
اذا عبرت للزراعة من اعاراضا ايضا للزراعة يكتب انك قد طمعت في عني لان العلة
الاطعام اقل على المراد لها تحقق الزراعة والاعان ينظمها وغيرها كالبناء ونحو
وقد لا يكتب انك امرتي لان لفظ الاعان موضوع له والكتابة بالموضوع او لم
كتاب **الهبة هي الشئ فليكن مال الحال بل غرض لم يقل فليكن**
عين لان العين قد يكون مالا وانما زاد قيد الحال احسن الى الرخصة **وتفقد لم يقل** **تنتج**
لان الحق امر اخر واد الانعتاد لها اثر لانه ان صاد فتا ولا تصدق فلسفة والكلام
ههنا في بيان اعتقادها بالاعان مخصوصة **بوهبت ونجست واعطيت** **طمعت**
ههنا للطعام فان الاطعام اذا نسبت الى ما يطعم عين كل هبة واذا نسبت الى ما
عينه كالارض يكون عارية **وجعلت هذا لك** لان حرف اللام للقليل **واعمر** **تلقه** **جملته**
للتعمري لقوله عليه السلام من امر عمر بن الخطاب **ولورثة من غير** **بجلاف** ما اذا قل
داري لك عمري سكتي لان قوله سكتي يحمله عارية على ما ترى **وجعلت على هذه الدابة** **بينها**
فكونك هذا الشئ **وداري لك** **للك هبة** **تكتفي** لان قوله تكتفي بها مشورة وليس
تغيير وهو تنبيه على القصور **وفي هبة سكتي** لان قوله سكتي يميز فيكون تفسير الدابة
فيكون عارية **سكتي هبة** اي داري لك بطريق السكتي حال كونه السكتي هبة او هبة
او في سكتي **الحال** اسم من الخلة اي الاعطاء لقدر مختلفتها **الحال** **سكتي** **تنتج**
او سكتي **صدقة** اي داري لك بطريق السكتي حال كونه السكتي صدقة **اصدقة عارية** اي داري
لك حال كونها صدقة بطريق العارية فعارية يميز فم منه المنفعة **للتعم** **وعارية هبة**
اي داري لك بطريق العارية حال كونها هبة فلما قال عارية فم منها المنفعة فمناه
حال كون المنافع موهوبة لك عارية مبتدأ خبر مقدم **ويتم بالقبح الكامل** **لان الحال**
يجب تحمل الموهوبين والقبح الكامل في منقول ما يناسب وفي عقار ما يناسب فقبض

تاج

ع

ع

صدر

قبض مفتاح

احالة

فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة وفيما لا يحتملها يتبع القبح
وتنتج ان قبض في مجلسها بلا اذن **وبعد** **لان الهبة** دليل الاذن لان دلالتهما مشتركة فلا يخرج
القبض لها في احدي الصورتين دون الاخرين بل لان القبض بمنزلة القبول في الهبة من حيث انه
يتوقف عليه ثبوت حكم وهو الملك فيكون لا يجاب منه تسليم على القبط بخلافه اذا
قبض بعد الافتراق لان ما اثبتا لتسليط فيه الحاقاله بقبوله والقبول يتقيد بالمجلس
فكذا ما يلحق به **كشاع لا يقسم** اي الذي اذا قسم لا يبقى منفعة كالزيت والحمام والبيت
الصغير **لا فيما يقسم** خلافا للشا في له انه عقد تملك فيصح في المشاع وغير
كالبيع بانواعه ولما ان القبض منصوص عليه في الهبة فيشترط كماله والمشاع لا يقبل
الا بقسم غير اليه وذلك غير موهوب وكافق عندنا بين ان يحب من الشئ يكتفي
ان يحب من الاجنبي والمفسد هو الشيوع المقارن كالشيوع الطاري كما اذا
ثورج في البعض المشاع اذا استحق البعض المشاع بخلاف الرهن فان الطاري ايضا
مفسد فيه **فان قسم** اي جردا وهب النصف المشاع مثلا **وسلم** **وتنتج** **لان تمامها** **با** **لقبض**
ولا شيوع **عند** **وان وهب** **دقيقا** **في بر** **او دهن** **او اخر** **وسلم** **صدر**
فكذلك السمتي في اللبن لان الموهوب موهوم وقت الهبة والمعدوم ليس محل للحكم بخلاف المشاع
وهبته **لبن** **في فرع** **وصوف** **في غنم** **وزرع** **وتخل** **في ارض** **وتزني** **تخل** **كالمشاء** **اي يجوز**
هبة **هذه الاشياء** **لكن** **ان فصلت** **عن ملك الواهب** **وقبضت** **تنتج** **وتتم هبة** **مائع** **الموهوب**
له **بل** **قبض** **جديد** **وما وهب** **لطفله** **بالعقد** **وما وهب** **اجلي** **يقبضه** **عاقلا** **او قبض**
ايه **او جرد** **او وصي** **احدهما** **اوام** **هو** **مهما** **اواجبني** **هو** **يرثني** **او هو** **معه** **او** **يحيي**
لها **بعد** **الزفاف** **اي** **تزوج** **الصغيرة** **الموهوب** **لها** **اجلها** **لكن** **بعد** **الزفاف** **وهي** **هبة** **انثائي**
دار **واحد** **لان** **الحق** **يقع** **في** **يد** **بل** **شيوع** **وعكس** **لان** **هنا** **عنده** **وعندها** **تقع** **لانها**
هبة **للمحل** **منها** **اذا** **القليل** **واحد** **فلا** **يتحقق** **الشيوع** **كما** **اذا** **رهن** **من** **رجلين** **وله** **ان** **هذا**

تاج

صدر

والرهن المثلث في مثل ما انشأه
كما في قوله

صدر

لقبض

صدر

تاج

صدر

هبة النصف من واحد خشيت الشروع بخلافه من كان حكمه الحبس ويثبت لكل واحد
 منها الحكم **كتصدق عشرين على عيينين** فانه لا تصح عنده وكذا اذا وهب لها الشروع
 وعند ما تصح لان القدرة على الغنى يراد بها الهبة مجازا والهبة لاشيئين جارية
 لعدم الشروع عندهما **وتصح على فقيرين** لان الصدوق يراد بها وجهاته وهو
 واحد فلا شيوخ وكذا الوهب المشرق لها لان الهبة على الفقير صدقة
باب الرجوع فيها من وهب ثم رجع تصح لقوله عليه السلام
 الواهب اخ من هبة ما يثبت اي ما لم يعوض وقال الشافعي لا يصح الا في هبة الوالد
 لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في هبة الا الوالد فيما لم يعوض ونحو قول المراد في
 الاستبداد في الرجوع واثباته للوالد لانه يملك الحاجة وذلك يسمى رجوعا ومنعه
 الزيادة متصلة بكناءه **وغرس وسمن** لا منفصلة كالدواش وعقر وموت واحد
 العاقدين وعوض اضيف اليها ولو من اجنبي يحوز عوض هبةك او ما ملكت
 فقبض فلو وهب ولم يقبض رجع كل هبة فيه اشارة الى انه ليس بعوض حقيقة بل هو
 تملك مبتدء ولهذا يشترط فيه القبض ويجوز باقل من الموهوب من جنسه من المقدرات
 وخرجها من مال الموهوب له والروحية وقت الهبة فلو وهب لها ثمرتها ولو
 وهب لها ثمرات ان لا يقر اية الحرثية خلافا للشافعي في الوالد على امره **وهذا الموهوب**
وصابطها حروف دبر خرقه فانه لا الزيادة والموت والميت العوض والموت المخرج والراء
 الزبيجة والقاف القرية والهاء الهلاك **ودرج في استحقاق نصف الهبة بنصف عوضها**
الا في استحقاق نصف العوض حتى يرد ما بقي وقاله في رجع بالنصف اعتبارا بالعوض
 الاخر ولنا انه يصح عوضا لكل من الابتداء وبلا استحقاق ظهر انه لا عوض له الا هو
 بخير لانه ما استقط حقه في الرجوع الا ليلزم له كل العوض ولم يسلح له ان يردده **ولو عوف**
نصف الرجوع ما لم يتوفى فلو باع نصفها او ابيع شيئا رجع في النصف لان الرجوع

في الرجوع

في الرجوع من هبة الوالد

في الكل

في الكل فتعي النصف اوله **ولا يصح الا براض او حكم قاض** فلو اعتق اي الموهوب له **وهو**
بعد الرجوع قبل القضاء صح ولو منعه اي منع الموهوب له الموهوب من الواهب
 بعد ما يرجع قبل القضاء او بعد فملك له **فما كان له** لان يد غير مضمونه الا اذا طلبه بعد
 فتمعه مع القدرة على التسليم لانه قد وهب مع احد مما اي الرجوع مع التراضي او قضاء
 القاضي **فصح من الاصل الهبة للمواهب فلم يشترط قبضه** و**صح في المشاع وان تلفت**
 اي في يد الموهبة **فاستحق فغنم الموهب له** لم يرجع على الواهب لانه عقد تبرع فلا يستحق
 فيها السلامة وهو غير عامل له والغنى في من عقد المعاوضة سبب الرجوع في غير
 وهي بشرط العوض هبة ابتداء **فشرط قبضها** اي قبض العوضين **وتبطل بالبيع**
بيع انتها اي عنده القبض فيمري بالبيع **وخيار الرقبة وثبتت الشفعة** وقال
 زفر والشافعي **وهو بيع ابتداء وانتها** لا يقيه معنى البيع والعبرة في العقود للمعاني ولنا انه
 اشتمل على حريتين فصح بينهما ما اشكر حال بالشيئين فيكون ابتداء من يعتبر بالقبض
 فيجوز في احكام الهبة وانتها في معتبر لاعتناء فيجوز فيه احكام البيع والشافعي
 بين حكمها كالهبة من حكمها فانخر المالك الى القبض وقد يترأخى من البيع
 والبيع من حكم المذموم وقد يتقلب الهبة لانهما بالتعويض **فصل**
 من وهب له **الاصل المملوك يرد على الواهب او يعقبه** **او يبيع له** **او يبيع له**
او وهب دارا او ثوبا او غيرها **او يرد عليه** **او يبيع له** **او يبيع له**
ومرطه لان هذا الشرط مخالف مقتضى المعط فكانت فاسدة والهبة لا تبطل
 بها قيل فيه اشكال فانه ان اراد به الهبة بشرط العوض في الشرط جائز لان ذلك
 يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوض عنها شيئا من العيين الموهوبة فهو
 تكرار محض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها ونحو بقوله المراد هو الثاني ولا
 تكرار لان في عبارة العوض مغلطة الهبة كما لا يخفى ثمرانه لا فرق بين ان يكون الثمن

اي عند القبض
فكر في التخيير

تحت

الذي شرطه او كونه عوضا قد راعى ما لا يجوز ان يكون مما ينافي الغاية مقتضى العقد
ولما اعتقده المحلل ثم وهبها صحت اي الحصة لانه لم يبق الخيارات على ملكه فاشبه بالاستثناء
واوعدت ثم وهبها لان المحلل يبق على ملكه فلم يكن شبيها بالاستثناء كما يمكن تفهيم الحصة
فيه لكان التبرع في حصة الشاع او حصة نول هو شقوله بملك المالك ومن قال لم يجر
اذا عقد فهو ملك او انت منه برئ فهو باطل علمنا ان التعليق العر في الابرار لا يصح وجاز
العر في المصالح في حصة ولو شرطه بعد وهو جعل دار له مدة عمره واذا مات
يذهب عليه هذا شرط باطل على ما دل عليه الحديث المذكور **باب في الرقي اسم من الرقي**
وهو الانتظار كانه ينتظر موته وهي مت قبلت **فصل في ان** تعليق التعليق مخطئ قال
ابو يوسف لاننا نعليك المال واشترط الاستعداد بعد موته فخرج باختلاف في
والصدقة كالحصة لا تصح الا بقصدية ولا في شائع يقسم لانها تبيع كالحصة فيلزم
فيها ما يلزم في الحصة ولا يعود فيها لان المقصود هو الثواب وقد حصل وكذا اذا
تصدق على فقير استحقا لانه قد يقصد بالصدقة على غنى الشخص لانه قد
يقصد بالصدقة على غنى الثواب وكذا اذا وحب للفقير لم يسم المقصود
كتاب الاجارة قال الواحدي قال الاغراض من العربي
يقول اجرت فلان على اجرة فهو ما جرد واجرته لاجار فهو جرد واجرته على فاعله فهو
ما جرد وقال البرد يقال اجرت داري وعلوك غير مدود واجرت مدودا و
الاول اكثر لاجار واجارة الى جهنا كلام الواحد في ذكره التوضيح في تحذير
الاسماء هي في اللغة اسم للاجرة كالجمالة وفي الشرع **تلك** نفع بعض والمعلوم
في البدلين انما هي شرط في الصحيح منها وطلق الاجارة منتظم الخامسة **دين او عين**
او منفعة قال في باب اجارة المنافع بالمنافع من تجريد المنفعة اذا قبلت بغيرها
لم يجمع العقد نحو ان يستاجر دارا بمنافع دار وان قبلت بغير جنسها جاز كما اذا

انما هو من جنسها

صدر

تابع

فانما هو من جنسها

تلك الزينة

استلزم

استأجر المالك لخدمة العبد وقال الشافعي يجوز في الفصلين ويعلم المقع بذكر المدة كسكني
الدار وذا راعا الارض مدة كذا طالت او قصرت لكن في الوقت لا يقع في وقت ثلثة سنين في المختار
ذكر بعض مشايخنا في شرح جيل المختار في الجواز الاجارة الطويلة على الاوقاف ان
عقودها متفرقة كل عقد على سنة فيكون العقد الاول لازما والباقي غير لازم لانه مضاف وقال
صاحبنا لا يخفى هذه الحيلة بعد في ضعيف لان منع الجواز الاجارة الطويلة على الوقف انما
لجواز ميانة الوقت عن البطالان فان الوقت اذا بقى في يد المستأجر مدة طويلة والمالك
يلزمه يتصرف منه تصرف المالك يقع في فليهم انه ملكه فيشهد به لو ادعاه يوما من الزمان
فيطل الحق وفي حق هذا المعنى لا فرق بين ان يكون الاجارة مقصورة على عقد واحد
وبين ان يكون بمقتضى متفرقة لا يذهب عليك ان الفرق بينهما واضح فانه كانت الاجارة
بمقتضى متفرقة لمعنى الوقت ان يفسخ الارض اذا كان بطلان الوقت من جهة ذكر لانها في
لا تفر في غير العقد الاول لاجلها اذا كانت بمقتضى واحد ففهم الضعيف من فهم الضعيف **في ذكر**
المحل كصنع الثوب وخياطة وحمل قدر معلوم على دابة مسافة علت وبلا اشارة
كتل هذا الى غنه ولا تملك الاجارة بالعقد خلافا للشافعي لا خلافا في اوجزها
ببعض العقد كان وجب تسليم المنفعة بسبب نعم انكر اجماعنا وجوبها عقيبا المقعد
وقالوا انها تجب بالعقد موقفا على تحقق احد الامور الالائي ذكرها في بيان الجدة
اشارة الى ان المراد من الوجوب الوجوب المنفي ههنا معنى المالك ومن عقل عنه نصف في
نوعه قد بل **بالتجمل او بشرط** هذا اذا لم يكن مضافة ذكر في وقت الحاجة واجبوا
على ان الاجارة لا تملك في الاجارة المضافة باشرط التحميل او بالتمكين من استيفاء
النفع فهم منه بطريق الدلالة وجوبها عند الاستيفاء بل يقول لما وجب بالتمكين
من الاستيفاء وهو يتقدم على الاستيفاء لم يجز ان يجب به كيك يلزم تكرار الوجوب
فيحصله او قبضت ولم يسكنها ويسقط بالغصب بقدر رقت **تم كذا والمطلب**

فانما هو من جنسها

فانما هو من جنسها

صدر

تفتق

2

الاجر لدار والارض كل يوم اما ان يبين وقت الاستحقاق بالعقد لانه بمنزلة التاجيل
والدابة لكل رجله وقال زفر ليجب الامتداد السفر **والقصاصة والخطاطة**
اوله وان عمل في بيت المستاجر اما قال هذا لانه اذا عمل في بيت المستاجر ففرق
 الثوب بعد ما خاط بعضه على الاجرة بقدر ما خاطه فكان هذا مطمئن ان يتوهم ان العمل
 يجب بقدر العمل اذا كانت في مستاجر مطلقا فدفعه ما ذكره وجه الفرق انه بالمرقة
 عمل على البعض وهو معلوم بالنسبة الى الكل فحسب اجرا ما عقد بخلاف ما اذا لم ينه العمل على
 البعض فانه لا يمكن ان يطلب الاجرة بكل عمل قليل ولا تقدير بلا مفاضة فيتوقف الطلب
 على كل عمل قليل بعد اجرة من التكوين **انما حقها في غير عمله بعد ما اخرج وهو**
في بيت المستاجر فلا اجر له لانه صار مسلما بالوضع في بيته ولا غرم لانه لم يوجبه منه الخانة
 وقال يفرم مثل دقيقه ولا اجر له لانه مضمون عليه فلا يبرر الابعاد حقيقة التسليم
 وان شاء ضمنه الجبر واعطاه الاجر **وقيل لا ويغرم** ذكره في غاية البيان فلا يخرق
 قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا قال في شرح المحلى اوى قال ان
 في هذا بعضا من كونه مما جئته يداه بتقصير في المفتح من التور فان ضمن قيمته
 نكحوا اعطاه الاجر فان ضعفه دقيقا لم يكن له **اجر والبطخ بعد الفرق اعتبار**
تقصر باللبس بعد اقامته وقال لا يستحق حتى يشترجه لان التبرج وهو تقصير في
 بعضه الى بعض من تمام عمله وعند هذا يدك المنقل ويغني بقوله ما ذكره في المورد هذا
 انما ضربا للبر في ملك المستاجر اما اذا ضرب الاجر في ملك نفسه ليجب الاجر عند
 عليه بعد اقامته وعند هذا بالمد عليه بعد التبرج ذكره في الحقايق **ومن عمل اثر في**
العين سواء كان ذلك الاثر بالاكال والنشاء والبغض في عمل قصار يفرم مما اولم يكن بالاكال النشاء
 والبغض وهذا لان القايير بالثوب لول الصبح لا عينه ذكره في البسوط والمضى لود
 لكل من النوعين مثلا فقال **كصباع وقصار يقصر بالنشاء والبيض له جبرها**

بام

في قوله لا يبرر الابعاد حقيقة التسليم
 لان العمل في بيت المستاجر لا يبرر الابعاد حقيقة التسليم

في قوله لا يبرر الابعاد حقيقة التسليم
 لان العمل في بيت المستاجر لا يبرر الابعاد حقيقة التسليم

قال

قال في البسوط والحاصل ان كل اجير يكون اثر عمله قايما في العمل كالنسيج والقصا
 والصباع **فله حق الجبر** لان المعقود عليه الوصف الذي احده في الثوب هو قاييم
 فيكون له ان يجبره بيده وكل من ليس به اثر في العمل كالحال فانه لا يستحق الجبر
 لان المعقود عليه نفس العمل ولم يبق بعد الفراغ منه فلا يكون له ان يجبره **فان**
جبر فضاء فلا غرم **طال الاجر** وقالوا العين كانت مضمونة قبل الجبر فكذلك الجبر لكنه
 بالتخييرات شاء ضمن قيمته غير مبرور ولا اجر له وان شاء ضمنه بمولا له الاجر وله
 انه غير متعدي في الجبر فبقى امانة ما كان عنده **طال الاجر** هذا كالمعقود عليه قبل التسليم
ومن اثر عمله كالحمال والملاح وغاسل الثوب لا جبر له الا اذا اذنت له فان
 حق جبره لاستيفاء العمل ولا اثر له لانه كان على اثره الحلال لم يبق له الجبر فكان له
 باعه منه فله حق الجبر وقال زفر ليس له حق الجبر سواء كان له العمل اذ كان **فان الحق**
له العمل ان يستعمل غيره الا اذا قيد بيده كما اذا اجره ان يخطيبين **ولا اجر له بما ياله**
ان مات بعضهم وجاء لمن بقي اجره بحسابه ومراده اذا كانوا معلومين وحكي عن
 الفقيه ان جفران تاويل المسئلة اذا كانت المونة نقلت بقصصان المعداد اما اذا كانت
 مونة الكلي ومونة البعض سواء فانه ليجب الاجر كما ان كذا في جامع الصغير **البرهاني ولا اجر**
لحاملي الكتاب للحجاب ولا لحامل الطعام ان رده للموت خلافا لمحمد في الاصل فانه
 له اجر المذهب بالاجماع لان الحمل لم ينتقض وقر في الثاني فان عنده له اجر في الطعام
 دون الكتاب وصح استيجارته **او كان بلا ذكر ما يعمل فيه** لان العمل المتعارف فيها
 السكتي فينظر فيما يله اذ المتعارف كالمروط فانه لا يتفاوتة فيصح العقد لانه لا ينتظم
فله كل عمل سوى موهن البناء كالمقصار بل لان الاصل ان كل عمل لا يفرق البناء
 يستحقه بمطلق العقد ولو عيى السابكي له ان يسكنه غير كان التعيين غير
 لعدم التعاوف **فانما هو عيى اللابسي والراكب عند استيجار الثوب والمداية فانه**

فانه كل من لا يفرق البناء
 اصله فله حق الجبر وان كان
 في كل من لا يفرق البناء
 اصله فله حق الجبر وان كان

تاثير الشريعة

من هنا تبين ان تاج الزينة لم يجب
 في قوله قد فحسبوه هذه الزينة
 لم يثبت لانه في الزينة زيادة
 تعذر وتبين بان التبرج المذكور
 في جواب محمد

26

صلواته الشريفة صاحب الهداية

تاثير الشريعة

تاثير الشريعة

مستحق ان يلبس غيره ويترك غير المتعارفين في التمس والركوب وله ذلك ان علم بان
 قال على ان يلبس او يركب من شاء فانما بهم باله لم يذكر شيئا يدل على واحد من العموم والخصوص
 الا ان ليس بعض الاشخاص وركوبه غير معلوم عرفا لتعرف مطلق العقد لئلا يلبس الكل متعارف
 ومن مما يقع فيه التمس وت فيها لم يذكر ان يلبس المقود عليه معلوما فلا يحكم بالجواز
 من التمس وان على قننا وقد لا يحمل الآية لكونه جلي مثل غيرها اذا قلنا ان التمس الاثر
 كالمحج وضمن باراداف وجلي معه وقد ذكر ركبه اي ركوب المستاجر من غير ان يلبس
 نصف قيمتها بل اعتبار الثقل لان الدابة يعقرها حمل الراكب الخفيف بجعله بالفرقة
 ويخفف عليها ركوب الثقل بجعله بها والزيادة على حمل ذلك ما زاد الثقل لانه عطف
 بما هو مأذون فيه وغير مأذون فيه والسبب الثقل فانقسم عليه ما لا يطاقت
 الاثر فلا تكفي قيمتها اي ان لم يطبق الدابة ما ذكره بعض المستاجر كما فيتمها كغيرها
 بغيره وبكمه يقال كبح الدابة بلجامها اي جذعها الى نفسه لتقف ولا يجري يعني يلبس
 الدابة بسبب القرب والكم كل قيمتها وهذا عند وقال الا اذا قلنا فلا تستعملون
 بلادهم المورخ ذكر في الحقائق وجوازها عما استوجرت اليه ولو اصابها وجابيا
 ودفعها اليه بالجر عطف على جوازها ان يضمن بجواز الدابة عن موضع استوجرت
 اليه ثمرتها الى ذلك الموضع وان كان الاستيجار ذاهبا وجابيا وانما قال هذا
 نفيا لما قيل انه انما يضمن اذا استاجرها ذاهبا فقط لان الاجارة قد انتهت
 بالوصول الى ذلك الموضع فخص بلحي اذعنه انما اذا استاجرها ذاهبا وجابيا فجاز
 من ذلك الموضع ثم دفعها اليه اي ضمن كالمودع اذا خالف ثم قاد الى الوفاق وقال انما
 الهداية الاصح عدم الفرق ثمران العقار اذا كان العطف بلجامه وان لم يكن ففعله
 وقد افصح عن ذلك عطف قول جوازها على ضرره في قوله كعطفها بغيره ونزع تجانها
 مكنى واي كافي اي ان اكثرى حمارا مسترجا فنزع السرج واوقفه وبكده فهاتين

تتمه
 تتمه
 تتمه

تتمه
 تتمه
 تتمه

تتمه
 تتمه
 تتمه

تتمه
 تتمه
 تتمه

كس له ان يلبس غيره ويترك غير المتعارفين في التمس والركوب وله ذلك ان علم بان
 قال على ان يلبس او يركب من شاء فانما بهم باله لم يذكر شيئا يدل على واحد من العموم والخصوص
 الا ان ليس بعض الاشخاص وركوبه غير معلوم عرفا لتعرف مطلق العقد لئلا يلبس الكل متعارف
 ومن مما يقع فيه التمس وت فيها لم يذكر ان يلبس المقود عليه معلوما فلا يحكم بالجواز
 من التمس وان على قننا وقد لا يحمل الآية لكونه جلي مثل غيرها اذا قلنا ان التمس الاثر
 كالمحج وضمن باراداف وجلي معه وقد ذكر ركبه اي ركوب المستاجر من غير ان يلبس
 نصف قيمتها بل اعتبار الثقل لان الدابة يعقرها حمل الراكب الخفيف بجعله بالفرقة
 ويخفف عليها ركوب الثقل بجعله بها والزيادة على حمل ذلك ما زاد الثقل لانه عطف
 بما هو مأذون فيه وغير مأذون فيه والسبب الثقل فانقسم عليه ما لا يطاقت
 الاثر فلا تكفي قيمتها اي ان لم يطبق الدابة ما ذكره بعض المستاجر كما فيتمها كغيرها
 بغيره وبكمه يقال كبح الدابة بلجامها اي جذعها الى نفسه لتقف ولا يجري يعني يلبس
 الدابة بسبب القرب والكم كل قيمتها وهذا عند وقال الا اذا قلنا فلا تستعملون
 بلادهم المورخ ذكر في الحقائق وجوازها عما استوجرت اليه ولو اصابها وجابيا
 ودفعها اليه بالجر عطف على جوازها ان يضمن بجواز الدابة عن موضع استوجرت
 اليه ثمرتها الى ذلك الموضع وان كان الاستيجار ذاهبا وجابيا وانما قال هذا
 نفيا لما قيل انه انما يضمن اذا استاجرها ذاهبا فقط لان الاجارة قد انتهت
 بالوصول الى ذلك الموضع فخص بلحي اذعنه انما اذا استاجرها ذاهبا وجابيا فجاز
 من ذلك الموضع ثم دفعها اليه اي ضمن كالمودع اذا خالف ثم قاد الى الوفاق وقال انما
 الهداية الاصح عدم الفرق ثمران العقار اذا كان العطف بلجامه وان لم يكن ففعله
 وقد افصح عن ذلك عطف قول جوازها على ضرره في قوله كعطفها بغيره ونزع تجانها
 مكنى واي كافي اي ان اكثرى حمارا مسترجا فنزع السرج واوقفه وبكده فهاتين

تتمه
 تتمه
 تتمه

كل قيمته عند في رواية بسام الصغير وقد زاد في رواية المصنف وهو قوله
 هذا الجار الحمار توقف بماله وان كان الحمار توقف بماله وان كان الحمار توقف بماله
 ولا توقف بماله ضمن كالتقية عندهم كذا في الحقائق واسرجه بالاسيرج بماله
 دون ما سيرج بماله اي ان ترج السرج واسرجه بسيرج آخر فالتق هذا السرج بماله
 هذا الحمار بماله يضمن وان كان سيرج بماله لا يضمن الا اذا كانت في الوزن زائدا على
 فيضمن بحسابه وسلوك الحال طريقا غير ما عتبه المالك وتفاوتا بانه كان
 او عمرا وبعد او اختلافا لا يسلط الناس كذا في التبيين وبهذا تبين عدم
 الحاجة الى ان يقال ولا يسلط الناس وجهه في البحر وله الاجران بلع الى الحال
 الاجر في جميع ما ذكر ان بلغ المنزل لحصول المقصود ولو استأجر ارضا لبناء او
 فتح واذا انقضت المدة سلمها فاذعة الا ان يضمن المورخ قيمة ما يملكه الارض وما
 فان لم ينقض القلع الارض فبرضاها او بغيره عطف على ان يضمن بتركه فيكون البناء
 والمغرس لهذا والارض لذلك وتفصيل ذلك انه يجب على المستاجر ان يسلمها قارضة
 الا ان يوجعها من بين الاول ان يملك المورخ قيمة البناء والمغرس مقلوبها وتلك و
 وهذا الاعطاء والقبول يكون جيرا على تقدير ان ينقص القلع الارض ويكون
 برضى المستاجر على تقدير ان لا ينقص والمساكن ان يرضى المورخ بترك البناء والمغرس في
 ارضه هذا الذي ذكر في وجوب القلع وعدم وجوبه وفهم منه ولاية القلع للمستاجر
 وعمه فانه قد ذكر انه ان ينقص القلع الارض يملكه بدارضى المستاجر في لا يكون
 القلع وفي غير هذا يكون والرطوبة كالنقص لان المطاب لانهاية لها فاشبهه النقص
 النزع فانه اذا انقضت المدة قبل اكمال الحصاد ولا يجبر على القلع بل يترك باجر
 المثل الى ان يدر له ومن استأجر ارض بترقي رطوبة ضمن ما تنقصت لان المطاب
 ارضها الارض من الحصة فكان خلاف الناس في بلاء اجرا لانه فله الارض ومن دفع ثوبا لغيره
 لي اشتر

تتمه
 تتمه
 تتمه

تتمه

عبارة صدرت من
 تلكا صدرت من
 لا يخفى منه

تتمه

تتمه

Handwritten text in Burmese script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

25

وفاؤنا لکرم صفا و کرم
وفاؤنا لکرم صفا و کرم

50

والله اعلم
بما في الصدور
والله اعلم
بما في الصدور
والله اعلم
بما في الصدور

مدرسة

عبد الرحمن

والله اعلم
بالحق

مسير القريه

الغیر

هدية تحدى الى المسلمين على رأس بعض سور القرآن سميت بها لان العادة جرت باحدا
الخلاوي وهي افقة استعملها احد ماوداء النهر **فلا اجار المشاع الامن الشريك** وقالوا

الجر المثل وهو العجم والصوى على قوله ذكر في الحقائق فبعد من غلبت عليه النسيج يصف
اواسا جرمها الصل عليه نادا ببعضه او ثوبا يطحن ازاله ببعض دقيقه هذا

عبد الرحيم

فان لا قوة الا لله
يعلم هذا العلم مستغرقا الى
اليوم منه

ونفي المستاجر في الثاني وقع الاجير في الاول فيقضي الى المداغة هذا اذا اجير الاجير
واما اذا وسطه فيذكر الاول عمل كان او وقتا وذكر الاجير بعد يتم العقد فكان ذكر
الثاني بعد ذلك ان كان وقتا للتعجيل وان كان عمل فليبدأ العمل في ذلك الوقت فلا
يفسد العقد ذكر في الثانية **او ارضا بشرط ان يثنيها** لا ينعى ان بعد انقضاء المدة
فانه ليس من مقتضيات العقد وفيه منفعة لاجل المتعاقدين وما هذا حاله بوجوب النفا
ثوقيل المراد بالثنية ان يرد لها كروية واشبهة في فساد وقيل ان يكرها مرتين
هذا في موضع يخرج الارض الربع بالكراب تم والمدة ستة واحدة وان كانت ثلث سنين
لا تبقى لتشيئة منفعة كذا في الهداية **او يكرها انهار** ليس المراد من النهار الحد الاول
بل لانهار العظام هو الصحيح لانه تبقى منفعة في المعام القابل **او يترقبها** لان منفعة
تبقى بعد الانقضاء العقد اذا كانت المدة طويلة فلا تبقى لفعلة اثر بعد
او كان المربع لا يحصل الا به اذ يحل تحت مقتضى العقد **ويرزعهما بزرعة**
ارض اخرى فسد فلا فاللشافعي لان المنافع بمنزلة الاعيان عند فيكون بيع
الجنس بالجنس يدأيد وعندنا ليس كذلك فيكون بيع الجنس بالجنس نساء
بخلاف استيجارها على ان يكرها ويرزعهما او يبيعها ويرزعهما لان هذا شرط
يقضي به العقد وان لم يذكر ناعتها او ما يزرع فيها لم يضر ان لم يقره بان قال ازرع
فيها ما شئت بخلافه فان استيجارها يقع على السكنى على ما مر **فان استاجر**
ومضى الاجل عاد صح حقا هذا استحسان وجهه ان الجهة ان انقضت قبل تمام
وعند زفر لا يعود صح لان وقع فاسدا فلا ينقلب جائزا وهو القياس ومن
استاجر جمالا الى مصر ولم يسم حمله وحمل المعتاد فنفق لا يضمن لان العيين
المستاجر امانة في يده وان كانت الاجارة فاسدة وان لم ينع فله **المشمي** استحسانا كما ذكرنا
في النسخة السابقة وان خاضع قبل الزرع او الحبل نقض ان ينقض القاضي العقد فيها

صدر

هداية

صدر السنة

صدر

للضاد

للفساد لانه ينقض العقد بغير تقصير كما يتبادر الى احوالهم من ضمان الهداية بما
من الاجارة **الاجير المشترك يستحق الزرع** قاله ان يعمل للعارضة فخرج على ما سبق فان
لما كان بالعمل لا يتسلم النفس كان له ان يعمل بغيره **فسمى هذا** اي لما كان العمل للعارضة
المشترك كالخياطة والنحو **ولا يضمن ما هلك في يده** الاجير المشترك اذا هلك الثمن في يده
من غير فعله لا ضمان عليه عند وهو قول زفر والحسن سواء كان هلكه باجره او لم يجره عنه
كالسرقة والغصب ولا يمكن كالحرق الغالب والمكابر وقيل لا يضمن في القسم الاول والثاني
لهما ان الحفظ مستحق عليه اذ لا يمكن العمل بغيره فاذا هلك بسبب يكره الاجير اذ كان التقيد
من جهة فيضنه كالوديعة اذا كانت باجره بخلاف ما لا يمكن الاجير اذ عنه لعدم التقيد من جهة
وله ان العين امانة في يده لان القيد حصل باذنه والحفظ مستحق عليه بتمتع لا مقصودا ولهذا
لا يضمن بل الاجير بخلاف الموضع **باجر وان شرط عليه الضمان** ان كانت الشرط فيما لا يمكن
عنه فلا يجوز بالاتفاق وان كان فيما يمكن الترخض عنه فعلى الخلاف وهو قولهم يضمن البير
لتغير احوال الناس وبه يحصل حياته او الهضم كذا في التبيين **وبه يقتضي** ذكر في الحاشية والخط
والتمه ان الفتوى في الاجير المستحق على قوله سواء شرط الضمان عليه او لم بشرط بل **بالتفصيل**
كذا في القصاص والنحو كذا في الحال اذا لم يكن من احوال الناس ذكر في شرح الطحاوي وانقطع العمل
وغرقا المتفينة من يده اذا لم يكن من احوال الناس او وكله فيها ذكر في الفتور وقاله في بعض
اجالهم تجا وذلك لعدم المعتاد لانه يعمل باذن المالك وللشافعي وكان ولما انما يضمن به العمل
المصالح وما قيل ينبغي ان يكون المراد بقوله ما تلف في عمل من اجاره وفيه التقيد والمساءلة لا ينبغي ان
ان يضمنه من تحقق ان المسئلة خلافية لما عرفت ان خلاف زفر على تقدير الخلاف من هذا
وقد صرح به في البسوط **ولا يضمن به اذ يتاخر في اي عند المدة التسفينة او سقطت من**
حابة اي عند سقوطه او وقوده لا العاقل ضمان الادنى غايته لا يجب بالجنانية ولا يجب
على العاقله وضمان العقول لا يقوله العاقله **ولا جحام او يزرع او يقطع او يخرق المعتاد**

صدر

صدر

هذا هو الوجه لا ما ذكره الهداية
لان ضابطه لم يفسد العقد بالانقضاء
بصرف الخاص لا بالعام

صدر السنة
هذا هو الوجه لا ما ذكره الهداية
لان ضابطه لم يفسد العقد بالانقضاء
بصرف الخاص لا بالعام

صدر السنة
هذا هو الوجه لا ما ذكره الهداية
لان ضابطه لم يفسد العقد بالانقضاء
بصرف الخاص لا بالعام

صدر السنة
هذا هو الوجه لا ما ذكره الهداية
لان ضابطه لم يفسد العقد بالانقضاء
بصرف الخاص لا بالعام

وان انكسرت في طريق الغرات ضمن الحمال قيمته في مكان حمله بلا اجر او في موضع كسر
مع حصة اجر اما الضمان خلاف السقوط والاكسار بانقطاع الحمال وبالقياس وكل
 ذلك من ضعفه واما المنياد فانه اذا انكسر في الطريق والحمل شيء واحد تبين انه وقع تقديرا
 من الابتداء من هذا الوجه وهذا وجه آخر وهو ان ابتداء الحمل حصل باذنه فلم
 يكن تقديرا وانما صادف تقديرا عند الكسر فيميل الحمال الى الجري شيئا وفي الوجه الثاني له
 الاجر بقدر الاستوفى وفي الاول لا اجر له لانه ما استوفى اصلا ولا جبر الخاص **تسحق الاجر**
بتسليم نفسه مده فان لم يعمل كالاجير للخدمة ستة اودعي القنم وسمى اجير
فان كان كالاجير لغيره ولا يضمن ما تلف في يده هذا اذا كان الاغنام لواحده
 كانت او ثلثة يضمن ذكر في الذخيرة او يعمل اذا لم يعتقد الفساد ذكر في الخاينة
وهو توريد الاجر بالترديد في مصالحه النوب فارسي اذ هو قبيح ان قيل ان حطته
 فارسي فبدرهين وصبيغه بعت في اوزع عن ان او في اشكال البيت عطا لا
حقل او في حمل الدابة الى الكوفة او واسط وفي هذه المدار وهذا اي اجر ذلك هذا
 المدار شهر ابد درهم وهذا الشهر يد درهم وهذا شهر ابد درهم وكذا اذا كان ثلثة اشياء
 وفي اربعة اشياء الا كما في البيع غير انه يشترط خيرا والتيسر في البيع دون الاجارة لان في الاجارة
 الاجر يجب بالعمل وعند تعيين خلاف البيع فان الفرجح بنفس العقد والمبيع هو له
في حمل كثرين او شغلهم فوجب اجرا ما وجد ذكر في الدابة في مسئلة المطار والحداد
 كذا في الترس والشعر خلاف في يوسف وعمود في الدابة الكوفة واسط احكام الخلاف في مسئلة الحياطة
 والصنع مشقوق عليها **والحداد في خياطة النور** وهذا اي قال ان حطته اليوم فبدرهين وفي
 غد بنصف درهم **فانه ما سمي ان خلاطه اليوم واجر مثله ان خلاطه غدا** هذا عند
 وعند الشيطان جائز ان وعده زفر وهو قول المشافعي فاسدان لان ذكر اليوم للتجمل
 وذكر الغد للتزويد فيجتمع كل يوم تسميتان لهما ان كل واحد من التجمل والتأخير مقصود

كذا في الترس والشعر خلاف في يوسف وعمود في الدابة الكوفة واسط احكام الخلاف في مسئلة الحياطة والصنع مشقوق عليها

فصار كاختلاف ولد ان ذكر اليوم ليس للتوقيت لان اجتماع الوقت والعمل يفسد كما مر في
 التجمل فيجتمع في العقد يستقيم فيعبر بشرط الاول دون الثاني **ولا يجاوز به المتعدي** ان كان
 اجر المثل لا يزداد على نصف درهم لاجل الزيادة هذا ما في الاصل وفي الجامع الصغير لا يزداد على
 درهم ولا ينقص عن نصف درهم لكن الصحيح هو الاول لان المسمى في العقد بنصف درهم وفي الاجارة
 الثالثة اجر المثل لا يزداد على المسمى وان خلاطه في اليوم الثالث فاجر المثل لا يزداد على نصف
 درهم عند هو الصحيح واما عندنا فالصحيح انه ينقص عن نصف درهم ولا يزداد عليه ذكر
 في النائية ولا يمس في بعد مستأجر للخدمة ابشرطه ولا يشترط مستأجر اجير ماعمل
عبد محجور لان هذه الاجارة بعد الفراغ هي حصة استحقاقا لان الفساد لرعاية حتى لو
 وبعد الفراغ رقا يمتعه في الحق وجوب الجزاء **ولا يضمن اكل غله عند غصبه** فاجب
هو نفسه غصب عبد الاجر المبدون نفسه فاخذ المصاب لاجر واكله فلا ضمان
 عند وقال هو مملوك لانه اكل مال المالك غير اذنه وله ان الضمان انما يجب بالادب مال
 محذور لان التمتع به وهذا غير محذور في حق المصاحب لان العبد لا يجر نفسه فيكون محظورا
ومع العبد قبضها وياخذها **مكاه قايمة** لانه وجد من ماله وانما قبض العبد
 عنده لانه نادف له في التصرف على اعتبار العرق سالا ولو استأجر عبد شهرين
شهر اربعة وشهر خمسة مع الاول اربعة وحكم الحال ان قال مستأجر العبد
 مرض هو او ابني في اول المدة فقال المورج في اخرها اصله في جريان ماء طاحونة او انقطاع
 ومدة قاي مع الميسر **وبما النوب في امر تلك** ان تعلم قباه وتصفه اجير كاجر قال الامام
باعتلمت لان الادب يستفاد من ربح النوب وفي عملت لمجانا لصانع فلا بدل باجر
 لانه ينكر يقوم عمله اذ هو يقوم بالعقد وينكر الضمان وقال ابو صف ان كان الرجل خريته
 لهما اي خليطاه فله الاجر والا فلا لان سبق ما بينهما بغير جهة الطالب باجر جزاء على معاقبة
 وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهذه الصفة بالاجر فالقول فله اعتبارا بالظاهر

صدر

فصدف انما لا لعدم التقيد والمثل
 لا لعدم التقيد كانو هم صورا انما
 التقيد بانته كالايجز من

هذا ما كان عليه الحال في الجارية

والقباس ما قاله ابو حنيفة والجواب عن استصحابهما لا ان الظاهر لا دفع والحاجة الى الاستصحاب
باب **فتح الجارة** هي نفس عبيد فثبت المنفعة ككتاب
الدار وانقطاع ما مال الرضى والرجحان واقل كرض العبد ودبر الدابة انما قاله تفصيلا
قوله عامة المشايخ وهو عدم انقضاء العقد بالعقد وهو الصحيح نعم عليه في التخيير
وانما لا ينفسخ الا ما كان لا تنفع بوجه آخر لا نه غير لازم بل لان المنافع فانت على وجه
معد هذا كرك في الهداية فلو انتفع بالعيب او لا العيب سقط خيان ابي حيان
المستاجر ونحو ذلك والرقية وبالعقد وقال الشافعي لا تنفسخ بالآخرين وهو لازم
فرضه لم ينسخ بالعقد ان يقع كافي سكوت وجع من استوجر بقلعه لانه في المضي عليه
الزام ضرر فزيد لم يستحق بالعقد وموت عرس استوجر من يطبخ وليهما لما امر انما
فلحق دين لا يقضى الا بشئ ما اجر لانه يلزم ضرر الحبس باعتبار انه قد لا يصدق في على عدم
مال اخر وسفر يستاجر عبيد للخدمة مطلقا او في السفر فان الاستيفاء للخدمة مطلقا
يتقيد بالخدمة بالمصر فانه قال ابو جبر لا تسافر وامض على الجارة فلو استاجر ان يخرج
العبد فلو جبر المصنف اما اذا رخص المخرج فوجه فليس للمستاجر جرح المصنف ولا
مستاجر وكان ليخرج فخطا استاجر عبيدا لخطا فترك عمله اي لا فلاس وهذا
في خطا يعمل براس ماله اما ان يمس له مال ويعمل بالاجر فلا يحقق في حقه العذر
فان راس ماله ايتن ومقرض وبداه مكرت في الدابة من سرق بخلاف المكاري والفرق
بينهما ان العقد من طرف المكري تابع لمصلحة السفر فربما يفوت تلك المصلحة فلا يكون
الزامه لاجراء الكرام من طرف المكاري ليس كذلك فيبده انه يهدى من العقد قصده اعطاه
له وترك خطا مستاجر عبيد لخطا متعلق بمسافر ليحل في الحرف متعلق بترك واما
لم يكن عندنا ان يكون ان يقضى لخطا في ناحية من الدكان يعمل المصنف ويبيع ما اجره
تنفسخ بوقت احد العتق فليس عقد لها للقسمة وان عقد لغيره فلا كالوكيل والمعي

هذا ما كان عليه الحال في الجارية

هذا ما كان عليه الحال في الجارية

هذا ما كان عليه الحال في الجارية

هذا ما كان عليه الحال في الجارية

وتتولى الوفق مساقيل شتى من ارق خصايد ارض مستاجر او مستعار
فاحترق شئ في ارض جارة لم يضمن لان هذا السبب بشرط الغمك فيما التعمد وقال
شمس الماية الترخي هذا اذا كانت النجس ساكنة حين او قد النار ثم حركت لانه لا يمنع
في تحريكها واما اذا كانت مظيرة ينبغي ان يضمن لانه يعلم انها لا تستقر فلا يقر
فضمن وان اقر بجائز او ضيع في مكانه من يطرح عليه العمل بالنصف في هذا شركة
الصناع وصاحب الهداية اطلق عليه شركة الوجع الا انه حين المراد حيث قال فهذا
بوجه اهتد به يقبل وهذا الخذاقته يعمل فيستظهر بذلك المصلحة لا يضر الجارية
فيما يحصل وهذا العقد غير جائز فاسا واليه مالا المطاوي لان احدهما يقبل العمل
ويستاجر الاقرار بنصف ما تخرج من عمله وهو محجور كجائز اسحقا فاقضاه كركناه
انما كاستيجار عمل يحمل عليه بحمل ولا كبير وحمل محلا معتادا وعند
الشافعي لا يجوز للجارية ولو لم يوافق الجارية فاجوز ان استاجر ليعمل قد لا يضر فاقضاه
ممنه بدعوى من قال له صاحب جارة عنهما ولا فاجوز كل شهر كذا فلم يقع
ففيه المستحق لان عين الجارة والاصبا التتم فان عقد بينهما عقدا جارة اذا
جاء في الغاصب وان اقام بعينه من بعد فانه لما جدد ملكه لم يكن ملتمزا بالاجارة وقامته
البينة بعد ذلك لا جرى او لم يرد بالملك له عطف على قوله اذا جدد لكن قال لا يريد
لخذ الاجرة فانه لا يكون ملتمزا بالاجارة ويصح الاجارة وفيها والملازمة
المعاملة اي الساق والوكالة والكفالة والمضاربة والقضاء والملازمة اي تغذيها
والامتناع اي جعل الميراث والموتية والطلاق والعتاق والمخبر ومناقاة اي
الى الزيادة المستقبل كما يقال في الحرف اجرت هذه الدار من غرة رمضان السنة كالمبيع
واجارة وقسمته والقسمة والشركة والمجنة والكناح والبيعة والصلح على المال
اخراج الدين لانها عليك وقدما من تخيرها لمحال فلا حاجة الى الاضافة لمحال الفصل

هذا ما كان عليه الحال في الجارية

هذا ما كان عليه الحال في الجارية

هذا ما كان عليه الحال في الجارية

هذا ما كان عليه الحال في الجارية

هذا ما كان عليه الحال في الجارية

هذا ما كان عليه الحال في الجارية

الحالة اذا لم يكن له مال

كتاب المكاتبة في الشرع عقد بين المولى وقته

ويكون من المولى قوته ومن المعبود العوض سمي به لانه لا يكتب على نفسه الا اداء في هذا العوض كذا في الحقايق وما انا ذكر من انه اعتاق المملوك يد احوال اربعة احدى البطل حال فلان كانت قته ولو صغيرا يعقل **بالحال** قال الشافعي لا يجوز حال الا كتابة من تحت يده لانه عاجز عن التسليم في زمان قليل قلنا يمكن ان يستقرض او يزوج او يبيع اي موزع خصما يوقر بها دفعت للغير في الاصل الكوكب ثم نقل الى الوقت المخرق والمعتق اذ يتعرفون الاوقات بالخير فقييل فخرج الكتاب بالاولى فقات المينة لاداء حصصها ثم استعمل في تلك الحصص الموقوفات في تلك الاوقات ثم اشتق منه الفعل فقييل فخرج الكتاب والاية اي في ارض حصصا وادها كذا في حاشية الكتاب **او قال جعلت عليك طاعة ووفاء** ما **ما او لها كذا واخرها** يكذا فان ادبت فانت حر وان عجزت فقص وقيل العبد صح اي صح هذا العقد سواء كان يلفظ الكتاب او يلفظ آخر يؤدى منهاها فخرج من يد اي اخذت الكتاب يخرج المكاتب من يد المولى **دول ملكه** فان المكاتب عبد مائة عليه درهم وعنت مجانا ان عنت وعزم السيد وطى كاتبة او حتى عليها او على جارية او ماله اي المهر او ارض الجارية او مثل المالا او قيمته وان كاتب على قيمته او عين لغيره **بالتعيين** اخر زبه عن الكتابة على داهيم الغير ومعاين فان جازن ثم ان ما ذكرنا في الرواية وعن ابي حنيفة انها تصح لمانعة **لبيد سيد عبد غير عبيد** هذا عند ميا وعند ابي يوسف يقيم الكتابة ويقسم المائة على قيمة المكاتب وعلى قيمة عبد وسطهما اصاب العبد يسقط عنه ويكون مكاتبنا ما بقي وانما قال غير عبيد لانه لو شرط ان يراد عبيدا عينا يصح عدهما ايضا او على خير او خسر او ارضا مسلم فسد وعشق فمها روى في قيمته ان ادى ماسي مبيع قبل ان يرافعا الى العاقبة هذا في طاهر الرواية ودوي عن ابي حنيفة ومحمد وهو قوله

هذا هو الصحيح في المكاتبة

نحو

نحو

نحو

نحو

هذا هو الصحيح في المكاتبة

انه يعتق باداء قيمة نفسه ولا يعتق باداء ماسي وعند ابي يوسف يعتق باداء القيمة وبإداء ماسي كذا في الحقايق وعن ابي حنيفة ومحمد يعتق باداء ماسي اذا قال ان ادتها فانت حر كذا في الهداية ثم ارضا تعسدا اذا كان المولى والمعبود مسلمين او مولى مسلم والمعبود ذمي او على مكي اما لو كان ذمي يبيع بحوز الكتابة ذكر في المبسوط **ولا ينقص ماسي فبيد عليه** مسئلة **بستاء** مضافا ان الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص منه والى ان رابع زيدت عليه **وهت على جواره** ذكر جنسه فقط اي لم يذكر نوعه وصفته **ويؤدى الوسط او قيمته** انما لا يجوز ان كل واحد اصل من وجه اما الوسط فظاهر واما القيمة فلانه يعرفها فصارت اصلا فدفع القيمة قضاء في معنى الاداء وفي كافر كاتب عبدا **نحو** **مقدرة صح** فاي سلم السيد قيمتها وعنت بقبض الخبز لان عنته معلق بقبضها لكن مع ذلك يجب القيمة كاتر باري تصرف المكاتب مع بيعه وشرائه وسفوه وان شرطه اي الشرط ان لا يافزله التسفي استسما فالانه شرط مخالف لمقتضى العقد وهو ما لينة اليد فبطل الشرط وصح العقد لانه شرط لم يكن في صلب العقد ومثله لا يقيده الكتابة هذا لان الكتابة تشبه البيع وتشبه النكاح فالقننا به بالبيع في شرطه في صلبه هذا هو الاصل والنكاح اسم وكتابة رقيقة عبدا كان او امة وعند زفر والنشاف في لا يجوز الكتابة وهو القياس لان ماله العتق والمكاتب ليس له امله وجه الاستسما انه عقد اكتساب للمال وقد يكون هو انفع له من البيع لانه لا يزيل المالك العبد ومول اليد اليه والبيع يزيله قبله وله ولا و ان ادى جده عنته وسيد ان ادى قبله اي للمكاتب الاول ولا الثاني ان ادى الثاني جده عنت الاول السيد ان ادى قبله فمنهم من اعتقه مطلق مضافا الى المولى فقد وهم لاهيته ولا يعوض ولا تصدق له الا السيد ومكاتبه واقراضه ولعنا وعبد ولا يملك لانه فوق الكتابة وبيع نفس عبد منه وانكاحها فالا الا واعتاقها فالا فمال ووقفه فوجه على الاداء المولى قال في الأخير فوجه نفسه

نحو

نحو

هذا هو الصحيح في المكاتبة

نحو

هذا هو الصحيح في المكاتبة

نحو

بلا اذن من مولد ليس بفاسد بل موقوف على الجارة مولاه فان ائتمن الكاتب قبل الجارة الى
 نفذ ذلك التناكح على الكاتب ولا يحتاج الى الاجارة والابن لوقته في رقيق الصغير للمالك
 اي كل نفر بملكه الكاتب في رقيقه بملكه في رقيق الصغير وبالا فلا فانهما يملكان تصرفا جعل به
 للمالك الصغير الكاتب بملك كسب المالك لانه كتابه عبده لا اعتاقه على ما يبيع عبده من نفسه
 وشي منه ولا يبيع من ماله وما ذكروا وصار ب وشريك الاشارة الى ما نفى عنه به دليل قوله ايضا
 ويحكمات عليه بالشر او ولد وابوه لانه الاولاد بينهما وقال لا يدخل في كتابته بالشر او كل
 ذي دم حر من ماله كما يفتق عليه وله الكاتب كسبا لملكه والكسب يحق للصلة في الولادة حتى
 ان القادر على كسب يخالف بنصفه الوالد ولا يكفي في غيرهما حتى يجب نفقة الاخ على الوالد
 ويصح بيع ام ولد شرعا بدونه وان شتره حلالا وقال لا يبيع بيعها في الصورة في لانه ام الولد
 وله ان القياس ان يجوز بيعها في صورتين لان كسب الكاتب موقوف فلا يتعلق به مالا
 يحتمل الفسخ الا انه لا يثبت هذا المحل فيما اذا كان معه ولد بتعايشه في الولد بناء عليه
 بدونه لو ثبت ثبت ابتداء والقياس بنفيه **كسبه له من امته** اي ان ولد من امته فادله
دخل في كتابه وكسبه له اي كسب ولد الكاتب يكون الكاتب لان الولد كسب الكاتب
وان كاتب زوجين اي كاتب فتيين له احد مما زوج الاخر فولدت دخل في كتابتهما
 وكسبه لهما لان تبعته الام ان صح ولهذا تبعها اي تزوج مكاتب باذن مولاه امراته فان
 ائتمن فولدت منه فاستحققت فولدها عبدا في الرق والحرية **فان ولدت حرة في نفسها**
من مكاتب او عبدا نكحها باذن فاستحققت فولدها عبدا عندها وعندها عبدا
 لانه ولد الحرة ولهما ان القياس ان يكون عبدا لكونه مولودا من امته وخالف القياس
 فيما اذا كان ابوه حرا باجماع الصحابة وهذا ليس في معناه لان حق الولد هناك عبود
 بالقياس باجماع وهذا بقية متأخرة الى ما بعد العتاق فلا يلحق به فينفى على الاكل
فان وطئ امه يملكه اي وطئ المكاتب امه بغير اذن المولى بناء على انها ملكه اشتراها

فان وطئ امه يملكه اي وطئ المكاتب امه بغير اذن المولى بناء على انها ملكه اشتراها

فان وطئ امه يملكه اي وطئ المكاتب امه بغير اذن المولى بناء على انها ملكه اشتراها

او وهب له فاستحققت او شترت فاسد فرددت اخذ عندها في كمالها ذكرك للتجارة يعني
 امته مثل المكاتب في الحكم المذكور فلو كان في فوطي اخذ من عتق اوان نكح بغير اذن المولى فوطي العتق
 بعد العتق ووجه الفرقان في الاول ان المولى الذي في حق المذكور المالك ان التجارة وتواضعها داخل في الكتابة
 وهذا العتق توافرها لانه لا لشر او لما وجب العتق وان وجبه سقوط الحد وهو بالشر او ما يجب
 سبب الشر من توافر التجارة ولم يظهر في الثاني لان التناكح ليس من الاكساب في شره فلا ينفى الكتابة
وجع تدبير مكاتبه وعجن نفسه فكان مديرا او مضي عليها اي له الخيار اما ان يجر نفسه فكان مديرا
 او مضي على الكتابة **وسعي في ثلثي البدل ان كانت سيد فقير** اي مات المولى ولا مال له سواء و
 قد لخصت المحن على الكتابة او لم يجر شيئا فهو الخيار بين العادتين المذكورتين وان كان ثلثا
 بدل الكتابة اكثر من ثلثي القيمة لما يدر في هذا الخبر فان ثلثي الكتابة موقوف والاخر على ماله
 وعوض عن ذلك الاو كثر المولى على الاقل المجل وعلى فوطيها كل الملائم حال وهو خير لعدم
 تجرى الاعتاق فلزمه اقلها لعدم الغايمة في الخبر **واستبداد مكاتبه** اي ولدت المكاتبه
 فادعى المولى الولد تصير ام ولد وصحت عليها او عجزت وصارت ام ولد اي تجوز بغير ان تفوت
 الكتابة ونودى بالبدل ففتق قبل موت المولى وبين ان تجع نفسها فتفتق بغير موت المولى
 فان صحت على الكتابة فلها ان ياخذ العتق من سيدها وكتابه **ام ولد** وبتقنية
مجانا او مديرا اي في اية قبيلة **او كل قيمة البدل في موت سيد** هذا عند
 وعند ابى يوسف يبيع في الاقل منها وعند محمد في الاقل من ثلثي القيمة وثلثي البدل اما
 الخيار عند فروع الجري وقد مر في موضعه اما في المقتدر في محمد انه قابل البدل بالكل وقد
 سلم لها ثلث بالتدبير وما يقتول جميع البدل وقع في مقابلة الثلثين لان الظاهر ان الانا
 لا يلزم المال في مقابلة ما يستحق حرته **وصلح مع مكاتبه على ان ينفق حاله من بدل المولى**
 والقياس ان يصلح لانه اعتبار من الاجل بالمالي ووجه الاستحقاق ان الاجل في حق المكاتب
 قال رضي لانه لا يقدر على الاداء التوبة وبدل الكتابة ليس بالام من وجه لا يصح الكفالة

فان وطئ امه يملكه

فان وطئ امه يملكه

او وهب

فلمعتد لا وان مات مريض **كاتب عبد** فيه اي في مرض الموت **على اكثر من قيمة** قال
 في المتاين التعديل ليس بل زعم بل المراد ان بدل الكتابة اكثر من قيمته **باجل** فلما مال غير **ود**
ودته ادي ثلثي المبدل حالما وباقيته موجد وبين ان يمتنع فيسترق لان الميراث ليس له
 في ثلثي القيمة اما فيها وداه يصح له التركة فيصح له التأخير ولها ان جميع المستحقين للورثة وحق
 الورثة متعلق بالمبدل فلا يصح التأخير في ثلثه **وفي نسخة قيمة** اي فيما اذا كان المبدل نصف القيمة
 اي في موت المريض الذي كاتب عبد على بدل موجد ادي ثلثها حالما او استرق لان الميراث
 في المتدار وفي التأخير فاحتر التلخيص **فهما وان قال حتى يستبد** كاتب عبد كذا **على كذا**
شر المتق باداة اطلاق سواء قال ان ادبت فهو حر او لم يتق ففعل **وادي الحر** عن امان في
 الشرط فظاهر واما في الاخرى فالقياس ان لا يتق وفي الاستحسان يتق لانه يتوقف على قوله المبدل
 الغائب فيما يضر وهو موجد بالمبدل لعلية لا فيما ينفعه وهو حجة اداء القابل المبدل ولم
 يرجع اي لا يرجع الموقوف الى العبد لانه متبرع في الاداء **وان قيل العبد فهو مكاتب وان كونه حرا**
وغائب وقيل الحاضر فاي ادي قيل حرا او معتقا صحتها ان يقول كاتبني بالف على نفسي بالف
 وعلى فلان فعلى وقيل الحاضر فالقياس ان يصح في حصة الحاضر وفي حصة الغائب يتوقف
 على قبوله وجه الاستحسان لان الحاضر اضاف العقد الى نفسه فحمل نفسه اصيله و
 الغائب بما يصح كما يصح على الاولاد بالتبعية فايما ادي قيل حرا اما الحاضر فلان لا بد له
 عليه واما الغائب فلانه يقال به شر الحرية فان لم يكن المبدل عليه فصار كغيره احر اذا ادعى
 الذين يحرم الميراث على الموقوف الحاجة الى الاستعانة منه وان لم يكن الذي عليه ولم يرجع **على الاخر**
 لانه متبرع في حق الاخر بخلاف منير الرهن فانه يرجع على المستعير وان ادعى خيرا من لانه مفضل
 في الاداء لانه يخاف تلف ماله في يد الميراث ولا يفكر من تخليص العيين عنه الاباء والميراث **وقول**
الغائب لغو لان العقد لغو على الحاضر وان كونه امة وطفلا **وقيل فاي ادي لم**
يجز وبقوا كافي المسئلة الاولى باب كتابة العبد المشترك احد

نام الميراث

صدر الشريعة

نام

نام الميراث

عبد

عبد اذن للاخر **بكتابة** حصة اي حصة بالف وقبضه ففعل وقبضه ففعل **الاخر**
ان حرج هذا عندنا واصله ان الكتابة تجري على قوله يكون مقطر على نصيبه وفائدة اذن
 انه ان لم يلحق فلا حتى الفتح جبا اذن لا يبقى ذلك ولديه شريك بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه
 يكون متبرعا في نصيبه على القابض يكون له وعندهما الكتابة غير تجزية فالاذن بكتابة **القول**
 قالوا بعض اصحاب في القبض والمقتضى مشترك بينهما فبقى كذا العبد الحرج بكتابة له جليلين **جلد**
جلد فاذ غاب احدكما لم يملك جلد بل لا اثر في جلد **فان كان له جلد فله نصيب**
فيهما ويخلف عنهما وشريك عنهما **وقيمة** الولد **وهو** ولد بيانه لما ادعى احدهما الولد
 تحت دعوىه لقيام الملك له فيه وصار نصيبه ام ولد له لان المكاتب لا يقبل النقل من ملك
 الى ملك فتعذر اوصية الولد على نصيبه كما في المصينة للشركه فاذا ادعى الثاني ولدهما الا
 تحت دعوىه ايضا لقيام ملكه ظاهر ثم خرجت بعد ذلك بجملة الكتابة كان لم يكن و
 بين ان الجارية تملكها ام ولد لا ولده لانه اذن المانع من الاستفاد ووطنه ويخلف نصيب
 قيمتها لانه قليل نصيبه لما استكمل الاستيفاد ونصف عنهما لوطيته جارية شركة
 ويخلف شريك كما عقرها وفيه المولد ويكون ولده لانه بمنزلة الميراث لانه جليل وعظما
 كان ملكه قايما طاهر او ولد للميراث نصيبه من حرا القيمة ولكن وطى ام ولد الغير **حقيقة**
 فيلزم كمالا المعقود له ام ولد لا ولد ولا يزوج ولا يملك الا انما ادعى الاولاد صارت كلها
 ام ولده لان اوصية الولد يجب كمالها بالاجماع ما امكن وقد امكن بفتح الكتابة لانها
 قابل له فصح فيما لا يخبر به المكاتب وبقية الكتابة فيما وداه بخلاف التدبير لانه لا يقبل
 المصحح ولذا صار ملكها ام ولد له فالثاني وطى ام ولد الغير فلا يثبت الولد منه
 ولا يكون حرا ما عليه بالقيمة غير انه لا يجوز الحد بالشبهة ويلزم جميع القولان العظمى
 يرى عن احد الثمانيين ويخلف الاول لثبوت نصيبه قيمتها مكاتب على قياس
 قولنا في يوسف والاولى نصف قيمتها ومن نصف ما بقي عليها من بدل الكتابة على قياس

صدر الشريعة

صدر الشريعة

نام الميراث

ضد التزوير

1. 10. 1941

八

جان الحبيب

باب الموت والنجس مكانه عن نجم ان كان له وجه سيحصل
لا يجزه الحاكم الا بعد ثلاثة ايام فان مضت ثلاثة ايام ولم يوجد ذاك النجم حكمه بالنجس
والا اي ان لم يكن له وجه سيحصل عن هذا عندها وعند ابي يوسف لا ينجس حتى **تقال** وقصة كانت غفر
يتولى لحماه **وفضحا** بطلب سيد اوسيد برضاه وعاد وقه وما في من لسى **وان** صدر الشريعة
مات عن وفاء اى من ما دعى ببدل الكتابة لم تفسخ وقال الشافعي تفسخ وبموت عبد اناج الشريعة
لانه اما ان يثبت بعد المات مقصود او يثبت قبله او بعد مستند الى الوجه الاول
لعدم الحلية ولا الى الثاني لعقد الشرط وهو الاداء ولا الى الثالث لتعدد الشهود في
الحال والشئ يثبت ثم يستند ولذا انه عقد سوا خصة فلا يسلط بموت واحد المعاقبة **صدر الشريعة**
وهو الموت فكذا يموت الامر والجامع بينهما الحاجة الى بقاء العقد كاجاء الحق فينزل اجا **ان** تقر في استل على قوله
تقديره ويستند الحلية باستثناء سبب الاداء الى ما قبل الموت ويكون اداء خلفه كادله **وقال** في تمام السيل الاول
وقضى البدل من ماله وحكم بموت حله والارث منه وغنى من ولد منه في كتابته **انما** تاج الشريعة
قال هذا لان من ولد قبل كتابته لا يتبعه او شره او كوتب هو ولد صغير او كبيرا
بمرة اى بكتابة واحدة قال الصغير يتبعه وهو مع الكبير حله كخص واحد وان لم يكن **انما** تاج الشريعة
وفاء من ولد في كتابته سعى على النجم واذا ادى حكم مقتضى ابيه قبل موته ويعتقه **و**
من شراه ادى البدل حلالا ورفقا هذا عند وعند ما الولد المشرى ايضا يسعى على
جميع الاب لان كوتب بتسمية الاب وان ترك ولد من حرة ودينا بقي بيدها في الولد
وقضى به **انما** تخيانا على عاقلة امه لم يكن ذلك نجس لايه لان هذا القضاء يقر
حكم الكتابة لان من قضتها الحاق الولد بالام واجاب العقل عليهم لكن على وجه صدر الشريعة
يحمل ان يقتضى فيجرى الولد الى موت الاب والقضاء لما يقر بحكمها لا يكون نصيبا وانما
قال ودينا لانه لو كان عين الماتان القضاء بالالحاق بالام لا يمكن الوفاة في الحال **و**
ان اخضع قوم امه وابيه في ولايته ففرض به تقوم امه فهو نجس لان القضاء يكون الولد

باب السبعة
 لا رخصة كائناً غفر له عن أن يتبع المصلحة منه
 ورد الشريعة
 الشريعة
 بعد السبعة
 تغرر استعمل على قوله لعدم الحكم بقدره
 أن قام السيلر الأكره قال لا يسند فقد أخطأ
 الشريعة منه
 باب الشريعة لا وجه للتحقيق المذكور منه
 أخطاء منه

في كتابه

الحال الام معناه ان الاب مات رقيقا وانفس عند الكتابة وهذا افضل مجتهد فيه
فبتقد ما يلا وقد من القضاء فلهذا كان كجبر **وطاب سيد ما ادخله** **صدقة**
فجر لبند للمالك فان العبد يملكه صدقة والمولى عوضا عن العتق واليه الاشارة
لحديث بريرة رضي الله عنها صدقة ولنا هدية **ما نجي عبيد مكاتب سيد جاهد بها**
بالحقائق نجي او مكاتب اي خصالهم **رضي** اي من جليلها **فجر دفع او دفع** اغلبر
بين دفعه واراد ان يشي الخيانة لان هذا موجب جنابة العبد لكن الكتابة كانت مانعة
من الدفع ثم زال المانع بالجن فصار الحكم الاصل **وان قضى به عليه مكاتب فجر بيع فيه**
لانه دين مباع فيه لا انتقال الحق من الرقبة الى القية بالقضاء ولا يفسخ بوث
السيد وادى البذل الى رد دثته على لحيه فان اعتقه بعضهم لا يقع لانه لم يملكه
فان المكاتب لا يملك سببا يرعى المالك فكذلك العبد **وان اعتق عتقا جانا لانه يصير ابراء**
عن بدل الكتابة فانه حقهم وقدمى فيه الارث فاذا برى المكاتب عن بدل الكتابة
بعتق وهذا البراء اقتضاء تصحيحا لعتقه والاعتاق لا يثبت بامراء البعض فلهذا لم
يقتق في الصورة الاولى **كتاب** **الولاد هو نكاح وكلاء العتاقة**
صدقة الشريعة هي قرابة حكيم اي ثابتة بحكم الشرع **سبب الارث والعقل ومن وهم** انه نفس فقد
فهم وكذا من زعم انه عبارة من تناقض بوجبه يفسح عن ذلك تحقيقه بدولة الارث
والتناقض كما اذا اعتق كافر مسلما قال في المبسطة وكلاء المسلم يثبت لولاه وان كان
كافرا لان الولاء كالسب ونسب الكافر قد يكون ثابتا من المسلم فكذلك الولاء ولكن
لا يرث لكونه مخالفا له في الملة ولا يعقل عنه لانه باعتبار النصرة ولا نصرة
بين المسلم والكافر **فكلاء الولاء** على ان يرثه اذ مات **ويقتل عنه اذ اجنى واصل**
عقد يقيم بالاجاب والقبر من الطرفين ابتداء بالنوع الاول من عتق باعتاق او
يخرج له من الكتابة والتدين والاستيلاء **اعلم** ان ثبوت الولاد بماء اخذ منها

الشرعية
صدقة
مادر
والاولاد

لا يتوقف على العتق على ما سلك في الان في تقريره لا بد من عدم بطلان ما هو سبب وكل
منها في عرض البطلان ولذلك فرض العتق او بطلان قومه اياه اي بطريق الارث بالشراء
ولحق يدخل في الاول فوكاه **يسيد** وان شرط عتقه كان الشرط مخالف للعتق فيقتد
ويبطل الشرط **لا يقال كيف يكون الولاء بالتدين والاستيلاء** والسيد المدير وام
الولاد انما يختصان بعتق موت السيد عرفت اول الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكيم
يصح سببا له وشعته بالتدين والاستيلاء لا يتوقف على العتق بموت المدير **الشرعية**
مخرج بذلك في المبسطة حيث قال وكذلك الحكم في ولاد المدير وميراثه وكلاء ام العلاء
المكاتب وميراثهم لان المدير والمكاتب والمستول استحق ولا يترحم لا بشر بالبيت واسلم
انه ميراث فمع كونه المولى لانه يستحق منه ديونه وينفذ وما يلا ولعل كان لو دشت لما
كان كذلك وبما قدرناه بتبين انما ارتكبوا في دفع ما ذكر في فرض ابتدء المولى مشاوما
التدين بل عدم التدرب **ومن اعتق امه زوجا قن فولدت لاقل من نصف حله**
اي من وقت الاعتاق **فله ولاد الولاد** **يا نقل عنه** ايمان اعتق ابوه لا ينتقل
وكلاء الولاد من موالى الام الى موالى الاب لان محل كان موجودا وقت الاعتاق
فوقع اعتاقه قصدا فلا ينتقل من عتقه **وكذا الولاد** **توأميه احدهما** **صدقة الشريعة**
لاقل من ذلك لان احدهما كان موجودا وقت الاعتاق فكذلك الاخر بناء على انه
توأمين ولان ان يبين وكادتهما اقل من نصف حوله وان ولدت اكثر منه فولد
الولاد لستقدها قد عرفت ان العلاء ليس ميراث فصح بثبوته او لا بمولاه ثم
لمول الاب **فان اعتق الاب جرحا ولده الى قومه** يعني ان اعتق الاب قبل موت
الولاد لانه ان مات قبل عتقه لا ينتقل وكلاء من موالى الام وما فرض بوجه
موت الاب فلا حاجة اليه لما مر ان الولاد لمحكمة النسب لانفس الميراث بل السبب وما فرض الحق ان العلاء
ليس مولا لمحكمة له **مولاة** **نكح معتقة فولدت مولا ولدها لها** هذا اقويها وقال ابو يوسف دوى

قال تعالى لا تقبل العتق بطلان عتقها
صدقة الشريعة
مادر
والاولاد

ولاء لوط الاب مولاة ترجى بجانب الاب وهو اسحق واد والعقاقة وان كان في جانب
 الام فاما وضع المسئلة في العرجى لان ولاد المولاة لا يكون في العرجى بل في شقها وقبيل وقتها
 هم بها فاعتنت من الولاء ذكر في الهداية **واما قيل** في قبيلته لان لهم شعوبا وقبائل فلا
 ارث لوط المولات يتنازع من الارث النسبي فليس بشيء لان وجود الوارث المتقدم عليه
 وكان هذا لعمري فاقبل عما سنانى من قوله واخر من دى الرحم **والمعتق عصبته** العصبه مورد
 من ياتخذ من يتي من صاحب الغرض وكل اليراث عند عدمه **قد مر النسب** اي العصبه
 النسبيه من اي صنف كان من الاصناف الثلاثة المذكورة في كتب الغرض عليه وهو على ذلك
 لم يقبل فادله فانه قد ايرث كما اذا كان للمعتق عصبه نسبية الى الميت او صاحب الغرض
 لا يتي منهم شيء **فان قلت** اذا لم يكن له وارث فيما ائز ثبوت الولاء **قلت** ان
 يظهر في اولاد المعتق ومواليه فاصوات من يثبت له الولاء يرثهم عند عدم الخاب
 ومن هنا اتضح فساد القول بان الولاء هو اليراث حتى الاتصاح لا قريب عصبته اي
 عصبه السيد النبى على الترتيب الذي ذكر في موصو وان لم يوجد لعصبه السببية
 بشرط الركن وانما لم يذكر اكتفاء بانفسهم من قوله **ولاكوال للنساء الاما كما في الحديث**
 يعني قوله عليه السلام ليس للنساء من الولاء اما اعتقن او اعتق من اعتقن او كانت
 او كانت من كانت او دبرنا او دبر من دبرنا او دبرنا او دبر من دبرنا او دبرنا او دبر من دبرنا
 ليس للنساء من الولاء اما اعتقن او دبرنا او دبر من دبرنا او دبرنا او دبر من دبرنا او دبرنا او دبر من دبرنا
 فتدبر ومن **قال** وفي مدبر المدبر غير ذلك يعني ارتداد المولى مرتين فعدا خطا مرتين اما
 المولى فعدا مرتين فيما سبق واما الثانية فلان ارتداد المولى الاول يكفي اذ بعد ما اعتق المولى
 الاول بارتداده يجوز ان يعتق مدبره ثم يموت ومولى مدبره حي وقد عاد مسلما وادله العلم
فصل هذا الفصل لبيان ثاني نوعي الولاء **عجبي والغيره**

تاريخ الشريعة
 في تاريخ النبوة
 في تاريخ الهجرة
 في تاريخ الفتح
 في تاريخ الخلفاء
 في تاريخ السلاطين
 في تاريخ الفقهاء
 في تاريخ المشايخ
 في تاريخ الصوفية
 في تاريخ الحكماء
 في تاريخ الفلاسفة
 في تاريخ الأطباء
 في تاريخ الفلكيين
 في تاريخ الفلاسفة
 في تاريخ الفلاسفة

صلى الله عليه وسلم

تاريخ النبوة

ان سلم رجل على يد رجل لانه ليس شرط انما الشرط كونه عجميا **على ما مر على الذين** **فقتله** تابع الشريعة
 اي دية المولى الاسفل **ان جنى عليه** اي على المولى الاعلى **وانه له** وان شرط الارث من الجانبين
 كان كذلك ذكر في التبيين وعند مالك والشافعي لا بد من هذا النوع من الولاء والغيره
 وحرم ولد اي المولى الاسفل **النقل عنه** اي من المولى الاعلى **على محضه** وكذا الاخر **اي المولى الاعلى**
 عن ولاية اي ولاد المولى الاسفل **محضه** ان لم يعقل عنه **فان يعقل عنه** او من ولد **فلا** اي ليس
 منها ان يتحول وشرط ان يكون حرا غير عرى ويتفق هذا عدم كونه معتوقا ولذلك اختلف صاحب
 الهداية بذلك وان لا يكون من عقل عنه بيت المال ولا كونه مجرما بالنسبة ففي اشترط الاختلاف
 المشايخ ذكر في المحابى **كتاب** **الاكراه** هو في الشرع **فصل** **بقوة**
الغيره يقال واقع فلا ان يغفل ما بين **يفوت به رضاه** ولا يفسد اختياره **او يفسد**
اختياره مع بقاء اهليته الاكراه نوعان احدهما سوء الرضاء وذلك من غير السطوة او في غير وقتها
 بتهديد الجس او الخرب **واما قلنا من غير سلطان** اذ يكفي منه مجرد الامر بلا تهديد وعيد
 ذكر في الحائنة والثامفسد الاختيار وذلك بتهديد القتل او قطع العضو او خرب الخاب
 منه تلف النفس او العضو **اعلم** ان الاكراه اذا بلغ حد يلزم فيه الاختيار وذلك عند خوف
 تلف النفس او العضو فان كل امر فيه هذا الحق والاستناع عنه مجبول في طبعه في جميع
 وان لم يبلغ حد يلزم لا يفسد الاختيار لكن قد يفوت الرضاء وذلك عند خوف الجس او الخرب
 يقال للاول الخبي والخبي والخبي والخبي وكلاهما ينافي بقاء الاهلية لانها با العقل والبلوغ
 شرط خوف المكر ايقاعه بان يغلب على ظنه ان المكر يوقعه **فذلك عند قدره** **المكر**
على ايقاع ما هدد به سلطانا كان او لصا ويجوز ان ينفذ به ان الاكراه لا يتحقق
 الا من السلطان قال صاحب الهداية في مختار اوقات المواراة بعد النقل هذا الخلاف فقد
 قالوا هذا اختلاف وعرضه ان يكون المكر به متلفا نفسا او عضوا او وجبا عا
 بعدم الرضاء هذا يختلف باختلاف الناس فان الاشرف فيهم يمتنعون بكلام فاحش والارذل

تاريخ الشريعة
 في تاريخ النبوة
 في تاريخ الهجرة
 في تاريخ الفتح
 في تاريخ الخلفاء
 في تاريخ السلاطين
 في تاريخ الفقهاء
 في تاريخ المشايخ
 في تاريخ الصوفية
 في تاريخ الحكماء
 في تاريخ الفلاسفة
 في تاريخ الأطباء
 في تاريخ الفلكيين
 في تاريخ الفلاسفة
 في تاريخ الفلاسفة

نام الشريعة

هذا هو الكلام الذي ذكره في كتابه

حيث يجوز الجمع لأنه اسقط حته وهو المانع فساد الكل الى الجواز وفي الفصان
ثبت الملك المستند فيستند الى حين القيص لما قبله **وان كل ميتة**
الكره على اكل ميتة او لحم خنزير او شرب دم او عن ان لم يكن اى الاكراه
عليها بان لم يكن خوف على النفس او العضو **لم يحل وان كان** بحيث بان كان ذلك
لخوف سواه كان يقتل او قطع او ضرب فان في القربا ايضا قد يوجد ذلك
كما اذا كان امر حاصل لان هذه الاشياء مستثناة من الحرمة في حال
والاستثناء من الحرمة حل ولا يرد في اكره غير محلي **فان ضرب وقتل ثم**
انما انتم اذا علم بالا بلخر ان في اختلاف العلماء فيعدد بلجهل فيه كما في المحضة
وعلى الكفر بغيره ان يخص له ايظهر ما امر به وقلبه مطمئن بالايمان وبالخير
في روي ان جيبا عمرا ابتلى بذلك فيصير حبيب بنى حتى صلب ضماه النبي
سيد الشهداء وظهر حمارة وكان قلبه مطمئا بالايمان فقال عليه الصلوة
والسلام فان ما دوا فعد ايمان فاد الكفار الى الاكراه فعدت الى مثل
به او لا من اكره كمال الكفر على اللسان قلبه مطمئن بالايمان قاله في البداهة فقد
رخص رسول الله صلوات الله عليه وسلم في اتيان كلمة الكفر بشرطه اطمينانه القلب
بالايمان حيث امر عليه السلام بالعودة الى ما وجد منه فان قلت ان ذلك
الامر الاباحه وهي لا يجامع الحرمة والحرمة غير مكشفة ههنا فما معنى الامر بالعود
الى ما وجد منه قلت لا شبهة في ان الرخصة مع قيام الحرمة اثر الخطاب
خرج بذلك العلامة التفتازاني في التلويح حيث قال لان ما اكره عليه
ما فوج او مباح او رخصة او حرام فكذلك من اثار الخطاب فلا باحة الثاني
التي ادعى بدخات الامر لا تقابل الحرمة بل يجامعها فيل والفرق بين هذا
وبين ضرب الحرمان للشرب تحل عند الفروقة والكفر لا يحل البدا فيضى المزار

نام الشريعة

هذا هو الكلام الذي ذكره في كتابه

هذا هو الكلام الذي ذكره في كتابه

هذا هو الكلام الذي ذكره في كتابه

مع قيام دليل الحرمة ويرد عليه ان يقال لكن الكلام في التكلم
بكلمة الكفر حال اطمينان القلب بالايمان وذلك في حالة الاضطراب
ليس يكفر وقد اشار المص الى هذا حيث قال له ان ظهرت امر به ولم
يقبل له ان يكفر فالصواب ان يقال والتكلم بكلمة الكفر لا يحل
ثم ان لا يخصصه في اظهار الكفر انما الرخصة في اجراء الكلمة الكفر
على اللسان في حالة الفروقة وذلك ليس بكفر حال اطمينان القلب
بالايمان وان كان محرما وانما اطمينان الكلام في هذا المقام لانه
من قرى الاقدام ومضال الافهام **دون غير محلي ودخض له ان لا**
مال مسلم بغيره وكسر الراء ان الكفر يصير الى الكفر فيما
يصلح اليه والانداف من هذا القبيل **لا قتله** فان قيل المسلم لا يحل بالفروقة
اعلم ان ما اكره عليه ان كان محرما فثمة في المحل دفع غير محلي من الاكراه ثمة
اربعة انواع محرمة بتجلى الحرمة ويصير فضا كالكلمة الميتة وشرب الدم في حالة
ومحرم بتجلى حرمة ولا يصير فضا بل ينبغي على الاباحة كافتار في هار
ومحرم بتجلى حرمة ولكن رخص فيه كاجراء كلمة الكفر على اللسان والقلب
مطمئن بالايمان ومحرم لا بتجلى حرمة ولا يرضى فيه كقتل مسلم واتلاف
مال مسلم على ما ذكر في الحققة والبداهة من النوع الثالث وعلى ما ذكر في الحققة
والخط من النوع الثاني **ويقتاد المالك فقط** اعان كان موجب القتل العقاب
لان القاتل كالا لانه عند ما وعند ابي يوسف لا يجب على احد للشبهة عند
تفريق على القاتل فقط لانه مباشر ولا يحل له القتل وعند الشافعي
يجب عليه ما على القاتل بالباشرة وعلى الحاصل بالنسب فان التيب عند
كالباشرة **ومح نكاحه وطلاقه واعتاقه قياسا** على محرمات المحرم

رواه

نام الشريعة

نام الشريعة

هذا هو الكلام الذي ذكره في كتابه

هذا هو الكلام الذي ذكره في كتابه

وفيه خلاف الثاني فقولنا انما قيد به لانه اذا كان فلهذا كما اذا اشترى ذراعا من ثياب
 المكر على المكر بالقيمة ذكر صاحب البدائع وعلا به بانه حصل له عوض وهو المكر
ويج بقيمة المقتنى يعني في صورة المكراه على الاتفاق لانه حصل له الترقية من حيث الالة
 فاقصافا ليه **ولا يرجع هو اي المكر بالضرر عليه** اي على المقتنى لانه لو اخذ بانه فلهذا **سبابة**
 اي على المقتنى لانها للتمتع الى تحريره او لتعلق حق الغير ولم يوجد واحد منهما **ونصف**
المستحق ان لم يظلم يعني في صورة المكراه على الطلاق وان لم يكن في العقد سمي بغير الزمة
 من المتعة لان ما عليه كانه على ثمن السقوط ليجزى الفرقه من قبلها وانما يتأكد في الطلاق
 فكانت اولا فاللهم من هذا الوجه فيضا الى المكر من حيث انه خلاف ما اذا حصل
 فكان المكر قد تقرر بالدخول بالطلاق وما قيل المهرجيب بالعقد والطلاق
 والحكم لا يضا فاليه منشاء عدم التاكيد في وجه التضمن واما ما قيل سقوط بالفرقة
 مجرد فمجرد فلا اعتبار له فليس بشئ لانه قد يقع وقد اعتبر الشرع وبين حكمه
 فالقول بانه مجرد وهم من سوا الغرم وقوله فلا اعتبار له جرة من قد الادب
 كما لا يخفى **ونذر وعينه وظهارة ورجعته وابداؤه وفيه فيه** اي في
 الابداؤه سواء كان بالقول او بالفعل **واسلانه** الاصل عنده ان كل عقد لا يخل
 الفسخ فلا اكراه لا يمنع صحة وكذلك ما يصح مع الهزل يصح المكراه والاسلام
 مما لا يصح بالاكراه لانه لما احتمل او احتمل لجناس الاسلام في الحالين لانه يعلم
 ولا يعل عليه **بلا قتل لودج** لقن الشبهة ومن ادبته بالقتل لا يد اوج
 مديونه او كضيله **وددتة فلا تبين عرسه** ولو ددت في نكاح الا اذا اكرهه **سلطان**
 هذا عنده وعندهما لا يجد فان قلت قد اختلفا في ما سبق حيث قالوا
 قدر المكر على ايقاع ما عده به سلطانا كانا ولتعا فبعد ذلك لا وجه لتقرير
 هذه المسئلة على خلاف ذلك قلت ليس تقريرها على خلاف ذلك فان مدار

صدر الشرح

نام الشرح

صدر الشرح

صدر الشرح

صدر الشرح

هذا هو الوجه في صحة
 المكراه في كل عقد
 لا يخل ولا يخل
 ولا يخل ولا يخل

صدر الشرح

الكتاب

الجواب من هنا ليس على ذلك الاصل الحاد في كذا ذهب اليه كثير من النافذ فيها
 بل على اصل آخر قدر الذي هذا في شرح القدر ودي حيث قال الاكراه لا يتصور فيه
 لان العلى فيه لا يحصل الا بالانتفاء لالة ولا يتصور الاكراه في الانتفاء فكان طاعيا يجب
 الحد الا ان يكرهه السلطان لان اقامة الحد اليه وهو الذي حمل عليه انتهى
 قال كذا الاكراه مسقطا للحد متفق عليه فيما بينهم لكن هذا الاختلاف
 انما هو في تحقيق الاكراه من غير السلطان فان عند الاكراه لا يتحقق من غير
 سلطان فالنكاح لا يكون مع الاكراه فيجوز فانما اكره السلطان في كل وجه
 الاكراه هنا وعند ما الاكراه يتحقق من السلطان وغيره فلا يخفى في العودتين
 فقد اخطأ اما اوله فلو نسب الى ابي حنيفة رحمه الله ما ارضاه طاعنا في انه لم يمتنع
 ههنا على عدم تحقق الاكراه من غير السلطان واما ثانيا فلانه نسب الى المصنف
 المخرج ههنا مع رد الاصل فيما سبق وهل هذا الا من قلة التدبير وقصور
 الرؤية في هذا الفن وبعد التباد التي يحمله ان يقال ان ابا حنيفة لا يتكف
 الاكراه من غير السلطان مطلقا انما يتكف في الامصار والمكراه على الزنا لا يتكف
 بالامصار فلا وجه لبنا الجواب المذكور على ذلك الاصل كتاب
الجح هو في الشرع منع عن التعرف او وصفه كان الاكراه على نوعين تام وهو الجح
 كذلك الجح على نوعين تام وهو نوع اصل التعرف وناقص وهو المنع عن وصفه كتاب النكاح ومنه ما زاد
 فمن قهر على الاقل وقال وهو المنع عن التعرف او على الثاني هو المنع عن نكاح
 التعرف فقد قهر واعلم ان الجح في اللغة المنع مطلقا وفي الاصطلاح المنع
 عبارة عن منع مخصوص شخص مخصوص من تعرف مخصوص او عن نكاحه وتقصي
 انه منصقي حكم الدقيق عن نكاح تعرفه الفعل المضاد واقران بالمال في الحال
 والجح من اصل التعرف القول ان كان خيرا محض او عن وصفه نكاحه ان كان

باب النكاح

صدر الشرح

باب النكاح

قد اختلفوا في صحة
 المكراه في كل عقد
 لا يخل ولا يخل
 ولا يخل ولا يخل

لان العرف لا دليل الرشدا لتحقيقه وجبس القاضى المحر المديون حتى يبلغ ماله
 لديه لم يقل لبيع ماله لديه لان ابا ح لا يقول بالحبس للبيع حتى قال في رد
 قولها حتى يحبس كاجله الحبس لعضاء الدين والبيع والتفصيل يطلب من الهداية
 وقضى دارهم دينه دارهم وباع دنائهم **لداهم دينه** وبالعكس استحقاقا لانهما
 متحدان في الثنية والقياس ان لا يبيع احدهما الا بالآخر لانهما مختلفا لا غرضه **عقار**
 وقال اذا اشبع المديون بمس اقلس باحاطة الديون بما له حتى يحتاج الى تقسيم
 الغرماء من بيع الغرض والمغار للدين فالقاضي يبيعها ويقتضى دينه بالخصم **في**
اقلس وسد اي في قبضه باذن الميزاج **عين شراد** ولم يؤمنه لم يترك هذا القيد انتفاء
 بما فرم من قوله **فنايهه اسوق التبايع عين شراد** ولم يجر وقال الشافعي في حجر القاضي المشتري
 بطليه ثم للتبايع خيار الفسخ **فصل** **باب بيع القدام بالانزال** لم
 يذكر الاحتلام والاحمال لان البلوغ عندها التحقق الانزال والجارية بالحيث فان
 لم يوجد والحيل فان لم يوجد حتى **تقر له فاني عشرة سنة لها سبع عشرة سنة** وقا
 فيها **يتم خمس عشرة** وبه يفتي قال صدر الاسلام والمفتوى في زماننا ليجان يكون على قولها
 اعمار اهل زماننا فادى بدته له اثني عشرة وثلاثين سنين فان باعها لا يعتد بصدقها
 كالبائع حكما **كتاب المأذون من المأذون المعبر ههنا**
الحجر في التجارة لانه من هذا القيد ان الحجر لا ينفك عن العبد المأذون في غير باب التجارة و
اسقاط الحق يعني حق المنع لا حق المولى لانه مع اختصاصه باذن العبد غير صحيح لان في حق المولى
 لا يسقط بالمأذون ولذلك ياخذ من كتبه حر على ما سياتي والمستقط هو المولى ان كان المأذون
 رقيقا ولو كان كان صبيعا عند زفر والشافعي هو وكيل **وابانة** **فصرقا العبد** عطف على
 المعنى فكانه قال اذا اذنت لي بعتك العبد من الحجر فيصرف الي وانما خص البيان لحفاء الحال
 فيه والآل حكم مشترك لتفرا هلية ولهذا ايرج الى المولى على المولى بلحقه العتق

باب الرقبة

صدر الرقبة

فيما يبيع العبد المأذون

باب الرقبة

فيما يبيع العبد المأذون

فيما يبيع العبد المأذون

فيما يبيع العبد المأذون

ومن قال فانه ليس بوكيل والوكيل هو الذي يتصرف لغيره لانه قصد الحصر لا يبيع
 الكلام والافلا تيم المراد كما لا يخفى على ذوي الافهام **فلم يرجع بالعهد على اثنين**
 ولم يتوقف عليه فمجموع العتوقين منفرج على مجموع جري التعريف على التوزيع
 فان عدم الرجوع لكون المأذون فلك الحى وعدم التوقيت لكونه اسقاطا فان اسقاط
 لا يتوقف الا انه آخر هذا عن قوله فيصرف العبد لنفسه باهليته لان ظهور التفرغ
 الا قبل بواسطة **فبعد اذن يوما ما ذك** **متي يحجر عليه** تفرغ على قوله ولم يتوقف
 وقوله **ولم تخصيص ببيع** عطف على قوله لم يتوقف فيشارك في التفرغ على اسقاط
 الحق فان اسقاط حق المنع اطلاق من ذلك القيد لا يفتقر يتصرف والمرط ان اذا
 اذنت في نوع من التجارة ايضم اذنت في انواع خلاف الشافعي **ويثبت دلالة** **فبعد اذنه**
بيد بيع **ويشتري** **انا اطلقها** اذ لا فرق بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى ولا جاني
 باذنه او بغير اذنه **بيعا حيا** او فاسدا **وسكت** **ما ذك** دفعا للغرور خلافا لغيره
 والشافعي ويثبت حيا **فلو اذن مطلقا** **كل تجارة منه** بين الحكم في صورة الاذن المطلق
 عن قيد العموم والخصوص يعلم الحكم في صورة الحكم الاذن المقيّد بعبء العموم بطريق الدلالة
 واما حكم الاذن المقيّد بعبء الخصوص قد بين فيما سبق فلا يذهب الوصل الى نفي الحكم
 عنه بطريق الغرور فان العبرة للغرور عند عدم البيع بخلافه ومن ذهب على هذا
 قال بما قاله وماذا بعد الحق الا للضلال **فيبيع ويشترى ولو بغيره** **فالحبس** **لانه** **باب**
 التجارة وقال لا يبيع بالغير الفاضل لانه تبرع **ويوكيل بها ويرهن وترهنه** **وتقتل**
 الارض اي ياخذها قبالة بالاستيجار والمساقاة **ويأخذ من ارضه ويشترى بزيادته**
يشترى **فنا** **انا** **قال** **فنا** **احرا** **رام** **المقاوضة** **وبدفع** **المال** **وبأخذ** **مصارف** **به**
يستاجر **اي** **يستاجر** **شينا** **كالاجر** **والبيت** **وغيرها** **وتفجر** **نفسه** **خلاف** **الشافعي**
ويقر **بوديعة** **وعضبة** **ودين** **ويهدي** **طعاما** **يسير** **في** **قوله** **طعاما** **اشارة** **الى** **انه** **لا** **يجز**

صدر الرقبة

باب الرقبة

حيث تردد اولان كون المأذون مقبولا
 في الروايات وقد اعتبر فيها سبق علم
 نعم ان القيد المذكور لا يخرج الملك عن ملك
 المالك بغيره واما الشافعي فليس كذلك
 من اذن لغيره في البيع المسموعه يكون
 ذا القبول المقتضى

صدر الرقبة

ان يهدى من غير المال اصداء ويضيف من يطعم ويحيط عن الثمن لعب قدره وكثير
 رقيقه وقال ابو يوسف زوج الامه لانه تحصيل المال منها فاشير الاجارة ولما انه ليس
 الجارة ولا يكتبه ولا يعتق اصداء ولا تعرض ولا يهب ولا يعوض وقالوا ان
 للمرة تصدق بشئ يسير من بيت زوجها للاداء عادة وهذه المسئلة ليست من
 لكنها ذكرت للناسبة وكل دين وجب تيقان ولو بما هو في معنى البيع فمما
 ما جاز وعزم ودية وغصبت وامانة جدها هو عزم وجب بشئ
 بعد الاستحقاق يتعلق بكسبه الذي جعل قبل الدين او بعد وبما اتفق
 اي وهب له فقبل الحبة ثم رقبته قال الجليليين سيد بالكسب لانه اهدى
 على المولى مع ابتداء حق الغرماء وعند الفوائد المستوفى من الرقبة دفعا للضرر
 من الغرماء ببيع فيه وتقسيم ثمنه بالخصم الا ان تبديه المولى وقالوا
 والثافي لبيع هو في الدين لكن ببيع كسبه ان عرض المولى حصوله ما لم يكن لا تقويتا
 ثم كان وقد مر الاشارة الى وجه قولنا لا بما اخذ من قبل الدين وطولاب
 ما بقي اي طولاب العبد بما بقي من الدين زائدا عن كسبه وضمنه بعد عتقه والسيد
 في هذه المسئلة مع وجود دين وما ذكروه للغرماء ويحجران ابو وقالوا في الشافي لا يحجر
 لان المناقبة لا ينافي ابتداء الاداء فلا يمنع بقاياه وهو دونه اولى ولنا ان ذلك لا يحجر
 فانه كان المولى لا يرضى باسقاط حقه حال تدمر اما اذا اذنه ميراثا فهو يفتقر بذلك
 المحر او مات سيد او جرح طبقا او خلق يدان الحرب من تداء او جرح عليه بشرط
 ان يعلم هو واكثر اهله سوقه اما شرط الاول فلا دفع الضرر عنه فانه يلزم قضاء الدين
 من خالص ماله بعد العتق وما رضى به واما شرط الثاني فلا دفع الغرور من الناس ولما ائتمروا
 الثاني اذا كان الاذن شاميا والامية استولى لهما وقالوا في الجرح الامية بالاستيدان
 لا يجوز ذلك لا الجرح لان دبره ضمن قيمتها الغريم اي في صورة الاستيدان والتدبير ان كان

ناب الشريعة

بهم ٢٠٧

ناب الشريعة

في الجرح

عليها

عليها دين يحيط غرم السيد قيمتها ولا يفرغ ما زاد على القيمة لانه لا يحبس الرقبة
 فطليه قيمتها ولو جرح فارقان ماله امانة او غصب او يدين عليه صح وقالوا
 تلك العتق الاقرار ان كان هو الاذن فقد زال بالجرح وان كان اليد فالحجر ابطالها وله
 ان المصحح اليد وباقية ولو شمل دينه ماله ودقته لم يملك سيد ماله وقالوا
 يملك لان الرقبة ملكه فكلنا الاكساب فله ان يملك المولى انما ثبتت خلافه عن العبد
 عند فراغه من حاجته ملك الوارث وهنا مشغول بها بقي ههنا شئ وهو
 ح الا يفسح فيه ما ذكر في كون الرقبة مانعا من الارث فلم يعتق عبد كسبه باعتراف
 سيدم تفرج على ما سبق وقالوا يعتق لان ملكه ويضمن السيد قيمته للغرماء ان كان
 مورا وان كان محسرا فلم ان يضمنوا عبد العتق ويخرج العبد بذلك المولى فيكون
 الكرخي في مختصم وعتق ان لم يحيط دينه اي برقبته وكسبه وبيع الما فلو لم يدين
 بتل القيمة لعدم التهمة لا باقل لان فيه تهمة فلا يجوز وهذا لان حق الغرماء يتعلق
 بالماله فليس له ان يبطل حقهم وقالوا ان باع من المولى جازا لبيع فاحشا كان الغرماء قسرا
 ولكن لم يبرهن ان يذيل العتق ويدين ان ينقص البيع لان في المحاباة ابطال حق الغرماء في المالة
 وسير منه بمنها لا باكثر لان المولى اخفى من كسبه عند اذ كان عليه دين والكل
 فيه وعندنا حواجز البيع معقد الفائدة فقد وجدت فان المولى يستحق اخذ الثمن و
 العبد المبيع فيثبت لكل منها ما لم يكن ثابتا قبل ذلك فافاد فلو جازى به اي بالاكتر حظ
 الفضل او نقص البيع اي يؤمر السيد بان يفعل واحد منها وبطل عنه لو سلم مبيعه
 قبل قبضه وله حبس مبيعه لثمنه اي للسيد ولا يوجب المبيع لقبض الثمن فان لم
 المبيع قبل قبض الثمن لم يطل حقه في العين فلم يبق له حق الا في الدين والمولى لا يستوجب
 على عديم دينه فيبطل الثمن ويصح اعتقاده مديونا اي اعتاق المولى العبد الما فلو حال
 كونه مديونا سواء كان الدين يحيط او لم يكن لان ملكه فيه باق وفي السيد الاقل من دينه

صدر الشريعة

ناب الشريعة

الملك المدين لان احاطه الدين
 ماله فترقبه سيد

ناب الشريعة

وقيمته قال في شرح الطحاوي والغرماء بالخيار ان شاء واستعمل العبد بالدين والشاء
 واستعمل المحل بالاقبل من قيمته اذا كانت هي الاقل لانه تعلق حقرم بالورقة وهو الغرماء
 وهو فضل دينه اي ضمن المأجور الذي عتق ما زاد على القيمة من الدين فان بيع عبده
 له ودين عيط برفقة وغير المشتري انما يقدحها لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان
 لهم ان يطلبوا البيع الا ان يقتضوا المحل دينهم لان حقرم تعلق برفقة اجار الغريم
 بيبعه وله منه او ضمن المشتري او البايع قيمته فان ضمنه اي البايع ورد عليه غير
 لزم على الغريم اي رجع البايع على الغريم بقيمته وعاد حقه اي عاد حق الغريم في
 العبد فان باعه سيده على دينه فابى هذا القيد بظن في المسئلة الاية القائل
 ولا يخافهم المشتري منك فانه دل بغيره على انه خافهم من اذله من فرض العلق حتى
 يبرئ نفسه من النكارة والاقرار اخرى فليس يبرئ نفسه ان لم يحصل منه اليه اذله
 هذا الشرط لانه اذا وصل اليه الثمن لا يكون حق الرد للبيع لانه قبضه الثمن دليل الوفاء للبيع
 الا اذا كان فيه عناية اذح له ان يقول انما قبض الثمن لا اعتقاد في ان تمام القيمة ولذلك
 قال **وان فضل ولا عناية** لا حيث لم يكتف بحد وصول الثمن بل بتمامه عدم العناية
 في البيع هكذا يقتضي ان لا يكتف بحد الكلام في هذا المقام ولا يلتفت الى ما اخرج
 والمحاشي من مشاوي الا واما ثمران كانت فيه عناية فاما ان تدفع العناية او ينقص
 البيع ولا يخافهم المشتري منك **اينته ان قاب بايعه انه ليس خصمه له** وقال ابو يوسف
 هو خصمه وينقص الغريم دينه لانه يدعي الملك لنفسه فيكون خصما لكل من يبايعه
 ولما ان الدعوى تنضم في العقد وفي الفسخ قضاء على الغائب **ولو اشترى عبدا**
بايع ساكنا من اذنه ويجوز ان يكون عبدا قد تم امره بايع واشترى فهو مأذون واد
 قالنا ما ذكرك في التجارة او كنت من اذنه هو المأذون لان تصرفه ودليل اذنه بل كان المقام
 مقام الغرور واد السامع محمول على الصلاح فيعمل عليه ضرورة كذا في شرح الجامع الصغير

صدر الشريعة

في شرح الطحاوي والغرماء بالخيار ان شاء واستعمل العبد بالدين والشاء
 واستعمل المحل بالاقبل من قيمته اذا كانت هي الاقل لانه تعلق حقرم بالورقة وهو الغرماء

تأخر الشريعة

في شرح الطحاوي والغرماء بالخيار ان شاء واستعمل العبد بالدين والشاء
 واستعمل المحل بالاقبل من قيمته اذا كانت هي الاقل لانه تعلق حقرم بالورقة وهو الغرماء

فقه

فلا بد في المسئلة من قيده العبد بالمسلم ولا يباح له ان يذبحه **اذا اذنه** سيده باذنه
 اذله لانه لا يظهر في حقه اذله لم يقر بالاذن والمعاملون لم يغيرهم المحل وانما قد
 لا اعتمادهم على ظاهر الحال ونظر في الجتي ان نفعه كالا سلام ولا تخاف من هذا اذنه
وان في الطلاق والاعتاق لان اذنه به وما نفعه وقر كالبيع والشراء **على اذنه**
وليته اكتفاء بالاصولية القاصرة في النافع واشترطا للكاملة في الضار وهذا
 للضرر بانضمام ذلي المحل في المرتبة بينهما وعند الشافعي لا يصح تصرفه باجاء
 المحل وكذا الاصح اسلامه **وشرط ان يعقل البيع** سالما للمالك ونظرا لاجاله
وليته البوع ثم وصيته بعد موته ثم جده ان لم يكن الاب ولا وصية ثم وصية
 بعد موته **ثم القاضى** او وصيته ايها متصرف ببيع وامانة الوصي الى القاضى
 باعتبار ان وصاية الاب او الجد ثابتة من جهة والا فابناء الاستخلاف بعد الموت
 ويتصرف حال حيوة القاضى ولذلك لم يقل ههنا ثم وصيته **ولو اقرب** اي القبي
 المأذون بالتجارة **بما معه من كسبه** لانه من تمام التجارة ولو لم يصح ليعامله الناس
او اذنه صح لان الحجر ارتفع بالاذن مضارا كالبايع فصح اقراره بالارث ايضا في ظاهر الرواية
 وعن ابي ح انه لا يصح في الارث لان ضمنه في الكسب لما ذكر انه من تداع التجارة ولما
 ليس ههنا **كنا** **الغصب** هو لغة اخذ الشيء مالا كان

تأخر الشريعة

صدر الشريعة

في شرح الطحاوي والغرماء بالخيار ان شاء واستعمل العبد بالدين والشاء
 واستعمل المحل بالاقبل من قيمته اذا كانت هي الاقل لانه تعلق حقرم بالورقة وهو الغرماء

تأخر الشريعة

في شرح الطحاوي والغرماء بالخيار ان شاء واستعمل العبد بالدين والشاء
 واستعمل المحل بالاقبل من قيمته اذا كانت هي الاقل لانه تعلق حقرم بالورقة وهو الغرماء

فقه

لانه مفوض باعتاق المشتري من الغاصب بل لان الغاصب عن موضع لا فائدة للمالك
 وفوائد الغاصب متصل كالنفس والحس ومنفصل كالولد والفرق لا يضمن الا بالنفقة
 او المنع بعد الطلب وقال الشافعي مضمونة وقد مر ان هذا مبنوق على الاختلاف في حد الغصب
 وفي نقصان ولا مد معه وجبر بولد بنفي به خلا فالزفر والشافعي فان الولد ملك فلا يصح
 جابر المالك ولنا ان سبب الزيادة والنقصان شيء واحد وهو المولود او المولود وعند
 ذلك لا يمد نقصاناً فلا يوجب ضماناً **واوذي بانه عصبها فردت حاملا فولدت فماتت**
ضمن قيمتها يوم علققت وقال ايضا يضمن جميع قيمتها ولكن يضمن نقصان الحمل
 لهما ان سبب التلف وهو الولاد حصل عند المالك بعد صحة الدين الغاصب لان
 الغيب لا يمنع صحة رد الاصل فيخرج من عهدته رد الاصل ويبقى في عهدته النقصان **والسبب**
 كذا في المحيط وله انه غصبها واما العقد فيها سبب التلف وددت وغربا ذلك فلم يرد
 الرد على الوجه الذي اخذ فلم يصح الرد **فلا يلحق** لانه لا تنضم بالغصب يستحق ضمان
 بعد فساد الرد **ومنافع ما غصب عطف على الرق استتماله او عطل** وعند الشافعي مضمونة
 باجر المثل في الصدين وعند مالك مضمونة في الاولى دون الثانية وعدم الضمان عندنا
 لعدم التقوم فان تقوم بها في العقد ضرر **وان تلف خمر المسلم وخمره وان تلفها**
لرعي ضمن خلافا للشافعي له ان الذي يبيع المسلم فلا يتقوم في حقه ولنا انه متروك على
 اعتاده **ولو غصب خمر مسلم فخلها ببالا فبقي له سواء كان مالا** اذا لم يخلها فخلها
 او شتا يبرأ من المخل بحيث لا قيمة له او لم يكن كما اذا كان شحمه ذكر في المحيط **او حله**
قد ينفقه به اي بالقيمة كالتراب والشمس اخذها المالك بلا شيء ولو اتلفها ضمن ولو
 خطلها بنفقته كالمخل الكبر والمخل ملكه **ولا شيء عليه** هذا عندنا وعندنا اخذها المالك
واعطى ما زاد المخل فيه ان كان الخليل بالمخل وان كان بالمخل فكذا عندنا ابو يوسف وعندنا محمد
 ان كان خلا من سامة يصير ملكا للغاصب ولا شيء عليه وان كان خلا بعد ضمان فهو فيها

هذا الرد
 في قوله فخلها ببالا
 في قوله او حله

هذا الرد

على قدر

على قدر كيلها قال ابو يوسف اللين وبه نأخذ ذكره في الخانية **ولو دفع به الجلد اي شيئا له**
 القيمة كالقرص والعصا اخذ المالك ودد ما زاد الدبغ او ضمنه قيمته **اي قيمه الجلد**
والغاصب حشبه يعني اذا اختار المالك اخذ و زاد الدبغ حتى ياخذ حقه كمن
 حبس البعير للبايع لاجل الثمن فان هلك في يده سقط من المالك قيمة الزيادة كذا في
 الحقايق **ولو تلفه لا يضمن قيمته الجلد** للمالك عندنا وقال ايضا من الجلد مدبوغا ويعطيه
 المالك ما زاد الدباغ فيه لهما انه باق على ملك المالك حتى كان له بان ياخذ وهو
 مال متقوم فضمته مدبوغا بالاستهلاك ويعطيه ما زاد الدباغ وله ان يقوم
 حصل ببيع الغاصب وضمنه متقومة لاستعماله لا متقوما فيه ولهذا كان له
 ان يجس حتى يستوفي ما زاد الدباغ فكان حقه له والجلد تبع لها في حق المتقوم بالاصل
 وهو الصنعة غير مضمونة عليه فكذا البايع اذا هلك من غير صنعة ومن قال والحال
 انه اذا خال او دفع بالقيمة له اخذها المالك لان الاصل حقه وليس من الغاصب
 سوى العمل ولا قيمة له اما اذا خال او دفع بذي قيمة يصير ملكا للغاصب **فكما**
 المتقوم وانصرف كاي ح بين الحلال ولا ياخذ لان الجلد باق لكن اذا غنه الحاجة
 والخمر غير باقية بل صارت حقيقة اخرى وانما لا يضمن الجلد عندنا اذا تلف لانه
 غصب جلد افر مدبوغ ولا قيمة له والضمان يتبع المتقوم لكن العير اذا كان باقيا
 لا يشترط فقد اخطأ في مواضع من كلام الاول في قوله يصير ملكا للغاصب وذلك ان
 الجلد لا يصير ملكا للغاصب بالدباغة صرح به في المحيط حيث قال ان الغاصب
 وان احدث وصفا لمانية في الجلد لكن لم يسمه هلك الجلد من وجه فلم يملك الجلد والثا
 في قوله بل صارت حقيقة اخرى فانه لو كان كذلك لكان الغاصب مالكا خالها بما له
 قيمته او بما لا قيمة له وليس كذلك فانه صرح في الهداية بان القليلات تطهر له **بثبته**
 غسل الثوب النجس فيبقى على ملكه والحق ان العير باقية بعد التليث على ما نص عليه

ودفع ماله

صدر الشريعة

باب الشريعة

في باب الوكالة من اهل الكفر مع المبوط والثالث في قوله لانه غصب جلد غير مدبوع
 وذلك ان ما ذكر من العلة قائمة بعينها فيها اذا تلفه بعدما دفعه بالقيمة له مع
 ان الحكم يختلف عنها فيه لوجود الغمان فيه عند فاعوجه الصحيح في الهداية
 قد ذكرنا فيما سبق وضمن **يكفر فرق** الفرق نوع من الطنا يترجم اهل البيت
 مما الالات التي يفر بها فاحدها الفرق ذكر في الفرق اذ ضمان قيمة خشيما مضمونا
 وذكر في النسق خشيما الوكا في الهداية **وقال لا يضمن** اصله واما طبل الفرق و
 الة فالدم يباع فيه في العرس فمضمون بالاتفاق وان لم يقبل المسلم كما قال صاحب
 الهداية لعدم الفرق بين كونه لو كونه الحافذ قال في في المحيط وكذلك المساي
 والطنا يروى كشيئا من ذلك لا يضمن لان هذه كبيرة في الايان كلها ولم يعرفوا
 عليها **وارا قده مسكرو منصف** ومع بيعها خلا فالحما في الموضعين وقام ولد غصب
 وهلك لا يضمن بخلاف المدبر لان المدبر يقوم الام العلة وهذا عند وقال فيهما
 لتقومها ومن حل في يد غيره او دباط دابة او فتح بابا اصطبلها او قفص
 طائر قد هبت فلا تلحق له ان الطائر يخرج على المتار ولهما ان توسط فخر
 اوسى الى سلطان من قوته ولا يدفع بل دفع او من يفتق عطف على من يوزيه **فان**
 بنهته او قال مع سلطان قد يفرم فذلك انما لا يفرم به شيئا لا يضمن ولو غرق
 ضمن وكذا الوسى يجرى عند تحجر جرحه وبه يقى وعندها لا يضمن الساعى لانه
 توسط فعل فاعل مختار **كتاب الشفعة** هي في
 الشرع **تليك مبيع** عقار اقيم به وهل كل ماله اصل وقران خبيثة وواركان
 الشفعة اصالة انا ثبت فيه وما في معناه كالعلة ذكر في الحققة جبراه في
 غير اختيار لانه يعتبر عدم اختيار لم يقبل على مشربه لانه قد يكون على بايه
 كما انه اقر البائع بالبائع وانكر المشتري قال في الحققة الفتاوى الصغير ان الشفعة

صدر الشريعة

في الشفعة من اهل البيت

ناج الشريعة

صدر الشريعة

محمد

تعمد زوال الملك من البائع لا على ثبوته للمشتري ولهذا يثبت اذا باع بشرط
 الخيار **للمشتري** **مثلث** **قنده** اي ما يماثله في المالية وان كان متايرا في الصوري مع
 القيمة قال في المحيط واذا اوجبت الشفعة فالملك ان كان من زوات الماشاة وجبت
 بثله وان لم يكن منها كالعبد والثوب وجبت بقيته وقال في الشافعي وما لانه
 ياخذ بقيته **ويجب** اي ثبت **بعد البيع** لم يقبل بالبائع لانه يترد السبب هو الاتصال **استقر**
بالاشهاد اراد بالاشهاد وطلب اللواثبة وانما قال يستقر به لانه حق الشفعة قبل منه متى
 بحيث لو اخر بطل ما اذا لم يخر استقر اي لا يبطل بعد ذلك **ويملك بالتراخي او بقضاء القاض**
 قال في الحققة قالوا ان حق الشفعة يجب المبيع فيشاك بالطلب ويثبت الملك بقضاء
 القاضى او بالتراخي من الخصمين **يقدر رفس الشفعة** **لا الملك** خلا فالشافعي
 للخليط في نفس المبيع **ثم للشرط** في حقه اي من قال ثمره في حق المبيع اخر فاحت
 المظهاد واظهر فيما يكفي فيه الاضمار كالشرب والطريق خاصيتين كشرط فخر لا يجرى
 فيه الشفعة وطريق لا يتعد ثمر جاريل حتى ياتي في سكة اخرى كوافع جوع
 على جابط انما ذكر لي علم انه جار لا خليط وعند الشافعي لا يثبت الشفعة الا لانه
 ذكر في الحققة والمحيط والاسرار والايضاح **ويطلبها الشفعة** في مجلسه **لجزمه** **بنا**
 قال مشايخنا والصحيح ان يقول القاضى للشفيع من اخرت بالشرء ولا يقول من علمت
 به ثم ان اعتبار الحل على اختيار الكرم وفي الاصل عن محمد اشان المي دلالة وعند عامة
 علما على القدر كذا في الخلاصة **بلفظ يفرم طلبها** لطلبية الشفعة ولو مثل انا
 طالب الشفعة او اطلبها **وهو طلب موثبة** اخذوها من قوله صلى الله عليه وسلم
 الشفعة عن واشتتها اطلبها على سبيل المباحة والمساواة **ثم يشهد** هذا اذا
 يكن طلبا موثبة عند احد العاقدين ولا عند الدار واما اذا كان عند احدهما او
 عند الدار والشهيد على ذلك فذلك يكتفيه ويقوم مقام الطلبين **عند العقار**

صدر الشريعة

ناج الشريعة

صدر الشريعة

او على من له المالك واليد قال في الحقة ان كان البيع لم يقبض بعد فالشفيع بالمالك
بين مطالبة البائع والمشتري والطلب عند البيع او الاشهاد عليه لان المشتري بالمالك
والبائع صاحب يد فيخرج من الشفيع الخاصة معها ليدفع المالك فاما البيع في
الشفعة به فيقوم الطلب عند مقام الطلب من باعها باعتبار الحاجة من مشتري او باع
فيقول المشتري فلان هذه الدار وان شفيعها وقد كنت طلبة الشفعة وطلبها
لان فاشهد واعليه وهو طلب اشهاد وهذا الطلب لما يجب عند التمكن
من الاشهاد فعند الدار وعند صاحب المالك وصاحب اليد لو تمكن ولم يشهد
بطلب الشفعة فاذا كان في ممر آخره الاجل بقدر المسافة التي بينه وبين
المصر الذي وقع فيه البيع من المتعاقدين حتى يذهب اليه بنفسه او
يبعث ويكن لطلب الشفعة والاشهاد عليه وذلك الاجل في وقت العلم بالبيع
وطلب المواتية فاذا مضى الاجل ولم يذهب بنفسه ولا يبعث ويكن لطلب الشفعة
الشفعة يتطل الشفعة كذا في الحقة وفي الذخيرة ان لم يجد ويكن يرسل رسولا او
فان يجد فعليه على شفيعه ثم يطلب عند قاضي فيقول المشتري فلان دارا شفيعها
بها وكذا الى هذا الذي يمكن الشفيع شيئا في نفس البيع وان كان شريك فيه فصور طلبه
غيره هذه قسمة يسلم اي اذا قبض المشتري البيع وطلب الخصومة لا يتوقف وهو طلب
تلك الخصومة وبما خير لا يتطل الشفعة وقال محمد وذريته ذكر في الهداية والمحيط
اذا اخرج شهرين يفر من عذر بطلت وبه يفتي ذكر قاضي خان في جامع الصغير وصاحب
المحيط وفنقل صاحب النهاية عن شيخ الاسلام وفي الهداية الفتوى على قول الباج وهو
وهو طاهر المناصب فاذا طلب بالالتصام الخصم على ما يمكن الشفيع الدار الشفعة
فان اقبه او برهن الشفيع او كل الخصم عن الحلف على الجلب بانه ما له هذا ساله من القراء
فان اقبه ان كل من الحلف على الحاصل او اللب قدر في كتاب الدعوى ان في دعوى شعبة

صدر الشريعة

الجواب

الجواب بخلاف على السبب او برهن الشفيع قضى له بها هذا اذا لم ينكر المشتري طلب
الشفيع الشفعة فاذا انكر فالقول قوله مع عينه وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى
فاذا قضى لزمه لحضار والمشتري جبر الدار يقبض ثمنه فلو قيل للشفيع اذا
التمن فالحق لا يتطل والخصم اي الخصم الشفيع البائع والمشتري ان لم يسلم احدهما
بين والآخر عليك مرجح بذلك في المحيط والحقة والهداية فلا تسمع البينة عليه
اي على البائع حتى يحضر المشتري فيقضي بالشفعة ويفسخ الخصوم وان سلم المشتري
لا يشترط حضور البائع لزو المالك والبدعة والعهد على البائع حتى يجب
تسليم الرد عليه وعند الاستحقاق يرجع بالثمن عليه وللشفيع خيار الرقبة
والعيب وان شر المشتري البراءة عنه وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن
وعقد المشتري اي مع عينه لان الشفيع يدعي استحقاق الدار عند نقد الاول
والمشتري ينكر ولا يرهننا فالشفيع احق لما مر ولا مكان صدق الناس بخبره
القدر مرة فيأخذ الشفيع بالاقول هذا عندها وعند ابى يوسف بينة المشتري
لحق ما لها اكثر اثباتا وان ادعى للمشتري ثمنها وباعه اقل منه بلك قبضة بال
قبض الثمن فالقول له ومع قبضه للمشتري واخذ في حط الكل بالكل مسئلة
خط البعض قدر في باب المراجعة وفي الشراء بغير مثله حقيقة وحكم وذلك
لان من المثل ما للحقة بغير المثل كالحرف في حق المسلم بمثله وفي غيره بالقيمة حتى
عقار بعقار اخذ كل بقيته الاخر في ثمن من اجل الحال او طلب في المال واخذ بعد الجمل
قاله في الشافعي في قوله القديم له ان ياخذ في المال بالثمن الموجل ولو سكت عنه
بطلت اي ان سكت عن الطلب وصير حتى يطلب عند الاجل بطلب الشفعة وفي ثمره
ذكي من ذكي لا بد ان يكون البائع ايضا ذكيا والا يفسد البيع فلا يثبت الشفعة
مرج به في المبسوط الحرف او خبري روا الشفيع ذكي بطل الحرف وقيمته الحرف والشفيع

صدر الشريعة

تأخر الشريعة

تأخر الشريعة

صدر الشريعة

المسلم بقيمة كل قيمة الخبز يههنا تقوم مقام الدار لمقام الخبز فذلك لا يخرجها
وفي بناء المشتري وفيه ثمنها **المنفعة** وقيمها **سماوي** اي مستحق في القلع كما في الغيب
او قلنا المشتري قلها ومن اي يوسفانه لا يكلفه بالقلع ولكن بالخيار انشا اخذ
بالمنفعة قيمة البناء والعرض وانشاء تراد وبه قولنا الشافعي ومالك لانه ليس بمشقة
في البناء والعرض بثبوت ملكه بالشراء فلا يعامل باحكام العذران وجه ظاهر
الرواية انه بناء عرس في محل تعلق به حتى متأكد للغير من غير سلب من جهة من المحل
فينقص **ودج الشفع** بالثمن **فقط ان بني او عرس** يعني اخذ بالشفعة ثم استحققت
انما لا يرج بقيمة البناء والعرض على احد لانه اخذ جبر لانه يفسد فيما اخذ بالسراخي بل لانه
ليس بغيره وبشترى انما يرجع على البائع لانه مفرد برحمته وبكل الثمن ان خربت **اوجبت**
النهي اي اشترى دارا خربت من غير ضيق احد الى سببنا نحف الثمن فالشفيع ان اراد
اخذ بالشفيع ياخذ بالشفعة ياخذ بجميع الثمن **واخذ العوضه** لا التقصص **نقصتها**
ان هدم المشتري البناء انما ياخذ بالحصه لان المشتري قصد المالك فو في الاول تلف
بافه سماوية ولا ياخذ بالنقص لانه لم يبق **بما وفي الشراء** ارض مع ترخييل فيها وذلك
يذكر المثل اذ يدونه لانه جلي في البيع او لا ثمن عليها **فالثمن** معه اخذها ثمنها في الفصلين
ونقصتها اي ياخذ الشفع الارض يخصتها من الثمن اي المشتري في الاول والكل في الثاني
لان الثمن لم يكن موجودا وقت العقد فلا تعليل لشي من المثل **الفرق باب**
ما في فيه اولا وما يسطرها اي باب ما يكون فيه الشفعة او لا يكون وما يسطر الشفعة
انما تجب قصدا انما قال قصدا لانها تجب تبعا في غير العقار كالنهر والشجر في عقار ملك
لعوض هو مال فليس هذين القيدين نظرا مما ذكر بعيد هذا وان لم يقسم ذلك
لشافعي لان الشفعة لدفع ثمن القيمة عنده وعندنا دفعه من الجوار كحجى وحمام وبئر
لا عرض وذلك وبناء هذا اذا بيع للقلع لانه اذا بيع مع حق القرار لمحققة بالعقار

باب الشفعة

مصدر الشفعة
هذا في التبيين وانما الشفعة
مقتضى ان لا يرد البيع في الارضية

وقل

وقل بيبا قصدا انما قال قصدا لانها اذا بيعا بيبا لكان في بيعهما الشفعة **واذا**
وصدقة وهبة الامور ودار قسمت لان في القسمة معنى لا فراز او جعلت **اجتمع** اي
بدل خلع او عتق او صلح عن دم **عنا** او من لانها لبيت بالموال وانما لهما حتى ياخذ الشفع
فلا يمكن مراعات الشرط وعند الشافعي يجب فيها الشفعة لان هذه الامور اخص متقوية عن
فينخذ بقيمتها عند قعدرا لاخذ بثمنها ولنا ان نقول المنافع ضرورية فلا تقرر في
حق الشفعة وكذا الدم والعرق **وان قول بيبا بعضها** مال كما اذا زوجها على دار على ان
يرد عليها الما وقال الجب الشفعة في حق المالك اذا فيها مبادلة مالية وله ان يضي
البيع بايع فيه ولهذا ينعقد بلفظ النكاح ولا يفسد بشرط النكاح ولا شفعة في
المامل وكذا في البيع **او بيعت الخيار للبائع وما سقط** جان انما قال هذا لانه اذا
سقط الخيار ثبتت الشفعة وقس على هذا قوله **او بيبا فاسدا او ما سقط** فصح
اسباب سقوط كثير منها بناء المشتري فيها **او دعت خيار روية او شرط او عيب**
بقضاء متعلق بالاجر فقط **بعد ما سلمت** اي بيع وسلمت الشفعة ثم رد البيع في
رؤية او شرط كيف ما كان او عيب بقضاء القاضي فلا شفعة ثم رد البيع بخيار
رؤية او شرط كيف ما كان او عيب بقضاء القاضي فلا شفعة لانه فسخ بايع **وبجب**
برد بدل قضاء يعني اذا دعت بخيار العيب بدل قضاء تجب الشفعة **وباقاله** لان
الاقاله بيع في حق الثالث والشفيع ثالثها **واللهيد الما فله** اي تجب الشفعة له
مديونا احاطة الدين برقيه وكسبه غير شرط وقد نهيت على هذا في ما سبق
في بيع سيد وسيد في بيعه بناء على ان في يد ليس ملك المولى اذا كان مديونا
وملثري له اي المولى بالشراء وما يدينه انه لو كان المشتري والمولى بالثمن وشركا والمولى
آخر فلها الشفعة ولو كان هو شركا والمولى جارا فلا شفعة للبائع وجوده لا للملح باع سوا
لصلا او وكلا **وبيع** له اي وكل بالبيع ويعد الفرق على ان الشفعة تبطل باظهار الرقية على الدار

مصدر الشفعة
هذا في التبيين وانما الشفعة
مقتضى ان لا يرد البيع في الارضية

مصدر الشفعة

لا باظهار الرعية فيها ثم ان البايع اغيرها في حكم العقد كالبايع لنفسه فلذلك لا يفارق
الوكيل الاميل **او ضمن الدوله** لان الاستقلال عليه **ولا فيما بيع الا قدر** اذا عاودته
من طول احد الشفع اي يكون طول ذلك المقدار عام ما يلائق الحدين هذه حيلة الاسقاط
شفعة الجوار او اشترى شهما منها بثمن ثم باقرها الا في السهم الاول هذه حيلة اخرى
لا سقاط شفعة الجوار وهي ان يشتري شيئا قليلا منها كسهم واحد من الغنم مثلا بالغ
الادريعا ثم يشتري الباقي ب درهم فالشفيع لا يقدر على اخذ الشفعة الى في سهم الاول ولا يرغب
فيه اكثر ثم ياتي بالادريعا على اخذها من الباقي لان المشتري صار يترك الباقي وهو
احق من الجوار او شري ثمنه **ثوبيا** **الا بالانس** هذه حيلة اخرى نعم الجوار وغيره هي
اذا اريد بيع الارعاة فيشترى الدار بالانس ثم ياخذ دفع ثوبيا او ما تفي مقابله الا ان الغنم
الشفيع اخذها بالانس ولا يرغب فيه **ولا يكوم حيلة اسقاط الشفعة والركوع عند**
ابي يوسف **عنه** **فالحمد** هذه الاختلاف قيل الوجوب واما بعد فذكره ببلد اخر فذكر
شيخ الاسلام **وبقي في الاول يقول الاول وفي الثاني بقوله الثالث** فلا الخصاف في كتاب
الحيل لا باس بالحيل فيها يحل ويجوز واما الحيلة التي يتخلص به الرجل من الحرام ويخرج به الى
الحلال فما كان من هذا الاناس به وانما يكوم من ذلك ان يحال الرجل في حق الرجل حتى سلب
او يحال في باطل حتى يوهب او يحال في شيء حتى يدخل فيه شبهة **وتبطل بترك الطلب**
الطلب **لواثبت** تركه بان لا يبطل في مجلس آخر فيه **بالبيع** **والاشهاد** عند العقار او عند من
له اليد لا الاشهاد عند طلب المراتبة لانه غير لازم **فليسلمها** **بعد البيع** فقط اي لا تبطل بالان
قيل البيع ولو من **الاب والوصي** هذا عندنا خلافا للحمد وذكر لان هذا ابطال الحق الصية
فلا يصح ولما ان اخذ بالشفعة تجاز قتلنا اخذها بترك التجاز فيهلك **او كمل بالان**
تسليم الشفعة صحيح بالاتفاق وكذا كونه اعراضا بخلاف واما الوكيل بطلب الشفعة فيصح
تسليمه عند انما كان في المجلس القاضي وعندنا في يوسف صحيح مطلقا وعند محمد وعندهما انفسه

اصل لانه اني بصدما امر به **فهما انه** توكيل بالشراء لان الاخذ بهما شراء والتوكيل بالشراء
له ان يشترى عنها ان ابا يوسف هو وكيل مطلقا فيعذر قصره مطلقا واما جاح يقول انه وكيل
بالخصومة ولا يبعد الخصومة الى مجلس القاضي **ومصلح منها على عوض** ورد **عوضه** الى القاضي
منها على عوض بطلب الشفعة ودد العوض لان حق الشفعة ليس بمقرر في الحل بل هو
مجرد حق القليل فلا يبيع المقتاضي منه ولا يتعلق استقاط بل خيار من الشرط فيها **الحاسد**
فيبطل الشرط ويصح الاستقاط ويرد العوض ان كان مأخوذا والمفاد يرد تسليمه **وموت**
الشفيع لا المشتري اذ اقامت للشفيع تبطل الشفعة ولا يورث عنه لانهما ليسا بالمتكفلين
للقاضي وهذا اذا اقامت بمذابيح قبل القضاء بالشفعة اما اذا اقامت بعد قضاء القاضي
فقد التزم وقبضه فالبيع لازم لو دثته **وبيع ما يشفع به قبل القضاء** بها **لولا** سبب الاستحقاق
قبل التملك وهو الاتصال بملكه الا اذا باع بشرط الجزاء لنفسه لانه تمتع التوالت فبقي الاتصال
وان سجع شركته فلم يظهر من شراء غيرك اوبيعه بالشفيع فكان باقيا او بكلي او بجزئي **او**
مستقارب قيمته الف او اكثر ففيه له اي الشفعة ثابتة له في هذه الصورة لان هذه
الاشياء من ذوات الامثال وبعبا يكون الاخذ لها اليد والاذن قيمته اكثر منه فيكون
له حق الشفعة **وعوض كذلك** اي اذا ظهر ان البيع كان بغير قيمته الف او اكثر فانه
لا يبقى له الشفعة لان الشفيع يأخذها بالقيمة فان كانت قيمته الف او اكثر
البيع به وان كانت اكثر فتسليمه بالاكتر بالطريق الاولى **وشفع حصه احد المشتري**
احد المباعة اي اذا اشترى جماعة من واحد فلا يؤخذ حصه احد المباعين لانه
يتحقق في الاول دفعه من الحار كفي الثاني لانه تقليل لعدم الحكمة والتقليل بعد الحلة
غير مقبول فكيف اذا كان بعد الحكمة بل لان هنا يتفرق الصفقة على الشتر ففترت
فيادة الفرد لان الفرد الشركة عيب في الاميان المجتمعة ففي الوجه الاول يقوم الشفيع مقام
احدهم فلا يتفرق الصفقة **والنصف مقر رابع مشاع** من دار فقسها الى اذا اشترى

بالشريعة

الدور مبدية اي في معنى فقولنا كقولنا **ويصور القاسم ما يقسم ويؤدله ويذره ويقوم بانه**
ويقرر كل قسم بطريقه وشرح به هذا بيان الفصل فان لم يقسم جاز ذكره في الكافي ويلقب
 المقاسم بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويقسم هذا اسماهم **ثانيا**
 لا يستقيم لانه في معنى التوارد ذكر في المبسوط **والاول من خرج اسمه او لا والآخر من خرج اسمه**
 اي يصور الدار المقسومة على قطاس يمكن حفظه ويعلمها اي سيدها على سهام القسمة و
 يذرعها ويصور الذراعان على ذلك القطاس يعلم الجدول فيكون كل ذراع في ذراع يشكل
 لبنته ويقدر المبسوط والصفة وغيرها بتلك القواعد ويقوم البناء ويبدء القسمة
 من اطرافها فان جعل الجانبين اثنى اولا يجعل ما يليه ثالثا وهكذا يكون اصحاب
 السهام اما على القرعة او غيرها فمن خرج اسمه او لا يعطى قسيبه من الجانبين اثنى اولا
 من القرعة والبناء الى ان يتم سواء كان الانصاف متساوية او متعادلة **ولا يدخل الدراهم**
 في القسمة اي في قسمة العقار **ابرفها** حتى اذا كان ارض وبناء يقسم بطريق القسمة فيما
 روى عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة انه يقسم الارض بالمساحة فالذي دفع البناء في نصيبه
 يرد على الآخر درهم حتى يساويه فيدخل الدراهم فزوتة وعن محمد انه يرد على شريك من الرصة
 في مقابلة البناء فاذا بقي فضل ولا يمكن التسوية فحيز في مقابل الفضل ولا يمكن التسوية بتمام
 لان الزوتة في هذا القدر فان وقع مسيل قسم او طريقه في قسم آخر بل شراها **ثالثا**
ان امكن ولا فصح بطلان وعلم وسفل وهو مجزئ ان قوم كل حصص وقسمها الى القسمة
 عند محمد وبه يفتي وعند ابي حنيفة يقسم بالذراع كل ذراع من السفلى في مقابلة ذراعين من العلوي
 وعند ابي يوسف يقسم بالذراع لكن العلوي والسفلي متساويان قال في شرح الطحاوي لا
 في الساحة واما البناء فيقسم بالقسمة اتفاقا **وان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء**
فترادى ان بعض حصته دفع في يد صاحبه فلما لا يصدق الإيجبة من بينه **المدني**
 وافق الخصم وشكوا لولا انه يدعي فتح القسمة فلا يصدق الإيجبة قال صاحب الهداية

هذا هو المقام الذي عليه
 في القسمة بالذراع
 في القسمة بالذراع
 في القسمة بالذراع

بالشريعة

بالشريعة

ان لا يقبل دعواه اصل التناقصه وفي المبسوط والخاتمة ما يؤيد هذا فذكر ان ذكرنا
 يرد على ما رواه حيث قال لا يصدق الا بنية فلما ذكر في المتن فيمكن توضيحه لما فيه المبسوط
 يحمل الحق على الاقرار وعجه ما رواه وما في المتن على تقدير نفي الحق لنبية ايضا كما وقع في الكافي
 هو انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره في استيفاء حقه ثم قال في المتن انظر الغلط في قول
 فلا يجد بذلك الاقرار عند ظهور الحق **وشهادة القاسمين حجة عند الاختلاف**
 اي اذا اختلف المتقاسمون **وشهد القاسمان قبلت شهادتهما** لم يقبل في القسمة
 لوجه فانه لا حاجة الى الشهادة عليها بل بقوله انه لا يصلح مشهودا لانه غير لازم ذكره في
 الهداية هنا عندها وعند محمد والشافعي ليست حجة لانها شهادة على فعل انفسها
 وقالا لا بل شهادة على فعل غيرها وهو الاستيفاء **وان قال قبضته ثم اخذ بعضها**
جلف خصم لانه يدعي عليه الغصب وهو منكر **وان قال قبلي ان كان اصا بن كذا ولم**
يسلم الى خالفنا وخصم لانه اختلف في مقدار ما حصل له بالقسمة فصار كالاختلاف
 في مقدار البيع **وان استحق بعض حصته احدهما شاع او لا ثم تقسّم بينهما** او **وجع**
بقسط في حصته شريك او نقصها يعني ان شاء وجع وان شاء نقص القسمة دفعا
 لعيب التقيص **وتقسّم في بعض شاع في الكل** انه اذا استحق بعض شاع في نصيب
 احدهما التمس القسمة ولم يذكر قول محمد وذكر ابو سلمان مع ابي يوسف وابو حنيفة **ان**
ح وهو الاصل ولو استحق بعض شاع في الكل تقسّم بالاقفاق يعني عند احوال وهو ان
 حصص من نصيب كل واحد فان كان شاعيا فصح القسمة لانه لو بيع القسمة لتخرج من
 يفرق نصيبه في النصيبين بخلاف ما اذا كان الاستحقاق في نصيب احدهما كذا في المثال
 وان كان مينا فلما ان يكون متساويين فالامر ظاهر وان كان في احدهما ازيد او اقل
 لذلك الزيد فيرجع الى المسئلة السابقة وهذا هو السر لعدم اقامتهم من التصرف
 بالذكر **ومت الما باقية** هي ماعلة من الحينة وهي الحالة الظاهرة للنهي الشيء والنهاية

بالشريعة

بالشريعة

بالشريعة

ان لا يقبل

تفاعلا منها وهو ان يتوضعا على امر في ارضه وحقيقة ان كل منهما مريض في حقيقة واحدة واختارها وهي في الشرع عبارة عن قسمة المنافع وهي جائز استقسانا والقياس ان لا يجوز لانها مبادلة المنفعة بخسها ولكن تركه بالكتاب والسنة والجماع فيكون **هذا بعضا من دار وهذا بعضا وهذا علوها وهذا** **فقد منه عند هذا يوما وهذا يوما** لكنني كنت صغيرا ان يسكن فيه زيد ويوما عمرو ويوما وهذا بعد هذا والآخر كتاب **المزارعة** **في تعامل** من المزارعة في اللغة وفي الشرع معا قد دفع الارض ببعض الحاجات عنها لما روي انه عليه السلام في المزارعة هي المزارعة على لغة اهل المدينة ولا نه في معنى فقير الخيال قال في الحقائق كان ابو حنيفة يقضي بفسادها من غير جد وكان لا يبرئ عنها اشد النهي قال في المحمد بن حسن لم ير ابو حنيفة المعاملة والمزارعة جائزا ولكن فرغ عليها وقال لو جازتها لكان يجوز في كذا وانافها فانس ولم يجز الوفاء ولم يفرغ عليه وانافه راجل **وهي عند هذا وبه يفتي تعامل الناس ولا يفتي بها** **بشروط** ارض المزارعة والذرع والاهلية العاقدين وذكر المدونة وبها البذر في وقطع الارض والتخلية بين الارض والمعامل والشركة في الخارج فيبطل ان شرط لاخذها فغير ان سماه او ما يخرج من موضع معين او دفع للخارج وتخصيف الباقي اراد المزارع الموقوف اما اذا كان خارجا متعاضدا للموضع والمخس فلا يفسد شرطه فكذا في رفع الغشوة لا يحمل ان يؤدى اى قطع الشركة او المحسوس احدى والتبيين للآخر او العمل السواء لقطع الشركة فيما هو المقصود او بتخصيف الحب والتبيين لغرب البذر لانه خلا يقتضى العقد وان شرط بتخصيف الحب والتبيين لغرب البذر لانه خلا **لما في الاقل في الشرط على موجب العقد فان التبيين غناء ملكه وفي الثاني الشركة** هو المقصود وحاصله فتح التبيين لصاحب البذر وعند البعض شرط بتبع الحب

صدر الشرح

صدر الشرح

وكذا

وكذا لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل الاخرى والارض والعمل البقية في وطلت لكان الارض والبقر لزيد او البذر والبقر والاخرى لغيره والباقى للملك اعلم انما بالتقسيم العقلي على سبعة اوجه لانه اما ان يكون الواحد من احدى الثلاث من اخرى وهذا على اربعة اوجه وهو ان يكون الارض والعمل والبذر والبقر لزيد والباقى من الاخرى **والا فكل** حائزان والثالث لا الاحتمال الربوي لان ما ياخذ رب البذر غنا ملكه فلا محاولة لاصل اما في جانب شركة فلا ان ما ياخذ من الاجرة فلا احتمال الربوي بل ان الشرع لم يرد تبعية الشركة بين البذر والعمل والراجح في المذكور في الهداية وهو ان جاز ان جاز لانه استيجار المشرق باجر مجهول واما ان يكون اثنان من احدى الاثلاث من الاخر وهو على ثلاثة اوجه وذلك ان يكون الارض مع البذر او مع البقر او مع العمل لحدى احدى الباقيان من الاخر والا فكل جاز في هذه الاثلاث مناسبة بين الارض والبقر وكذا بين الارض والعمل وعلى ابو يوسف جواز هذا **واذا احتج بالخارج على الشرط** **شئ للمعامل** ان لم يخرج ويخرج من المني لرب البذر كان المني عليه لا يخرج عن هذه الاثلاث البذر ومضى فسدت فالخارج لرب البذر وللآخر اثنان مثل ارضه او عمل ولا يزار على ما شرط وعند محمد بن زيد بالغاما بالغ ولو الى رب البذر وقد كورب المعامل المعامل يقال كورب الارض اذا قبلتها للحرق فلا شئ له حكم او يخرج ديانته وتبطل بغير احدى خلا فالشافعي ذكر في التحفة وتفسخ به من يخرج الى بيعها **لهذا قيل** ان ثبت الذرع والبيع له شئ لانه لا ضرورة للنافع وهو اقتناء بالخارج وقد بطل سببا لاستحقاق بالفسخ هذا في الحكم ويجب حيانه ان المعامل اما ان ثبت الذرع ولم يستحصل كايحتاج الارض لتعلق حق المزارع **وان** المدرة ولم يرد ذلك التوقع فقد المعامل اخرج من نصيبه ايا اخرج من اية نصيبه من الارض حتى تدركه ونفسه التوقع مثل اخرج النخيل وغيره من العمل عليها بالخصص

الشرع

الشرع

الشرع

اي بقدر حصته كل واحد منهما كاجر الخصار والدفاع والدوس والمذرة فان شرط على المالك
 فسدت لانه شرط مخالف لمقتضى العقد فان ادرك ينتهي العقد وهو ان لا
 انه اي الشرط يصح وعلية المختار ذكره في التهمة **ولزمه التمسك** قال الامام الرضا في البطلان
هذا هو الصحيح في دارنا وفي الكافي وهو اختيار مشايخ بلخ للعرب وان كان القياس عليه
 والاصل ان كان على قبل الادراك فهو على العامل وما بعد فعلها بالخصم فنت
كما في المسافات هي عبارة عن العاملة ببلغة اهل المدينة وفي البيع
عقد على دفع الشجر حصته بالذکر بناء على انه اصل في هذا الباب فان الترخي اذا ورد فيه
 وغيره ملحق به الحاجة الناس كما سيأتي من الترخي **ولا بحالة** له ههنا بزيادة قوله وغيره اذ
 ياباه قوله الى الامن يصح بخن من ثمر ولو وجد في الثمر بالحاج لا يدا الى حوله المزارعة وقد
 المسافات وهي **كالمرارة حكما** وخال فان حكم المسافات حكم المزارعة في ان الترخي
 على محتها وفي انها باطلة عند خلافها **وشروط** اراد الشرط التي يمكن وجوها
 في المسافات كاهلية العاقدين وبيان نصيب العامل الخلية بين المتجارين
 العامل والشركة في الخارج فانما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المسافات وهذه الشافعي
 وما لك جائق والمزارعة انما يجوز في ضمن المسافات لان الاصل هو المضاربة والحق
 الشبهة لها لا في الشركة في البرح فقط في المزارعة لا يجوز الشركة في جحر البرح وهو
 ما نادى على البذر **المرارة فانها تصح بذكرها** استحسانا لان الادراك التروقا
 معلوما عادة والثابت عادة كالثابت شرطا **وققع على اول ثمر يخرج** وادراكه
بذر الرطبة كادراك ثمر الرطبة بالغارسية سبعت تربعى اذا وقعها مسافاه
 لا بشرط بيان المدع فيمتد الى ادراك بذرها لانه كادراك الثمر على الشجر قال في
 العناية ههنا اذا كان البذر مما يرغب فيه وحده لانه يصير في معنى الثمر للشجر وفي
 الكافي لو دفع اليه اصول رطبة ثابتة وفي الارض عامل ولم يسم الوقت فهو فاس

نال الميراث

في

لان الرطبة

كاذ الرطبة ليست كلها غاية تنهي اليها ثمرها ولكنها تنمو ما تركب في الارض بخلاف الثمر وانما
 تحققت فقد وقعت على فساد ما قبل الغالب الى البذر فيها غير مقصود بل قصد كل
 سنة ست مرات واكثر وان اريد البذر تحصد مرة وتترك في المرة الثانية ان يدرك البذر
 ففيها لا يؤخذ البذر يبتغي ان يقع على السنة الاولى **وذكر من لا يخرج الثمر فيها**
ومدة اى كونه يبلغ فيها وقد لا يخرج وفي وقت مستحق في الشرط والافلا على ايج
المثل للعل اي اجر المثل المستاجر ليعمل الادراك الثمر لا اجر مثل العامل المستاجر الى ان
 ظهور فساد العقد فان اجر المثل يتفاوت بقلة المدع وكثرتها فاجرهم هذا فانه دقيق **في**
في الكرم والشجر والوطيب المراد منها جميع القبولة **واصولها** الجاه **والجمل** ذكر في
 مع القهام ثم ذكر الجمل مع دخوله في الشجر لان الشافعي يكره صحتها فيما عدل الكرم والتحل لانها
 تصح فيها الحديث غير فحش غيرهما بقي على القياس وعندنا تصح في جميع ما ذكر الحاجة
 الناس **وان كان فيه ثمر الامد** كانه يحتاج الى العمل فيل الادراك لا بعدد كالمزارعة
 تصح اذا كان الزرع بقله وانصح اذا ادركت **فان ما اتاحدهما او مضت مدتهما** في الثمر
يقوم العامل عليه او وارثه استحسانا نادفعا للضرر **وان ذكر الدافع** هذا على تقدير
 قيام ودنة العامل عليه **او ودنة** على تقدير قيام العامل بنفسه ففي الكلام ثمر
 ترتيبا للنف ثمرانه مخصوص بصورة الموت لا يمتشي في صورة انقضاء المدع **ولا**
تفسخ البذر وكون العامل من يضا لا يقدر على العمل او سارقا ليلف على سعة
 غصن الخلل والجاع سعت ذكر في المزرعة او ثمره عذر ودفع قضاء مدة معلومة على ان
 يرس ويكون الارض **والشجر** بينهما لا يصح اشتراط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة **والثمر**
والنوس لرب الارض لانه غير برضا ورضا صاحب الارض فصارت تبع الارض **والاخر** فبته
غير واجر عمله لان في معنى فقير الحان كانه استجار ببعض ما يخرج من عمله ومقتضى
 وجبة الجوار يبيع نصف الارض بنصف الارض ويستاجر صاحب الارض العامل الثالث

شأنه قليل ليعمل في نصيبه **كتاب** **الذبايح** جمع ذبيحة وهي اسم
ما يذبح كالذبح بالكسر والفتح بالفتح مصدر واما قطع الاذن والذبح
مذبح لم يذكر اي لم يذبح فذبحا شرعيا اختياريا كان او اضطراريا **فان قلت** فلا
يتناول الذبيحة المرتبة والنظية والحق **قلت** نعم الا ان حكمها ليعلم مما ذكر بطريق
فانه اذا حرم ما لم يذبح حال كونه مذبوحا فلا يحرم حال كونه مذبوحا آخر وحكمه الى الغرم
اسبق **وزكاة الضروقة** خرج ابن كان من الجسد والراس والارافد اخلا في الجسد ووجه
البعد ولذلك لم يغسل من البدن والاختيار **ذبح بين الخلق والبيئة** هي الخمر من القصة
وعروقه الخلق والبيئة والود جان ان في أقصى الغم قضاء وهو الخلق وفيه حرم
الاول موضوع من قدام وهو الخلق ويسمى المشروب قصبة الدية وهي تجري النفس
والثاني موضوع من خلف ناصية العفاء على جز العنق ويسمى المذي وفيه ينفع الطعام
والشراب هذا ما في كتب الطب ويوافق ما في المغرب والمشرق ودوايب الاب من كتب اللغة
وما في شرح مختصر القندوري وقال صاحب الهداية الخلق هو مجرى العلف والماء مجرى النفس
ويوافق ما في البصيرة شيخ الاسلام من ان المذي عرفا حرم هو مجرى النفس وما في تفسير سورة
من الكشاف من ان الخلق هو مدخل الطعام والشراب **فلم يجز فوق العقدة** وافق بعضهم بل ان
لقوله عليه السلام التاوية بين الية والحيثية من رواية البسطة وبيان جامع الصغير وهو لا
ناس في الذبح في الخلق كله وسطه وعل وسفله **وحل يقطع** ان يثلك منها اقامة للذكر
مقام الكل وهو **كل اقوى الاوجاج** وانهم ولو يلبس هي قشر القصب **او روفه** وهي
بيض كالسكين يذبح بها كذا في المستحسن ويساعد ما في الصحاح **الاستا وطفر**
قايين اما اذا كانا من زمين محل الذبيحة عندنا ويكره الذبيحة ذكر في الحمايق
وعند الشافعي الذبيحة ميتة لقوله عليه السلام كل ما الهر الدم مدي الجنة وهم يعلمون الاغفار
ويجحدون الانسان ويقتلون بالحد شيء والغرض وهو محمول على غير المنزوع **فندب احبا**

مشرفة

ومشرفة قبل الاضجاع وكره بعد ارقا قاقا بالذبح **والجحر** بالرفع عطف على الضمير في
كره برجلها الى المذبح **وذبحها من ففهاها** والفتح اي الذبح الشديدي حتى يبلغ النخاع
وهو بالفارسية احرار من **الذبح** قيل ان يذبح اي يذبح عن الاضطراب **ومشروط كونه الذبح**
مسما او كتابيا ذبيحة او حرميا قال الصنعاء وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم
ولكن لا يذبحون اسم الله عليها **الحل ذبيحة ما ولو كان مخنونا او امرنا او صبيا** **يعقل**
التسمية اي يعلم ان حل الذبيحة بها والذبيحة اي شرايطها من قرى الاول ذبايح **تطيط**
اي يقدر على قرى الاول ذبايح **ويجس العظام** به كذا في الكافي وبيان الهداية ظاهر فيه
انما قال هذا لانه لو كان يعقل او لا يضبط لا يحل ذبيحته او احلف واخبر بانه وثيق
ومرته وتارك تسميته هذا لقوله تعالى ولا تأكلوا مما امر به الله عليه خلا
للسا في اقوى حجة قوله تعالى لا اجد فيما اوتي الى محرم الى قوله او ضحا اهل
غيره به في حل قوله ولا تأكلوا مما امر به الله عليه فانه لفسق على اهل غير الله
قرينة قوله تعالى وانه لفسق وايضا اذا لم يوجد هذا في الحرم يكون خلافا قلنا لا خروقة في
في الحل بل لا وجه له اذ يحل ان يعرض بذكر الله اسم غير طيبه بقوله لا يذكر اسم الله عليه
ولا يجوز ما فيه من القصور المحل كمالا لفصاحه فاذا لم يحل فيكون حل واحدنا لا قبل
ولا تأكلوا الميتة يلزم الكذب **ان تركها ناسيا** حل بعد النسيان قال مالك في احد
الروايتين عنه لا يحل في النسيان ايضا الظاهر ما ذكرنا في العمدة فانه لا فصل فيه ولكنها
مقتضى اعتبار ذلك من الجرح لان الانسان كثير النسيان والجرح مدفوع والنسيان الذكود
غير مجرى على ظاهره ماد لم يرد به طرقت الحاجات وظهر الانقياد واقنع الخلق في العمدة
واما قوله لا تأخذكم فملي تقديره لانه على عدم المعاخذة لا يلزم منه الحل في غير ذبيحة
ناسيا كما لا يلزم من عدم المعاخذة على تقدير ترك الواجب في الصلوة ناسيا تمام الصلوة
وما يقال قوله عليه السلام تسمية الله في قلب كل امرئ مسلم محمول على حالة النسيان انما يكفي في

تأليف الذبيحة

الذبيحة

صدر الذبيحة

عن شمس الشافعي لا في الاحتجاج على ما ذكرنا كما لا يخفى وكما ان يذكر مع اسمه الله تعالى
غيره وحالا لا عطفاً كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان وحرم الذبيحة
ان عطف على بسم الله واسم فلان او فلان اي باسم الله وفلان وان فصل
صوت وبقي كالادعاء قبل الدعاء قبل الاحتجاج وقبل التسمية لا بأس به
وجيب عن الابل وكركنتها وفي البقر والغنم عكسه وقال مالك ان يدعى الابل
او الخي البقر والغنم لا يخل ولنوم ربح حبيد الشياطين وكفى حرج نعم هو واحد
الانعام وهي الانعام ماله الراعيه توحش او سقط في بئر لم يكن خنثى وقال مالك لا يخل
الابل كوك الاحتجارية ولا يخل حين ميت وجد في بطن امه وعندها هو قول الشافعي
انما خلفه اكل فذكر الام ولا ذناباً او ثلثاً المراد من ذناب الذي يصيد بنابه ومن ذناب
حلب الذي يصيد بحلبه اكل ذناباً ولا ذناباً ولا يخل بالذناب فان الحماة لها حلب والبعير له ذناب
والبقر كذلك كذا في المبسوط البرزوي من سبع او طير السبع كل خطب منتهى خارج فاقبل
عادة ذكر في الهداية **والخرات** هي صغرى لادى واحدة حشرة **والحمير اهلية**
فيه خلاف مالك **والبغل والخيل** فيه خلافهما وخالف الشافعي له قوله تعالى والخيل
والبغال والحمير قيل المكارهة في الخيل عند تربيته وقيل الحرى وهو الاصغر وهو الصبي
كقنار وهو خلاف الشافعي والزيور والسلفاء سنة بشت والايقاع الذي ياكل الحيف
لا يقع كراغ **والضئان** كلان سيام مردة **والفيل والبريوق** موشى شتى وهو جلال
عند الشافعي وابن عمر واسود ولا حيوان **بابى** سوى سمك لم يطف مشتق من طوى أى
وعلا والمصدرا لطفوق على وزن الفعول ذكره في الطلبة وفيه خلاف الشافعي قال في
الحفة ثم عندنا الطافي على جبين اما ان مات بسبب حادث فانه يوكى وما مات جف
انفه لا يوكى **والحريش والماراهى** الحريش نوع من السمات غير الماراهى كذا في المغرب
واما افردهما بالذكر لكان الحفاء يكون من جنس السمات وكان الخلاف فيهما المحذور كذا في

باب الزكوة

مدد الزكوة

وحل الجراد والنوع السمات بل ذكره وغراب الذرع والعففت والارنب بها اي
الزكوة كتاب **الاشحية** افعله تجمع على اضافتي
بتشديد الياء في الشرح وما ينفع في يوم الاحد بنية القرية وهي ثاة من فرد بقر او
بعير منه الى سبعة ان لم يكن لفرد اقل من سبع انما قال هذا لانه لو كان لاحد من اهل
من السبع لا يجوز عن احد لان وصفا القرية لا يتحرى وعند مالك لا يجوز من اهل بيت
واحد وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز من اهل بيت وان كانوا اقل منها **وتقسيم**
اللحم وهذا الاجراف الا اذا فخم معه اي مع اللحم من اكارعه او جلد سوا كان من كل باب
من اللحم وشئ من الاكارع او يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض الجلد او يكون في
الجوف واكارع من آخر اللحم وجلدوا نايحور من الجنس الى خلاف الجنس **ومع اشتراك ستة**
في بقر مشربة الاشحية استحسانا وفي القياس لا يجوز قوله في لانه اعداها للقرية
فلا يجوز بيعها ووجه الاستحسان انه قد يجد بقر سمينة ولا يجوز الشراء وقت البيع
فلا حاجة ماسة الى هذا وما الى الاشارة **قيل للسرا واجب** وعن ابي حنيفة الاشتركة
بعد الشراء وبه اخذ فرقان ما تاحد سبعة وقال ورثته ادخوها عنه وعنكم فتح
وعن ابي يوسف انه لا يفتح وهو القياس لانه تبرك بالانكاف فلا يجوز عن البقر كالاغناق من
الميت وجه الاستحسان ان القرية قد يقع عن الميت كالتصدق بخلاف الاعتاق فان فيه
الزام الوفاء على الميت كبقرة عن اشحية ومثله وقران وان كان احدهم كافرا او من اللحم
لان البعض ليس بقرية وهي لا يتحرى **ولا يجب الامر عليه الفطر** لقوله عليه السلام من
وجد سبعة ولم يصح فليصبر ومن لم يصح حصده فاعند المساقع هي سنة غير مساقع انما قال
هذا لانه لا يجب على المسافر ذكره في الهداية لنفسه لا بطفله في ظاهر الرواية وفي
رواية الحسن عنه يجب لطفله كافي الفطر وجه الظاهر سبب الفطر وان يموت ويلى
عليه بل يفي عنه ابو اوصيه من ماله واكل منه الشغل وما بقي بيد بل يدخر قدر

حاجته ثم يبدل بما ينتفع به **كالثوب** والخالف لا ما ينتفع به بالاستعمال كالثوب
 ولحم وذلك لان الواجب هو الراقية واما التصديق بالحم تبرع وما لا يعتق لا يحتمل
 التبرع فينبغي ان يطعم الصغير ويدخره ويستعمل لحمه بالاشياء التي ينتفع به الصغير بقاء
 اعيانها كما في هذه الحجة كذا في القصة **واقول** وقتها بعد طلوع فجر يوم الغفر وآخر قبل غروب
اليوم الثالث وعند الشافعي يجوز في اربعة ايام بشرط تقديم الصلوة اي صلوة العيد
 فليها ان **دخ** في مصر وعند مالك والشافعي شرط آخر وهو ان يكون بعد غروب الايام
الذخ في غير ذلك المعبر في هذا مكان الفعل لا مكان من عليه قال في الكافي يدخل وقتها في
 طلوع الفجر من يوم الغفر الا انه يشترط تقديم الصلوة على التضيعة في حق اصل الاصباح
 يجوز المصري الذخ حتى يصلي امام العيد لعدم الشرط لعدم الوقت فاما اصل السوا
 فيدخلون بعد الفجر لانه لا صلوة عليهم **ويغير** الاخر للفقير وقدره والولادة والموت اي
 اذا كان غنيا في اول الايام فقيرا في اخرها لا يجب عليه وفي مكه نجب وان ولد في اليوم
 نجب عليه وان مات فيه لا يجب عليه **وكر** الذخ ليدل وان تركت اي النجاسة ومختارها
تصدق النادرين **وقر** شرها **للأضحية** لها صفة شاة كانت او غيرها **والفقير** يقسمها
شرها اقلان وخونها على النادر والناذر وعلى الفقير بالشراء تنبيهها فاما الغني فالواجب
 يتعلق بذمته شري الاضحية **اقول** **الرجوع** عن الضمان لا خلاف في ان الرجوع من الغر لا يجوز
 والرجوع من الضمان الذي اتي عليه اكثر لحواله عند اكثر وذكر في المبسوط اذا اتم له سبعة
 اشهر فهو جذع بعد ذلك كذا في الكافي **والشي** فصاعدا من الثلاثة اي من الابل والبقر والشاة
 والبقر ضانا كان او مزا وهو ابن خمس من الابل ورجلين من البقر وحمل من الشاة كلهما هي الالة
 لا قدر لها **والخصي** **والثولاد** هي المجنة دون العمياء والعموداء والجففاء التي لا
 تنقي من ما يكون نجسها الى حد لا يكون في عكاسها سقى اي فسخ والعجاء التي لا تنقي
 الى المنسك ومقطوع يدها او رجلها وما ذهب اكثر من الثلث اذها اذنها

باب الشرية

باب الشرية

باب الشرية

ادبها

او عينها اوليتها في تقديره عن ابي حنيفة اربع روايات ففي ظاهر الرواية عنه وهي
 هشام عن محمد الزايد على الثلثين وفي رواية عنه الثلث وفي رواية الزايد على النصف
 وهو قولها وفي كونه النصف ما انفك روايتان منها كذا في الكافي وطريق معرفة ذهب
 ثلث العين اي شد العين المودفة بعد ان كانت جامعة فيقر بها اليها العلف
 انها من مكان رات العلف ثم شد العين الصحيحة ويتقرب فينظر ان كان اي مكان
 رات العلف فينظر الى قضا ويتما بين المكانين فان كان ثلثا فالزاهب الثلث وان
 كان نصف النصف وهكذا **وايا كل منيها** **او ياكل** بكر الكاف قال الجوهري وانا كلت فلا
 اذا كنت منه **ويجب** من يشاء ونذبا التصديق بثلاث او تركه ليعمل نفسه عليهم
والرجوع بين ان احسن والا امر غير وكره ان ذبحها كتابي ويتصدق او يجلدها او يجلد
 الة كجراب وحف وفدا وبيد له بما ينتفع به باقيا لا بما ينتفع به مسميها كاكل
 ولحم فان بيع اللحم او الجلود اي ما ينتفع به مستهلكا يصدق بثمنه ولو غلط
 اشان وذبح كل شاة **صاحبه** يعني من نفسه على ما دل عليه قوله ولو غلط مع بدل غنم
 والقياس ان لا يصح ويضمن لانه ذبح شاة غير غير اذنه وجه الاستحسان ان كل واحد
 منهما يكون راضيا بفعل صاحبه فيكون ما ذبحه من نفسه ذكاة فيقع الذبح عنه ونية
 صاحبه تقع لغواحتي لو جاء واراد اكل واحد منهما الضمان تقع الاضحية وجازت عنه
 لانه ملكه بالضم كذا في البدائع **ويحت** **الضحية** **بشاة الغنم** ان ضحيتها اذا اقبلت
 شاة فضي بها من نفسه لا يجزئ لعدم المالك ولا عن صاحبه لعدم الاذن شرعا اخذنا
 صاحبها مد بوجه وضمنه النقصان فكذلك لا يجوز عن الاضحية عنها وان ضحيتها
 فقيمتها حية فانها تجزئ عن الذبح لانه ملكها بالضم من وقت الضحية بطريق
 الظهور والاستناد فصار ذبا شاة هي ملكه فيجزيه لكنه ياثم لان ابتداء فعله
 وقع محذور وهذا قول اصحابنا الثلاثة وقال في الجوهري عن الذبح ايضا بناء

بناء على ان المضاربة بملك بالضم ان عندنا وعند زفر لا يملك وبه اخذ الشافعي **في الرد**
لان سبب وجوب الضمان ههنا هو النزع والمالك بيت بعد تمام البيت وهو النزع
فكان الذبح مصارفا لملك غيره فلا يجوز له الخلق والغاصب فانه خاسر ما قبل الذبح لوجه
سبب وجوب الضمان وهو السابق وفي خرج مختصر القدر الذي للزاحدي ببلدية خلافة
حسام وقيل يجوز لانه ضمنها بالافجاء والنزول الجواب ان الكلام في نزع شاة الوديعه على
ما ذكر يكون المذبح مضمونا ولا وجه لانكاد نزع الوديعه قبل ان يغصب
كتاب الكراهية اعلم ان الكتاب لها التعلق ما فيه
من المسائل اثباتا او نفيما ما كره حرام عند محمد ولم يلقط به لعدم القاطع **فصل ما كره**
تكره ان ثبت ذلك بدليل قطعي يبيح حراما والامسح كرهيا كراهه التحريم كان ما لم يثبت
به ان ثبت ذلك بدليل قطعي يبيح فحراما واجبا وعندنا **الحرام اقرب** قال في التبيين
وهو المختار هذا هو المكروه كراهية التحريم واما المكروه كراهية تنزيهه فالاخلاق اقرب
فصل الاكل فرض ان وقع به هلاكه وما جاوز عليه ان يكتنه من صلبه
قائما او من صومعه ومباح الى الشبع ليزيد قوته وحرام فوقه الا الفصد فوقع صومعه
الغدا اوله لا يستبيح صيفه او نحو ذلك وكريم لبن الاثان فان حكم حكمه واوله لا ياكل هذه
ابن يوسف يحل شربه للتداوي وقال **عليه السلام** ما وضع شفاء لحديث العرنيث وعند محمد
تحل مطلقا لانه لو كان حراما لا يحل به التداوي قال عليه السلام ما وضع شفاءكم فهاكم عليكم
وابن يوسف يقول لا يبيح حراما للفرقة ولكن هذا **التاويل** انما يناسب ان لو قيل ما امر
عليكم ما وضع شفاءكم فيه وابو حنيفة يقول الاصل في البول الحرام وهو عليه م قد علم شفاءه
وجا اما غيره عليه السلام فالشفاء غير معلوم فلا يحل في الاكل والشرب والادوية **التطبيب**
من آناه ذهب وفضة للرجل والمرء لقوله لم آناه يخرج في بطنه ما جثم النفس ورد في الشرع
وعلم لانه وحل من آناه **بماضي وجاج** وبلو وعقبي خلا فالشافعي من آناه مدح

ناب الشريعة

صدر الشريعة

ناب الشريعة

ضلعنا

خلافا لابي يوسف وجلسه مطف على الضيف في حل على مضغ كرسيا كان او سيرا **اورا**
متيقنا موضوع الفضة اي لا يكون الفضة في موضع الجاوس وكذا الكحل والشرب من الاناء
اذا كان متيقنا موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع الفرج هذا عندنا وعند ابى يوسف
يكره مطلقا ويجوز قد قيل انه مع الاول قبل مع الثاني **وقيل قوله** فريدا في خبر الكافري
المعاملة مقبولة بالاجماع للحاجة الى قبول الكثرة المعاملات وكونه من اهل الشهادة
في الجملة او انني او فاسق او عبدا وضد هذا في المعاملات **كالتوكيل** كما اذا جاز في
فلان في بيع هذا الجوز الشراء منه او شراء ذكوة فان قال شريته للحرج من سلم او كذا
حل وان قال شريته نجسي حرم وقوله الرقيق ما لعتي في الحماية والاذن كما اذا جاء بغير
وقال فلان اهدي اليك هذه الهدية تحل قبوله منه او قال انا انا ذون في الجاه **يقبل**
قوله وسرط العدل في الديانات كالجور من غاسة الماء فيتيهم ان اجزئتها مسلم على ما عدا
ويجوز في الغاسق والمستودع ثم يعمل بغالب زايه ولو اراق فيقيم في صدقه وقصد
فيتم في كذبه فاحوط ومتعتى دعى الى فاحده فوجد ثم لغنا او لغنا الوالمة طعام
العريس واللعب والنفاء مالمذ اسماح لا يقدر على منعه يخرج النية لئلا يقتدى به
الناس وغيره ان قعد غير قادر على المنع انما قال هذا لانه اذا كان قادرا عليه لا يجوز له
ان يقعد فياكل ما بعد المتع **واكل جاز** لان اجابة الدعوة سنة فلا يترك سبب برعة
كصلوة يحضرها النياحة لانه ان اراد مطلق الدعوة فلا نسلم ان اجابته بأسنه وان اراد
الدعوة على وجه السنة فلا يتم التعريب بل ان جاز الدعوة يلزمه بعد الضرر لا قبله **ولا**
يحضر ان علم من قيل وقال ابو حنيفة ابتليت بهذا امرت ففوت **وقيل** ان يقتدي
به وبدل قوله على جهة الاما هي بين الامم بالحق يكون كذا قالوا وفيه نظر لان الامم
يستعمل فيما هو محطور المعواقب ولو كان مباحا ومنه قوله عليه السلام لا ياكل بالحق
الحديث ثمان الصبر على الحرام رعاية نحو الدعوة لا يجوز لان السنة تترك فراعنا كذا في المحل

ناب الشريعة

صدر الشريعة

لعدم صحة هذه الحجة **وغيرها** وادها فيه حتى يستبرئ الحيض فيمن تحيض
وشهر في ذات شهر ويوضع الحمل في الحامل فان الحكمة في استبراء نفوسه لاداء الرجم بانه
للماء المحترق من الاختلاط وذلك عند حقيقة الشغل او توهمه بما يحرم لكنه امر
خفي فاما ريد الحكم على امر طاهر وهو استخدام المالك وان كان عدم الوطئ معلوما
كما في بعض الصور التي عدتها بقوله ولو بركا الخ فان الحكمة تراعى في الجنس لا في كل فرد
يرد عليه انهم ينكرون اعتبار الواحد من بابين لعدم إمكان الاختلاط بينهما على
ما مر في باب التدبير والاستيلاء فكيف نبوهنا حكم الاستبراء على جوارح واما
ما قيل ان الحكمة لا تراعى في انواع المظبوطة فاذا كانت الامنة بركا او مشربة عن لاشيت
نسب ولدها منه ينبغي ان لا يجب لان عدم الشغل بالماء المحترق يتيقن في هذه الاعراض
لان اجرام الماء يكون الولد ثابت النسب فيندفع بان يقال ان توهم الشغل ثابت في البكر
وفي المشربة عن لاشيت نسب ولدها منه اما في الولد فليامروا ما في الثاني فلما ذكر في الكا
ان الاعتبار المتوهم سواء كان من المالك او من غيره لا يقال اذا كان الشغل من غير المالك
من الزنا ونكاح المربية ووطئها جازنا الاستبراء لان الشغل من غير المولى لا يلزم ان
يكون من الرجم لانه ان يكون تزويج المالك لا بما قيل انه انما ثبت لقوله عليه السلام
في سبايا اوطاس الا لا تقطاع الحياء حتى يضر جملهم ولا الحياء حتى يستبرئ
الحيضة فان السبايا لا يخفى ان يكون فيها بركا وميتة من امرأة ونحو ذلك
وبعد ذلك هذا حكم النبي عليه السلام حكما عاما فلا يختص بالحكمة فاذا ثبت بالحكمة
في السبي على العموم ثبت في سائر اسباب المالك كذلك قياسا فان العلم معلومة ثم
تأيد ذلك باجماع لان الامراض المذكورة ليس على الحكم حتى يندفع ببيان وجه شبهة
عاما بل على الحكم بالحق لا يصح حكمه لعدم المراد بها احسب الانواع المظبوطة
ولم تكف حيضة ملكها ولا التي قبل القبض ولا وادها ذلك ويجب في تزويج

الرؤية
صحة

باب الزينة

الرؤية
صحة

الاشقضا

امة الاشقضا هو له لان المالك ثم له المالك ثم له المالك ثم له المالك ثم له المالك
القرينة لا عند دعوى الابقة ورد المقتضى والمستأجر وفلان المرحومة لانه لا يرد
استعداد المالك وخص جيلة اسقاط الاستبراء عند ابي يوسف خلافه فالجواب عنه **قال**
ان علم عدم وطئ بايها في ذات الظاهر وبالثاني ان قنما وهي ان لم تكن تحتها من قنح حكاما
كانت حرة او اربع من المأوا ان تنكحها ثم يشتر بها بعد تسليمها للمولى اليه ذكر هذا القيد
في الحائنة ولا بد منه كيلا يجرد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح وانما يسقط اذا كان
بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى زوجة لغيره ايضا وان كانت ان تنكحها البائع اي ان
كانت تحتها مانعة فلحيلة ان ينكحها البائع رجلا ثم يشترى المشتري ثم يطلق الزوج
قبل الدخول حل المشتري لم يوجد حدوث المالك فلا استبراء او المشتري قبل **فصل**
ثم يطلق الزوج اي ينكح المشتري قبل القبض رجلا ثم يقبض ثم يطلق الزوج فان كان
لا يجب بعد القبض اذ حل لغيره لانها مستكوبة الغير واذا حل بعد طلاق الزوج حرة
حدوث المالك **في عمل مشهور احدثه ابي الموطئ في القبلة** والمسبوق والتفريق جها
بشهور فلا حاجة اليه بدشهور بل واجبه له لانه غير معتبرة في القبلة **بابية**
نكاحا حرم عليه ولغيرها بد واجبه لان الدعوى الموطئ حكم الوطئ حتى يحرم لغيرها عليه
بزوال ملكها كذا او مضى ويدخلها تحت نكاح الغير لم يقبل حتى يحرم احد مما كان المعتبر
حرمة احد بهما عليه سواء كانت بفعل المولى كما اذا استوفى الحكماء عليها فخرجت من ملكه
لا بفعله وكرم تقبيل الرجل وعناقه في ازار واحد وجازع قبض كسافه ذكر الطحاوي
الذي هنا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعاقبة وقالوا خلاف
فيما اذا لم يكن عليها في ازار فاذا كان عليها فقبض واجبة فلا بأس به بالاجماع قال ابو ج
في النهاية وهو الصحيح واختار المعنى في الحقايق ان كانت القبلة على وجه المرأة دون
جاز عند الكل وكرم البيع العذوة خالصة ومع في الصحيح غلط في النهاية هو المروي

باب الزينة

الرؤية
صحة

باب الزينة

الرؤية
صحة

وهو الصحيح **كبيع السرفين** قال في الحقايق يجوز بيع السرفين عندنا فذكر هو بائع العذرة الا اذا كان مغلوبا بالتراب وعند الشافعي لا يجوز بيع شئ من اللباس والاشغال **تخلو بها الا** **قال في التبيين والصحيح** **ان الانتفاع بالعذرة الحاصلة جائز وجاز اخذ** **دين على الكافر من غير تحريم** **المسلم** اي بخلاف دين على المسلم فانه لا يؤخذ من غيره **لان بيعه باطل** قال في الذي اخذ حرام **الا اذا وكله ذميا** فانه يجوز توكل المسلم ذميا بغير تحريم من خلافها **والحلية المعصية** بالرفع عطف على اخذ دين ودخوله الذي سجدا اي سجدا كان وقال مالك يكن ذلك في كل مسجد وقال الشافعي يكن في المسجد الحرام لقوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ولما الله عليه السلام انزل وقد تضيف في المسجد وخر بهم خيمة فيه فقالت الصحابة انه المشركون نجس فقال عليه السلام ليس على الارض من نجاستهم شئ وانما نجاستهم على انفسهم والمراد بالمنع من قربانهم المسجد الحرام المذكور في الآية منعهم عن الطواف لانهم كانوا يطوفون بالببيت عورات وقيل المراد بشاره المسلمين بان الكفار لا يتمكنون من الدخول بعد عامهم هذا ولا يذهب علي بن ابي طالب عن هذين والوجهين ترتيب النفي عن قربانهم على كونهم نجسا فان قلت ليس التقييد بقوله بعد عامهم هذا ياتي عن قليل النجس المذكور بخلافه لان موجب المنع من الدخول عن القدرة على المنع وهي بعد العام المشار اليه ولهذا الاعتبار حصل البشارة بفتح مكة **وعبادته واحصاء دلهيا** **والمراد بالحق على** **الميل والمحنة** وذلك القاصي ان من بيت المال اذا كانت بيت المال اجمع يحق وفي التقييد بالورق اشارة الى انه مقدور بقدر الحاجة في كل زمان ثم انه ان كان كفاية فمحنة كما فلا بأس به لانه محسوس بحقوق المسلمين والنجس من اسباب النفقة كما في النكاح والعتق من الكافي **وسفر الامنة وام الولد** **بالحر** فان من اعضاءها في الاركاب كى اعضاء الحكم قالوا هذا في زمانهم لخلية اهل الصلاح فاما في زماننا فكل غلبة اهل الفساد وبه يتفق

مدرسة

وشراها لا بد منه **للطفل** **وبعده** **لا في وعم وام** **وملتقط** هو في حجر عم واجارة كامة **فقط** فان الام تلك تملك في منافعها غير موضع بالاستخدام فلا تملك انفسها بعض بالاجارة او كذا لا غيرها **وبيع العصر** **عن** **يعلم انه يتخذ** **حر** لان العرب منه ليس بالة الفساد وانما يكون بعد تقييد بخلاف الصلاح فان عينه للشرى بل تقييد بكون بيعها اهل الفتنة **وتحليل خنثى** **حتى** **بغير** **وقال** **لا يجوز** **فكل** **الاجر واجارة بيت في السواد** **بيت نارا** **او كنيته** **او بيعه** **الاول** **معبد اليهود** **والثاني** **معبد النصارى** **ذكر** **في** **الصحيح** **ومن** **ظن** **عكس** **هذا** **افقد** **سواء** **او** **بيع** **فيه** **الحكم** **تخلل** **فعل** **الفاعل** **الحق** **وقال** **لا ينبغي** **ان** **يكن** **به** **شئ** **من** **ذلك** **لانه** **اعانة** **على** **المعصية** **وانما** **قيد** **بالسوا** **لان** **الاجارة** **المذكورة** **لا** **يجوز** **في** **الاصناف** **لقتضا** **كما** **تقهر** **بل** **انهم** **لا** **يكنون** **من** **اقتاد** **البيع** **والكنائس** **واظهار** **بيع** **الخمر** **في** **الاصناف** **لظهور** **شعار** **الاسلام** **فيها** **بخلاف** **السواد** **وفي** **سوادنا** **لا** **يكنون** **منها** **في** **الاصناف** **قال** **الامام** **ذكر** **ابن** **ابن** **كان** **في** **سوادنا** **الكوفة** **لان** **غالب** **اهلها** **اهل** **الديانة** **فاما** **في** **سوادنا** **فاملا** **الاسلام** **فيها** **ظاهرة** **فلا** **يكنون** **فيها** **ايضا** **وهو** **الصحيح** **وتحليل** **امه** **اشترى** **ها** **حر** **به** **بالاذن** **اي** **بإذن** **المالك** **الاشترى** **بها** **قيد** **به** **انها** **لا** **حر** **امها** **اذ** **المري** **يكن** **بإذنه** **بالوطي** **والا** **وطي** **اي** **بالنظر** **او** **المقتل** **اي** **بقتل** **شعرها** **او** **قلم** **ظفرها** **وبيع** **بنه** **بغير** **هلكة** **وتقييد** **الصبي** **وقوله** **له** **ذمية** **تاجر** **واجارة** **دعوتة** **وامستقارة** **ذمته** **وفي** **القياس** **لا** **يجوز** **وجه** **الاستحسان** **انه** **عليه** **قبل** **هدية** **سلطان** **وهو** **عبد** **وبريرة** **وهي** **كاتبته** **وكرم** **كسوة** **ثوبا** **واهداء** **التقدي** **اي** **كرم** **ان** **يكون** **العبد** **غير** **مؤثرا** **وان** **يحد** **به** **التقدي** **واسم** **الام** **الحق** **لانه** **حدث** **على** **احصاء** **الانسان** **وهو** **غير** **جائز** **واقرا** **الطريق** **شيتا** **على** **ان** **ياخذ** **منه** **مناشاة** **اقرض** **لهذا** **الشرط** **لانه** **قروض** **مرفعة** **وانما** **قلنا** **لهذا** **الشرط** **لانه** **في** **الاشترط** **لكان** **وديعة** **فخ** **لا** **يكن** **على** **اذ** **كر في** **الهداية** **واللعب** **بالشطرنج** **والز** **كل** **الحق**

وعند الشافعي مباح مجرد اللعب بالشطرنج لانه فيه تشييد الخاطر لكن بشرط ان لا يكتب عليه بل يلعب به في الاماكن ذكره في العدة فلا يرد عليه ما قبل مظنة قوت الصلوة وتبصير العبد واستبداد الفكر الباطل حتى يلجزه بالجمع والعطش فكيف يعينها وجعل العقل في عنقه عيده وبيع ارضه كره واجازتها لان كره حرام وقال لا يجوز لان ارضها مما لو كره وقوله في دعاية يعتقد الغير من غير شك في المسئلة عبارتان معتقد ومعتقد ولا شك في كراهة الثانية لانه من الحقوق وكذا الاول لا بهامه تعلق من معا بالقرن وعند ابو يوسف هذا الاول للدهاء الماقدوني ومثلت وايضا ينال الله تعالى لا احد على الله وتغير المحقق نقطة الا للبحر حسن لم واختار قوت البشر والبهايم في بلاد مصر بالاحكام المني في الاشياء التي في قوت الناس والبهايم قولا في حرم ومحمد عليه الصلوة وكذا في الكافي وعند ابو يوسف كل ما اخرج بالعامه حبه فهو احتكار ومن محرم الاحتكار في الثياب ومنه الحبس قبل مقتدات بلاد مصر يوما فحبل بالشهر وهذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن ياتم وان قلت المدة وتبين يا هذا القاضي بسم ما فضل عن قوته وقوت اهل فان لم يضل غرره الصيحه ان القاضي يبيع ان امتنع اتفاقا لا غلة ارضه ومجاوبه من بلاد آخر عند وعند ابو يوسف كل ذلك مكره وعند محمد كل ما يجلب منه الى العرفا لمسا في حرم الموطا لم يحرم حاكم من حرم الناس اذ ارفعها لان السر يوصف بالارتفاع من الغايق الا اذا تعدى الى الدنيا عن القيمة فاحشا فيسر عبودية اهل الذي وقال مالك على الوالي التمرام الفلاح وكم يشترط الشرط المذكور كتابا **الحياة الموات الحيوة** فاما حساسة ونامية والبراد هي هنا النامية من فوايد خواهر زاده وفي الخلاصة في غير احياء الموات ان يبنى عليها او يعمر او يلد بها او يسكنها في ارض بلاد فنعكس مايتها او قلوبتها عليها ونحوها اذا نزلت او صارت نخبة عادية اي قديم خرابها كانها ارض في عهد ماد او مملوكة في الاسلام لا يعرفها كذا بعيد من القاضي لا يسمع صوتا حديما

باب الشرع

صدر الشرع

باب الشرع

مما قصا

من اقصاء وعند محمد ما كان مملوكا كالمسلم اذ قد لا يكون مملوكا بل فاذا لم يعرفها الكفا لعامة ترد اليه وايضا يقضان والبعد عن العام شرط ابو يوسف خلا فالحج من احياء ملكه ان اذنه لا يملكه من لم يملكه والا اي وان لم ياذن الامام فلا وعند محمد اذنه الامام ليس بشرط والمخرج احياء ما عدل من الماء وجاز عوده وان لم يخرج اي عوده الماء جاز ومن جاز ارضا المخرج الاعلام يسمي به لانه كانوا يعلمون بوضع الاجار حوله او يعلمون بغير غيرهم من احيائها ولم يعمرها ثلث سنين دفعها الايام الى غيره عن محمدان ركبها و سقطها فهو تغيير و احياء وان فعل احدها فهو حجر لا تغيير ومن جاز في موت بالاذن فله حرمها للعطن والناخ العطن مباح الا ببل ويركها حول البروين العطن التي ينج الماء منها باليد والناخ البعير الذي يستقي به وبير الناضج التي ينج الماء منها بالبعير كذا في المغرب اربعون ذراعا وعند محمد ان العطن اربعون ذراعا وان كانت الناضج فستون ذراعا من كل جانب في الصحيح كذا في الهداية والكافي في احترازه عما قيل ان المراد اربعون ذراعا من الجانب الاربعه وللعين خمسمائة كذا في اي من كل جانب والذراع هو المساوي وهو ست قبضات وكان ذراع المالك سبع قبضا فكم منه قبضة ومنع الغير من الخضر فيه لا فيما وراءه وله اي للذي جفر في سنين حريم الاول الحريم من ثلثة جوانب واما الاخر اي دون اعجاب الاخر سبق من المالك الاول فيه واللفاء هي مجرى الماء تحت الارض حريمهم بقدر ما يصلحها وعن محمد لانه يترا البر في استحقاق الحريم وقيل هو عندها وعند محمد لا حريم لها بل يظهر الماء على الارض لانه نهر في التحقيق فيصير في النهر الظاهر فالواو عند ظهور الماء على الارض فترا عين فوار فيتعد حريمه خمسمائة ذراع وكما حريم نهر في الارض غير ولا حجة وعند محمد له ستة النهر يمشي عليها ويلقى عليها بالسطين وكذا في ارض موات فستة بين نهر رجل والارض لا آخر وليست مع احدي لبيت في يد احدهما بان لم يكن لواحد منهما عليه

صدر الشرع

باب الشرع

ولا طين ملقى وما قال هذا لانه ان كان فهو لصاحب الشغل لصاحب الارض
وقال لصاحب النهر حريم يلقي طينه وغير ذلك ثم من الى اوتى ان حريم مقدار نصف
بطن النهر من كل جانب وعن محمد مقدار بطن النهر من كل جانب وهذا ارفق بالناس
لذا في الهداية **الشرب في اللق من الماء وفي الشربة نقبة**
الاستفاعة بالماء سقيها للزراع والادوات فذكر في المغرب **والشفقة** شرب بي آدم
والبهائم ولكل حقها في كل ما بانا اوجب وسقى ايضا من البحر ونهر عظيم كدابة
ونحوها وشق نهر الارض منها اقل نصيب الرعي ان لم يضر بالعامه لا سقى دوابه
ان حفيف خرب لكثرتها وارضه بليل عطف على دواب ونجرح من نهر غيره
وفساده ويبره الابادنه وله سقى شجر او حفر في داه تخران والاصح وكري
نهر لم يملك من بيت المال فان لم يكن فيه شيء فعلى العامة فيحرم الامام الناس
على كونه ان امتنعوا عنه وكري نهر ملك على اهل من اعلاه على اهل الشفقة
ومن جاوز من ارضه يركب كل شربيات حاوذا الذين يكون النهر من ارضه لم يكن عليه
كري باقي النهر وقال عليه كرية من اولا الى آخره بالحصى **وقوع دعوى الشرب**
بلا ارض هذا استحسان والقياس ان لا يصح لانه مجهول جماله لا يقبل الاملاء و
وجه الاستحسان انه يمكن ان يملك بغير ارض بالارض والوصية وقد يسع الارض دون الشرب
فبقى له الشرب وحده وهو غير غريب عنه صحيح الدعوى **وان اختصم قدم في شرب**
بينهم قسم بقدر ما ارضهم ومنع الاعلى منهم من سقى النهر وان لم يضر بدونه لا
برضاهم وكل منهم من شق النهر منه ونصيب النهر او دالته او جرح عليه بلا اذ
شربك الارض وضع في ملكه بان يكون بطون النهر وجانباه ملكا له ولا يخرج التيسيل ولا
يضرب النهر ولا بالماء فمن توسع فم النهر ومن القويته بالايام وقد كانت باكدى
جمع الكوة وهي اوتى البينا استعير للثقب التي تيب في اغضب لجرى الماء فيه الى المزارع

باب الشربة

والغايغ

والغايغ لان القديم بترك على قدمه ومن سوق شربه الى ارض اخرى له ليس لها منه شربة لانه
لانه اذا تقادم العهد سيقدر به على انه حق تلك الارض **والشرب** يورث ويورث بالاستفاعة جان
كايبيع ولا يورث ولا يتصدق ولا يجعل منها ويدل صلح ولا يبيع من ماله ارضه قفرت
ارض جان او عرفت **ولما من سقى من شرب غير** قال الامام ابو عبد الله رجل اتلف شربة انسان بانه
سقى ارضه بشرب غير فممن وتفسيره فممن الشرب على ما ذكره الامام الشيخ في المبسوط
انه ينظر كم شربى لو كان يبيعه جازن او قال الامام المعرف فنجوز زاده لا يبيع من عليه الفتوى
لذا في الخلاصة **كتاب** **الاشربة** في اللغة اسم لكل ما يشرب من
المائعات وفي اصطلاح الفقهاء ما حرم شربه فكان مسكر اخر الخمر وهي التي من ماء عنب
غلة واشتد هذا الاسم حتى لهذا الشراب باجماع اهل اللغة وقال بعض الناس هو اسم
لكل مسكر لانه مشتق من خامر العقل وهو موجود في كل مسكر قلنا انما سمي خمر الخمر لا
لخامسه العقل واوسلم الخمر الخمر له ولكن وضعها شخص لا نوحى كلهم فانه اسم خاص بالكون
لا الكل ما ظهر وان كان التسمية باعتبار معنى الظهور وهذا ما هو ظاهر من الهداية و
اما ما قيل ان اللغة لا يجري فيها القياس فلا يجدى فقها ههنا لما عرفت وان تمتد
للمضم غير هذا **وقذف بالزبر** وعندنا اذا اشتد اي صار مسكر الا شرط قذف الزبر
ثمران غيرهما حرام وان قلت ومن الناس من قال السكر منها حرام ولا غيرها وهو مردود
بان الله تعالى ما حاربا وعليه الاجماع الامة ثم انما الجس نجاسة غليظة كالبول
ويكفر مستحلبا وسقط تقومها في حق المسلم لا ما ليتها عنها ويجرم الاستفاعة بها
ويجده شاربها وان لم يكن ولا يؤثر بها الطبع ويجوز تحليلها خلافا للشافعي هذه
عشرة احكام كالطلاء وهو ماء عنب طبخ فذهب اقل من ثلثه هذا على ما وفق
ما في الهداية وقال صاحب التمغه انه اسم للثلاث وهو طينوخ من ماء العنب بعد
ذهاب ثلثاه وبقى الثلث صار مسكرا او ما طبخ من ماء العنب وذهب اقل من ثلثه

صلى الله عليه

باب الشربة

باب الشربة

باب الشربة

صدر

ومارسكر اسمه الباذق ووافق ما في الحفاية وظن الجاسة وينفع التمر ليقول السكر
هو التي ماء العنب الرطب بعد ما غلاه واشتد وقذف بالزبد عنده وعند ما اذا غلاه
وان لم يكن غليانه ذكر في الحقة وبقيع الزبيب بتي اذا غلت واشتد الصمير
يرجى الى الطلاء وبقيع الزبيب وعند شربك السكر مباح لقوله ثم تتخذ منه سكر او
تقاه حينا فلما انقص المظوف بالمحس لا يخفى عن الدلالة على ان المظوف عليه في حق
لنا اعلينا فان قلت ليس فيه امتنا قلت نعم الا انه مشوب بالتيقن ثم ان الخلاف بينه
وبين صاحبه كالحلاف في الحمر وحرمة الحرم طبعته فيكون مستحلبا فقط وحل
العنبى مشتدا وهو باطخ من ماء العنب حتى ينصب ثلثا ويبقى الثلث وهو حلال
عند الكل ما دام خلوا فاذا غلاه واشتد وقذف بالزبد فكذلك عند الشيخين
قال محمد قليله وكثير حرام وهو قول الشافعي والقدرح المسكونه ببقين او غالب الذي
حرام عندهم وهذا الخلاف فيما اذا قصد به استقرار الطعام والتداوي والتقوى على
طاعة الله اما السكر منه حرام سئل ابو حفص الكبير عن هذا فقال لا يحل شربه فقلنا خلفت
فقال لا لانها يحل له الاستراة والناس في زماننا يشربون الخمر والتبلي وشربه للهوى
لا يحل لهما ما كانا في الحفاية وفيه **السكر والذبيب مطبوخا في حقة وان اشتد**
اذا شرب عالم يسكر بل الحوقا طرب واخل الحمر ولو جراح بالقاء شئ فيها كالحل
وقال الشافعي ان الخليل اذا كان بكونه فعيته قولا **والاستنسا في الزباد** وهو القرع والمتم
هو الحارة المظروف **والوقت** هو المظروف المظلي بالوقت **والنفسير** هو المظروف الذي يكون من الخشب والقور
لغير هذه الظروف كانت مختصة بالخمر فلا حرمته الخمر على النبي عليه السلام استعماله
لان فيه تشبيها بشرب الخمر والا لما ايجع بعد زمانه ولا انه كان فيها اثر الخمر والالكان الحكم
مخصوصا بما دخل فيه الخمر بل يشتد يد او غليطا في باب تحريم الخمر في الابتداء
الناس من قدامه من اباح النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف كان الناس تركوا شرب

ناب الشرع

صدر

الخمر استقر الامر فذلك التشديد بعد حصول المقصود **وكي شرب الخمر والمنشا طيبه وك**
الاستنسا به مطلقا وانما خص الامتساط بالذكر لان المصليين الشرع والمراد الكراهية
للحرمة لان فيه اجزاء الخمر هذا هو المفهوم من الهداية وقيل ذكر لفظ الكراهية لان الحرمة لعدم
النفي القاطع ولم يرد هذا القائل انه اذا تحقق وجود بعض اجزاء الخمر فيه لتحقيق النص القاطع ولم
يرد لان الوارد من النص والاجماع لا يفرق بين قليله وكثيره **ولا يحد شاربه بذكره خلا** فا
للساقي لانه شرب جزء من الخمر ولما ان في الخمر انما يحد شاربه القليل لان قليل الخمر يرد على الكثير
وكذلك في الدوي فاشبه الخمر من الاشربة المسكرة واحدها الالبسوك **كتاب**
الصيد الصيد هو الممتع بقوايه او بجنائحه **كل ذي ناب ومخلب** قد مر في الذبايح
من ذي ناب ومخلب من كلب وباز وخيما والخمر مستحق لانه يفسد العبد فلا يجوز
الاستنسا به وعن ابو سنان استثنى من ذلك الاسد والذئب لانهما لا يوردان الخمر
لعلمت والدب جاسة والخمر بهما يضرهما الجاسة فانه قلت في لا يوجد في واحد
منها شرط التعليم فلا حاجة الى الاستثنا قلت بل الجاسة طامة اذا وجه ان يقال
صيد كل ذي ناب ومخلب بشرط التعليم مع عدم الاحتمال لتحقيق ذلك الشرط في بعضهم
بشرط علمها وخروجها اي موضع منه لا بد من الخمر في ظاهر الرواية عن ابو سنان لا يشترط
وارساله او **قيايا** **اسما** المراد من التسمية ما يعي الحكمة فالشرط عدم تركها عند اغليتها
متوحيش بوجوب بشرط في تحقق المذكور ان يكون متمما اي قادر على الاستنسا بالقوام او
متوحيشا فالمدى وقع في الشبهة او سقط في البيرة واستأس لا يتحقق فيه الحكم المذكور
ان لا يشارك الكلب المعلم **طوبى** لا يحل صيده **كله** غير يعلم وكلب الجرس وكلب يرس
للصيد او رسل وترك التسمية عمدا **ولا يطول وقفة** **بمدارسه** لانه اذا طال وقفته
بعد ارساله وترك التسمية عمدا لا يكون الاضطيا مضيا الى ارساله ويعلم العلم بترك
اكل ذئباب ثلاث مرات ويرجع ذي غلب بدو عاينه وان حل منه ذو غلب اكله فغنا

فاما اكل منه بعد ما تركه ثلث مراتب **فاما اذا وجد** اي بعد ما اكل حتى يتعلم
 اي يترك الاكل ثلث مرات او قبله **وبقي في ملكه** اي لا يخل ما صاد قبل الاكل اذا بقي في
 ملكه فان الكلب مثله اذا اكل علم انه لم يكن معلما فكل ما صاد قبل ذلك الاكل فهو صيد
 كلب جاهل فيصير اذا بقي في ملك الصياد **ومن شرط الحل بالري التسمية الحقيقية**
او حكما بان لا يتركها عامدا والخرج وان لا يقعد من طلب ان غاب تمامه **سهره** اذا
 وقع السهرم بالصيد فتحمل حتى قات عنه ولم يزل في طلبه حتى اصاب اكل وان قعد
 عن طلبه ثم احب به ميتا لم يؤكل لان في وسع ان يطلبه لان يدركه قبل ان يموت وفي الثانية
 من شرط حل الصيد ان لا يتوارى عن بصره لانه اذا غاب عن بصره وبما يكون موت الصيد بسبب
 آخر فلا يخل لقول ابن عباس رضي الله عنهما **كلها احييت** **ودع ما اغنيت والاحياء ما رات**
والاعاء بالدار عند **وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كرم اكل الصيد اذا غاب عن الري**
وقال لعل هو امر اخر من قتله وهو حجة على مالك قوله ان ما يتوارى عنه اذا لم يبت
 يحل فاذا بات ليلة لا يخل **فان ادركه المرسل او الراجح** **حيال المراد انه ادركه وفيه**
الحياة فوق ما يكون في المذبوح فكله اي تجب تركه حتى لو تركها يحرم **فان تركها**
 ايمان ترك التركية مع القدرة عليها عدا غاب اما ان لم يتمكن منها ففي المتن اشارة الى
 حله كما روي عن ابن جنيته رحمه الله وكذا عن ابي يوسف وهو قول الشافعي وفي ظاهر الرواية
 يحرم وان كانت حيوة مثل حيوة المذبوح فلا يعتد بها فلا تجب تركه ولما المروية
 والخواص وفي الشاة التي مرضت فالصوت على ان الحيوة وان قلت مفرقة حتى لو تركها
 فيها حيوة قليلة يخل كقولنا اما ذكيت ام او ارسل نحو صي او من حكمه من لم يزد كونه
 قلبه **فخرج مسلم فان جري الكلب فانه جري اي هيج فيها وهذا لان الزجر دون**
 الارسال ولهذا يثبت شبهة اللوام على ما سياتي فاذا ان لا يثبت به الحل **او قتله من افي**
يعرض المراضى اليهم كاشي لاسي ما اصابه نضبا الشئ وبصره لو كان في داسه حرة فاصاب بصره

يحل او بندقه ثقيلة ذات قدم **انا قال هذا** **ان تحل** **ان قد قتله بثقله حتى لو كان**
 به حدة يخل لتحق الموت بالخرج **او ربي جيدا** **فوق في ماء** **فانه يحتمل** **ان الماء قتله**
او على سطح او جعل فتري منه الارض حرم لان الارض من مثل هذا محرم وان دفع على
الارض ابتداء فان الارض من هذا غير محرم فيحل **او ارسل مسلم** **كلبه** **فخرج** **فجرب** **فان جري**
وهذا لان الفضل يرفع بما هو فوقه او مثله كنفخ الحديث والزجر دون الارسال **لانه**
بناء عليه فلا يرفع به **او لم يرسله احد** **فخرج** **مثل الانقذات** **لانه وان كان** **دونه**
من حيث انه بناء عليه فهو فوقه من حيث انه فعل الكلف فاستويا فاصح **باستحاله**
او اخذ غير مسل ما ارسل عليه اكل **لانه لا يمكن** **التعليق** **حيث** **ياخذ ما عينه** **وعند**
ياكل وان ارسله **فقتل صيد** **ان قتل صيد** **الخر اكل كما لو ربي كذا الى صيد فاصابه و**
اصاب اخر وكذا الوارسل على حيود كثيرة **وسمي مرة واحدة** **تخلو ذبح** **الشاب** **تسمية**
واحدة كصيد ربي **فقطع منه** **عضو الا العضو** **وعند الشافعي** **اكله** **ان ما اكله**
منه وان لم يمت من ذلك **واحتج الى ذكوة اخرى** **كان المبان منه ذكوة في الحيات** **وانما**
قوله عليه السلام ما ابر من الحي فحوصيت **ولان قطع** **ان لا تاوا** **الكنز مع جرح** **اي قطع**
نعت يكون الثلث في طرف الراس **والثلاث في طرف النحر** **او قطع نصف راسه او اكثر**
او قد ينصف من اكل كله **لان في هذه** **الصدور** **لا يمكن** **حيوة** **فوق حيوة المذبوح** **فلم يتناول**
قوله ما ابر من الحي فحوصيت **تخلو ذبح** **ما اذا كان** **الثلث في طرف الراس** **والثلث في طرف النحر** **لانما**
الحياة في الثلثين **فوق حيوة المذبوح** **وتخلو ذبح** **ما اذا قطع** **اول من نصف الراس** **امكان** **حيوة** **فوق**
حيوة المذبوح **وان ربي صيدا** **فما اكله** **فقتله** **فهو الاول** **وحريم** **ويضم** **الثاني** **في قيمة** **مخرج**
ان كان الاول تحت **اي اخرجه من خير المستباح** **اما انه ملكه بالري** **والحي** **واما انه يكون** **حر** **ما اكله** **فقال**
الموت بالثاني **وهو ليس بذكوة** **للقدر** **على ذكوة** **للمختار** **واما ان الثاني** **يضمه** **للاول** **لانه**
قلته بالري **اي يلف صيدا** **مما وكاله** **واما ان المختوم** **قيمة** **مخرج** **فانه** **منقوض** **بجرحه**

الحيوة

مخرج

لانه

فقيمة المتلف تغيير يوم الاقل في **والا فالتالي** اعان لم يكن الا في اخره من **متاع**
 فهو ملك المتالي لانه قد صار **محل** لان ذكوة اضطرارية **ويصا دما في كل واحد**
 لا طلاق النقص والصيد لا يختص بما كوله المذبح وان صيد سبب الانتفاع بجلد او غيره
 او نيت او اندفاع شره وكل ذلك مشروع في الاكل في كل واحد يظهر له وجده بالذوق الاضطرارية
 في الاصطلاح **كتاب** **الرهن** هو في اللغة حبس الشيء بملك
 سبب كان وفي الشريعة جعل الشيء **تحت يدي** **سأحتج بحسب الشيء** يجوز ان المال هو
 الرهن لان الراهن يخلو في الجاهل اما محبوسا **يأخذ منه كل او بعضا** كما اذا
 كان قيمته الموهوب اقل من الدين ومن هنا تبين اصابته في العدة عن الاستيفاء
 الواقع في الهداية الى **الاخذ كالدين** كافة التمثيل وما في لفظه المتعاقب من العموم
 اي عدم الحصار ما يصح به في الدين وسينا في التصريح من قبل المص بان الدين يصح بالبيع
 فمن قال فانه يمكن اخذ من الموهوب ياد به ببيع فانه ليس فان الصورة مطلوبة
 فيها ولا تحصيل صوت عين من شيء آخر لم يوجب **ويستحقه بالاجاب وقوله** قالوا ان
 هو الاجاب المجردة لانه عقده يتبع قيمته بالمبيع كالحبة وذكر في المحيط ما يدل على
 ان القبول داخل منه والقبض شرط للزوم ومن قال وان لم يوجب وقوله فلم يصب لان
 ما ذكر من مذنب مالك وقدره المص عليه بقوله **لازم** اي ينبغي حال كونه غير لازم
فللراهن اتمامه لم يقل تسليمه حذرا من تكفيل الضماير ولا يستخدام لانها سبب
 امثال هذا المقام **والرجوع عنه** **واذا سلم فقبض محجودا** اي محجورا احتريزه عن التفرق
 كالتأمر على رؤس الاشياء ذكر الراعي في شرح القدر **مفرغا** اي غير مشغول
 بحق الراهن حتى لا يجوز له الاضطرار في ذلك **والشجر يدور** **والمرحاض** دار فيها
 متاع الراهن بدون المتاع في ايراد اودع عاقله ثم سلمها اليه ذكر في الحاشية تمثلا
 سواء كان بهرا او يمين العبد لانه من المتاع ذكر الراهن في صاحب الحق

ناب الشريعة

الشرع

الرهن

ناب الشريعة

ناب الشريعة

ومن المتصل بالدين رهن خلفه كالشئ وبها ان يكون منفصلا عن غير غير متعلق بالمال
 معقد الرهن وعلى هذا قلنا انه من المشاع لا يصح وقال الشافعي يصح وان كان الحلية
 وهي ان يضيعة الراهن في موضع لا يتكبر الرهن من اخذ **تسليم** بالحنلة لانها غاية ما
 يقدر عليه والقبض فعل غير فذلك يكلف به وهذا في ظاهر الرواية وهو ان يرضى عنه
 لا يثبت في المنقول الا بالاعتدال وعند مالك يلزم بدون التسليم **وفى بالاقل من قيمته**
يوم القبض ومن الدين من قال وفيه باقل من قيمته ومن الدين لم يصب لان مقتضى
 ان يكون من المقيض وذلك على تقدير التعريف واعتبر هذا بقوله القابل من ربح باعلم
 من زيد وعمر يكون الا علم غيرهما ولو قال بالا علم من زيد وعمر يكون الا علم واحدا
 منهما وذلك ان كلمة من اداة لتفصيل على الاول لتعقدان التعريف والاضافة
 فيكون المفضل غير مضمول ومن وعلى الثاني يكون من التمييز لوجود التعريف فيكون المفضل
 مضمول من **فلو هلك دساسا سقط دينه** وصار الرهن مستوفيا للدين **حكم**
المرحاض وان كانت قيمته اكثر **فالمفضل امانة** لان المضمون بعد ما يقع به الا
 وذلك بقدر الدين وفي اقل **سقط من دينه بقدر** **وربح الرهن الفضل** لان
 الاستيفاء بقدر المائنة وعند زفر الرهن مضمون بالقيمة وعند الشافعي من
 غير مضمون بل امانة **وان هلك الرهن مع الرهن فاستحق** **وفى الراهن قيمته** **مات**
بدينه وان ضمن الرهن ربح قيمته على الراهن **بقيته** **وبدينه** اي المستحق **بالمائنة**
 تضمين للراهن والمرحاض فان ضمن الراهن بما ضمن من القيمة لانه مغور في جهة و
 بالدين لانه انقضى اقتضاه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قرار الضمان على الراهن
 والمائنة للمضمون على قرار الضمان فبين ان رهنا ملك نفسه فصار كما اذا ضمن المضمون
 الراهن ابتداء قلنا هذا مطلقا في حازم القاضى والحجاب عنه انه يرجع عليه بسبب الغرور
 والغرور حصل بالتسليم الى المرهن فيملك الراهن في ذلك الوقت وعند الراهن **كان**

الدين

الدين

عليه سببا لغزو و الغزو حصلت بالتسليم الى المرهون فخلاه الراهن من ذلك الوقت
عقد الرهن كان سابقا فلم يتبين انه رهن ملك نفسه بل ملك غيره لئلا في التبيين و
المرهون طلب دينه من رهنه لئلا يسقط بالرهن وهب به اي جسي الراهن بالدين وجب
بعد فتح عقد حتى يقبض دينه او يرضى امداد فيين حتى لو كان له ان ينعاه بعد
الفتح يمكن كما لو هلك قبله بخلاف ما اذا هلك بعد الابرا حيث لا يقبض استحقاقا
لانه لم يتيقن به ان كان بقاءه بامر من بالقبض والدين فلا امانات احدهما لم يتيقن بها اذا
في التبيين لا انتفاع به باستخدام ولا سكنى ولا يلبس ولا اجارة ولا اعاره فتبعد
لوقوع لا يبطل الرهن به اي بالتقية واذ طلب دينه ابريا خضار رهنه فان اخضر تسليم
كل دينه او لا يعين حتى المرهون في الدين كما تعين حتى الراهن في الرهن تحقيقا للتسوية
بينهما كما في تسليم المبيع والشر ثم رهنه وان طلب في غير يقعد ان هذا هو
في قوله ان لم يكن للرهن مونة محل للشر وان كان اي كان للرهن مونة المحل لم يرد دينه بل
احصا رهن وضع عند عدل يعني بامر الراهن ولا اثر رهن باعه المرهون بامر ولم
يقبضه لئلا قال هذا لانه ان قبض الشر بكلف باحضار ولا امر رهن معه لرهنه يمكن
من بيعه حتى يقبض دينه او يرضى اي لا يكلف من رهن مونة الدين ان يمكن الراهن من
بيع الراهن ثم ان هذه الحكم منته عند احد العرب المدكودين لا يعينه وامر قضى بعض
دينه او بزيادة اي ابرو وبعض دينه تسليم بدينه حتى يقبض البقية او يرضى بها احبا
بالبيع ولا يبيع الراهن ولا المرهون في الراهن من الراهن فان باع بلك ادر صاحبه توقف
البيع على اذنه ولا يحفظ بنفسه فعليه ان ياتي الوعيه وصم خط بيعه وابدا به
فتفديه فجل خارج الرهن فيضرم ليجعله في اصبع آخر اذا كانت المرهون امرأة فبعض
لان النساء تلبس كذلك فكن من باب الاستعمال كذا في التبيين وعليه مؤرخ حفظ
ورده الى بين اقدم جزم منه كاجر بيت فقط وحافظه ولما حصل الانف ومدا

الجرح

الجرح فتقسم على المنضمون والامانة اي على المرهون الحفظ كاجر بيت الحفظ واجب
وكذا ائتمنت ورمال يد المرهون ان خرج من بين كجعل الا بق فحو على المرهون ان لم يكن فيه الرهن
اكثر والمخيلة بعدد المنضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة لانه امانته في يده وهذا
بخلاف اجرة بيت الحفظ فان قام على المرهون وان كان قيمه المرهون اكثر من الرهن لان
وجوب ذلك سبب الحبس وحق الحبس في الكل ثابت وعلى الراهن هو ان يتبعه وصلاح
منافه كنفقة رهن وكسوته واجر باعيه وظهر ولد الراهن وسقي بيتا والقيام
بامره سواء كان في الرهن فصل او لم يكن **باب** ما يصح رهنه
والرهن به او لا يصح لا يصح رهن مشاع لعدم كونه تيقنا او ثمن على الخلد وانه وذرع ارض ووطأ
لما ذكر ايضا وفي الفرع علة اخرى نهت عليه فيما سبق وكذا عكسه اي لا يصح رهن محل
بدونه ثم وارض بدونه ذرع ومحل لما تر فان الاتصال يقوم بالطرفين قال في النخبة وكذا
اذا رهن ذراعا دون الارض او الارض دون الزرع لان الرهن متصل بالميسر من الفرق
بينهما من قلة القير وعن ابي حنيفة ان رهن الارض بدون الشجر جاز لان الشجر ليس بالثابت
فيكون الاستقنا الاشجار مواضع ولود رهن الغنم مواضع جاز لان هذه مواضع
وهي لا يمنع الصحة ورهن الحر والمذبر والمكاتب وامر للو لما ذكر بالاجوز رهنه اراد
يفك ما لا يجوز الرهن به فقال **ولا بالامانة كالوديعة والمستعارة ومال المضاربة والشركة**
والذات معدية باع زيد من عمرو دارا فرهن بكم عند المشتري شيئا ما يبدد في هذا المبيع
وكذا لو رهن شيئا على ذبلة على فله لا يجوز ولا يصح **مضمونه** بيعها المراد ان يكون مضمونة
بالمثل او بالقيمة كببيع في يد البائع لانه اذا هلك لم يضمن البائع شيئا لانه يسقط الشر
وهو حق ولا بالكمالة بالنفس اي كفل بنفسه رجل غير من رهن شيئا لا يتبع من
الواجب وبالشفعة اي رهن البائع او المشتري شيئا عند الشفيع ليس له الدار بوا
وانما يجوز في هذه الصورة لعدم الدين لما عرفت انه ليس شرط بل اقدم اسكان الخلف

باب الشفعة

باب الشفعة

باب الشفعة

الواجب من الرهن وهو **باجرة لنايحه والمغنية وبالعبد الجاني والمديونة** لانه
 غير مضمون على المولى فانه لو هلك لم يجب عليه شيء اذ لم يصح الرهن في هذه الصور
 فلو رهن الرهن لكان الرهن من الرهن ولو هلك الرهن في يد المرحون قبل الطلب
 هلك بالاشي الا حكم للمباطل فبقى القبض باذن المالك **فكاه رهن خسر ولحقها**
من سلم اذ لم يسلم اي لا يجرى للمسلم ان يرهن خيرا او يرهن من سلم او رضى ولا يضمن له
من رهنها ذميا من فكاه الضمان اي ان رهن المسلم من ذمي خسر اهلك في يده
 يضمن المسلم شيئا وان رهن المدي من المسلم خسر اهلك في يد المسلم بضمها الذي كانا
 مال مقوم في حق الذي دون السلم **وهو عيب مضمونة بالمثل وبالقينة** فان قلت فما
 وجه قول القدر في المختصر كما يصح الرهن المدين مضمون قلت وجه ما ذكر في المختص
 ان اللجب الاصل في ضمان الامعيان هو القيمة ودد العيان هو مخلص على ما عليه اكثر
 المشايخ وهو دين وتوضيحه مع ان الدين لا يكون الا كذلك للاشارة الى ان
 الجوز الرهن على ما ذكر في شرح الزاهدي **كالغصوب وبه لا الخلع والمهر وبه لا الصلح**
عن دم عدا لان الضمان يقرر فانه ان كان قايما وجب تسليمه وان كان هالكا وجب
مثله او قيمته رهننا بما هو مضمون فيصح وبالدين ولو لم يوجع رهن بان رهن
 يعرضه كذا فهلك في يد المرحون عليه بما وعد اي ان هلك في يد المرحون فلو رهن
 على المرحون المقدار الذي وعد اقرضه هذا اذا لم يكن الدين اكثر من القيمة وان كان
 اكثر فلا يكون مضمونا بالدين بل بالقيمة وانما لم يذكر هذا القسم لان الظاهر ان
 لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن وان كان على سبيل الذمة فحكمه بعلم ما سبق فانه
 على ذلك **وباسن بالاسلم وثمن العرف والمسلم فيه حلالا لفرق فان هلك** يعني
 قبل الافتراق في المجلس فقد اخذ اي قد استوفى والمرحون حقه وان افتراق قبل نقد
 ملك اي قبل نقد المرهون به وقيل هلك المرهون بطل اي بطل السلم والعرف

درهن

ورهن المسلم رهن يده اذا فسخ اي يكره لرب السلم الى الجبس الرهن حتى يتغير رأس المال **وهذا رهن عبد**
الفسخ هلك به اي لو هلك الرهن بالسلم فيه بعد التفاسخ هلك بالطعام المسلم فيه اي يكره على رب
 السلم ان يرد على السلم اليه مقدار الطعام المسلم فيه لانه رهن به ولا كان يحس ما خسر من بلع عبد او سلم
 البيع واخذ بالثمن ههنا ثم تقابل البيع له ان يحبس لآخذ البيع لان الثمن يده **ويدين عليه عبد**
طفله اي صح الرهن بدين على العبد عبد طفله وقال ابو يوسف وزفر لا يصح اعتبار الحقيقة الا بقاء
 وهو القياس وجه الاستحسان ان حقيقة الايقاع ازاله ملك الصغير بل عوض في المال وفي
 هذا نصب حافظه مع بقائه ملكه **وبن عبد او خلى او بركة ان ظهر العبد خسر او خلى خسر او**
 فالرهن مضمون في هذه الصور اي ان هلك وقيمته مثل الدين او اكثر من دين قد لا يدين له
 وان كان اقل منه يورث القيمة اليه كانه رهن بدين ولجب **او يبدل صلح على انكار وان اقرضه**
 مع انكار رهن يبدل الصلح شيئا ثم تصاد فاعلى ان يدين فالرهن مضمون كذا ذكر **ورهن الجوز والمكيل**
فان رهن بغيره فذلك فقد تيقن من مثله اي غير الماثلة في المقدار الذي اذن واليكمل من دينه
 هذا كان الدين يلبس فاذا علم الحكم في هذه الصور يعلم في صورة المساوات صورة الزيادة على
 الدين لمع في ان الفضل امانة **ولا يبرح للقيمة** لانه يصير سوفا باعتبار الوزن دون القيمة هذا
 وعندنا يضمن القيمة من خلع رهنه فكن رهنه **وممن يجرى على ان يرهن شيئا او يعطي كفيلا**
 انما قال هذا لانه لا يكره الرهن او الكفيل شيئا بفسد البيع من غنه **والصح استحسانا والقياس**
 ان يجوز لانه صفقة في صفقة وجه الاستحسان انه يشترط له ان كان الكفالة والرهن للاشتياق
 وهو لا يبرح الجوز **ولا يجرى على الوفاء** لانه يجرى على الزمات وقال زفر لان الرهن اذا اشترط في البيع
 صار من حقوقه كالا كالة الشريطة في الرهن فليزم بلزومه **والبايع فسخه** لانه وصفه من غوب
 فيه بما رضى للبايع اليه فخر بفواته **الا اذا سلم منه حال المحصول المقصود او قيمة لآخذ**
 لان يد الاستيفاء على المعنى وهو القيمة وان كان قال **لبايعه السك** اي اعطى المشتري للبايع
 شيئا من بيعه وقال السك هذا حتى اعطى ثمنك فهو رهن لانه تلفظ بالهوي يبي عن معنى الرهن

الشريعة
صدر

تاج الشريعة

الرغبة
صدر

وهو الجس الحق الاعطاء والمبرة للماني وقال فيكون رهنا وهو رواية عن ابي يوسف
فان رهنا من رجلين بدين بكل واحد منهما قبح وكلها رهنا من رجلين بدين كل واحد منهما قبح
كل واحد منهما الا ان نصفه عندك وهذا يخالف الحجة فان قضي دين احدهما فكله
لاخر فيعبر على ما سبق فاذا اتى بها في كل في حصة كالمعدل في حق الاخر ولو هلك نصف كل
حصة فان عند المالك يصير شرفا حصة ولا يستيفه حتى وان رهنا رجلين بدين
مع بكل الدين يسكنه الى قبض الكل لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شيوخ وبطلان حجة
كل منهما انه رهنا من هاتين وقبضه لا يمكن القضاء لكل واحد منهما ولا احدهما لعدم المطالبة
ولا القضاء لكل بالنصف لانه يؤدي الى الشيوخ قيعن التماس واومات راضنه والدين
منهما فيرهن كل ذلك كان مع كل نصفه رهنه **نقطة** هذا عندهما وهو استحقاق عند
ابي يوسف هذا باطل اعتبارا بما في الحق وجه الاستحسان ان حكم في الحق الجس والشيوخ
وجدهما الاستيفاء بالبيع في الدين والشيوخ لا يضر باعه **ومنه** اي باع رهن الرهن
بعد موته باذن المرهن وقضى دينه كما اذا كان الراهن حيا فله البيع وبان المرهن فكذا
باب ~~رهنا من رجلين بدين~~ **رهنا من رجلين بدين** ~~عند عدم يتم الرهن يقضى عدل وضعه عنده~~ وقال في
وان باع الرهن لا يصح لا يبيع المالك ولهذا يرجح كلامه اذا استحق الرهن في حق المالك لا يبيع
الضمان والمضمان هو المالك فله منلة التخصيص ولا يملك له حاشية ونقص بدفعه الى المالك
وهو حكم مع تلك رهنا فان وكل العدل او غير بيعه اذا اجل اجاله قبح فاشترى اي التوكيد في الرهن
لا ينعزل بالعدل ولا يبيع الراهن والمرهن وينتقض بيع التوكيد سواء كان التوكيد المرهن
او العدل او غيرهما واذا مات التوكيد لا يقدم والله ولا يصح مقامه وعن ابي يوسف او يصح التوكيد
على التبعيه وله بيعه بغيره ودثته اي التوكيد بيع المرهون بغيره ودثته الراهن وان حل اجل
رهنا فبايعه التوكيد على بايعه كوكيل بالخصوصية غاب موكله واياها الى ان ياتي
فانتهى عنهما والجامع بينهما ان في الامتناع فيما ابطال حفرهما وكيفيته الامتياز اي حصة اياها

باب التبعة

صدر

تاج التبعة

فان يبيع الرهن لا يبيع المالك ولهذا يرجح كلامه اذا استحق الرهن في حق المالك لا يبيع الضمان والمضمان هو المالك فله منلة التخصيص ولا يملك له حاشية ونقص بدفعه الى المالك وهو حكم مع تلك رهنا فان وكل العدل او غير بيعه اذا اجل اجاله قبح فاشترى اي التوكيد في الرهن لا ينعزل بالعدل ولا يبيع الراهن والمرهن وينتقض بيع التوكيد سواء كان التوكيد المرهن او العدل او غيرهما واذا مات التوكيد لا يقدم والله ولا يصح مقامه وعن ابي يوسف او يصح التوكيد على التبعيه وله بيعه بغيره ودثته اي التوكيد بيع المرهون بغيره ودثته الراهن وان حل اجل رهنا فبايعه التوكيد على بايعه كوكيل بالخصوصية غاب موكله واياها الى ان ياتي فانتهى عنهما والجامع بينهما ان في الامتناع فيما ابطال حفرهما وكيفيته الامتياز اي حصة اياها

بيع

بيع فان لم يجد فاصى ببيع عليه كذا في التبيين **وكذا المشرط بعد الرهن** في الاصح لو لم يكن التوكيد
مشرطا في عقد الرهن ومشرط بعد قيل لا يجوز ان التوكيد يصير وصفا من اوصاف الرهن فكانت
كسائر الوكالات وقيل لا يجوز كذا في حقه وهذا اصح رواية ورواية اما الاول فلا يرد على
يوسف الجواب في الفصلين واخذت من اطلاق الجواب في الجامع الضعيف والاصل واما رواية فلا
مبنى القول الاخر على التعليق بالعدم وهو غير مقبول **فان باعه العدل فان الشراء هو فيه**
كله فان اوفى ثمنه المرهن فاستحق اي الرهن ففي المالك اي اذا هلك الرهن في يد المشتري
المستحق الراهن قيمة الرهن لانه فاصب **وقبح البيع** ودد المقبض لان الراهن في ملكه باءا انفق
او العدل انه منصف بالبيع والتسليم ثم هو الراهن وفيه او المرهن ثمنه وهو له اي العدل بالقياس
اما ان يضر الراهن القيمة وح بيع البيع واما ان يضر المرهن الثمن الذي اداء اليه ويكون ذلك
ويج المرهن على راضنه بدينه وفي القايم اخذ اي المستحق المرهون من مشريه ومع هو على العدل
بفنه ثم هو على راضنه به وضع المقضى اي قبض المرهن الثمن او على المرهن بثمنه ثم هو على الرهن
بدينه اي العدل بالخيار اما ان يرجع على الراهن بالثمن وح قبض المرهن الثمن واما ان يرجع على المرهن
بيع على الراهن بدينه **وان لم يشرط اي التوكيد في الرهن يرجع على الراهن فقد قبض المرهن**
اذا كان باع العدل بامر الراهن ومتاع الثمن في يد بلاء بقدمه ثم استحق المرهون من العدل
باب ~~التصرف~~ **والبناية في الرهن** وقف بيع الراهن رهنه فان اجاز رهنه
او قضى دينه فقد صار رهنه في الاول وان لم يجز وفسخ لا يفسخ في الاصح اما فسخ المرهن
تفسخ في رواية عن ابي يوسف وفي ظاهر الرواية لا يفسخ لان الرهن يتعلق به حق المرهن وفي البيع
ابطال حقه فلا ينفذ وهو الاصح **وجي المشتري** ثم جازا جازا الى ذلك الرهن او دفع الى القاي
ليفسخ اي البيع وهذا اذا اشترى له ولم يعلم انه رهنا وعج اعتاخره وتدينه واستبدله وده
فان فعلها عينا ففقه دينه حال اخذ دينه حال اوفى دينه قيمته للرهن بدله الى اجل اجاله
اي اخذ قيمته لاجل ان يكون رهنا عوضا عن المرهون الى زمان حلول الاجل لاسباب الضمان

باب التبعة

صدر

باب التبعة

صدر

وفي التضمين فائدة فاذا حل الدين اقضاء لحقه اذا كان جسما ودد الفصل فان فعلها
 ففي العتق سعي العبد في الاقل من قيمة ومن الدين لانه لما عذر المرهن استيفاء حقه من الرهن
 يُلْخِذُ متى ينتفع بالعتق والعبد انما ينتفع بقدر ما لقيه فان يسعي فيما راد على قيمته
 من الدين **ويج على سيد عتقا** لانه قضى دينه فهو مختار بحكم الشرع فيرجع عليه بما
 تحمل عنه **والعتق في الدين والاستيفاء** وسعي كل في كل الدين **فكلا يرجع** لان كسبا المذبر
 وام الولد ملكا للمولى **وان اذ ذاب الرهن رهنه كاعتاق عتقا** وان كان الدين بالا
 اخذ منه كل وان كان مؤجلا اخذ قيمته ليكون رهنه الى زمان حلول الاجل **واجبني تلقه**
 من رهنه وكان ايها المضمين رهنه معه **ويج على عتق من رهنه** لانه في الاثنية على
 حقيقة ذلك ههنا لا يملك المانع بغير عوض ولم يوجد ذلك من الرهن فلا بد من المصير الى
 عموم الجواز **واحد من باذن صاحبه** آخر سقط ضمانه فصار مع مستعير هلاكه **شئ**
ولكل منهما ان يرد رهنه وان مات الرهن قبل رده فالمرهن احمى من الرهن لان حكم الرهن
 باقية لانه يد العارية ليست بل رهن وكونه غير مضمون لا يدل على ان غير مضمون فان رده
 غير مضمون ومن رهن اذن باستعمال رهنه او استعارة من رهنه يعمل ان هلك قبل عمله او
 جرحه او بعد الفراغ من العمل ضمن كالرهن ولو هلك حال عمله لا يضر استعارة شئ لغيره
 فيرهن باشاء وان قيد بقيد باع من قدر وجب من رهنه وبلد فان خاف من المعير
 مستعير ويتم رهنه وبينه وبين رهنه او اياه الضمير يلج الى المرهن ومطوف على السعي
 ويصح هو باضمين وبدينه على رهنه وان واقف هلك مع رهنه صار كالتوفيقا كل دينه
 ان كانت قيمته مثل الدين او اكثر ضمن مستعير في الصوتين ما وافاه منه لا القيمة لانه
 قد وافق فليس بمعتد او بغير دينه ان كان اقل وباقية على رهنه وبضمن المستعير ايضا
 ما وافاه من الدين ولا ينتفع المرهن اذا قضى المعير دينه وفك دينه لانه ساع في تخليص ملكه ورجع
 على الراهن عما ادتي لانه غير متبرع لما ذكر ولو هلك مع الرهن قبل رهنه او بعد فكلا يضمن

باب الشريعة

باب الشريعة

باب الشريعة

باب

وان استخذه او بكه من قبل لانه رهن خالف ثم عاد الى الرهن فلا يضمن خلافا لما في
 جنسية الرهن على الرهن مضمون وجنسية المرهن عليه يسقط من دينه بقدرها وجنسية
 الرهن عليها او على المهر **وقال لا جنسية الرهن على المرهن** لانه حصل على غير ملكه
 في الاعيان فادع وهو الرهن بالحنانة فان شاء الراهن والمرهن ابطال الرهن ودفع بالجنسية
 فلا يظلم المرهن ولا يطلب الجنسية فهو رهن على حاله ان الجنسية حصلت في زمان المرهن فعليه
 تخليصه فلا يقيد وجوب الغم ان له مع وجوب التخليص عليه وصاحب الحقايق ومع
 المسألة في موهون جميعه مضمون ثم قال ولا يجوز القيد اذا كان مضمون مضمونا ونقص
 امانة بان كان قيمته ضعفا للدين فان جنسية على المرهن معر فيقال المراد للرهن
 ان شئت فادفعه وان شئت اخذ فان دفعه وقيل المرهن بطل الدين كله وصار العبد
 كله للمرهن وان اختار قرادة فنصف الغداء على الراهن ونصف على المرهن **فكان**
 المرهن بطل وما كان حصة المرهن تغنى والعبد رهن على حاله **ومن رهن عبدا بعد الانفا**
بالفوق فحل فصار قيمته مائة فقتله رجل وعزم مائة وحل احمى قبل من رهنه المائة
من حقه وسقط باقية لان نقصان السفر لا يجب سقوطه الدين عند اخذ الفوق فاذا
 كان الدين باقيا ويد المرهن بدلا لاستيفاء فيض مستوفيا الكل من الابتداء **وان باع رهنه**
 اي باع المرهن الرهن بامر الراهن بالمائة بعد ان صار قيمته مائة **وقبض منه ليجع ما بقي**
 لان الدين لم يسقط بنقصان السفر لان نقصانه ليس هلكا كالهالك العود على ما كان ولذا
 كان الدين باقيا وقدام الدين ان يبيعه بمائة يكون الباقي في رهنه **وان قبض العبد**
 بعد مائة فدفع به فطلب دينه اي بخر الراهن على انفساكه بالدين كان التغيير لم يظا في
 نفس العبد لان التلوا فام مقام الاول كانه تزلج سفره الى مائة هذا قولهما وقال محمد بلهما
 ان شاء افك جميع الدين وان شارك على المرهن بالدين لانه يغير في ضمان المرهن فاجب
 التغير وقال قريش رهنه بمائة لان يد المرهن بدلا لاستيفاء وقد تقرر بالهلاك

باب الشريعة

باب الشريعة

باب الشريعة

عقوبتك من القصاص كان له المطالبة بالدية وفي قول آخر موجه القصاص لا غير
ان اولية ان يسقط بالدية رضي به القاتل او لم يرض وعلى هذا القول يكون الدية بدلا
عن القصاص فلو قال عضوك عن القصاص ولم يقبل بالدية يسقط الجنايا لا يكون له المطالبة
بالدية وعندنا موجه القصاص لا غير ولا يصير الا ايرضي من الجانبين وح يكون صلحا
سواء كان بمثل الدية والكم كذا في الحقايق **الكفارة** خلاف الشافعي فانه يقول لما
وجب في الخطاء فاوطن يجب في العمد وعلى نقول ان القتل الود كبير محضة وفي الكفارة
مضى العمد فله يسطر بها **شبه الخد قصدا** بغير ما ذكره يعني باليس يدرج ولا في سناه
في تفرين الاجزاء حجرا كان او خشبا صغيرا كان وكبيرا وعندهما ضرب قصدا بما سيطر
النية وفيه **الاشهر والكفارة** ودية مغلظة على العاقلة نسي في تفسير دية الغلظة و
تفسير العاقلة باذن الله تعالى **بل قد** وهو اي ضربه قصدا بغير ما ذكره فيما دون النفس
عدا انما قال هذا لان المتبادر الى الوهم من كون العبد مالا ان يكون ما ذكره من قبل صمانا
فلا يكون على العاقلة قصدا كرميه كالقتل برمييه **مسلم** فله صيدا احمر بيا وفعل
كرميه عرضا فاصاب **اثنين** للخطاء على توجع خطاء في القصد كما اذا رمى شخصا بطنه
صيدا فاذا هو ادى ويظنه حربيا فاذا هو حمل وخطا في العقل كما اذا رمى غرضا فاصاب
اثنين كذا في الهداية وقال في المحيط لودى رجل فاصاب حايطا ثم رجع السهم فاصاب الرجل
فهو خطأ لانه لخطا في اصابة الحايط وجوع السهم مبني على احاطة الحايط لا على الرمي
السابق لانه سبب في الحكم ايضا في الاسباب فوجوده لا يذهب عليك ان هذا من قبل
الخطا في الفعل فلان بد من نفسه كمثل هذا ومن قال بالخطا في الفعل انما يصدر عنه
الفعل الذي قصده بل يصدر فعل آخر كانه رشم ان شرطه في الخطا في الفعل لا يصدر عنه
الفعل الذي قصده بل يصدر فعل آخر وليس كذلك فانه اذا رمى غرضا فاصاب به ثم رجع عنه او
تجاوز عنه الى ما وراءه فاصاب رجلا يتحقق الخطا في الفعل والشرط المذكور منقوض في الشرط

ناله

صلى الله عليه

نحوه

نحوه انما خطا من وجه آخر حيث اعتبر القصد فيه وذلك غير لازم فانه اذا سقط
من يده خشبة او لبنة فقتل رجلا يتحقق الخطا في الفعل ولا قصد فيه **وما جري**
بحر الكنايم سقط على آخر فقتله اي قتل اياهم سقط على آخر فهلك كل الشخص بسبب
سقوطه عليه **كفارة** ودية على عاقلة **لا** ثم في وجهي الخطا قالوا المراد من القتل فاما في
نفسه فلا يعري عن لاثم حيث تكرر الغرمة وللب الغدة في التثبت اذ شرع الكفارة يؤذن
باعتبار هذا المعنى كذا في الهداية وانما قال يؤذن ولم يقل يدل لان ستر لاثم حكمه الكفارة
وليس من شرط الحكم الاطرا وحسب الافراد على ما مر في مسألة الاستبراء **وفي القتل بسبب**
كتمه اي كانه قد بوضع حجر او خمر بيضا في غير ملكه بغير اذن من السلطان ذكره في
شرح الطحاوي ودية على العاقلة بلا كفارة **ولا حرمان** ارفخص نفي الحرمان بهذا النوع
لان في ما يرام لا نوع يوجد الحرمان اذا كان الجاني مكلفا وقال الشافعي يجب الكفارة ويثبت
الحرمان هنا ايضا العاقلة بالخطا وقتل القتل عدوم حقيقة وانما الحق بالخطا في حق
الضمان وبقي غيره على اصله **باب ما يوجب القود وما لا يوجب**
هو كيت يقتلها حق دمه ابد عدا وهو المسلم والذي يخلافه المسلمان فان حفظ
دمه موقت الى جوعه فيقتل الحر بالحر بالعبد خلاف الشافعي فانه يقول لا يقتل الحر بالعبد
لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد ومن ضرورة هذه المقابلة ان لا يقتل الحر بالعبد ولا قوله
ان النفس بالنفس وقوله تعالى الحر بالحر لا يدل على التقي فيما عداه لانه تخصيص بالذكر فلا ينبغي
ما عداه كيف ولو صح هذه الدلالة لدل قوله تعالى ولا تمشي لا تمشي على ان لا يقتل الذكرا لا تمشي
مع انه يقتل بها بالاجماع واما النقض فان موجب ما ذكره من العمل بالمعوم ان لا يقتل العبد
بالحر لقوله تعالى العبد بالعبد فغير وار دلالة ثبت ذكره لانه قوله تعالى الحر بالحر وقوله تعالى
والعبد بالعبد والعمل بالمعوم شرط عندنا القائلين به بعدم معارضة دلالة النص
والمسلم بالذم بخلاف الشافعي لاها يستأن من هذا نصير بما دل عليه قوله ابد على ما عليه

بالهزيمة اي قتل الشيا من بقاءه وهو السنان قياسا للساواة لا استخفافا لقيام المنيح
والعاقلة بالمتخون والبالغ بالحيي والتسلام بالاعى لم يقتل والصحيح بالاعى لان العود في الاعى
في هو التلافة دون البضعة وبذلك اخرج الى ذكر سلامة العين بعد ذكر الصحة في باب البضعة
والزمن ونافص للاطراف والرجل بالمرأة والنوع باصالة لا بعكس ولا شيد بعدي
ومن تبه ومكانه وعبد ولده وعبد بعضه لانه لا بعد الرهن حتى يجمع عاقدا لان
الرهن لا ملكه فلا يبدى والى ان لو تولا بطال حتى الرهن في الدين فشرط اجتماعهما بالنقط
حتى الرهن برضا ولا كما تنقل لاحاجة لذلك فبد العود لما علم انه شرط في الفصا صطلقا
عن وفاء وارث وسيد وان اجتماعا لانه اشبه من له الحق لانه الوالي ان مات عبدا والوارث
ان مات حرا اظهر الاختلاف بين الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين في موته على نعت الحرية والرق
وان لم يدع وارثا غير سيد سواء ترك وفاء او لا ولم يدع وفاء او افاد سيد خلافا لما في قول القصور
الاربع وبسقط قود ورده على اصلي لان الفرج لا يستوجب العتوية على اصلي وصورة المسئلة
فيما اذا قل الابا لامرأة وليس له وارث غيرهما ماتا من قبل ان يقتص منه فافادها
منها برث الفصا الذي على ايده فسقط لما ذكرنا ولا ينافي لا بسيف خلافا لما في الخلاف
بيننا وبينه في موضعين احدهما ان القود هل يكون بدون السلاح ام لا وانما يظهر بطلان
بالقائل بل ما فعله بالمقتول ام لا وانما في بيان خلافا في اذ قطع يده فمات منه فانه غير رقيقه
القائل عندنا وعند منقطع يده فان لم يمت منه غير رقيقه فان في هذه الصورة تحقق الخلاف الثاني
دون الاول والذكر في المتن هو الاول ومن لم يعرف بين الخلاطين ذكر الخلاف الثاني في المقام الاول
ثم ذكره ليكن على الخلاف الاول وهو قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف فقدمنا على كنه
لفظا في الموضعين وينبذ اب المعنوق فاطع يده وقابل موته ويصالح هذا اذا صالح
قدم الدية او اكثر منه وان صالح على اقل منه لا يجب وجب الدية كاملا ولا يعفو الا فيه
ابطال حقه وللوصية الصلح فقط اي ليس له العتوية ولا القتل لان القصور والتشويح

يخص بالاب السابق ان القاضي ولاية القتل لانه ليس له ولاية على نفسه وهذا من
قبيله واما استيفاء الفصا في الطرف فقالوا القياس لا يملكه الوصي وفي الاحت
يملكه لان الاطراف يسكن بها سلك الاموال والصبي كالمعتوق والقاضي كالأب في الصحيح
الايمحي ان من قتل ولا يله يستوفيه السلطان والقاضي يتزله فيه ويستوفي الكيس
قبل كيد الصغير فوداهما ولا ليس له ذكر حتى يدرك الصغير لان الفصا ص مشترك
بينهما ولا يمكن استيفاء البعض لعدم التجزي وفي استيفاء الكل ابطال حتى الصغير
فتخرج الى ادراكه كما اذا كان بين كيرين واحد معا غايب وله انه لا تجزي بثوبه لب
لا يجزي وهو القرابة فيثبت لكل حمل كافي ولاية الانكاح واحتمال العفو عن الصغير
منقطع بخلاف الكبير الغايب ويقتصر في جرح جعل المروح ذافراش حتى مات وثبت
ذلك اي صلاح بطرح ووضع عيانا او بجرحه وفي قتل كيد من المر بالمفادسية كلنك او بطرح
ان خرج في الاصح في رواية الاصل وهو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة لا فرق بين حدة وظلم
وهو قولهما وفي رواية الضحاوي وهو الاصح اعتبر بطرح وفي وجوب القود اذا اصابه
يظلم واما انه لا قود ان اصابه بظلم وان جرحه فليس يروي عنه لا في قتل هو ولا في قتل
هو بترلة العصا الكبير وفيه خلافا فيها وقيل هو بترلة السوط وفيه خلاف الشافعي
او منقل او حتى او تقريق خلافا لهما والشافعي اوسط واي في ضربه خلافا للشافعي
ولا في قتل مسلم مسلما ظنه مشركا عند التقاء الصنفين انما ذكره مع اتهامه مما
يقدم من قوله كرمه مسلما ظنه حربيا لبيان موجه وهو الذي ذكره بقوله بل يكره ويكره
اي يعطي الدية قالوا هذا اذا اخطوا فان كان في صف المشركين لا يجب شيء لسقوط
عصمه بكسر هاء وادم وفي موت يفعل بنفسه ونسبه وسبع وحيدة ثلث على يزيد
لان فعل اللاد والحدة جنس واحد لكونه هدم في الدنيا والاخرة وفعله بنفسه جنس
واحد لكونه هدم في الدنيا والاخرة حتى تأنم به وفعله بد معتبر في الدنيا والاخرة فصا

ثلاثة اجناس فيكون التالف بفعل زيد ثلاثة ولا يذهب عليك ان موجب هذا التعليل
ان يعتبر في المقتول قيد التكليف حتى يكون فعلة جنبا آخر غير جنس فعل الاصل والحية
ثم ان مقتضاها ان لا يزيد على الثلث لما يجب على القاتل ولو كان تعدد الان فعل
الكل جنس واحد ويجب دفع من شهر سيفنا على المسلمين **ولو يقتله** ان لم يكن دفع
ضربه الا به فاله في الهداية قوله وعليهم وقول محمد في اصل الجامع الصغير فحق على
المسلمين ان يقتلوه اشارة الى الوجوب والمغني وجوب دفع الضربة فاذا لم يكن على
القتل واجبا كان محتملا ان يكون القتل وجبا للضمان فتناه بقوله **ولا شيء يقتله**
ان كان مكلفا ولا في من شهر سلاحا على رجل لا او نهائيا في مصر وغيره لان
التسليح غير ملبث او شهر عليه عصا اليد في مصر ونهارا في غير فقتله المشهور عليه
لان القصاص وان كان ملبث فحق الليل لا يلحقه الغوث ولو في مصر وكذا في النهار
في غير مصر ولا على من تبع سارقا خرج سرقة ليل لا يقتله مضطرا بان لم يتمكن من التمسك
داخلا به لقوله عليه السلام قاتل دون مالك وكذا اذا قتله قبل الاخذ اذا اخذ ماله
ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل رجل دار رجل بالسلاح فغلب على ظن
صاحب الدار انه جاء لقتله يحل قتله وقتل يقتل من شهر عصا نهائيا في مصر لان العصا
مليث والظاهر حق الغوث نهائيا في مصر فلا يفضي الى القتل غالب **او يقتل من شهر**
سيفا فضره لم يقتل فرج ثم قتل سواء قتله المشهور عليه وغيره لانه اذا ضرب ولم
يقتل **ورج عاده** عصمه فاذا قتل بعد ذلك فقد قتل بعصم فاعليه القصاص
وجب الدية بقتل مجنون او صبي شهر سيفا على رجل فقتله هو اي المشهور عليه عدا لقتله
اي يجب الدية في ماله لان العاقلة لا تجتمل العبد **والقيمة** اي حيا القيمة في قتل جرحا
عليه لانه قتل شخصا بعصم او انكف لا بعصم احقا لما لم يعصوم وفعل الدابة لا
يصلح مسقطا وكذا فعلها وان كان عصمها احقها لعدم اختيار صحيح الا انه لا يجب

القصاص اوجبه المصحح وهو دفع الشرف في الدية وعن ابي يوسف انه يجب الضمان في البنية
لا في الصبي والمجنون لان عصمتها حكمها فيسقط بفعلها وعصمة الدابة حتى صاحبها
ولا يسقط بفعلها وقدر الاشارة الى الجواب عن هذا وعندنا ان في ايجاب الضمان في
شيء اصلا لانه قتل لدفع الشرف في العاقل البالغ **باب القود فيما**
دون النفس هو فيما يمكن حفظ المماثلة فقط فيقتصر قاطع اليد عدا من المفضل
اما قال هذا اخر ان عاذا قطع من نصف الساعد لا يمكن حفظ المماثلة وان كانت
يد اكبر مما قطع كالرجل **وفيه ولا يفتى** فان الرجل اذا قطعت من المفضل عيب
القصاص وفي ما دون النصف **القصاص** في قصبة الانف لعدم امكن حفظ
المماثلة فيها **والاذن والعين** اذا ضربت فذهب ضوئها هي فائمة اراد قيامها غير
مخشفة قال الزاهدي في شرح القود في العين اذا اقتضت العين عدا فذهب نورها
ولم يخفف فيها القصاص بخلاف ما لو اقتضت لعنه المماثلة فيجعل على وجهه
قطر طيب ويقتل عليه بمراة حمراء **ولو قطع** لا اخرج من رعاية المماثلة وكل شجرة
تباع فيها المماثلة **كالوصفة** وهي ان تظهر العظم ولا قود في عظم الا السن فقط
ان يقطع نص على هذا عندنا في ابيات و اشار اليه محمد في الجامع الصغير وبه اخذ
صاحب الهداية وقال القود يبري الى ان ينتهي الى اللحم ويسقط ما سواه وبه اخذ
صاحب الكافي **ويبري دلو كسرت ولا بين رجل وامرأة وبين حر وعبد وبين عتيق**
في الطرف لان الاطراف سكن بها سكن الاموال فتعذر المماثلة بالقوات في القيمة
وقال الشافعي يجب القصاص الا اذا لحظ طرف العبد فانه لا قصاص عنه **ولا في جبا**
يد من ايت فان الجايضة اذا ابرأت لا يجري فيها القصاص لان البر فيها نادرا فالظاهر
ان الشافعي يفيض الى الهلاك اما اذا لم يبرأ فان كانت سارية يجب القصاص وان لم تسر
بعد انظر الى ان يظهر الخلل من البر او السراية **واللسان والذكر** الا ان ينقطع الحشفة

فان كان الاذن التام
عنه ليس به واجب

صحة الشريعة

انما السراية والذكر ينقطع
انما السراية والذكر ينقطع

لأن التقاض والانساط يجري فيهما فلا يراعى المائدة وعند أبي يوسف كان
القطع من الأصل يقتض **وطرف المسلم والذمي سواء** وخبر الجني عليه ان كانت يد
الناطح سلافا او ناقصة الاصبع او الشبهة لا يستوجب ما بين قرني الشاح
واستوجب ما بين قرني الشحج اي شحج رجل جلا موضحة في وجب القصاص
والشبهة طولها مقدار شبر مثلا ورأس الشحج صغير استوجب الشبهة ما بين قرنيته
ورأس الشاح عظيم لا يستوجب الشبهة وهو بين ما بين قرنيته فالشبر الذي يلي الشحج
اكثر ما يلي الشاح فالشحج ما بين الشاح اقصر وان شادا اخذ الارش **ويصقط**
القتل بوقت القاتل وبغضه الاولياء ويصلحهم على بال قتل او جمل **ووجب حلالا** اي عند الا
طلا ولا يكون كالدية مؤجلا ويصلح احدهم ويعفو ولم يبق اي من الورثة حصته من
الدية فان النصاص والدية في جميع الورثة عندنا خلافا للشافعي **وما لك في الزوجيات**
وان صلب بالف وكيل ميتة فخر قتل ابا القاتل **مما به يتصف** اي
ان كان القاتل اخر او عبدا او امرا لم يوجب القصاص جلا بان يصلح من دمهما على القاتل
فالا فاعلى الم والمولى نصان ويقتل جميع بقره وبالعكس **اكتفاء** ان حضر ولهم اي
يقتل جميع ويكتفى بقتل واحد **الحجبة الدية** خلافا للشافعي فان عندنا يقتل بالا ووجب
الديات للباقيين ان قتلهم على التعاقب **وان قتلهم معا فخرج يمين اولياء المقتولين**
فابهم خرجت قرعة قتل به ويجب الديات للباقيين وذكر في العون ان في قولنا
يقتل بهم وينقسم باقي الديات بينهم كذا في الماين **حصر** اي في الواحدة قتل لا وسط
من الباقيين عندنا ولا يقطع يدان بيد **وان امره كذا فقطع صناده** ايها وقال
الشافعي يرفع بينهما ويكون القصاص من خرجت قرعة والارش الاخر كذا في البسوط و
المحيط وكثير من الكتب ولنا ان لا يقطع وقع باعما او ايديهما على السكين عند الامرار
الحل بخر فضاف الى كل واحد البعض بخلاف النفس فان هوو الزوج غير بخر **واشبه**

لا يقطع

صدمة الشريعة

رجل

رجل يمني جلين فليهما عينة ودية يد فان حضرا احدهما و قطع فللاجر الدية سواء
قطعها على التعاقب ومعا وعند الشافعي ان قطعها على التعاقب يقطع بالا ولستهما
ولكن في الارش وان قطعتهما معا يرفع بينهما ويكون القصاص من خرجت
قرعة والارش للآخر وبقا بعدا فرفقوا لانه غير منهم فدية مصرية ولاه بقى على اصل
الحية في حوى الدم وقاله فمهم لا يرفع اقران لانه يؤدي الى ابطال حوى المولى فيصا كالا فله
بالقتل خطا او بالمال ومنه رمي رجلا عمدا فقتل في آخره فانا فيقتض لا **ولي**
عاقلة الدية لثاني لان لا قلة عدد وان في خطا ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ
بهما في عدين ومختلفين بر بينهما او لا وخطا بين بينهما ابداء وكفت دية ان لم
يراه بين هذين هذه غايته مسا لان القطع اما عمدا او خطا ثم القتل كذا في صا رابعة
ثم اما ان يكون بينهما ابداء او لا يكون صا رابعة غايته فكان كل منهما عمدا فان بر بينهما يقتصر
بالقطع ثم بالقتل فان لم يراه فلا عندنا لان القطع ثم القتل هو الثلث صوة وعنه وعندنا يقتل
ولا يقطع فيدخل جزاء القطع في جزاء القتل **وان كان كل منهما خطا فان بر بينهما اخذها**
اي يجب دية القطع والقتل وان لم يراه بينهما كفت دية القتل لان دية القطع انما
تجى عند استحكام اثر الفعل وهو ان يعلم عدم السراية والفرد بين هذه الصور ويدور على
لا يراه بينهما ان الدية مثل غير معقول فاصل عدم وجوبها بخلاف القصاص فان مثل
معترا وان قطع عمدا ثم قتل خطا **براه** بينهما او لم يراه اخذ بالقطع والقتل
اي يقتصر بالقطع ويؤخذ دية النفس **وان قطع خطا ثم قتل عمدا سواء براه بينهما**
او لم يراه يؤخذ الدية للقطع ويعتصم للقتل لاختلاف الجانيين لان احدهما عمدا
والآخر خطا كما في ضرب مائة سوط بر ابد من تسعين ومات من شرب لانه لا يراه
منها لم تنوح معتبرة في حوى الارش وان بقيت في حوى التعزير تبقى الاعتبار للعشة
وكذا لكل جراح اشد ملت ولم يبق لها اثر على اصل اي خيفة ثم وايي من نعم في مثل

حكومة عدل وعن محمد بن عيسى الطيب **ومن المال دية وتجب حكمة عدل** بيان
 في كتاب الديت تفسير حكومة العدل في ما تده سوط جرحته وبقي انهما بالامور والآثار
 انما تجب باعتبار الارش في النفس **ومن قطع قنعا عن القطع ثم مات منه ضئ واظعه دية**
 والا لا يجزئ شي لان العنق عن القطع عن موجد وموجد القطع لو اقتصر القتل اذ اسرى
 لانه عن عن القطع وهو غير القتل والتراية بين ان الواقع قل وضمة وانما الجب القصاص
 لان صورة العنق او رثت شبهة ولو عفا عن الجناية او عن القطع وما يحدث منه فهو عن النفس
 اما على ان في ظاهره واما على الاول فلان الجناية اسم جنس يتناول الساري والمقتصر **والخطا**
من ثلث ماله اي اذا كانت الجناية خطا وقد عفي عنها فهو عن النفس فيعتبر من الثلث لا يخرج
 الوتر لانه ليس بالوالد وان كان وجوبه بعد الموت لكن سببه قد انقضى في حقه فيعتبر عنه
 وسبب في كيفية وجوبه ان شاء الله تعالى **وكذا الشبهة** اي لو كان مقام القطع شبهة فهو على الخلاف
 المذكور **وان قطع من ايديه جل فكم على يده ثم مات بحبسهم مثلها ودية على بالها**
ان تعدت وعلى ما قلنا ان اخطأت هذا عند في حقه لان العنق من اليد اذ كان عفوها
 يحدث منه فالترقيع على اليد لا يكون ترقيعا على ما يحدث منه ثم القطع اذا كان عذا يكون ترقيعا
على النصاص في الخطر وهو ليس بال فلا يخرج منها لا سيما على استقبال سقوط فيجب لها
 مثل المثل لا يقال النصاص كجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يكون ترقيعا عليه لا ناقول
 الموجب الاصل للعد النصاص لا اطلاق وله ما والجرح قصاص وانما سقط التخذ ثم عليها
 الدية في مالها لان الترقيع وان كان يصنع النفس كونه النصاص في الطرف واذا اسرى نبي
 انه قتل النفس ولم يقتل ولا اسلم الضرف في الدية ويجب في مالها لانه عدم ثم تقع الناصرة بين الله
 والدية ان كانا على السواء وان كان في الدية فضل فترد على الميتة **وان كان في المهر فضل**
الدية عليها وان كان القطع خطا يكون هذا ترقيعا على ارش اليد واذا اسرى
النفس يتبين انه لا ارش لليد وان المقتى معدوم فيجوز المثل ولا يتقاصان لان الدية

من ثلث ماله اي اذا كانت الجناية خطا وقد عفي عنها فهو عن النفس فيعتبر من الثلث لا يخرج الوتر لانه ليس بالوالد وان كان وجوبه بعد الموت لكن سببه قد انقضى في حقه فيعتبر عنه وسبب في كيفية وجوبه ان شاء الله تعالى وكذا الشبهة اي لو كان مقام القطع شبهة فهو على الخلاف المذكور وان قطع من ايديه جل فكم على يده ثم مات بحبسهم مثلها ودية على بالها ان تعدت وعلى ما قلنا ان اخطأت هذا عند في حقه لان العنق من اليد اذ كان عفوها يحدث منه فالترقيع على اليد لا يكون ترقيعا على ما يحدث منه ثم القطع اذا كان عذا يكون ترقيعا على النصاص في الخطر وهو ليس بال فلا يخرج منها لا سيما على استقبال سقوط فيجب لها مثل المثل لا يقال النصاص كجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يكون ترقيعا عليه لا ناقول الموجب الاصل للعد النصاص لا اطلاق وله ما والجرح قصاص وانما سقط التخذ ثم عليها الدية في مالها لان الترقيع وان كان يصنع النفس كونه النصاص في الطرف واذا اسرى نبي انه قتل النفس ولم يقتل ولا اسلم الضرف في الدية ويجب في مالها لانه عدم ثم تقع الناصرة بين الله والدية ان كانا على السواء وان كان في الدية فضل فترد على الميتة وان كان في المهر فضل الدية عليها وان كان القطع خطا يكون هذا ترقيعا على ارش اليد واذا اسرى النفس يتبين انه لا ارش لليد وان المقتى معدوم فيجوز المثل ولا يتقاصان لان الدية

تجب

تجب على العاقلة في الخطأ والمهر لها **وان نكحها على اليد وما يحدث منها او على البتة**
ثم مات في العدم مثل المثل لان هذا ترقيع على القصاص وهو لا يصح معها فيجب المثل
 على ما يتبادر ولا شيء عليها لانه لا جعل القصاص منها فترد ضئ يسقط دية حجة الله
 فيسقط اصلا وفي الخطا رفع على العاقلة مهر مثلها والباقي وصيته لهم **فان**
خرج عن الثلث سقط ولا سقط ثلث المال اي ان كان القطع خطا يرفع على
 العاقلة مقدار مهر مثلها ولهم ثلث ما تركت وصيته لان هذا ترقيع على الدية
 وهي تصلح مهر الا انه يعتبر بقدر المثل من جميع المال لانه لو كان من ماله من الموت لكن
 الترقيع من المهر الاصلية **ولا يخرج من الزانية على مهر المثل** لانه بحسب ما يكون
 وصيته **والدية تجب على العاقلة** وقد صارت مهر اسقط كل ما عنهم ان كان مهر
 مثلها مثل الدية او اكثر **ولا يخرج عليهم** بشي لانهم كانوا يجملون عنها بسبب جنا
 يها فاذا صار ذلك كالمال اسقط عنهم فلا يعزبون لها **وان كان مهر مثلها اقل من**
الدين يسقط عنهم قدر مهر مثلها لما ذكرنا وما زاد على ذلك منظر فان خرج من الثلث
 سقط عنهم ايضا لانه وصيته لهم وهم اجاب فصحه وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم
 قدر الثلث واد الزانية الى الويل لان الوصية لا تملكها الا من الثلث وقال ابو يوسف مكر ذلك
 الجواب فيما اذا ترقيعها على اليد لان الضرف عن اليد هو ما يحدث منها فاقبوا به ما مع الفعليين
وان مات المقتى لا يقطع قتل المقتى منه لانه يتبين ان الجناية كانت قتل عرو وحرف
 للمقتول القود واستيفاء القطع لا يوجب سقوط القود ومن ابي يوسف انه يسقط حقه في النصاص
 لانه لما اقدم على القطع فقد برأه واد ونحوه نقول انما اقدم على القطع ظنا منه ان حقه فيه
 وبعد السراية يتبين انه في القود فلم يكن مبرأ عند بدو العلم به كذا في الهداية وفيه اشكال
 لما مر ان صورة العنق يكون في سقوط القود ولا تفرق شبهة وبذلك تكون في قوله فيما اذا كان
 عن القطع ثم مات منه ولم يقتل الله الى المقدمة الثالثة انه لا يكون مبرأ بدو العلم به وصحة

صحة لشريعة هداية

من ثلث ماله اي اذا كانت الجناية خطا وقد عفي عنها فهو عن النفس فيعتبر من الثلث لا يخرج الوتر لانه ليس بالوالد وان كان وجوبه بعد الموت لكن سببه قد انقضى في حقه فيعتبر عنه وسبب في كيفية وجوبه ان شاء الله تعالى وكذا الشبهة اي لو كان مقام القطع شبهة فهو على الخلاف المذكور وان قطع من ايديه جل فكم على يده ثم مات بحبسهم مثلها ودية على بالها ان تعدت وعلى ما قلنا ان اخطأت هذا عند في حقه لان العنق من اليد اذ كان عفوها يحدث منه فالترقيع على اليد لا يكون ترقيعا على ما يحدث منه ثم القطع اذا كان عذا يكون ترقيعا على النصاص في الخطر وهو ليس بال فلا يخرج منها لا سيما على استقبال سقوط فيجب لها مثل المثل لا يقال النصاص كجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يكون ترقيعا عليه لا ناقول الموجب الاصل للعد النصاص لا اطلاق وله ما والجرح قصاص وانما سقط التخذ ثم عليها الدية في مالها لان الترقيع وان كان يصنع النفس كونه النصاص في الطرف واذا اسرى نبي انه قتل النفس ولم يقتل ولا اسلم الضرف في الدية ويجب في مالها لانه عدم ثم تقع الناصرة بين الله والدية ان كانا على السواء وان كان في الدية فضل فترد على الميتة وان كان في المهر فضل الدية عليها وان كان القطع خطا يكون هذا ترقيعا على ارش اليد واذا اسرى النفس يتبين انه لا ارش لليد وان المقتى معدوم فيجوز المثل ولا يتقاصان لان الدية

النفس من قطع عود اشري اي استوفى حقه من اداء القصاص في الطرف فمري الى النفس فيصنف
 فيه النفس لان حقه القطع وقد قيل وقال لا يضمن شيئا لانه استوفى حقه وهو القطع ولا
 يمكن التقييد بوصف السلالة لما فيه من سد باب القصاص اذا اختار من الترية ليس
 في وسعه **وارش اليد من قطع يده عليه قود نفس فعنا عنه** اي قطع وبقي القتل
 يد العاقل ثم عفا عن القتل **فمن دية اليد** لانه استوفى حقه لكن يجب القصاص للشبهة
 ولا لا يضمن شيئا لانه استوفى حقه وهذا لانه استحق اطلاق النفس كجرح اجزائها فان لم
 البعض فاذا اغتافه بغيره وباه عند البعض فلا يضمن شيئا والله اعلم **باب الشهادة**
في القتل واعتبار حاله القود ثبتت بدلالة الاية ان اي ثبت القصاص للوثة
 ابتداء لانه ثبت بعد العفو واليت ليس من اهل خلاف الدين والدية لانه من اهل المكفر
 الاموال كما اذا انصب شجرة وتعلق بها صيد بعد موته فانه يملك فطري ثبوته للخلاف وكذا
 طريقه طريق الورثة الذين لانه عوض نفسه فيكون المالك في ذلك في العوض كما في الدية
 ولهذا لا تطلب الا يكون لليت **ويستقط بعقوبة بعد الجرح قبل الموت فلا يصير احدهم**
حضا عن البقية فخرج على المذكور اعلم ان احد الوثة يتصب حضا عن نفسه وعن غيره
 فيما يدعي لليت حجة ان ادعي احد الوثة شيئا من التركة على احد وان ثبتت حجة الجرح
 فلا يحتاج الباقيون الى تجديد الدعوى وكذا ادعي احد على احدهم شيئا من التركة واقام البيعة
 عليه ثبتت على الجميع حجة لا يحتاج المذني الى ان يدعي على الباقيين وفيما لا يدعي له او عليه
 بل يدعي على الوثة او اهلهم فلا يتصب احدهم حضا عن الباقيين ولما كان القصاص من قبل
 الثاني عنده لم يتصب احدهم عن البقية عنده خلافا لهما **فلو اقام حجة على قتل ابيه عمدا**
غايبا اوح حضر بعيدها تخرج على ما تقدم اذا اقام احد الوثة بيعة واخر غائب
 ان فلانا قتل اياه عمدا يريد القصاص لا يتص ثم ان حضر اخر يحتاج الى اعانة البيعة
 ليقف له عنده خلافا لهما وفي الخطا لا يحتاج الى اعانة البيعة اذا كان القتل خطا

ولا يملك ولا يضمن

لان

لان موجد المال وطريق ثبوته الميراث والذين لا امران احدهم يتصب حضا عن البيعة
 فيما يدعي لليت **ولو برهن العاقل على عفو الغائب فالخاطر خصم** لانه يدعي عليه سقوط
 حقه في القصاص ونقله الى المال فيكون خصما ويسقط القود **وكذا القود عبد عدا بين**
رجلين اي مشترك بينهما **احدهما غائب** اي اذا ادعى العاقل على الحاضر من الشريك في القود
 الغائب قد عفا فالحاضر خصم وسقط القود لما ذكرنا **وان شهد وليا قود بغض ثانيا**
لفت اي شتمها تهام تقبل لانها يجبران الى انفسها انتقاما وهو انقلاب القود **ولا وهي** اي تلك
 الشهادة **عقوبتيهما** لانها من اركان القصاص قد سقطت فغلبها في حق انفسها معتبر
فان صدقهما العاقل وحده فليكن منهن ثلث الدية لانه يتصد بوجه اياها اقرارهما بثلث
 الدية فله ان يرضى كلهم ان نصيب الولي المشهود عليه قد سقط لعفوه وهو من قبل لا يقبل
 في لهم عليه ويجوز نصيبه ايضا لانه في جيب كل الدية **وان كذبتهما ايضا فلا شيء لهما**
والاخر ثلث الدية اي ان كذبهما العاقل ايضا بعد ان كذبهما الولي المشهود عليه بالعفو
 فلا شيء للوليين الشاهدين لانها بشهادتهما عليه بالعفو اقراره بطلان حهما في القصاص
 فصح اقرارهما في حق انفسهما واذا عفا انقلابه لا فلا يصح دعواه الولي البيعة **والشهود**
عليه ثلث الدية لان دعواه العفو وهو من قبل ثلث العفو منهما في حقه فيقلب نصيبه
 مالا **وان صدقهما الاخر فقط فله ثلث** اي ان صدقهما الولي المشهود عليه وحده دون
 العاقل ضي العاقل ثلث الدية لانه اقراره بذلك فان قيل كيف يكون له الثلث وهو قد اقر
 انه لا يستحق على العاقل شيئا بدعواه العفو قلت اردنا ان يكون له الثلث على اياه فحجبه
 ثلث الدية ومنها احتمال آخر وهو ان يصدق العاقل والولي المشهود عليه وانما لم يذكر
 لانهم حكمة وهو ان لا يكون له شيء مما ذكر فانه قد قدم منه ان استحقاق الاخر الثلث باحد
 الامرين بتكذيبه او بتكذيب العاقل ثم ان الشهادة حقيقة في اول الصورة المذكورة وفي
 الاخرين دعوى او اخبار وكان عبارة الاخبار تنظم الكل وانما اخبار عبارة الشهادتين

بام الشبهة

بام الشبهة

بام الشبهة

صدر الشبهة

على الصورة الأولى وإن اختلف شاهد القتل في زمانه أو مكانه أو التداو وقال
 شاهد قبله ببعضنا والآخر بغيره **الذي قلناه لغت** وإن شهد بقتله وقال لا
الذي حب الدنيا في ماله استحقاقا والقياس لا يقبل هذه الشهادة لأن الفعل يختلف
 باختلاف الآلة فهل الشهادة في وجه الاستحقاق أو في وجه العمل والمطلوب
 بعمل فحب الدنيا هو الدية وإنما يجب في ماله لأن الأصل في الفعل العمل فلا يلزم العاقلة
 وإن أقر كل من رجلين بقتل زيد وقال العوفي قتلناه ولو كان الإقرارين شهدا تارة
 لأن في الثاني تكذيب الشهود له الشاهد في بعض ما شهد له وهو أنفان في القتل وهذا يطل
 شهدا أنه لا تكذيب فنبس في الأول تكذيب للقرعة في بعض ما أقر به وهذا لا يطل
 الإقرار والعبرة بحالة الرخصة لا الوصول فتجب الدية على من يرمي مسلما فارتد فوصل وقال لا يجب
 شيء إذا ارتد إذا سقط تقويمه فصار بمنزلة الرامي من موجد كما إذا أبرأ بعد طرح قبل التوبة
 ولأن الضمان يجب بغيره وهو الرمي والرمي اليد مقوم في كل الحال والقيمة ليست بغيره
 اليد فاعتقد فوصل هذا عندهما وقال محمد بن علي فصل ما بين يمينه من غير مرقى وإن
 ضربته فاعتقت **فالتبليغ** فالتبليغ فتمت حيا لا بد لأن قوله بالضرب التاب
 وقد كان في حالة العرق والجرا على محرم رمي صيدا في فوصل لا على حلاله ما فاعزم فوصل
 ولا يضمان من رمي مقصدا عليه برجم فبيع شاهد فوصل وحل صيد مراه مسلم فبيع
 فوصل لا مراه مجوسي فاسلم فوصل لما عرف أن المغير حالة الرمي أنه لم **كان بالديانة**
الدية في الشئ اسم للمال الذي هو بدل النفس لتسمية المفعول بالصدية لأنه من المفعولات الشرعية
 وهي من الذهب الفدينار ومن العرف عشرون ألف درهم قال الشافعي أشبه من النسي
 ومن الأبل مائة وهذه في نسيه العود أربع مائة بنت محاض وبنت لبون وحقة وجزعنة
 وهي المغلظة وفي الخطا خمس منها ومن ابن محاض الدية عندنا لا يكون لأن هذه الأنواع الثلاثة
 وفلا منها ومن البقر مائة بقرة ومن الغنم ألف شاة ومن الخيل مائة حلة كل حلة ثمان

صدر الشريعة

باب الشريعة

مكان

باب الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

في هذه الشريعة أن يكون لها فصولها
 في باب الديانة

لأن

لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل على كل من مات من أهله أن هذه الأمانة بمهولة المائدة فلا يصح بها
 التقدير والتقدير بالأبل عرف بالأثار الشهيرة عندنا ما في غيرها ثم الدية المغلظة عند
 الشيخين خمس وعشرون بنت محاض وهي التي بنت عليها حول وخمس وعشرون بنت
 لبون وهي التي بنت عليها حول وخمس وعشرون حقة وهي التي بنت عليها ثلاث سنين وخمس
 وعشرون جرعة وهي التي بنت عليها أربع سنين وعند محمد والثاني ثلثون حقة وثلثون
 جرعة وأربعون ناقة كلها خلفات والمغلة الحامل والنتية ما دخل في السنة السادسة
 والتغليظ يختلف فيه بين الصحابة والشيخان أخذ يقول ابن مسعود ومحمد والثاني فعي
 أخذ يقول عمر بن عبد الله بن ثابت والمغيرة وأبي موسى فعي ودية الخطا عندنا عشرون ابن محاض
 وهو ذكر بنت عبد حول ومن الإصناف الأربعة المذكورة عشرون وعند الشافعي عشرون ابن
 كان ابن محاض وكذا رتبها حتى رتبة فأنجز عنه صام شهرين ولا ولا الطعام فيها أفلم
 يرد به النفس وصح رضيع أحد ابني سلمة بقتل أبيه وللأمة نصف ما للرجل في دية النفس
 وما كونهما وقال الشافعي الثلث وما دون الثلث لا ينصف كذا في النسي **والذي أسلم** وقال
 ومحمد بن الحنفية **والوثن** ثلث خمس دية السلم وقال مالك دية الذي نصف دية السلم ودية السلم
 التي عشر النكاح في النكاح وفي النفس والألف والذكر والمغلة والعقل والشم والذرية
 والسمع والبصر واللبان أن يقع النطق أو أدا أكره الحرف فندب حلفت فلم يثبت وشعر
 الذئب الدية أي الكاملة وعند مالك والشافعي في الذئب وشعر الزنحر حكمة العدل كافي
 اثنين ما في البدن اثنتان **فمنها** أو كافي أشعار العينين وفيها حذم ما يربحها
 وفي كل أصبع يد أو رجل عشرها وفي فصل من أصبع فيها مفاصل ثلث عشرها في فيا فيه
 مفضلان نصف عشرها كافي في ثلث ثلثه عليه السلام في كل من خمس من الأبل فان قلت
 ين دية الإنسان كلها على دية النفس بثلث أخماسا قلت نعم ولا بأس فيه لأنه ثابت بالنفس
 على خلاف القياس ذكره في غاية البيان فاذ لم يكن مفعول المعنى فليس علينا أن نطلب الوجه

والشيء الذي ذكره صدر الشريعة في باب الشريعة
 من غير أن يذكر الباب من كتب الشريعة

صدر الشريعة

في باب الشريعة
 في باب الشريعة

صدر الشريعة

هنا

صدر الشريعة
 باب الشريعة

صدر الشريعة

للشعر ومن غفل عن هذا قصد في تخرج الوجه ولم يدرك ان موجب ما ذكره ان يختلف دية النفس
 بان يكون دية السن التي سقط ما يبايلها قبل ذلك انقص من دية السن التي لم تسقط ما يبايلها
 قبله وكل عضو ذهب بغيره فدية كيد شلت وعين عبت ولا تود في الشجاج
 الا في الموضحة هي بان تخرج العظم اي تظهر عدا هذا رواية الحسن عن ابي حنيفة وقال محمد في
 الاصل وهو ظاهر الرواية يجب القصاص فيما قبل الموضحة لانه يمكن اعتبار الساق واليد فيه
 ليس فيه كسر العظم ولا خوف هلاك غالب فيسبر عنهما بمسار ثم يتخذ جديده بدينه ذلك
 فيقتله بها متدا ما قطع فيقتل استيفاء القصاص كذا في الهداية وفي التبيين وهو الاصح
 وفيها خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمية هي التي تكسر العظم عشرها والتمثلة هي
 التي تحل العظم بعد الكسر عشرها ونصف عشرها والامه هي التي تصل الي اتم الطاع وهي
 الخالصة التي فيها الدماغ والجافية هي التي تصل الى الجوف ثلثها وفي جانية فقد نكح
 لانها بئرلة جانتين والحاضنة هي التي تحض الجلاي تحذشه والدامعة هي التي تظهر
 الدم كالدمع في العينين ولاسيلا والداية هي التي تسيل الدم والباضعة هي التي تبضع
 الجلاي بنظرة المتلاحدة هي التي تاخذ في اللحم والسمي هي التي تصل الى استخوان اي
 جله رفيعة بين اللحم وعظم الرأس حكمة عدل اراد تفسير حكمة العدل فقال فيقول عدل
 بلا هذا الا انه ثم سبعة فقدم التفاوت بين التينين من الدية هو اي ذلك العدم هي اي
 حكمة العدل هذا ما قاله الطحاوي وبديته ذكره في الحاشية وقال الكرخي انه ينظر كم
 مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب ان يكون من نصف عشر الدية لان الكف تابع فلا يؤثر
 زياؤها ولا نقصانها مع نصف الساع ونصف دية وحكمة عدل لان الساع
 ليست تبعاً وفي رواية عن ابي يوسف انه ما زاد على الثلث اصابع اليد والرجل
 الى المكب اصل القول هو ان لان الساع او جبة الواحدة منهما نصف الدية
 واليدان مع الجارية الى المكب والرجل الى اصل الفخذ فلا يزداد على تقدير الشرع

وقال شيخ الاسلام قول الكرخي
 اصح وفي كل اصابة به بلا كف
 ومما انفرد به

وفي

وفي كفتيها اصبع عشرة اوان كانت اصبعان فحشها ولا شيء في الكف ولا
 ينظر الى ارض الكف ولا اصبع فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل في الاكثر وان كانت
 في الكف ثلث اصابع عجب الارض لا اصابع ولا جبة في الكف شيء بلا اجاع لان الاصابع
 اصل ولا اكثر حكم الكل فاستقبل الكف في الاصبع زائدة وعين صبيحة ذكره وليس
 لولم يعلم الصحة بما دل على نظره ونحو ذكره وطال انه حكومته عدل وقال الشافعي
 بجبة كاملة لان الغالب الصحة اما ان علم صحة هذه الاعضاء فالراجح الدية الكاملة
 اتفاقا وقد دخل ارض موضحة او ذهب عقل او فطر رأسه في الدية لان بنوات العقل
 يطل شعبة جميع الاعضاء فصار كما اذا اوضحه فاق والموضحة هي التي تخرج
 من الشرجية لو كانت حنط والدية بنوات كل الشعر وقد علمنا بسبب واحد فدخل
 الجاني في الحلة وقاله لا يدخل كل واحد حانية فيمادون النفس فلا يتداخلان
 كما برر باليات وجواب ما ذكرنا فان ذهب سمعة او بصرم او بطة لا قالوا هذا قول ابي
 حنيفة عن وعن ابي يوسف ان الشجة تدخل في دية السبع والنطو ولا تدخل في دية البصر
 ولا في دية العينين عند ابي حنيفة فيهما اي الموضحة والعينين الدية وقال في الموضحة
 القصاص وفي العينين الدية ولا ينقطع اصبع شل جاره وغدهما او غدهما من نقص من الاول
 وفي الشاة في الاصبع قطع مفصلة الاصبع وشان ما يبق من دية المفصل والحكمة فيما
 بقي ولا يكسر من اصبعها في اي دية السن وعجب الارض على من اقام سنة
 ثم نبتت اي نبتت من افاة فعل الله افاة يخرج لان الواجب على الميت ولم يتعد
 في نبتت على ما اخرج فانعدت الحاية ولهذا يثبت في حولا كان ينبغي ان ينظر الب
 في كل القصاص الا ان في اعتباره كرضيع المفقود فالتنبيه بالمولد لا يثبت فيه ظاهر اذا
 سخط المولود ولم يثبت قطبنا القصاص اذا انبت بقيت انا الخطاف فيه ولا ينفاء
 كان يعطى في الا ان لا يجب القصاص للشبهة فيجب المال او قلها فتردت اي دية هاتها

صحة الشبه

اليك ما كانها **ونبت عليها الخ** لان هذا ما لا يعتد به اذا العرف لا يعتد وفي النهاية قال الشيخ
 طه لأم هذا اذا لم تعد اليها الا في بعد النسيان في المنفعة والجمال **لان قلعت فينت**
اخرى لان الجارية اعتدت في خيل لم تق عليه فمعه ولا رتبة ولا عليه الارش
 كاملا لان الجارية وقعت موحية له والتي نبتت نبتة مبتدأة من الله تعالى في الهداية وغيره
 ان خلاف ما في من الدجل **لا في من الصية** ويرد عليه ان فيه تخصيص لكل مع اشتراك الدليل
او الخ شجرة اوجع بضرب فيبراء وليرى ان لا زال الشئ الموجب وقال ابو يوسف
 عليه ارض لأم وهو حكمة عدل في نظر ان الانسان يكسب نفسه شئ هذه الراحة
 فان بعض الناس يخرج نفسه **ويأخذ على ذلك شئ** لان الشئ الموجب ان لا يكسب
 الحاصل له زلة قال محمد عليه ارحم الطبيب وشي الدوا في شرح الطحاوي في قوله **ان**
ان شئ لأم باسرع الطبيب والدواة فعلى هذا لا خلاف بينهما **ولا ينفى جرح الا بعد**
 وقال الشافعي يقتضي في الحال **كافي القصاص في النفس** وعلم بالصحة والجرم خطأ
 وعلى ما قلناه **لا ينفى** ولا كافي فيه **ولا ينفى** في جرحه **ولا ينفى** في جرحه
غرم حسنة انه قد علم على ما قلناه في سنة وقال الشافعي ذلك سنين كالتدبير وقال
 مالك في ماله ولنا عليه السلام فضي بالقرعة على العاقلة في سنة ان القتيبة في سنة اوجب
 الدية الكاملة **ان كان جانيها** لان موجب الطرب وغرم ودية **ان كان ميتا**
فات الامم ودية الام فقط ان مات **فالت ميتا** لان موت الام سبب لموته ظاهر
 لانه تحصيل بونه ما قال الشافعي يجب الغرم مع الدية ودية **ان مات في النفس**
فاتي وما يجب فيه **او في الجاني** ويرد عليه **ولا ينفى** في جرحه **ولا ينفى** في جرحه
 فلا ولا ميراث للقاتل بهذه الصفة وفي حين الام تصف عشرين في سنة **لو فطر** عشرين
لوانه لا تفاوت في غرم الجاني بين الذكر والانثى اذ كان خرا وقتا وذا كان رقيقا
 لان دية الرقيق قيمته فابعد من دية الحر يقدم من دية الرقيق ولا يلزم ان يكون الواجب

في السنة

الا في اكثر من الواجب في الذكر لان في القارة قيمة الغلام تزيد على الجارية وقال ابو يوسف
 يجب ضمان القصاص لو انتقصت الام اختيار الجاني البهايم وهذا لان الضمان في قتل الرقيق
 ضمان مال منه فصح للاعتبار على اصله وقال الشافعي فيه عشرين قيمة الام لانه جاني وجده
 وضمان الاجزاء تؤخذ بعينها من الاصل ولا كتابة في الجاني خلافا لثاني **وما**
استبان بعض خلفه كالتام فيما ذكره وضمن القرعة عاقلة حرة في سنة واحدة **وان**
يكن لها عاقلة يجب في مالها في سنة ايضا اسقطت ميتا عدا بدوا وفعل بلا اذن
 زوجها وان اذن لا لعدم التعدي **باب** **مكرو في الطريق**
 من احدث في طريق العامة كيف **او يربا او جرحا او دكنا** الكفيف المسترخ والمزاج
 بحري الماء والجر من البرج وقيل بحري ما يركب في الحائط وعن البردوي جرح يخرج من الحائط
 لينبي عليه **وسعد** ذكر ان لم يضرب **الناس** انما قال هذا لانه اذا اضر لاجل له لقوله عليه السلام
 لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وكل من فسد وكذا منع ابتداء سواه كان فيه ضررا ولم يكن لانه
 تصرف خاص في الحق الشرع فلا يجوز كما في الملك المشترك وفيما قد لا يسمع بلا اذن الشرع وان
 لم يضروهم عاقلة دية من مات بسقوطه اي سقوط ما احدث في طريق العامة كالوضع
 حجر او حفرة في الطريق قلعت نفس وان قلف فيه بهيمة ضئ وهو وان لم ياذن به الامام فان
 الضمان في جميع ما ذكرنا يكون اذ لم ياذن به الامام وان اذن او مات رافع في طريق
جوعا او عا المراد من التهم هنا الاختصاص من هؤلاء البهائم فلا لانه مات بعينه في نفسه والضمان انما
 يجب اذا مات من الوقوع وقال ابو يوسف في الجوع والعطش كذلك وان مات عا يجب الضمان على
 الخاف لانه لا سبب للغم سوى الوقوع فيه اما الجوع والعطش فلا يختص بالبر ولا يحدده
 ضمان في الوجوه كلها لان ذلك حصل له بسبب الوقوع ولولا ذلك لساو الخبر والمال ومن نحتي
حجر او وضع اخر فغطت به رجل من لان فعل الاذن اتسع بفعل الثاني والامانة التحية
 بل لان حكم فعله قد اتسع لضرع مشغلة وانما اشغل بالفعل الثاني في موضع آخر **كن نحل**

مرد الشرح

شياء في الطريق فسقط منه على آخر او دخل بحصر او قديلا وحصة في مسجد غير اذا
كان المسجد للفقراء فعلق واحد منهم قديلا او جعل فيه باري او حصص فغلبت شخص
لم يضمن وان كان الذي فعل ذلك من غير العشرة ضمن قالوا هذه اعندة وقالوا لا يضمن في الطريق
لان الغربة لا تقيد بشرط السلامة ولا ان تدين المسجد لاهل دونه غيرهم فكان فعلهم
مباحا مطلقا وفعل غيرهم تعديا او متعديا بشرط السلامة وقصد القرية لا ينافي الغربة اذا
اذا اخطأ الطريق كما اذا انفرج بالشهامة على الزنا وجلس فيه غير وصل فغلب به احد
غلا فالهالما لان سقط منه رءاه بسد وعن محمد انه اذا جلس بالاييس على جوارى القنطرة
فسقط على انسان فملك يضمن لان هذا ليس بمنزلة الخلل وفي الخلل يضمن او دخل هذه في مسجد
حية او جلس فيه فغلبا ورب حايط مال الى الطريق العامة وطلب نقضه مسلم او ذبي
من يملك نقضه كالأهني فكل من غلبه فانه يملك نقضه فكل من غلبه واب الطفل والوصية والمحاب
والعبد للكا جر فلم ينقص في مرقه يملك نقضه فيها ضمن ما تلف به وعاقلة النفس خلافا
للتاقي ويصح طلب كل لفظ منهم من طلب النقض مثل ان يقول ان خايطا يخوف ومايل
فاهديه حتى لا يسقط يتلف شيئا او هدمه فانه مايل وصار اشهاوا اذا كان بحضر
الشهود وهو ليس بشرط وانما ذكر فيا ذكر ليحكم من ابيته عند المهور فكان من باب الاختيار
لان الشاهد عليه فاعه وقبضه المشتري فسقط او طلب من لا يملك نقضه كالمزني والشجر
والمزوع وساكن الدار وان مال الى دار رجل فله الطلب ويصح تأجيله واباؤه منها
لان مال الى الطريق واجله الفاضل او طلب لانه حق العامة فليس له ما البطالة وان بني مايل
ابتداء ضمن بلا طلب كما في اشراج الجناح هو اخراج المزوع من الدار الى الطريق والبناء عليها
وتحج كالميراب حايط خمسة طلب نقضه من اجتهن وسقط على رجل ضمن العاقلة اي عاقلة
من طلب منه النقض خسر الدية لان الطلب صح في المس كاصتوا اثنيها ان خسر احد ثلثه
في دارهم بشرط ان بني حايط لان المارة والباري في الثلثين سعدو فلا يضمن نصف الدية النصيب

لان تلف في نصف من طلب منه غير في نصف غيره هذه وفي الحفر والبناء باعتبار ملكه غير معتد
وباعتبار غير ملك شريكه معتد فكان ضمنين فانقسم عليها نصفين باب
خيانة البهيمة وعليها ضمن الراكب ما وطئت دابة وما اصاب يدها او رجلها او رأسها
او كدت او خبطت او صدمت لا ما نتجت برجلها او ذنبها لان الاخر من الطرفين وبات
بهمد فكن بخلاف النخلة بالرجل والذنب وقال الشافعي يضمن بالنخلة ايضا لان فعلها يضاف الى
الراكب واعطى انسان بارات او بالث في الطريق سارية لان سارية الدابة لا يخلو عن روف وبول
فلا يمكن التحريم **واوقفها لذلك** لان يمكن الدواب لا يضمن ذلك الا بعد الوقوف فان اوقفها فضمن
ضمن لانه تعدد بالاتفاق وان اصاب يدها او رجلها خاصة او نرارة وانارت غبارا او حرجا
مغيرا فتقارب عين او افسد ثوبا لا يضمن وضمن بالكسرة لان الاخر من الاول غير مكن بخلاف
الثاني وضمن السابن والتايد ما ضمنه الراكب وعليه الكفارة لا عليها وايضا بحرم الراكب
عن البراء لا السابن والتايد وضمن عاقلة كل من الحزن الاخر ان اصطد ما فانا ذكر المططدين
مطلقا يشمل صعدة الماشيين فان الحكم لا يختلف بكونها ماشيين انا قال من الحزن اذ لو كان عبدا
هذه من الجانبية **ولا يضمن لاحد الخوالبين على الاخر** اجامعا لكنا في الحبابي وضمن شرط آخر مذكور
في التنوي الظهيرة وهو ان يقع كل واحد منهما على قناه اذ لو وقع كلاهما على وجه آخر فلا شيء على
واحد منهما وان وقع احدهما على قناه والاخر على وجهه قدم الذي وقع على وجهه هذه وشرط
اخر مذكور في المحيط وهو ان يكونا عاملين في الاصطدام فانهما لو كانا عامدين فيه ضمن كل نصف
الدية للاخر وقاله قروا الشافعي يضمن ما قلة كل واحد منهما نصف دية الاخر لان هلاكه بفعلين
فعلى نفسه وفعل صاحبه فيه دية نصفه ويغير نصفه وان فعل كل منهما مباح في حق نفسه لا يضاف
اليه الهلاك وفي غير يضاف **ولساقى دابة وقع اذ اتى بالخلي رجل فان** وقايد قطار وقع وطبي
بغيره وجل الدية وان كان معه ساقى ضنا وان قتل بغيره بقطار بلا علم فدينه رجل
ضمن عاقلة التايد الدية ورجواها على عاقلة الرابطة لان الرابطة اوقعهم في هذه الهمة وانا

لا يكون في مال الرابطة لانه دينه وليس فيه عدو من وهم انه خسر ان المال ينبغي ان يكون في مال الرابطة
قد وكم لا يتجلى على من لا دية في هذا الفن فالراعي اذا ربط والعطار في السبل لانه ما دون النفع
دلالة اما اذا سبط في غير حالة السير فالضمان ينقطة على عاقلة العايد ولا يرجع على عاقلة الرابطة
لانه فاق على من يغيره لانه لا صريح ولا دلالة ومن ارسل كلبا او طيرا او ساقا فاصاب في
فروضه في الكلب لا في الطير ولا في كلب لم يبعه قاله الشريد وغيره من شرح الجامع الضمير
اراد يكونه سائما ان يكون خلفه وذلك لان الكلب يحمل السوء كما هو الدواب فاصف اليه
اما البازي فلا يحمل السوء لان سائر الطائر لا يكون الا الطائر الا اذا اضيف اليه المرس في حمله
الصيد ضرورة اباح الاصطيد بالبازي والكلب لا ضرورة في حق الضمان وعن ابي يوسف انه اوجب
الضمان في هذا كله احتياطا لاموال الناس والمشاخ اذوا بقوله ولا دية من ثقله اصابت فقتل
او مالا ليل او نهرا او من ضرب دابة عليها راكب او تخمها فقتل او ضرب بيدها آخره فقتل
فصدته فقتله ضمن هو الراكب وقال ابو يوسف ان الضمان على الراكب وان لم يضره
وهذا اذا تخمها بغير اذن الراكب اما اذا تخمها باذنه فلا ضمان لانه امره بان يتركه اذا تخم في معنى
السوء فاقبل الى الراكب فلا يضمن بالحق كما اذا تخم الراكب فقتل وفي حقها عيني شاة ترك
اصابها الى الضمان لما فيها من مظنة الاختصاص خصوصا عند اخطا التعليل الا في ذكر
وليس يصح ما نقضها لان المقصود من الشاة اللحم فلا يعتبر فيه الا نقصان وفي معنى بقوله الجار
وجزوه فائدة الاضافة بيان ان حكم النفاذ لا يبطل بالاعداد للحم كما يوضحه التعليل الا في
ذكره والجار والبغل والفرس مع الفسامة لانه انما يمكن اقامته على بها باربعة اعيان عيناها
وعين المستعمل لها فصارت كأنها اذ ان لم يمسح اربع فنجب الهم بفوا ان احدها وقال الشافعي يجب
النقصان كما في الشاة قلت في شاة الضمان المقصود اللحم فقط باب خبائه
الرفيق وعليه ان خبى عبد خطا فعدت سيده بها اي الجناية وبملكه ولها وفداء
بارشها لا وقال الشافعي خبى في قبة يباع فيها الا ان يقضي الوالي الارش وفائدة الا

خلاص

وفائدة الاختلاف نظر في اتباع لطاقي بعد العتق والمسئلة مختلفة بين الصحابة فمنهم من فدا الفحشي
في كالاوي لانه اذا افدى ظهر من الاولى فصارت الاولى كان لم يكن فنجب الثانية الدفع او الفداء وان
خبى جانيه ودفعه بها الى وليها يفسد به سنة خبى بها او فداء بارشها فان وجهه او باعه
او اعتقه او دبره او استولد بها اي لانه الجانية ولم يعلم بها ضمن الاقل من قبة ومن الارش
وان علم بها غرم الارش لان في الاول خوف حنة فيعنه في حنة في القلم ولا يصير مختارا للفداء
لانه لا اختيار بدون العلم وفي الثاني صار مختارا لان الهبة وسائر ما ذكر ينع من الدفع فلا فداء عليه
اختيار منه للاخر كما لو على عتقه بقتل زيد او ربيد او شجة ففعل انما غرم الارش في هذه الصور لانه
صار مختارا للفداء حيث اعتقه على تقدير وجوه الجناية كما اذا قل لها اذ امرت فانت ظالم فثلثا غرض
فذلك ومن من ذلك الرض بغير اذنه بغير مطلقا كجده وجوه الرض وقال فيهم لا يصير مختارا لانه
وقت نكاحه اجانية ولا علم له بوجوه بعد الجناية لم يوجد منه فعل يصير مختارا وان قطع عبد يد
خرعدا يدفع اليه واعتقه فسدي فالعبد صلح بها لانه لما اعتقه دل على انه قصد تصحيح الصلح
اذ لا صحة له الا وان يكون على الجناية ولا يحدث منها وان لم يعتقه يرد على صاحبه فيقتل او
يعفى لانه لا سره يتيقن ان السرير واجب وان الواجب هو العقد فكان الصلح باطلا فانه ريثا
للاوليا اقله او اعفوه وان خبى ما دون يد يور خطا فاعتقه سيدي بلا علم بها غرم لرب الدين
الاقبل من قبة ومن دينه ولولها الاقل منها ومن الارش لانه انلف حنتين كل واحد منهما مضمون
كل القيمة على الاخر او الدفع للاوليه والبيع للثانية فكذا عند الاجتماع ويمكن الجمع بين المقتين اياه من
الربة الواحدة باه يدفع اليه ولي الجانية ثم يباع للثانية فضمنها بالاتفاق وان ولد في مائة مديونة
ولد ابيع من الدينها ولا يدفع بها الجانيتهما والفرق ان الدين وصف حكمي فيها واجبي في قيمتها
شعني برقتها استثناء فسيدي الى الولد كولد الرهونة بخلاف الجانية لان وجوب الدفع في ذمة
المولي ولا في ذمتها وانما يلاقها اثر الفصل الحقيقي وهو الدفع والشرية في الاوصاف الشرعية دون
الاوصاف الحقيقية وان قتل عبد خطا او خرب زعم ان سيده اعتقه فلا شيء للمرح عليه معناه اذا قال

ماج الشريعة

ماج الشريعة

صد الشريعة

صد الشريعة

ماج الشريعة

ماج الشريعة

ماج الشريعة

ماج الشريعة

فيه تحريم طان الغزو كون في في المنزل
لا العكس ولا استلام في جارة المصروف
جاء الهدية نوع فصور منه م

فري قتيان رفته سنده فقط اي ان كان وارث المقتول السيد فقط استولى على التركة خلافا
 لقوله تعالى لا توريثون ولا توريثون لان الملك على اعتبار حالة المرحوم والولاية على اعتبار حالة
 المورث فترى اختلاف السبب من جهة اختلاف المقتول في الولاية بالثبوت او بما يختل فيه ولهذا انا
 تبين ان ثبوت الولاية للمورث يستوفيه وهذا لان مقتضى عدم مطلق الحكم تحت ولايته لا يخلو
 السيد لان الحكم لا يختلف **ولا لا** اي ان يكن الوارث السيد فقط بل يكون له وارث آخر لا ينافي ولا ينافي
 لانه ان اعتبر حال المرحوم فالمسعى السيد فقط وان اعتبر حال المورث فيمكن الاستثناء بغيره
 فلا يجب عليه يستوفى وان اعني احد عبده فثمة فثمة اخذ اي العبدية احد كل من ثمة
 دفعة فبين السيد المراد باحد ما عند العين **فانما السيد** لما عرف ان البيان انهما من وجه
 وانما من وجه بعد الشجرة يبقى محلا لانشاء فاقترانها فكانه اعني وقت البيان فان قتلها اجل
 اربعين قتلها ارجل احد في وقت واحد **مما يجزى** دية خروقة عبدا لانها بعد الموت لم يبق محلا
 للبيان فاعبر الظاهر انما يكون الكلي نصفين بين الولي والورثة لعدم الاولوية وان اختلفت
 قيمتهما يجب نصفين قيمة كل واحد منهما ودية خروان قتل كل رجل قيمة العبدان لانهم
 يثبتون بقتل واحد منهما اخر وكل منهما يكره في فناء عين عبدا دفعة سنده واخذ قبضته او اسكه
 بلا اخذ النقصان وقال لا يتجزى في الدفع والامساك مع اخذ النقصان وقال الشافعي غرة الفقة اسكه
 للثمة العا هو بمثل النقصان في سائر القاية فيبقى الباقي على ملكه كاذ انما احد ي عينه ولها ان
 المالية معتبرة في حق الاطراف وانا سقط في حق الذان فقط وحكم الامر الماذكر في الارش الناشئ
 وله ان المالية وان كانت خيرة فلا دية فيزهد في العمل بالشبهين او جسد ذكر **نصف كل**
ان جزي مذبذرا وام ولد ضمن السيد **لاقل من القيمة** من الارش اذ لاحق لولي الخاتمة في اكثر
 من الارش ولا من المولى في اكثر من العين وفيها تشبه ماها وان جزي اخرى مشاركون ولي
 الثانية ولي المولى في قيمة دفعت اليه بقصد اذ ليس في جناية الماتمة واحدة ولا شيء على الكو
 لانه يجوز على الدفع وانع السيد او ولي ان دفعت بلا قصه هذا عند وقال الاشعري على المولى

ليس جزي مذبذرا وام
 فلا ريب

ما في الشريعة
 عند
 صدر الشريعة
 عند

ما في الشريعة

صدر الشريعة

دفع لم تكن الخاتمة الثانية موجودة وقد دفع كل المولى الى مستحقه وصار كما اذا وقع بالنقصان
 فله ان الثانية مقاربة للاولى من وجه ولها ان يشارك ولي المولى في المولى جان
 يدفع حق ولي الثانية طوعا وولي الاولى ضامن بقصد حقه طلق فخر ومن غصب عينا
 فقط **سند به فري من ثمة انطع فان قطع سنده في يد غاصبه فري في يده** اي
 في يد الغاصب لم يضمن والفرق ان الغصب قاطع للتراية لانه سبب الملك كالباع فيصير كانه
 ملك باقته مما وية نجح قيمة اقطع ولم يوجد العاطف في الفصل الثاني وكانت السراية مقادة
 الى البداية فصار المولى متلفا فيصير سنده لا ينفذ وانه استولى عليه وهو استراد في الغاصب على الضمان
وضني عبدا بحجر غصب مثله فانعه لان الحجر مباح واخذ بافعاله فان كانت الغصب ظاهرا باع
 فيه وان لم يكن ظاهرا بل قربة لا يواخذ بالنقل بل يواخذ بعينه وان جزي مذبذرا فله
سند او عكس ضمن ثمة لهما رجع بنصفه على الغاصب **دفع الى الاول** اي الى ولي
 الخاتمة الاولى دون الثانية لان حقه لم يجب المولى المزاحم قائم فلم يجب الاول رجع بد
 على الغاصب في الثانية لانه اذا عده ما دفع له نصفه التي رجع به على الغاصب ليس له
 ولا يدفعه الى ولي الخاتمة الاولى لانه عوض ما اخذ ولي الخاتمة الاولى فلا يدفع اليه ولا يتبعه البديل
 والبديل منه في ملك شخصي احد ولها ان حق الاول في جميع القيمة لا جزي في غرة لا راجع احد
 وانما انتصت بغير مزاحمة الثاني فاذا وجد شيئا بدل العبد في ملكه فاعطاه من ثمة لثمة
 حقه فاذا اخذ منه يرجع به المولى على الغاصب لانه اخذ منه بسبب كان عند الغاصب **لا يرجع**
به في صورة العكس لان الخاتمة الاولى كانت في يد المالك والفق في الفضل كالمخبر لكن السيد
 يدفع الثمن ودية المورث اي الجواب في العبد كالجواب في الدين في جميع ما ذكره لان ههنا يدفع الثمن
 العبد وفي الاول يدفع القيمة مذبذرا مذبذرا في كل من ضمن سنده قيمة لهما ورجع بغيره على
 الغاصب **دفع بغيره الى الاول** رجع به اي غصب بغيره في غده ثم رجع على المولى ثم غصبه ثم رجع
 عند من اخرى فعلى المولى قيمة سندها نصفين لانه منع رغبة واحدة بالتدبير فيجعل ثمة واحدة ثم يرجع

صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 ما في الشريعة

تلك القيمة على الغاصب لان لجانيتين كانتا في يد فندفع نصفها الى الاول ويرجع بد على الغاصب
ثم قيل هذه المسئلة على الاختلاف كالا ولى وقيل على الاختلاف والمنع والمحمدان في الاول الذي
يرجع به عرض ماسلم لولي الجنابة الاول من الثانية كانت في يد المالك فلو دفع اليه ثانياً بذكر الجنابة
فاما في هذه المسئلة يمكن ان يجعل عرضا من الجنابة الثانية لوصولها في يد الغاصب فالقيمة
الى المالك ومن عصب صبي حر اقلت معه فبأنه ان يحكي يقضي بان هناك بصاعقة او فخر حجة من
عائلة الدية والقياس ان لا يضمن في الوجهين وهو قول زهيرهم والشافعي لان الغصب في المثل المحقق
وحدة الاستحسان ان لا يضمن الغصب ولكن يضمن بالامتلاف وهذا التلاف نسيباً لانه نقله الى مكان
الصواعق والحيات وهذا لان الصواعق والحيات لا تكون في كل مكان بخلاف الموت لحياة او بجعل
ذلك لا يختلف باختلاف المكان حتى لو نقله الى موضع تغلب فيه الحية والامراض تغلب انه يضمن فحجبه الدية
على العاقلة لكونه قتلاً نسباً كذا في الهداية كما في مية او ربيعاً المبدع يتعدى الى المغولتين
والفعل المجهول اسند الى الفعل الاول وهو الصبي قتله وان اختلف ما لا يلا ابداع من والى
بعد لا الاربعة ان كانت عبداً ضمنه بالقيمة وان كانت مالا لا يضمنه عدما يضمن هذا في
والشافعي لانه اختلف بالمسحوق ولا في حينه ومحمد غير العبد مضمون على السيد وقدوته حيث
ضمنه في يد الصبي واما العبد فعصمة طوله اذ هو يرقى على اصل القيمة في دم **باب القسامة**
قال في البدائع هي في اللغة عيية التسم وهو اليمين مطلقاً وفي عرف الشرع اليمين بالله عز وجل
مخبرين وعدة مخصوص على شخص مخصوص وهو المدعى عليه واحد اكان او متعدداً على حدة
مخبرون سابقين بالله متبديح ارج او ضرب او حق الوجه ورجوعه عن اذنه او غيره وحيد
في محلة او اكثر اعني هذا من قول او تضمنه مع لاسمه لا يعلم قائله وادعى ولة الشك على اهلها
او بعضهم خلف ثمنون رجلا منهم يتحالفهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمناه فان لا المولى
ثم قضى على اهلها بدنيته ويحمل عنهم ما قتلهم وانا قلت هكذا لانه ذكر في البسوط ان في ظاهر

الحزب الشيوعي

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۰۹۱

فذو القعدة ما كنا هذا اليوم
 فخرجنا كما نخرج بابه ما كنا
 فاستاذني اخي لاني لم اكن
 اذ كنت لا اخرج
 فانا انتم ومن
 لا انا منكم
 فانا منكم

الرواية القسامة على اهل الحلة والدية على عواقلهم وقال الشافعي اذا كان هناك لوث
استحلوا لاوله خمسين ميئاً ويقضى له بالدية على المذني عليه لو كان حلفهم على القتل
خطا وان كان على القتل عداً فقيه قولان في قول الفضاض وهو قول مالك في قول الدية
وان نكل المدعون عن اليمين بحلف المذني عليهم فان حلفوا بؤاوان نكلوا فان كان
المذني عليه واحد يقص في قول وجب الدية في قول نكلوا اكثر في قول يتص من جميعهم
وفي قول يتص من واحد بفرقة في تخرج وباختيار الولي في الرضين الباقرن الدية
واللوث وجود سب يوجب غلته الظن ان الامر كما يقول المذني مل ان يوجد بقرية القتل
رجل سطخ الدم واصبر رجل يحرك يديه كالضارب فلما دونته وجد بقرية قتل او جات
شهاوان متفرقة من رجال ونساء وصبيان او شهد عدل واحد ان هذا قتلوا لوطوا قتلوا
او يوجد قتل من جماعة هم اعداء لهم ولا يخططهم غيرهم او يدخل جماعة فلا يتفرقون
لاو قتل بينهم او يدخل رجلان ميئاً ثم وجد احدهما قتيلا والاخر خارج وان لم يوجد لوث
على التفسير الذي مرقول مرقول فالاختلاف في موضعين احدهما ان المذني لا يخلف
عندنا وعند يخلف والثاني في بدأة اهل الحلة باليمين كذا في المقاييس فان لم يكن فيها
اي ان لم يوجد الخسوف في الحلة كقوله الخلف عليهم الى ان يتم ومن بكل منهم حسن حتى يخلف هذا
في دعوى القتل العدا ما في الخطا فيقضي بالدية على عاقلهم ولا يجسسون ذكره في الخاتمة
وان ادعى على واحد من غيرهم سقط القسامة عنه ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد
ولا قسامة ولا دية فليسيت لا اثرة او خرج دم من فمه ودبره او ذكره لان الدم يخرج
من هذه المواضع بلا فعل من احد بخلاف الاذن والعين وبأن حقه كالكبير ابي وجد سقط
نام اللوى بر اثر الضرب فهو كالكبير وفي قتل وجد على دابة يسوقها رجل صن على عاقلة
دية لا اهل الحلة وكذا الوفا دها او دكها فان اجتمعوا صنوا اي السابق والتايد
والراكب وفي دابة بين قرنين عليها قتل علي اقربهما لكن اذا كان بحيث يسع الصوت

صدر الشريعة

صدر المشرع

خان یقین و فخر اچا شہید
سنہ ۳۰

اما اذا كان بجيشه سبع الصوت لا يجتمع واحد منها ذكره الله تعالى وان وجد في دار رجل
 فعليه النسالة ويدي عاقلة ان ثبت انها بالحيطة وعاقلة وورثة او وجد في
 دار نفسه هذا عند وعند غيره وهو قول من ذهب الى فيه لان الدار فيه حين وجد
 البرح فيصير كانه قتل نفسه فيكون هدمه اولى ان القلعة انما تجوز على ظهور القتل وهذا
 لا بدخل في الدية من ماله بل ذكره حال ظهور القتل الدار للورثة تجب على عاقلة انما
 العاقلة انما تجوز ما يجب على الورثة تخميناً لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة لان الايجاب
 ليس للورثة بل للشرع حتى تضي منه يورثه وينفذ وصاياه ثم يحلفه الوارث فيه وهو نظير العتيق
 والمعتق اذا قتل ابا يجب الدية على عاقلة ويكون ميراثا وان وجد احداهما قيل في بيت
 بلانا لثمنين الاخر دينة عند ابي يوسف لان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه خلافا لما
 هو بقول من يحمل ان قتل نفسه والنسالة على اهل الحطة دون السكان والمشتري فان باع كاهن
 فعلى المشتري هذا عند ابي حنيفة ومحمد لان نصرة البتة على اهل الحطة وقال ابي يوسف
 عليهم جميعا لان ولاية التدبير كايكون بالملك يكون بالسكنى والمشتري واهل الحطة سواء في
 التدبير وقيل ابو حنيفة نبي هذا على شاهد بالكوفة وان وجد في ولدي فم بعضه
 اكثر فيم يلى الراس لان صاحب القليل والكثير سواء في الحطة والقصر ولم يعب ولم يفيض فعلى عاقلة
 البائع وفي البيع يجوز على عاقلة ذي اليد وقالوا لهم يكن فيه خیار فعلى عاقلة المشتري وان كان
 فعلى عاقلة من بصره سواء كان له البائع والمشتري وفي المنكح علي فيه وفي سجد حلة على اهلها
 وبين الفريتين على اقرنها هذا اذا كان في فلا من الارض لملك واحد ولا يد ولا فعلى صاحب
 الملك او صاحب اليد ذكره في البديع ثم ان هناك شرط آخر وقد مر قياسه وهو ان هذا اذا كان
 بجيش سبع الصوت وفي يورث ملك على المالك هذا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف
 على السكان وفي غير ملك والشرايع الاعظم لا بد من هذا القيد المذكور في الهداية وغيره لانه
 اذا كان في شارع الحلة يكون على اهلها وقال في النافع وفي سجد حلة على اهلها كما لو وجد

ماج الشريعة

ماج الشريعة
 ما ج الشريعة
 ما ج الشريعة

ماج الشريعة
 ما ج الشريعة
 ما ج الشريعة

ماج الشريعة

ماج الشريعة

ماج الشريعة

ماج الشريعة
 بالاذن وليس كذا في
 الظاهر من الباطن الاختصاص

في شارع الحلة والمراد من طريق الحلة وشارعها هو المأوى الخاص باهلها كما هو الظاهر من الباطن
 حيث قال ومنها اي من شرايط وجوب النسالة والدية ان يكون الموضع الذي وجد فيه
 القتل مأوا لاهلها او في يد احد يد المخصوص وان كان في يد احد يد العم لا يد المخصوص
 وهو ان يكون النصف فيه لعامة المسلمين لا الواحد منهم ولا جماعة يختصون لا يجب
 النسالة والدية على احد العبيد على قول ابي يوسف نعم الدية والنسالة على اهل
 العبيد والجماع لا نسالة والدية على بيت المال وفي قوم التقوا بالسيف واجلوا ابي انكفوا
 عن قتل علي اهل الحلة الا ان يذمى الوالي على القوم او على معين منهم وان وجد فيما ملك
 فيه لا احد ولا يد ولا عان بقرية ولا حنا ولا نسطاط لو وجد القتل خارج الملبا
 فعلى اقرب الاحياء ذكره في الهداية او نكر كبر اخر ذم من القصر وهو ما يقتضي به الشفعة
 للشركا كما في الشرب فان فيه النسالة والدية على اهل الموضع كان القتل بحسب او بوطا على
 الشط وكان النهر يجري به ذكره في البدائع يترده فهدمنا قال يترده لانه اذا كان محتسبا في
 الشط او بوطا او ملقى على الشط فعلى اقرب الموضع اليه من المصالح القري من حيث يسمع
 الصوت والنسالة والدية ولو كان محتسبا في الجزيرة ذكره في البدائع وذكر الكوفي في سجد حلة
 ان نهر العظيم اذا كان موضع انبعاث مائه في ذلك السلام يجب الدية في بيت المال لانه في ايدى البائع
 بخلاف ما اذا كان موضع انبعاثه في دار الحرب لانه لا يجرى ان يكون قتل اهل الحرب ويختلف
 قال قتلة زبد حلف من هاتين افيما تقدم من قولهم كل منهم يحلف من الحاجة
 الى القتل بالله ما قتل لا مرفق له ولا يزيد وتبطل شهادة بعض الحلة يقتل فيهم
 او واحد منهم ومن خرج في قتل نفي فاذا شح حية مان فالنسالة والدية على
 الحي وقيل في امرأة كره الحلف عليها ويدي عاقلة هذا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف
 النسالة على العاقلة ايضا لانها على اهل النصف والمرأة ليست منها لانه النسالة لتقوى
 وامة القتل من المرأة تحتك كتاب العاقلة جميع معتق العتق وتبطل

ماج الشريعة

ماج الشريعة

فسرد لصاحب الدية والشرع
 منهم

بأنه ينفك عن مال الدية كذا في
 ما لا ينفك عن الوجه المذكور فيهم

بأنه ينفك عن مال الدية كذا في
 ما لا ينفك عن الوجه المذكور فيهم
 وفي العتق انما الدية ما غاصبت به الدية كذا في
 وفي العتق انما الدية ما غاصبت به الدية كذا في

لأنها تقتل الدماء من أن تستقر أي تكفي **دية وحيت بنفس القتل على العاقلة والعاقلة**
للأمة الذين يقتلون العقل فبالعقل القتل أي عطية دية وعملت عن القاتل أي أديته
 ما لم يمتل دية وهو أهل الديوان أي يعيش الذين كتب أسماهم في الديوان لم يمتل
 منهم وعند الشافعي أهل العسرة لأنه كان كذلك على مذهب رسول الله عليه السلام ولا
 فسح بعده ولما أن عمر رضي الله عنه لما دقن الزواجر جعل العقل على أهل الديوان وكان
 ذلك بحضرة من الصحابة رضي الله عنهم من غير نكير منهم وليس ذلك بغيره بل هو تقرير يعني لأن
 العقل كان على أهل العسرة وكانت بائع القرابة والحلف والولاء والقدر وهو أن بعد جمل
 من قبيلة وفيهم مدعي في الدية قد صارت بالديوان فجعلها على أهلها اتباعا للشيخ ولما
 قالوا لو كان قوم يشاؤون الحلف نعالهم أهل الحلف وإن كان بالحلف فاعلمد ويؤخذ من
 عطاياهم في تلك سنين وكذلك في العاقلة بل بعد إبان قتل الابن يؤخذ في
 تلك سنين وعند الشافعي يجب هذا إذا **أراد أن يخرج من أهلها أو أكثر يؤخذ منه**
 أي إن أفلت على تلك سنين بعد القضاء بالدية في سنة واحدة مثلا أو في أربع سنين **وجبة**
للمسلم أي من أهل الديوان يؤخذ من كل في تلك سنين ثلثة دراهم أو أربعة
 فقط في كل سنة دراهم أو مع تلك فهو على ذلك محمد وهو الأصح أنا قال هذا لأن رواية
 الترمذي أنه لا زاد الواحد على أربعة دراهم في كل سنة وعند الشافعي يجب على كل واحد
 نصف دينار وإن لم يتسع الخبز **اليه أنزل الحلف** نسبا الأقرب فلا قرب كما في العصب
 والقاتل كما أحدهم وعند الشافعي يجب على العاقلة شيء وللصنف شيء سيده ولو لم ي
 الموالاة مولاة وجبة ويحمل العاقلة ما يجب بنفس القتل وقدم أرش موعدة فصحت
 لا يجب صلح أو إقرار لم يصدقه العاقلة أو عد سقط فهو شبهة أو قتله ابنه
 ولا جناة عند وعد ومادون أرش موعدة بل خلافا للشافعي كتاب الوصايا
 والوصية والأبصار طلب الشيء من غير ليفعله على ماله في حياته أو بعد ماله في

قد روي عن علي بن الحسين رضي الله عنه
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 ما قال في العاقلة ما قال في العاقلة

تبيين
 صدر الشريعة

تاج الشريعة

والشافعي في العاقلة ما قال في العاقلة

الشرع

الشرع اختص هذا الوضع بأبعد الموت كالوكالة بأقبله كذا في البسوط فها هو زان
في تلك مضاف إلى ما بعد الموت عيا كان أو منفعة وتربى بأقل من الثلث عند غني
 ورثته واستغناهم بخصتهم هذا إذا لم يكن عليه من سخطي الله تعالى وإن كان عليه
 من سخطي الله تعالى كالزكوة والصيام والحج والصلوة التي رزقها لها في واجبه كذا في الغني
كذلك بالاحصاء أي إن لم يكن واحد من الغنا والاحتفاء فترك الوصية أفضل
وصح للحدود وإن ولدت لأقل من مئة وبجبة **أشهر** إن ولدت لأقل مئة والغني
 وأصح من وقتها أي وقت الوصية كذا في الهداية وفي النهاية من وقت موت المريض
 لأن وقت الوصية من غير تفصيل وفي الكافي ما يدل على أنه من المأول إن كان له من الثاني إن كان
وهي الاستثناء أي نص الوصية والاستثناء في وصيته **بأنه لأجلها** لأن كل ما يصح إقراره بالعقد
 يصح استثناء منه وقد مر أن الوصية بالجلل حجة فصحت استثناء منها **ومن السلم للذي**
وعكسه أنا قال للذي آخر أي للمري فانه لا يجوز الوصية له **وبالك لا أخيه لا بأكثر منه**
ولا الوارثه وقائله مباشر آخر ربه عن القاتل نسيبا وعند الشافعي يجوز الرضا للقاتل
 وعلى هذا الخلاف إذا أوصى بجلل ثم أنه قتل الوصي الإباحة ورثته لعن الله عليه السلام لا وجبة
 لو أدت إلا أن سحرها الورثة ذكر في البدائع يعني عند وجوبها رثا آخر على أنهم من آخر الحديث
 فلا يشكل هذا إذا أوصى بزوجته أو وصية لزوجها ولم يكن هناك وارث آخر فانه يصح
 الوصية في هذه الصور ولم يتحقق الإباحة من الورثة والمسئلة المذكورة في كتاب القضاء من
 فريض العثماني خلافا لابي يوسف في الأخير ولابي حنيفة خلافا للشافعي **ومكانه وإن نزل**
وقدم الدين عليها وقبل عدوته وبطل قولها وردها في جودته **وهي** أي التوبة
يملك وقال بقوله الشافعي يملك بدين القبول إذا مات موصيه ثم هو أي الوصي
بلا قبول فانه يملك بلا قبول وهذا السخا فقولته **فولورثته** أي ورثة الوصي لا تنبع على
 الشئني للذرف ولله أن يرجع منها بقبول صريح أو نعل ينقطع حوالا **عاقص** أي ينزل

تاج الشريعة

زبد

من قال في الشريعة
 أنه قد يكون واجبا منه

تاج الشريعة

صدر الشريعة

والشافعي في العاقلة ما قال في العاقلة

والشافعي في العاقلة ما قال في العاقلة

تأية الشرع
صدر الشرع
حيث يذكر

ينقطع بذلك النفع من الغاصب عن المالك عن المغصوب وقد مر بيان ذلك النفع في كتاب
 الغصب **ابن زيد** عطف على ينقطع في الوصي به ما منع تسليمه لأب ملك التسوية بينه والبناء
 أو تصرفه في ملكه كالباع والخبز لا يفضل ثوب أو صبي به ولا يجوز لها وقال أبو يوسف للجور
 وتبطل حصة المريض ووصية لمن نكح بعد موت الزوج حصة المريض لا مراهة شيئا أو وصي لها شيء
 ثم تزوجها ثم تبطل الهبة والوصية **ابن أبي عمير** الموت وهي بعده وارث له وأما الهبة فهي وإن كانت
 منجزة لكنها كالمنفعة إلى الموت لأن حكمها يتردد عند أبي يري أنها تبطل بالدين المستغرق
 وعند عدم الدين يعتبر من الثلث بخلاف المأزاة فإنه إن أقر لها ثم تزوجها بغيرها لم يضر عند الأئمة
 اجنبية ثم إن ما ذكره من تقدير وجوه وارث آخر على ما عرفت فيما تقدم **كان أن** أبي أقر المريض
 ووصيته وهبته لأبيه كافر أو عبداً أن أسلم أو اعتق بعد ذلك أما المأزاة فلأن البتة
 قائمة من وقت المأزاة فالهبة في إياها تنهض الإثبات ولما لا الهبة والوصية فلما تم هبة منقعة
 ومنلوح واشل وسلول من كل مال إن طال مدته ولم ينجح موته والآخر ثلثه وإن اتفق
 الوصايا تقدم الفرض أو ضاهاها ثلث المال وإن تساوت قوة قدم ما قدم أبي ما قدم
 الوصي قال في التبيين كناية القتل الظاهر واليمين مقدمة على صدقة الفطر لأنه عرف وجوبها
 بالكتاب دون صدقة الفطر وصدقة الفطر على الأصحبة لا انتفاء على وجوبها دون الأصحبة
باب الوصية بالثلث في وصية بثلث مال لا يزيد وثلثه لا أكثر ولا يجوز أن يصف
 ثلثي مائة وثلث له وسدين لا أكثر يثالث وثلثه له وكله لا أكثر يصفى فالأب يتبع
 قال أبو حنيفة الوصية بأكثر من الثلث إذا لم يخبر الورثة فدفوع باطلا فإنا أوصي بالثلث
 لكل واحد فنصف الثلث بينهما وقال أنا يبطل الزائد على الثلث يعني أن الوصي لا يستحقه
 حقاً لكنه لا يعتبر في أن الوصي له يأخذ من الثلث بحصة ذلك الثلث إذا لا موجب
 لأبطال هذا المعنى فيجوز الثلث ثلثه فالثلث واحد الكل ثلثه صارت أربعة فيقسم
 الثلث بهذه السهام وهذا مبني على أصل يختلف بينهم وهو ما ذكره بقوله **لا يضرب الوصي له**

بأنه

في وصية بالثلث في وصية بثلث مال لا يزيد وثلثه لا أكثر ولا يجوز أن يصف ثلثي مائة وثلث له وسدين لا أكثر يثالث وثلثه له وكله لا أكثر يصفى فالأب يتبع

بأكثر من الثلث عند المراد بالضرب الضرب المصلح بين الحساب فإنه إذا أوصي بالثلث
 والكل فعند سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف بضرب النصف في ثلث المال فالنصف
 في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدين فكل السدين المال وعند سهام الوصية أربعة
 والواحد من الأربعة ربع بضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث لصاحب
 الكل ثلثه من الأربعة وهي ثلثة أرباع فيضرب ثلثة الأرباع في الثلث يعني ثلثة أرباع الثلث
 وما بقي لصاحب الثلث وهو الربع هذا معنى الضرب **الآ في الحباب** صورته أن يكون لرجل عبد
 إن قيمة أحدهما ثلثون والآخر ستون مثلاً فأوصى بأرباع الأول من زيد بعشرة والآخر من عمرو بعشرين
 ولأماله سواها فالوصية في ذي زيد بعشرين وفي عمرو بأربعين فيقسم الثلث بينهما الثلثان فيباع
 الأول من زيد بعشرين والعشرة وصيته له ويباع الثاني من عمرو بأربعين والعشرة وصيته له فاخذ
 عمرو من الثلث بقدر وصيته فإن كانت ثمانية على الثلث **والساعة** صورته أن يعطي عبيدين قيمتهما
 ما ذكره ولأماله سواها فالوصية للأول بثلث المال وللثاني بثلثي المال فلهما الوصية بينهما
 الثلث واحد للأول والثاني الثاني فيقسم الثلث بينهما كما ذكرنا فبعتي من الأول ثلثه وهو ثلث
 وسعي في عشرين ويعني من الثاني ثلثه وهو عشرين **ويسعى في أربعين فيضرب كل بقدر**
وصية وإن كان أيداً على الثلث والدمراهم الرسالة صورته أن وصي زيد بثلثين ودرهماً والآخر
 بثلثين ودرهماً تسعون يضر كل بقدر وصيته فيضرب الأول الثلث في ثلث المال والثاني
 الثلثين في ثلث المال والمراد بالرسالة المطلقة أي غير مقيدة بأنها ثلث ونصف أو نحوها وإنما
 في أبو حنيفة بين هذه الصورتين غيرها أن الوصية إذا كانت مقدرة بأزيد على الثلث
 صريحاً كالنصف والثلثين وغيرهما أو الشئ يبطل الوصية في الزايد يكون ذلك لغواً فلا يعتبر
 في الضرب بخلاف ما إذا لم يكن مقدرة بأنه أي شيء من المال كما في الصور المذكورة فإني ليس
 في العبارة ما يكون سبلاً للوصية كما إذا وصي بخمسين درهماً وأنفق إن ماله مائة مائة درهم
 فإن الوصية لا يكون باطلة بالكلية كما كان أن يظهر مال في المائة وإذا لم تكن باطلة بالكلية

انه ينقسم الثلث على سبعة اسم فلامتات لاولاد ثلثه منها لان المذكور في الفقرة المذكورة
لفظ الجمع وادناه في الميراث اثنا والوصية اخت الميراث وامهات الاولاد ثلثه ولها ان الجمع
بالام يراد به الميراث الميراث ثم هو ونظير الجمعية كما في قوله تعالى ولا لكل من النساء فزاد
الواحد فيقسم على خمسة ولحق ثلث منها وثلث لولد وللنساء نصفه ونصف لهم هذا
ايضا صدها وعند محمد ينقسم الثلث اثلاثا **بالبالة وبمائه لاخر اربها الذي يدور خسين لاخران**
اشترك ثلثهم فله ثلث الكل في الاول لان نصيبها متساويان واشترك ثلثهم فله
ما لكل واحد منها ونصف في الثاني لتفاوت نصيبها فلو شريك لكل واحد فله نصف الكل واحد
منها وفيه على دين **فصد قوه** اي امر بان يصدق على الدين في مقدار الدين **صدق**
اي يجب عليهم ان يصدقوه الى الثلث هذا استحسان وفي القياس ان لا يصدقوا لان الذي يصدق
المعجزة وجه الاستحسان ان اصل الحق دين مقدار يثبت بطريق الوصية **وانا وصي مع ذلك**
اي انا وصي مع الذين اوصيهم الذين اوصيهم الذين في مقدار بوصلي **اخر ثلثها** اي الوصية
وثلثه للورثة وقيل لكل من اوصيهم صدق قوه فيما شئتم وبوقد خذ الثلث ثلث اقر وابد
وباني فلهم اي اقر وابتعد فلك ذلك المقدار يكون في حقهم وهو ثلث المال **وباني**
من الثلث فللوصي لهم والورثة بثلثي اقر وابد اي يترك للورثة صدق قوه فيما شئتم فاذا
اقر واشي فلك ذلك الشيء يكون في حقهم وهو ثلث المال والباقي للورثة **ويختلف كل** اي كل
واحد من الوصيين والورثة على العلم بدعوى الزيادة لانه تخليف على فعل الغير في هذا
شكل من حيثان الورثة كانوا صدق قوه الى الثلث ولا يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث
وهي الزيادة ان يصدقوه في اكثر من الثلث لان اصحاب الوصايا اخذوا الثلث على تقدير
ان يكون الرضا يستغرق الثلث كله ولزم في ايد الورثة من الثلث شيء فوجب ان لا يلزمهم
تصدق بقدر وثلثه اغراب متناهية جيدة ومتوسطا ويري كل رجل ان صانع ثوب
وله يدعي هو الورثة تقول لكل من الوصيين **توي حلك بطلت** اي طلب الوصية

صدر الشريعة

تابع الشريعة

تابع الشريعة

لكن ان سلوا ما بقى اي ما لم يوصوا او سلوا الثلثين الباقيين اخذوا فله ثلثي الثلث **وذكر الردي**
ثلثي الردي وذكر الترتيب **فلنقل كل** اي كل واحد منها ويثبت معينين وان شئتم **قسمت**
اي يحيان ينقسم الثلث فان **اصاب الوصي** اي ان وقع اليت في نصيب الوصية **فهو للوصي**
ولا ايمان وقع في نصيب الشريك **فله قده** اي الوصية مثل ربع ذلك اليت من نصيب الوصية
هذا عند ما وعند محمد له مثل ربع نصف ذلك اليت **كما في الاقرار** اي ان كان مكان الوصية
الاقرار فللملك كذلك قبل هذا الاجماع وقيل فيه ايضا خلاف محمد وبالفقهاء بن مال وغيره
المجان بعد موت الوصي **والنوع بعدها** اي بعد الاجابة فانه اذا اجاز فاجازته يتبرع فله
ان يتبرع من التسليم **وان اقر احد الابنين بعد الفسقة بوصية ابيه بالثلث** **دفع ثلث نصيب**
هذا استحسان والقياس ان يعطيه نصف ما في يده وهو قرض لان اقراره بالثلث قضى
اقراره بباقي اياه والتسوية في اعطاء التصفية ليد الضف وجه الاستحسان انه اقر بثلث
شايع في الركة وهو في ايد بهما فكم نقر بثلث ما في يده **وان ولد الوصي بها بعد موته فله ما له**
اي لانه الوصي بها **ولدها اخرجها من الثلث ولا اخذ الثلث منها ثم منه** اي باخذ الثلث من الام
فان فصل شيء اخذ من الولد لان النعم لا يراد الاصل فاما لا يخذ من كل واحد بل الحصة فاذا كان
له سبعة درهم وانه تساو في ثلثاته درهم فولدت ولدا يباوي ثلثاته درهم قيل القسمة
فللوصي الام وثلث الولد خذ وعندهما ثلث كل واحد منها **باب العتق في الموضع**
العتق محال العتق في التصرف المتجر هو الذي يوجب حركه في الحال فان كان في الصحة في كل مال
ولا في ثلثه والمراد بالتصرف الصرف الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين
في الموضع ينفذ من كل المال والشكاح فيه ينفذ منه الثلث من كل المال والمضاف الى الموقوع هو
ما لا يوجب حركه **بعد موته ان كانت حر بعد موته** او هذا لان يد بعد موته **وان كان في القهر**
دهر من صح منه كالقهر **واعناق وعتقه ومناذره وصيته فان جاني واعنى ابي حق** صورته للمال
فلا اعتكاي باع عبد ايمته ما كان ياتيه ثم اعنى عبد ايمته ومناذره ولا مال له سوا ما يصر في الثلث الى المالك

تابع الشريعة

تابع الشريعة

صدر الشريعة

تابع الشريعة

الصلوات على ائمة آل الله

لم يتركه الحكماء في كل مال فله الثلث
لان كونه بمهر الشرع بشرط فانه لو كان
بالايد على بيع الحكماء ينفذ منه الثلث
ويطلق الزيادة منه

عندنا ولا قرينة تدل على احدهما وفي بعض كتب الشافعي ان الوصية لكل لانه يقول بعون الميراث
باب من الوصية نصح الوصية بخدمة عبده وسكنه واداه مئة معينة وابدا
وبغلتها فان خرج الرقبة من الثالث ملك اليه لها التي الوصي له لاجل الوصية ولا
تمت تلك الدار وتوالت في العبد اي بقسم الدار وبسم الى الوصي له مقدار ثلث المال
ليكن فيه والعبد يخدم الموصي له بمقدار ما صح فيه الوصية ويخدم العدة بمقدار ما
لا يصح وبورنه في جوف موصيه بطل وبعد موته اي بورت الموصي له بعد موت موصيه بعونه اي
الورثة لانه اوصى بان يتنفع الوصي له على ملك الوصي فاذا مات الموصي له بعونه الى ورثة الموصي
بحكم الملك وثبته بستانه ان مات وفيه ثم انما قال هذا لانه اذا لم يكن في البستان ثمرة والمثل
عالمها اني كسلة الغلة في ثمارها الثمرة المذمومة ما عاش الموصي له ذكر في التين له هذه
فقط اي للوصي له الثمرة الكائنة حال موت الموصي له لما يحدث بعده وان ضم ابداله هذه
وما يحدث كما في غلة بستانه اي اذا اوصى بغيره بستانه سواء ضم اليه لفظ الابد او لا فله هذه
وما يحدث بعده وبصوف غنمه وولدها وبسها له ما في وقت موته ضم ابدالا فالعرف
ان الثمرة اسم للوجوه عرفا فلا يتناول المعلوم الابد لانه زائد مثل التصبيح على الابد اذا
يتاكد الابد والعدم والوجوه اسم للوجوه والمعلوم منه لا يستحق شي من الغنم فكذا
بالوصية بخلاف الثمرة فان العقد على المعلوم منها يصح شرعا كالمسا فقلما الغلة تنظم الوجوه
والعدم وما يكون يفرض الوجوه ثم بعد اخرى عرفا يقال فلان ياكل من غلة بستانه ومن غلة
ارضه ودان فاذا اطلقت تناول الوجوه والمعلوم من غير توقف على دلالة اخرى وبورث
يعنه وكينسته فذكر تفسيرها جعلت في النسخ لان هذا بئر لثمة الوقف بورت واما عندنا
فلان هذه معصية فلا يصح فالوصية بحمل احديهما في قولنا او لا نصح اي اذا اوصى بغيره
او بعونه ان يحمل لثمة سليمان ببيعة او كينسته نصح ونقوم غير مستبين نصح عندنا لا عندنا
لما تراه واقية بالمعصية وله ان يقر في مقتدرهم وهم متركون على ما يدينون قال شريكنا هذا

صدر الشريعة
 آج الشريعة

اوصيه

اوصي بينا ثما في القري واما في الامصار فلا يجوز بالاتفاق **كوصية ستان لا فارت له**
بما له لمسلم او ذمي لان امتناع الوصية بازاد على الثلث حتى الورثة وليس لورثته
 شيء من ثمنه لكونهم في دار الحرب اذ هم اموات في حقنا والله اعلم **باب الوصي** يقال اوصى
 فلان فلان اي جعله وصيا وهو من قوض اليه القصر في ماله بعد موته والاسم منه الوصاية
 والقصر من اوصى اليه زيد وقبل عبده فان رده عنك يردك والافلا اي لا يصح الرهبانية
 لانه اعتمد عليه حيث قبله فلنصح الرهبانية لصاحبها من جفته وان سكفان
 موصيه فله رده وصحة اي القول ولزم مع شيء من الشركة وان جعل يد اي بالايضا
 وذلك ان يبيع الوصي الشركة قبل قبول الوصية كقبوله نصا وينعقد البيع لضرورة من الوصي
 فان علم الوصي بالوصاية ليس بشرط في صحة تصرفه بخلاف الوكيل فان علمه بالوكالة
 لا بد منه في صحة تصرفه وان رده بعد موته ثم قبل صح ان يخرج الرقة لا يتطل الوصاية لان فيه ضرر
 بالمتا اذ انتدق ارض رده فانه لا يصح قبوله بعد ذلك والي عبدا وكافرا وناسي بدله
 القاضي لغيره هذا على وفي ما ذكره القدوري وفيه دلالة على ان الوصية صحيحة لان
 التبديل يكون بعد الثبوت وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطلة قبل معناه سيطر وقيل
 في الصب باطلة لعدم الولاية على نفسه وفي غيره معناه سيطر وقيل في الكافر ايضا باطلة
 لعدم ولايته على المسلم كذا في الشين **والى عبده صح ان كان ورثته صفارا والافلا**
 هذا عندنا وقال ابو يوسف لا يصح وان كانت الورثة صفارا وهو القياس لانه قلب الميراث
 وله انه مخاطب مستبد بالتصرف فيكون اهلا للوصاية وليس لاحد عليه ولاية فان الصفار
 وان كان املا كالنكاح ليس لهم ولاية النظر فلا نفقات بخلاف ما اذا كان في الورثة كبر والايضا
 الى عبدا لغيره لانه لا يستبد بالتصرف اذا كان للولي منه وقول محمد فيه مضطرب بروي مع ابي
 ويروي مع ابن يوسف **والى عاجز عن القيام بها ضم اليه** اي يضم القلي اليه غير ويبقى
 ابي ينفذ اي اذا كان الوصي ايضا قادرا على التصرف لا يجوز للقاضي اخراجه بل تجب قبضته

ما ج الشريعة
 ما ج الشريعة

ما ج الشريعة

اخطأ صدر الشريعة حيث قال يقبل
 يا الكافر باطلة وفي غير صحيحة منه

صدر الشريعة

والى اثنين لا يقر أحدهما الآخر كقوله وتجهيزه والمصونة في حقونه وقضاء ديته
وطالبه وشرا حاجة الطفل والانتخاب له ولها وعتق عبد عتي لعدم الحاجة الى الرأى
اعطاء فبر المعين مدد ودعوة وتقيد وصية عتيق وجمع اموال ضابطة في بيع ما
يختلف فله فان في بعضها الاحتياج الى الرأى وفي بعضها تصرف التوقف والاجتماع في التصرف
شعب هذا عندهما وعندا في يوسف يفرم كل بالصرف في جميع الامور وصية الوصي الوصي
اليه في ماله او مال عوصيه وصي فيهما وقمة الوصي عن الرب ترجع الوصي له بغير فلاح
يرجع عليه ان صنع قسطهم بمصر اي قمة الوصي الزك مع الوصي له عن الورثة الضعفاء
والكبار الغائبين **تصح** حجة لو قبض الوصي نصيب الورثة وصنع في يده لا يكون لهم الرجوع
على الوصي له بشي وقسمه عن الوصي له منهم لانه **ج ب ن ك م ا ن ي** اي لا تصح قمة الوصي
عن الوصي له الغائب مع الورثة الكبار الحاضر حجة لو قبض نصيب الوصي له الغائب **وهك**
في يده يرجع الوصي له بثلث ما بقى واما عن الوصي له الحاضر فيقبض الوصي نصيبا كان
باذنه فهو وكل عن الوصي له بالقبض فلا يكون له الرجوع وان لم يكن باذنه فله الرجوع **صح**
للقاضي يعني قمة الزكاة عن الوصي له مع الورثة واخذ عطف على الصغير في صحت قسطه
اي نصيب الوصي له وان قاسمهم في الوصية **صح ب ن ك م ا ن ي** ان هلك في يده او دس
صح هذا عنده وقال ابو يوسف ان كان الغرور سرقا لثلث بطلت الوصية وان لم يكن
سرقا فله **صح** عنه **ب ا ن ي** من الثلث وقال محمد لا حجة عنه بشي في الفصلين لان اقرار الوصي
كافرا الميت فانه لو اقر من ماله شي لم يفسد بطلت الوصية لاجل من الباقى ولا في يوسف فم الله
ان عمل الوصية الثلث فيفقدان بقى من الثلث شي ولا في حجة بهم ان تمام القسمة بالتسليم الى
الجهة السعاة فاذا لم يصرف الي تلك الجهة صار كماله قبل القسمة **وصح يرجع الوصي** اي
يجوز للوصي ان يبيع لقضاء الدين **عبدان** من الشركة بغية الغراء وصنى وصي باع ما او
يبيعه ونصه **ثمة** فالتحى اي الميع بعد هلك شريكه **صح** اي الوصي في الشركة

ما جال شريعه
صدور الشريعه

لانه

لانه عامل الميت وكان ابا حنيفة يقول او لا يرجع في الزكاة لانه ضمن بقبضه ثم يرجع الي
الابوين عند محمد يرجع في الثلث لان محل الوصية الثلث **ما يرجع في مال الطفل وصي باع**
ما ارجع من الزكاة فالتحى اي الميع واخذ المشتري الثلث من الوصي **رجع الوصي**
في مال الطفل لانه عامل له والطفل يرجع للطفل على الورثة بحسبه لانتفاضة القسمة
عن ابا حنيفة ما اصابه ولا يبيع وصي ولا يشتري الا بالقيمة او بما يتغابن اي يتغابن
ان في مثله وهو علي ما مر في كتاب الوكالة ما يدخل تحت تقويم المتقوين لان الولاية
نظريه **ولا نظر في القليل الفاخر بخلاف اليسير** لانه لا يمكن التفرغ عنه هذا اذا ابعده
من الاجنبي واما اذا ابعده من نفسه واشترى له شي من ماله نفسه جاز عنده واحدي
الز واثنتين عن ابي يوسف اذا كان لليتيم فيه منفعة ظاهرة وتفسيره ان يبيع ما ياتي
خمس عشرة بعشرة من الصغير او يشتري ما ياتي خمس عشرة بعشرة للصغير من نفسه
وعلى قول محمد وظهر الوكالات عن ابي يوسف لا يجوز على كل حال هذا في وصي الاب واما
وصي الفاضل فلا يجوز بيعه من نفسه بكل حال هذا اذا كان المبيع منقولا **وان كان عقارا**
فان باعه من اجنبيه بثلث القيمة بحج هذا احوال المتقدمين واختيار المتأخرين انه انا
يجوز ان رغب المشتري بضعف القيمة او يكون للصغير حاجة الي ثمنه او يكون على الميت دين
لا يقضى الا بثمنه قال صدر الشهيد وبه يقتضي قولهم لاجنبي في ان يبعه من نفسه
لا يجوز لان العقار من اقرار الاموال فاذا اباع من نفسه فالثمنه ظاهرة هذا اذا كان الباع
وصيا لان قبل الاموال الخ وان كان ابا فان كان محمولا عند الناس واستور الحال يجوز
ويدفع ماله مضاربة وشركة وبضاعة **وتحالى على الاموال على المصير ولا يقرض مبيع على**
الكبير الغائب الا العقار لان بيع ماله انا يجوز للخص والعقار يحسن بقسده ولا يجوز في ماله
التفويض اليه للحفظ لا التجارة وصي اب الطفل احوى ماله من جده وان لم يكن وصية
فالمجد لقسمته العتيق للصغير ماله لانها ايتيان ولا بد الضرف لانفسها في ذكر الكمال

ما جال شريعه

ان من هذا لا يقتضي لان من ماله او فلاح
لا يبيع العتق احد الا بالبيان عند فقهاء
في بيع العتق والكتف من ماله

صدور الشريعه

ما جال شريعه

فصار بينهما او خصين او كبر بال التي لانها شيان ولاية الحفظ ولا يتبع النقول
 لانفسها عند غير العاد **وصحبت بغيره** اي بغير المال التي لا تقطع ولا ينفك عنها
 عنده وقالوا اذا شهد الوارث كبر في الوجهين لعدم ولاية القصر وقد مر في باب
كشاهة رجلين لآخرين بدين الف على ميتة لآخرين للاولين بمثلها بخلاف شهادة بوضيعة
 الف هذا عند محمد وقال ابو يوسف لم لا يثبت في الدين ايضا ويروي ابي حنيفة مع محمد
 مع ابي يوسف مثل قول محمد وروي الحسن عن ابي حنيفة انهم اذا اجازوا معا وشهدوا بالدين
 باطلا وان شهدا اثنان لاثنين فقبلت شهادتهما **ادعي الشاهدان بعد ذلك على**
شاهد لهما الغريم الا ان يقبل الاولين لعبد والآخرين بثلث ماله او بالدين
المرسلة لان الشهادة في هذه الصورة مثبتة للشركة **كتاب الخشني** هو زوج وفكر
 ويلحق به من عري عن الاكين جميعا ذكره في التبيين فان بالحق ذكره فذكره وان بالحق من فرجه
 فانشى وان بالحقها حكم بالاسبق وان لم ينفك ولا ينفك الاكثر خلافا لها هذا قبل البلوغ
 فان بلغ وخرج لحينه او وطئ امرأة او احتكم لما يحل الرجل في رجل وقوله فيه مقبول فاذا لا يثبت
 عليه غيره وان ظهر له ندي او نزل الى او حاض او حبل او وطئ فانشى فان لم يظهر له وقتا
رضت فشكل من قال لا فشكل فقد قصر ومن اقام التيمم بالتعميم فقد قصف كما لا يخفى على من يصف
 ويقف بين صفى الرجال والنساء فان قام في صفتهن اعاد صما ان كان بالغاد بديا ان كان مراهقا
 في صفتهن بعيد من مجنيبه ومن خلفه بجزائه وندب صلوة ببناء وكذا ان يلبس حريرا او يتجمل
 وان يكشف عنده رجل او امرأة وان يخلو به غير محرم رجل او امرأة وان يسافر بلا محرم وان يتخذ
 رجل او امرأة ويتبع له امته تحتها فان ملك ما لا يورث في ملكه **كتاب الخشني** وان مات قبل ظهور
 حاله لم يفصل بينهما من التيمم وهو رجل الغرم ذابتم قيل ان لا يشترط له جارية تفصله لان الجارية
 لا تكون مملوكة بعد الموت كان هذا النازل نسي ما قدس في كتاب القسرين ان ملك الموت
 بان بعد موته فالسنة قضاء على الميت ولا يحضرها **هنا غسلت** فندب **تسجته** قبره قد مر

صدمة الشريعة

ما جال شريعة

صدمة الشريعة

ما جال شريعة

ما جال شريعة

ما جال شريعة

صدمة الشريعة

صدمة الشريعة

فما بال الجاني **ويوضع الرجل بغير الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم رعاية**
تلكه ابوه وابنا فله سهم وللابن سهمان وقالا له نصف النصيبين
 نسبه ان كان اثني عشر نصف ذلك المجرع وهو قول الشعبي
 بقية عند ابي يوسف وخمس من اثني عشر عند محمد له
 فحين وان كان اثني يكون المال بينهما الا انانا احتجا
 في حال المال بينهما نصفان وفي حال اننا لاثني
 في وقوع الشك في التهم الزايد في نصف
 فصار الحساب من اثني عشر للثني خمسة
 والاثني عشر لثني تسعة لثني اربعة
 فعندنا ذلك يضرب باربعة فيكون
 سبعة ولا يخيصة ان
 قصر اعليه لان المال يجب
 في تلك الصورة لكونه متبعيا بده
 او امرأة واخوين لام واختا لاب وام
 للثني وفي الثانية للمرأة الربع وللآخرين لام
نشتي كاية لآخرين الكتابة على ثلثة مرات غير مستترة
 كلام غير سمع فلا يثبت به شيء من الاحكام وان قوي ومستترة
 واوراق الاشجار او على الكاغد لا على وجه الرسم فان هذا لا يكون له
 بهذا الطريق فلا يكون حجة الا بانضمام شيء اخر اليه كالنية والاشهاد عليه
 يكتبه وقيل الاملاء من غير اشهاد لا يكون حجة والا اول اظهر مستبين مرسوم وهو ان
 صدرا بال عنوان وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة

ما جال شريعة

صدمة الشريعة

ما جال شريعة

صدمة الشريعة

وهذا كالمطعم فيلزم حجة وإيائه بما يعرف منه نكاحه وطلاقه ويعد
 ولا يجد أي يكون اشارته وكتابة كاليان في الحدود ولأنها تندرس
 اعتقل لسانه بضم الناء إذا احتبس عن الكلام ولم يقدر على
 وعلم اشارته فكذلك أي حكمه حكم الآخرين ولا فلا قال في
 لا يعتبر لأن احتمال أن يخف ما به من المرض فيطلق له
 العبارة ويروي عن أبي حنيفة أنه قال كانت العترة
 ذو الدفن كان كالآخرين قالوا وعليه القبول
 وقال الشافعي لا يباح التناول لأن التناول
 الضرورة في فاقة للإباحة الإبر
 ذلك يباح التناول اعتماداً
 للتحج بخلاف ما إذا كان

صدر الشريعة
 في نسخة بخطه

في نسخة بخطه

SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ			
Kesim	Seyyid Nazif Ef.		
Yerli Kayıt No.	12		
Eski Kayıt No.	2974		
Tasnif No.			